

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنَّا إِلَهُكَ عَابِدُونَ“

إِنَّكَ أَنْتَ اللَّهُمَّ الرَّحِيمُ“

البقرة: الآية 31

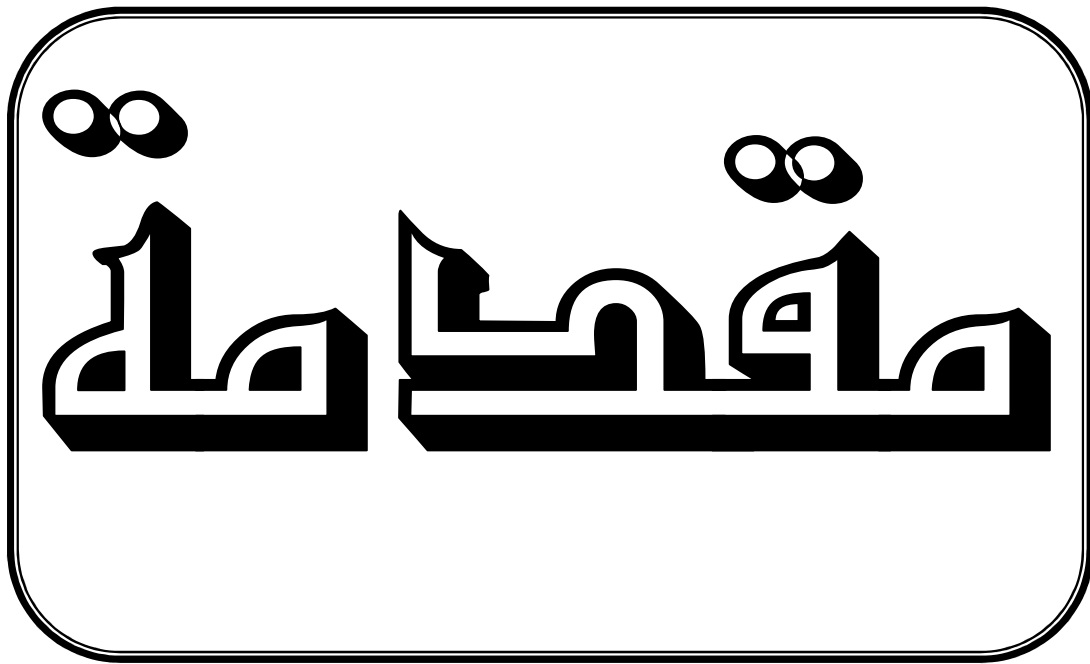
# إلى الله وإلى الآخرة

إلى اللذين تعبنا من أجلي و رحلا إلى الدار الآخرة ،

إلى أمي و أبي ،

إلى رويهما الطاهرتين .

أهدي ثواب هذا العمل .



## مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد،  
عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وعلى كل  
من اتبع هداهم إلى يوم الدين ، أما بعد :

من المعلوم أن تاريخ التفكير النحوي عند العرب قد عرف مجموعة من كبار  
العلماء الذين وضعوا اللبنة الأولى التي تم بها بناء صرح النحو والتصريف ، نذكر  
منهم على سبيل المثال لا الحصر : الخليل و سيبويه ، والفراء ، والكسائي ، وأبا علي  
الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وغيرهم من الأعلام الذين مازلنا  
نعيش على فضلهم حتى الآن ، لأنهم عظموا بما قاموا به من أعمال جليلة تحفظ  
اللسان العربي من الزيغ والانحراف.

لذلك اهتم بعض الباحثين المحدثين باختيار أحد من أولئك النحاة لإقامة دراسة  
لآرائه النحوية والصرفية ، وأثره في تاريخ النحو العربي . ويعتبر كتاب "المفصل"  
للزمخشري أحد أمهات المصادر في التراث النحوي عند العرب ، إذ كان مؤلفه من  
مشاهير النحويين ، واللغويين والبلاغيين في عصره وبعد عصره ، وكان ينهض بفكر  
عقلي رائع في كثير من مصنفاة ، بحيث ترك لنا ثروة لغوية في المعاجم وغريب  
الحديث ، والنحو ، دون أن ننسى أو نتناسى تفسيره البديع ، ويمثل في شرحه كثيرا  
من آراء المعتزلة ، وفي كتابه (المفصل) يعرض لمنهج جديد في الدرس النحوي ،  
الأمر الذي أدى إلى أن يقبل عليه كثير من النحويين شرحا وتحليلا ، من بينهم (موفق  
الدين بن يعيش) العالم النحوي الذي أخرج لنا (شرح المفصل) .

ف (شرح المفصل) لابن يعيش يعد من الشروحات المتميزة التي انفرد بها بين  
العلماء ، وذلك أن الشارح أقبل على المفصل في مقدمة شرحه وهو في سن السبعين ،  
بعد أن بلغ شأوا بعيدا في النحو والصرف ، وأصبح على اطلاع واسع لمذاهب  
البصريين، والكوفيين والبغداديين ، وقد فضل ابن يعيش شرح كتاب

(المفصل) للزمخشري على غيره من كتب النحاة لأن هذا الكتاب شهير في علم النحو ، ولأنه أيضا كان في أمس الحاجة إلى توضيح ما ورد فيه مستغلقا وتمحيص ما كان فيه مبهما .

لذلك ، فقد عقد ابن يعيـش العزم على تبين هذه الكنوز النحوية التي حواها هذا المؤلف ، بحيث فصل ما جاء مجملا ووضح ما كان غامضا .

وتجدر الإشارة أن (شرح المفصل) هو بمثابة الموسوعة النحوية ، تفيد الدارسين والباحثين في كثير من المسائل ، بحيث يعرض فيه لآراء الزمخشري بالتحليل والنقد ، كما ذكر فيه اختلاف المدارس النحوية في كثير من القضايا ، وكان يرجح المنهج البصري – غالبا – ويهاجم الكوفيين في كثير من المسائل .

وبناء على ذلك ، فإن كتاب (شرح المفصل) لأبن يعيـش يعتبر من أهم مصادر النحو العربي ، إذ لا يستطيع دارس اللغة العربية أو الباحث المتخصص الاستغناء عنه بسبب أهميته ، وباعتباره نبراسا يستضاء به في علم النحو والتصريف ، ليس هذا فقط ، وإنما يمكننا معرفة آراء ابن يعيـش والجهود التي بذلها في عالم النحو ، كذلك من خلال مؤلفه يمكننا تسليط الضوء على هذا العالم النحوي الفذ ، وكتابه الذي طارت شهرته ، وكل ماله علاقة بهما ، بالإضافة إلى معرفة مكانته بين علماء عصره ، وموقفه من المدارس النحوية والمنتسبين إليها ، وسر ميله إلى البصريين ، وطريقة عرضه للمادة النحوية في مؤلفه ، وبعبارة مختصرة ، ترجمة شاملة لحياته ، والتعريف بمؤلفه ، والهدف العام من ذلك كله هو الكشف عن آرائه وجهوده في الدرس النحوي . تلك هي الإشكالية المطروحة في هذا البحث ، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التعرف على شخصية ابن يعيـش ، وكيف بلغ هذه المرتبة في عالم النحو ؟
- البحث عن سبب و سر انحيازه للبصريين ؟
- الغوص في الكشف عن الجهود التي بذلها في النحو .
- محاولة معرفة آراء الكاتب النحوية عموما .

مقدمة

- كيفية عرض الكاتب مادته النحوية ، و تأثير ذلك في المتلقي .
  - الكشف عن المدرسة النحوية التي ينتمي إليها .
- وبناء على ذلك ، ربما تداخلت الدوافع والأسباب في اختياري هذا الموضوع ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :
- اخترت هذا الشرح لأنه شرح واف لكثير من الأبواب النحوية ، وفيه من دقائق التصريف وبدائع التأليف ما يجعله من الشروح المهمة في درس النحوي عند القدماء .
  - أرى بأن هناك حاجة ملحة إلى طرق ومعالجة مثل هذه الموضوعات التي تتناول شخصية نحوية بارزة معروفة بجهودها وآرائها النحوية .
  - قد يكون (ابن يعيش ) معروفا لدى معظم الناس ، ولكنهم قلما يعرفونه حق المعرفة من حيث آراؤه وجهوده النحوية .
  - أريد نبش الأرض التي مكنت ابن يعيش بلوغ هذه المنزلة في عالم النحو والنحاة .

وقد قسمت بحثي إلى مقدمة ، و تمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

في التمهيد : تناولت فيه ، مهد اللغة العربية ونشأتها وتطورها ، والحركة العلمية اللغوية قديما ، وانتشار اللغة العربية ، وظهور اللحن واللكنة فيها، بالإضافة إلى نشأة النحو ، ثم نشأة التأليف في النحو ، لأصل أخيرا إلى التعريف بالزمخشري، وتبسيط الضوء على مصنفه (المفصل) .

وفي الفصل الأول : تناولت فيه التعريف بابن يعيش ، وكتابه (شرح المفصل) ، لذا قسمته إلى مبحثين ، عرضت في الأول منهما ترجمة الكاتب ، حيث تحدثت عن حياته ، وأساتذته ، وتلامذته ، ومؤلفاته ، وأقوال العلماء فيه ، وختمته بنماذج من نواتجه .

أما في المبحث الثاني ، فقد خصصته للتعريف بالكتاب ، إذ ألقيت نبذة عن المصنف (شرح المفصل) ، كما تعرضت إلى مقدمته ، ومحتواه ، ومنهج عرض

مقدمة

المادة فيه ، وطباعته ، وأخيرا اخترت نموذجا موجزا منه عله يعطي صورة لمنهج ابن يعيش في عرض مادته .

أما في الفصل الثاني فقد عرضت آراء ابن يعيش في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشارك ، لذلك قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، كل واحد منها عرضت فيه مسألة من المسائل الأربعة .

ففي المبحث الأول ، عرضت نماذج من الأسماء ، وهي : الاسم ، والمرفوعات ، والتي منها : الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ومن المنصوبات : المفعول المطلق ، والمفعول معه ، ومن المجرورات : الإضافة .

وفي المبحث الثاني ، اخترت نماذج من الأفعال ، وهي : الفعل المتعدي وغير المتعدي ، وفعلي المدح والذم ، وفعلي التعجب .

وفي المبحث الثالث ، عرضت نماذج من الحروف ، وهي : حروف الإضافة ، وحروف العطف ، وحروف النفي .

أما في المبحث الرابع والأخير ، فعرضت نماذج من المشارك ، وهي : الإمالة ، والقسم ، والإدغام .

إذا ، من خلال تلك العينات المختارة في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشارك ، يمكننا رؤية صورة واضحة ناصعة عن آراء موفق الدين بن يعيش ، والتعرف على جهوده في عالم النحو والتصريف .

وفي الخاتمة : أوجزت أهم النتائج والملاحظات التي توصلت إليها خلال رحلتي ، وأنا أخوض غمار قضايا هذه الرسالة ومسائلها .

وكما هو معلوم أن طبيعة البحث اللغوي هي التي تحدد المنهج الذي ينبغي الاعتماد عليه ، وبما أن موضوع بحثي الذي سأعالجه يتناول حياة ابن يعيش وجهوده في النحو من خلال مؤلفه (شرح المفصل) ، لذا سأعتمد على المنهج الوصفي لأنه يناسب مثل هذه الموضوعات ، فالحديث عن شخصية نحوية ، ومعرفة

آرائها النحوية ، وتمحيصها ، كل ذلك يناسبه المنهج السابق الذكر ، ولا مناص من

**مقدمة**

الاستئناس بالمنهجين ، التاريخي والمقارن في حالة الضرورة ، كالتطرق إلى مسألة تمت بصلة إلى التاريخ ، أو أمر يتطلب المقارنة .

وقد تنوعت مصادر هذا البحث ومراجعته ، وكان الاعتماد بالأساس على كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش ، باعتباره المحور أو الوسيلة التي تعرف من خلالها آراء الكاتب وجهوده في مجالي النحو والتصريف ، بالإضافة إلى العديد من الكتب الضرورية والمهمة ، نذكر منها : (المفصل) للزمخشري ، و(مع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي ، و(معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة ، و(كشف الظنون) لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني ، و(وفيات الأعيان) لابن خلكان ، و(الزمخشري، لغويا ومفسرا ) للشيرازي ، و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ) لأبي البركات الأنباري ، و(المقتضب) للمبرد ، و(تاريخ الأدب العربي) لحنا الفاخوري ، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان ، و (شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، و(فقه اللغة) لعلي عبد الواحد وافي ، وغيرها .

أما الصعوبات التي اعترضتني ، فأذكر منها :

- قلة المصادر و المراجع التي تتناول ترجمة ابن يعيش ، والتعريف بكتابه (شرح المفصل) ، وصعوبة الحصول عليها .

- التكرار : كل المصادر والمراجع التي عثرت عليها ، والتي تحوي شيئا عن حياة ابن يعيش ومؤلفه ، فإنها تذكر الكلام نفسه فضلا عن قلته ، ولذلك فهي لا تفي بالغرض المطلوب .

وحسبي أنني سأبذل كل ما في وسعي ليخرج هذا العمل إلى النور في صورة متناسقة وحلة مقبولة .

وإذا كان لا بد من كلمة أختتم بها ، فلا يسعني إلا أن أوجه شكري وعظيم تقديري أخص بها الأستاذ المشرف ، الدكتور : عيساني عبد المجيد ، الذي تولى الإشراف على البحث ، ولم يدخر جهدا في تذليل الصعاب التي لا يقدر على

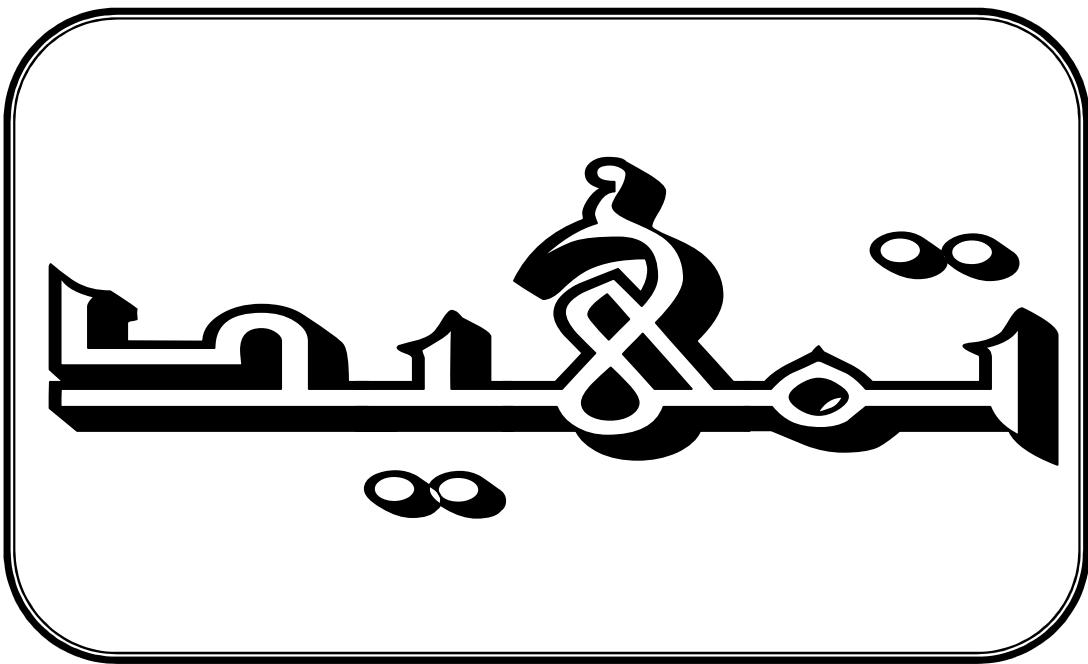
مقدمة



مجاورتها الباحث الناشئ ، كما أشكره على ما قدمه لي من توجيهات قيمة وملاحظات علمية بناءة نافعة ، حرصت على الاستفادة منها والعمل بها وجزاه الله عني خيرا ، كما أخص بالشكر والتقدير أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها ، وكل من أسدى إلي يد العون والمساعدة – ولو بكلمة – في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا الإنجاز الذي نبتغي به وجهه الكريم ، ومن الله

استمد العون والتوفيق ، إنه سميع مجيب .



## تمهيد :

إن الحديث عن حياة ابن يعيش وتتبع آرائه النحوية من خلال مؤلفه (شرح المفصل) من أجل معرفة جهوده في النحو ، كل ذلك يدفعني إلى التطرق وبشيء من الإسهاب إلى قضايا تمت بصلة إلى صلب هذا البحث ، وقد بدأتها بالحديث عن اللغة العربية من حيث مهدها وأصلها ونشأتها وتطورها ، ثم تكلمت عن الحركة العلمية واللغوية قديما ، إذ كشفت عن الأوضاع العامة للعرب بعد ظهور الإسلام ، والحركة العلمية في مدن الحجاز ومدن العراق ، بعدها تناولت قضية انتشار اللغة العربية عبر الأمصار ، و استعمالها من قبل الأعاجم الأمر الذي أدى إلى ظهور اللحن واللكنة في اللغة العربية ، ثم تطرقت إلى موضوع نشأة النحو وأسباب وضعه ، وإلى بعض التعريفات التي وضعت لعلم النحو لأستخلص تعريفا شاملا يفي بالغرض المرجو ، ثم بعد ذلك ، تحدثت عن مرحلة التقييد وأولية وضع النحو ، تلك المرحلة التي كانت إرهاسا لنشأة التأليف في علم النحو ، هذا العلم الذي شق طريقه عبر العصور ليصل إلى مرتبة الرقي و الازدهار ، ولم يتأت ذلك إلا بفضل علماء النحو القدامى الذين يعود إليهم الفضل في وضع اللبانات الأساسية لهذا العلم الذي يحفظ اللغة العربية من الضياع ويقيها شر استفحال اللحن و اللكنة.

ويعتبر كتاب سيبويه ( المتوفى سنة 183هـ) أول كتاب شامل في النحو ، يأتي بعده من حيث الشمول كتاب (المفصل) للزمخشري (المتوفى سنة 538هـ) ، وبين عصري هذين المؤلفين ما يزيد على ثلاثة قرون ، ظهرت فيها كتب نحوية (1) .

وبما أن مدونة هذا البحث هي (شرح المفصل) لابن يعيش ، هذا الأخير الذي تناول كتاب (المفصل) للزمخشري ، بالشرح والتفصيل ، كان لابد من التعريف بالزمخشري وذلك بالتعرض إلى حياته ، وبعض شيوخه ، وشخصيته ، وآراء العلماء فيه ، و أخيرا ختمت هذا الفصل التمهيدي بإلقاء نبذة عن كتاب (المفصل) ، هذا

(1) عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو و الصرف ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ،

الكتاب الذي تمخض عنه مولود جديد ألا وهو (شرح المفصل) لابن يعيش، وهو محطة البحث والدراسة حتى نعرف من خلال هذا المؤلف آراء وجهود مؤلفه في درس النحو.

### أولاً: اللغة العربية مهدها ونشأها وتطورها :

ظهرت اللغة العربية في شبه جزيرة العرب أو كما تسمى الجزيرة العربية توسعا، وهي البلاد الواقعة بين البحر الأحمر ، والمحيط الهندي ، والخليج الفارسي، وخط وهمي يتجه شرقا من رأس خليج العقبة حتى الفرات (1) .

وأصحاب اللغة العربية هم العرب ،والعرب ينتمون إلى الشعوب السامية ،ولم يعرف عن معالم تاريخهم القديم إلا الشيء القليل ،بحيث لم يبق من آثارهم إلا بعض النقوش في بلاد اليمن ،يرتقي أقدمها إلى القرن التاسع قبل الميلاد (9.ق.م)، والعرب قسمان : بائدة ، كعاد وثمود ، وباقية ،ومن هؤلاء : العرب العاربة وهم القحطانيون اليمنيون ويطلق عليهم عرب الجنوب ،والعرب المستعربة وهم العدنانيون سكان الشمال ويعرفون أيضا بالحجازيين(2) .

فاللغة العربية هي إحدى اللغات السامية كما سبق أن قلنا ،وقد بقيت أقرب تلك اللغات إلى الأصل ، وإن كانت أحدثها نشأة وتاريخا ، و ذلك نتيجة انعزال العرب في شبه جزيرتهم و صحرائهم ، لهذا سلمت لغتهم مما تعرضت له اللغات السامية الأخرى من اختلاط .و الجدير بالذكر أن أوائل تلك اللغة – أي العربية – ما تزال مجهولة ، وكل ما هو معروف عنها أن هناك لغتين تفرعت عنهما سائر اللهجات العربية ،هما :لغة الجنوب أو اللغة الحميرية اليمنية ،ولغة الشمال وهي اللغة المضرية الحجازية ،وقد شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا بسبب التمازج والاختلاط إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج وهي الحالة التي رأينا صورتها في

(1) حنا الفاخوري : تاريخ الأدب العربي ، المكتبة البولسية ، بيروت لبنان ، ط 10 ، 1980 م ، ص 07

(2) المصدر نفسه ص 12 .

الأدب العربي الجاهلي والقرآن الكريم (1) .

### ثانياً : الحركة العلمية اللغوية قديماً :

من المعلوم أن العرب منذ عهد طويل قد تكلمت على السليقة، ولم تكن بحاجة إلى ابتداء علم يضبط لسانها أو إلى قانون يعمل على تحديد قواعدها ، لكن ومع ظهور الدين الجديد ( الإسلام ) وتهافت الكثير من الخلق من غير العرب إلى اعتناقه و الارتشاف من نبعه الصافي ، بالإضافة إلى حركة الفتوحات الإسلامية خرجت السليقة عن نطاقها وأخذ اللحن يتفشى تدريجياً مشكلاً بذلك خطورة على اللغة العربية ومقوماتها الأساسية وبخاصة القرآن الكريم باعتباره جزءاً هاماً من تلك اللغة، وبغض النظر عن الامتداد الزمني لابتداء اللحن وكيفية حصوله ثم انتشاره فإنما نجم عن هذا كله ولادة علم أصطلح عليه بـ "علم النحو".

ولعلنا بعد توضيح الجو العام الذي نشأ فيه هذا العلم نتساءل عن تلك الأقاليم التي تعتبر مهداً له ! فلا شك أن النحو لم يوجد عبثاً وإنما احتضنته مناطق أصبحت تمثل فيما بعد مراكز إشعاع علمي.

ويتولد عن هذا التساؤل مجموعة أخرى . هل كان نشاط الحركة العلمية في الأقاليم بنفس الدرجة ؟ وإذا تحقق أن طغت على إقليم واحد ، فما هي الدواعي والأسباب التي أهلته لذلك ؟ وماذا نعني بالحركة العلمية ؟ وإلى أي مدى ساهمت في تصوير الحياة الفكرية والعقلية عند العرب ولاسيما الحركة اللغوية . ومن أجل هذا اتبعنا المخطط التالي الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على الدوافع التي اضطرت الحركة العلمية (اللغوية) إلى انحصارها في إقليم دون غيره . حيث كانت البداية ، بعرض مجمل للأوضاع التي سادت بعد ظهور الإسلام وما أتبعه من أثر بالغ على جميع المستويات لننتقل إلى طرح إشكالية مهمة تتمثل في انعدام هذه الحركة في مدن الحجاز على الرغم من مكانتها وأهميتها وبخاصة على الصعيد

---

(1) حنا الفاخوري : تاريخ الأدب العربي ، ص 20 - 22 .

الديني محاولين بقدر الإمكان ولو بشكل مختصر تمحيص واستقراء الأسباب الداعية إلى ذلك سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم جغرافية .

### 1- الأوضاع العامة للعرب بعد ظهور الإسلام :

نزل الوحي على محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ، وكانت مدن الحجاز (مكة والمدينة) مرتعه ومهده الذي أهلها لتكون أماكن مقدسة بقداسته، ومجيء الإسلام يعد ثورة على ما كان متعارفا عليه في الجاهلية ، بحيث أحدث الإسلام انقلابا جذريا على مختلف المستويات العقائدية ، والاجتماعية والسياسية وحتى العقلية والإبداعية . فعلى المستوى العقائدي نلاحظ تعدد الآلهة (عبادة الأصنام ) ، وعلى المستوى الاجتماعي نرى استفحال الطبقة على المجتمع (أحرار وعبيد ) ، وعلى المستوى السياسي ، فالنظام المعتمد هو النظام القبلي ، وأما الجانب الإبداعي فكان على قدر رفيع من النضج والاكتمال لاسيما " الشعر " ، في حين يلاحظ أن هناك تعطيلًا للفكر والعقل (1) .

فهذا الانقلاب الذي قام به الإسلام واضح ، إذ جعل من العرب أمة واحدة وبالتالي قضى على العصبية القبلية ودعا إلى المساواة الاجتماعية التي تعتبر لبنة أساسية في بناء مجتمع متكامل يراعي القيم والمبادئ والتعاليم التي جاء بها الإسلام، وهكذا رفع مستوى العرب العقلي كما نشر بينهم فضيلة الدعوة إلى أعمال العقل وذلك من أجل التأمل والتبصر في العلم مما أدى إلى نمو الحياة الفكرية ، إلى جانب ما عرفته الأقاليم من اتساع في رقعتها وتنوع ثقافتها وأجناسها، كل ذلك ساعد على خلق حركة علمية ونشاط فكري توسع مجاله (الفلسفي ، الديني ، اللغوي ....) ، وبناء على ذلك ، هناك سؤال يطرح نفسه :فما مفهوم الحركة العلمية ؟

إن الحركة العلمية في أبسط معانيها البدايات الأولى للعلوم ،وقد يقصد بها التفكير

(1) حنا الفاخوري : الجامع في تاريخ الأدب العربي القديم ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، د.ط ، د.ت ، ص 40 و ما بعدها.

المنظم القائم على أسس دقيقة .

والذي يهمننا ما تعلق بالجانب اللغوي منها، أي النظر إلى الحركة العلمية من الوجهة اللغوية (علوم اللغة) وبخاصة " النحو " ، ومن هنا نطرح التساؤل التالي:  
- ما الذي ميز الحركة العلمية منذ نشأتها ؟ و ما هي الأقاليم التي ارتبطت بنشاطها ؟.

## 2- الحركة العلمية في مدن الحجاز:

على الرغم من المكانة المرموقة التي حظيت بها مدن الحجاز (مكة والمدينة) باعتبارها مهد الوحي ومهبط الرسالة . فإن الدرس اللغوي أو علوم اللغة نشأت بعيدا عنها، ومرد ذلك يعود إلى أسباب أولية ، وأخرى مرور الزمن و التفاعل الحضاري وملايسات الحياة .

### 1.2 الأسباب الأولية : تمثلت فيما يلي:

- اللحن في صدر الإسلام كان ما يزال قليلا ، وهذا يرجع إلى التزام العرب بفصاحتهم وسلامة ألسنتهم .  
- فهمهم للقرآن الكريم وتعهد النبي بتفسيره وتوضيح غموضه ، وتولى ذلك الصحابة من بعده والتابعون .

### 2.2 ونظرا للتفاعل الحضاري ظهرت أسباب أخرى تمثلت فيما يلي:

- انتشار مظاهر الترف والبدخ و الأبهة ، واشتغال العرب ببناء القصور .  
- انتشار موجة التمدن والتحضر خاصة في " المدينة " .  
- ذبوع اللهو والمجون .  
ومن خلال هذا الوضع فإن الحياة العلمية لم تتجه إلى الدراسات اللغوية وإنما اتجهت إلى ابتداء فن الغناء والافتخار بمجالسه<sup>(1)</sup> .

تلك هي الأسباب التي أدت إلى عدم وجود حركة علمية في مدن الحجاز .

---

(1) شوقي ضيف : تاريخ الأدب العربي ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، ط19، د.ت ، ج2 ، ص139

### 3- الحركة العلمية في العراق:

مما لا شك فيه أن العراق بثنتى مدنه (البصرة ، الكوفة ، بغداد) يعد الإقليم الذي ازدهرت فيه مظاهر الحركة العلمية ، فالنحو نشأ بصريا وتطور على أيدي علمائها ، و ((ليس من المستغرب أن تتركز هذه الفاعلية في العراق دون غيره من الأقطار ))<sup>(1)</sup> و ((أن العراق أصبح الدماغ المفكر للحضارة العربية الإسلامية))<sup>(2)</sup> .

وقد أكد بروكلمان على هذه المكانة إذ يقول : ((سرعان ما غدت بغداد حاضرة الخلافة اللامعة مركزا للحياة العقلية كافة و حجت غيرها من مدن الأقاليم وراء ظلالها))<sup>(3)</sup> .

ولعل ذلك يعود إلى أسباب نذكرها فيما يلي :

#### 1.3 الأسباب الاقتصادية : وتتمثل فيما يلي :

وجود صلات وحركات تجارية ، من خلال الأسواق التي ساعدت على بعث النشاط اللغوي والأدبي على حد سواء ، واشتهر منها سوق المربرد بالبصرة والكناسة بالكوفة . فسوق المربرد تحتل موقعا استراتيجيا إذ يلجأ إليها أعراب البادية دون الدخول إلى الحواضر. وقديما كان يقال: "العراق عين الدنيا ، والبصرة عين العراق ، والمربرد عين البصرة " ، ولقد ذكر أحمد أمين : "أنه يشبه سوق عكاظ في الجاهلية"<sup>(4)</sup> .

وعلاوة على ذلك كان اللغويون والنحويون يقصدون هذه الأسواق لسماع

---

(1) بلاشير -تاريخ الأدب العربي -ترجمة إبراهيم الكيلاني ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ، د.ط ، د.ت ، ص 136 .

(2) المصدر نفسه ، ص 385 .

(3) كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ترجمة حجازي محمود فهمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر ، د.ط ، د.ت ، ص 549 .

(4) محمد عبد المنعم خفاجي : الحياة الأدبية بعد ظهور الإسلام ، دار الجيل ، بيروت لبنان ط 1990 م ، ص 342 .



الفصحى من أهلها بما يؤيد مذاهبهم ويدعم قواعدهم، ويروى أن الأصمعي كان يتردد على هذه السوق لكي يجمع اللغة من أفواه الأعراب ، وسأله مرة (أبو عمرو ابن العلاء ) عن مفردات من أين أتى بها ، فقال : من المربد .

### 2.3 أسباب تاريخية :

تتمثل في اتصال العالم العربي تاريخيا ومنذ أقدم الأزمنة بجيران ذوي حضارات راقية كالفرس والروم والإغريق والهنود ، وبخاصة في بلاد العراق التي امتزجت فيها الثقافات و الأجناس بحيث استفاد العرب من فلسفة أولئك الأعاجم وعلومهم وحكمهم ، يقول شوقي ضيف : "وبمجرد أن تمت الفتوح أخذ العرب والموالي جميعا يعيشون حياة مشتركة حتى في المدن التي اختطها الفاتحون لمعسكراتهم مثل البصرة والكوفة ، فإن العرب اختلطوا فيها وفي غيرها من المدن بالأجانب الذين قدموا لهم خدماتهم في الحرف والزراعة والتجارة " (1) .

ومما يؤكد على أن الفتوحات واختلاط الأجناس كان لها أثر كبير في قيام الحركة العلمية في العراق وازدهارها ما ذكره عبد المنعم خفاجي : " والعراق قطر اشتهر منذ القدم بالحضارة تداولت عليه أمم كثيرة متمدنة وتركت فيه آثارها العلمية والفنية " (2) .

### 3.3 أسباب جغرافية :

يحتل العراق موقعا جغرافيا هاما أهله إلى أن يتبوأ تلك المكانة الراقية ، فهو قطر غني بخيراته ومياهه (3) . وقيل عنه أنه أعدل أرض الله هواء وماء وأن أهله أصحاب عقول راجحة ماهرة في العلم والصناعة ، لذلك قصده الكثيرون منشئين

(1) شوقي ضيف : تاريخ الأدب العربي ، ص 169 .

(2) عبد المنعم خفاجي : الحياة الأدبية بعد ظهور الإسلام ، ص 67 .

(3) المرجع نفسه ، ص 346 .

على أرضه حضارات متعاقبة (1) .

#### 4 - 3 أسباب سياسية :

تمثلت في انتقال مقر الخلافة إلى العراق ، وبالتالي فقدت المدينة مركزها السياسي ، وهكذا شهدت الأحزاب في العراق نشاطا مكثفا ، إلى جانب نزوح البدو نحو المدن رغبة في التحضر وتحسين أحوالهم ، أو الاتصال بالخلفاء والأمراء ليجزلوا لهم العطاء، كما أدى هذا إلى تنافس العلماء (البصرة والكوفة ) مما نتج عنه نشاط الحركة العلمية نظرا لاهتمام أولي الأمر باللغة .

#### ثالثا : انتشار اللغة العربية:

عندما جاء الإسلام ، غادر العرب المسلمون شبه جزيرتهم لنشر الدين الجديد عبر أصقاع المعمورة ، وقد كثر في العصر الأموي الفتوحات الإسلامية حتى وصلت جيوش المسلمين إلى الهند و الأندلس ، وهكذا حكم العرب تلك البلدان المفتوحة وأخضعوها لسلطانهم ، وأصبحوا حكامها ، ونشروا فيها الإسلام واللغة العربية وآدابها، ونزح العرب إلى هذه البلاد المفتوحة فأقاموا فيها واختلطوا بأهلها، ونشروا لغتهم في كل مكان. وأخذ سكان البلاد المفتوحة يتعلمون العربية ويتخذونها لغة لهم يتفاهمون بها مع العرب الفاتحين ، و لم يكتفوا بذلك بل راحوا يدرسونها ويتعلمون آدابها، و يتفقهون في العلوم الإسلامية الأصلية وعلوم ومعارف أمهم القديمة المتمدنة ، والتي نشروها أيضا في البيئة العربية الإسلامية .

أصاب اللغة العربية بعض العجز والقصور بسبب اللحن الذي دخلها، إلا أن القرآن الخالد قد حافظ عليها .

لقد كان من آثار الفتوحات الإسلامية انتشار اللغة العربية في كل مكان وبخاصة في البلاد المفتوحة حيث الأعاجم .

خالط العربي أهل هذه البلاد المفتوحة وسمع لحنهم وتحريفهم في ألفاظ اللغة

---

(1) حنا الفاخوري : الجامع في تاريخ الأدب العربي القديم ، ص 67 .

فأصيب بالعدوى في ملكته . وتزوج العربي من الموالي كما تزوج بعض الموالي من العربيات وإن كان ذلك قليلا نادرا فنشأت ذرية ملقحة بعضها من الأولاد الهجن الذين أبأؤهم من العرب وأمهاتهم من الموالي . كما كانت الجواري والمربيات الروميات والفارسيات والقبطيات في قصور الخلفاء و الأمراء و الأثرياء فنشأ أبناؤهم مضطربي اللغة كثيري اللحن واللكنة والتحريف نتيجة التأثير.

#### **رابعاً : ظهور اللحن<sup>(1)</sup> و اللكنة<sup>(2)</sup> في اللغة العربية :**

سبق أن عرفنا بأن العرب فتحوا كثيرا من البلاد و الأمصار ، ودخل أهلها في دين الله أفواجا و تعلموا القرآن ودرسوا اللغة العربية وتكلموا بها ، فبدأت اللكنة تظهر في كلامهم كما بدأ اللحن يتفشى في حديثهم . فالعربي عندما خالط أولئك الأعاجم ظهرت عليه آثار من لحنهم و لكنتهم .

كما أن نشأة أبناء الطبقة الحاكمة و الأغنياء الذين تربوا في أحضان أمهاتهم أو مربياتهم الأعجميات كان له أثره في فساد ملكتهم اللغوية .

بالإضافة إلى الذين أسلموا من غير العرب و تعلموا اللغة العربية وتكلموا بها لم يخل حديثهم من لكنة و لحن و بخاصة بدءا من نشوء الدولة الأموية بدرجة أن الخلفاء و الأمراء أصبحوا يرسلون أبناءهم إلى البادية ليتعلموا لغة عربية فصحة لا يعترئها اللحن ، وكان اللحن عيبا كبيرا للرجل وكان اللحن يقع في كلامهم وحوارهم. وتجدر الملاحظة أن اللحن لم يقع في عصر ما قبل الإسلام باعتبار أن الإعراب جزء من لهجة العربي الفصيح لا ينفصل عنها .

كما أنه لم يكن في عصر صدر الإسلام و ما بعده إلا نادرا بسبب قلة اختلاط العرب بالعجم وقرب عهدهم بالبداوة ، وقد روي أن رجلا لحن في مجلس النبي(ص) فقال : << أرشدوا أخاكم فقد ضل >>.

(1) اللحن : يقصد به هنا : الخطأ في اللغة ،(المنجد في اللغة و الأعلام ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط24، دبت ، ص 717) .

(2) اللكنة : يقال في لسانه لكنة إذا أدخل بعض حروف العجم في حروف العرب ،(المرجع نفسه ، ص 732) .

#### **تمهيد**

وممن وقع منهم اللحن في عهد النبوة سلمان الفارسي وبلال الحبشي وصهيب الرومي لأنهم ينحدرون من أصول أعجمية ولأنهم حديثو العهد بالإسلام و اللغة العربية ، وشتان بين هذا وبين ما حدث في عصر بني أمية . وقيل إن أول لحن سمع في البداية : " هذه عصاتي" وقال بعضهم : ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث ، فقال : >> إن أبونا مات و أن أخينا وثب على مال أبانا فأكله << فقال زياد : الذي أضعته من لسانك أضر عليك مما أضعت من مالك <<(1) .

ومن مظاهر اللحن أيضا : نطق الشين سينا، كما في قول سحيم عبد بني الحساس حين أنشد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه ، قصيدته التي مطلعها :  
عميرة ودع إن تجهزت غازيا \* كفى الشيب و الإسلام للمرء ناهيا  
فقال له عمر : لو كان شعرك كله هكذا لأجزتك ، فقال سحيم : ما سعرت ، أي : ما شعرت ، فقد نطق الشين المعجمة سينا مهملة (2) .

ومنهم صهيب بن سنان النمري صاحب رسول الله (ص) كان يقول : >> إنك لهائن << يريد إنك لخائن ، وصهيب يرتضخ (3) لكنة رومية ، و عبید الله بن زياد يرتضخ لكنة فارسية ، وقد اجتمعا على جعل الحاء هاء. وكان منهم أبو مسلم صاحب الدعوة كان جيد الألفاظ جيد المعاني و كان إذا أراد أن يقول : قلت له ، قال: قلت له ، فكان ينطق القاف كافا (4) .

وكان الخلفاء يكرهون اللحن ويحذرونه للغاية حتى قال عبد المالك بن مروان : شيبني صعود المناير و الخوف من اللحن .

---

(1) أبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) : البيان و التبيين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د.ط ، د.ت ، ج 2 ص 115 .

(2) صلاح روي : النحو العربي – نشأته ، تطوره مدارسه ، رجاله ، دار غريب للنشر و الطباعة والتوزيع، القاهرة سنة 2003 م ، د.ط ، ص 13 .

(3) يرتضخ : ينزع إلى اللكنة الأعجمية لا يستمر لسانه على غيرها و لو اجتهد ،(المنجد في اللغة و الأعلام ص 265) .

(4) الجاحظ: البيان و التبيين ، ج 2 ص 41 .

### تمهيد

## خامسا : نشأة النحو و أسباب وضعه :

نشأ النحو العربي بسبب الزبغ الذي طرأ على السنة العرب و الخطأ في تلاوة القرآن الكريم ، وذلك بعد امتزاج العرب بغيرهم من الشعوب غير العربية خصوصا في الأمصار المتاخمة للجزيرة العربية ونشأة المجتمعات الكبيرة التي اختلطت فيها أمم متباينة لغويا وثقافيا وحضاريا ، فنشأ عن هذا التلاقي في الحياة الاجتماعية الاختلاط اللغوي ، كما ظهر الفساد على السنة العرب وأبنائهم الناشئين في مثل هذه المجتمعات ، وفي ذلك مجتمعات البصرة و الكوفة و بغداد ، وبما أن البصرة أول مدينة مصرت في الإسلام وفي العراق كانت أسبق إلى هذا الاختلاط وانتشار الخطأ في الألسنة ، وكانت الداعية فيها إلى وضع ضوابط لغوية تصون ألسنتهم من الخطأ في النطق وبخاصة في تلاوة آي القرآن الكريم ، ولهذا قام الغياري على هذه اللغة بالمبادرة الأولى في وضع هذه القواعد التي بواسطتها يتم الحفاظ على لغة التنزيل .

>> وقد تحدث القدماء عن أسباب ظهور النحو ، فردوها إلى حوادث جزئية ، وهي في طبيعتها لا تستطيع أن تفسر لنا هذه الظاهرة الكبيرة في حياة العرب العالمية ، لأنها لا تعدو أن تكون حوادث فردية نشأت عن ملابسات الحياة الجديدة ، و لأن ظواهر المجتمع و ما ينشأ فيه من علوم وتيارات لا يمكن أن تخلقه حادثة جزئية من هذا النوع <<(1) .

وفي حقيقة الأمر فإن ظهور علم النحو مرتبط أشد الارتباط بالحياة الإسلامية في تلك الحقبة من التاريخ ، مثله مثل نشأة العلوم و المعارف الأخرى من لغوية ودينية وفلسفية ، علما أن القرآن الكريم يعتبر محور هذه الجذور و هو الركيزة الأساسية فيها (2) .

هناك ثلاثة أسباب هي التي أدت إلى التفكير في وضع علم النحو، ويمكن تنظيمها

كما يلي :

(1) محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو العربي (قبل سيبويه) ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ،

1399 هـ - 1979 م ، ج 1 ، ص 17

(2) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 17

**تمهيد**

## **1- ظهور اللحن و انتشاره :**

يبدو أن الناس مختلفون في الداعي الذي أدى بالقدماء إلى وضع النحو<sup>(1)</sup>، و قد ذكرت روايات كثيرة حول أسباب وضع هذا العلم الذي تكفل بالحفاظ على لغة الضاد ، ومن تلك الروايات ما يلي :

1.1 يحكى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم ، فقالوا : << إننا قوم ( متعلمين ) ، فأعرض مغضبا ، وقال : والله لخطوكم في لسانكم أشد علي من خطنكم في رميكم >> (2) .

2.1 << ولقد روي أن أبا موسى الأشعري – وهو والي على البصرة – أرسل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتابا ، وقد بدأه كاتبه أبو الحصين بن أبي الحر العنيزي بقوله : من أبو موسى الأشعري ... فكتب إليه عمر : أن قنع كاتبك سوطا >> (3) .

3.1 << وسمع أعرابي مؤذنا يقول : أشهد أن محمدا رسول الله – بنصب (رسول) فقال له : ويحك ! يفعل هذا ؟ ! >> (4) لهذا وذاك قام الغياري على هذه اللغة بالمبادرة الأولى في وضع هذه القواعد إلا أنهم لم يتفقوا على نوع السبب الذي أدى إلى وضع علم النحو . بعض المصادر التاريخية تذكر حوادث معينة كانت هي السبب عندهم ، وبعض المصادر الأخرى لا تحدد السبب على حادثة مفردة بل تذكر أنه نتيجة لحوادث متعددة سابقة .

---

(1) محمود سليمان ياقوت : مصادر التراث النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د.ط ، سنة 2003 م ، ص 41 .

(2) صلاح روي : النحو العربي – نشأته تطوره ، مدارسه ، رجاله ، ص 19 .

(3) المرجع نفسه ص 19 .

(4) المرجع نفسه ص 19 .

## تمهيد

### 2- دور النحو في فهم القرآن الكريم :

كان القدماء يعتقدون أن انتشار اللحن هو السبب الوحيد في وضع علم النحو ،

في حين أنه - أي النحو- يؤدي دوراً أساسياً في فهم القرآن الكريم و التوصل إلى معانيه الشريفة ، ويعتبر النحو أداة من أدوات المفسر و الفقيه و علماء القراءات وغيرهم ، فتدبر القرآن الكريم يؤدي إلى الكشف عن إعجازه اللغوي الذي يحوي كثيراً من الظواهر النحوية و الصرفية الأمر الذي يؤدي إلى التفكير في معرفة قواعد التركيب النحوي و الصرفي و الإعرابي للجمل العربية .

وقد تطرق عبد القاهر الجرجاني إلى هذه المسألة المتمثلة في الدور الهام الذي يؤديه الإعراب ، أحد فروع علم النحو ، في فهم دلالة الألفاظ ، و الكشف عن معانيها .

فالقرآن الكريم يعتبر نقطة الانطلاق الأولى لكثير من العلوم اللغوية و من بين تلك العلوم معرفة ألفاظه و إعرابه ، وقراءاته و بلاغته و تفسيره و إعجازه و مجازه و غريب لفظه و ما إلى ذلك .

وقد أشار القدماء بأن علم كتاب الله تعالى هو أفضل علم سارع إليه أصحاب العقول (1) .

### 3- وضع النحو وظهوره :

يمكن أن نقول بأن التفكير في وضع علم النحو و ظهوره أمر طبيعي و بديهي مثله مثل العلوم اللغوية الأخرى التي نشأت في ظلال القرآن الكريم كالتفسير و القراءات و معرفة معاني ألفاظه و غريبه ، ولم يكن وضعه في حاجة إلى انتشار اللحن:  
- لأن الضوابط النحوية التي وضعها النحاة منذ أبي الأسود الدؤلي ليس باستطاعتها حماية الألسنة من الوقوع في الخطأ أثناء المحادثة .

(1) صلاح روي : النحو العربي - نشأته تطوره ، مدارسه ، رجاله ، ص 44 - 45 .

### تمهيد

- وأن النحو الذي وضعه أبو الأسود وقصد منه أن يكون ضوابط لتقويم الألسنة قد نسي ، ولم يصل إلينا منه شيء حتى يتحول إلى علم بالمعنى الدقيق لكلمة (علم) ، له أصوله وفروعه ومناهجه.

- وأن الابتعاد عن اللحن حين قراءة أي الذكر الحكيم يأتي عن طريق الحفظ بصورة صحيحة على أيدي المعلمين .

إذن نستنتج أن ظهور علم النحو لم يكن سببه شيوع اللحن واستفحاله في المجتمع فقط وإنما ظهوره أمر طبيعي من ناحية ، وضروري لفهم القرآن فهما صحيحا من ناحية أخرى (1) .

### سادسا : تعريف علم النحو:

النحو لغة: >> هو القصد والطريق ويكون ظرفا ويكون اسما" (2) . وهو "الجانب والجهة والمثل والمقدار"، نحا ينحو نحوا الشيء : قصده ، ونحا نحو فلان : قصد قصده واقتفى أثره ، ونحا الرجل : مال على أحد شقيه، ونحا بصره إليه : رده ، ونحا فلانا عنه : صرفه ، ونحا الشيء : حرفه << (3) .

النحو اصطلاحا : للنحو من ناحية الاصطلاح عدة تعريفات ؛ قال ابن فارس : "النون والحاء والواو(النحو) كلمة تدل على قصد . ونحوت نحوه . ولذلك سمي نحو الكلام ، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به (4) . أما الشريف الجرجاني فيقول عن النحو: >> هو علم بقوانين يعرف بها أحوال تراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها ، وقيل : النحو علم يعرف به

- 
- (1) صلاح روائي : النحو العربي – نشأته تطوره ، مدارسه ، رجاله ، ص 46 .  
(2) ابن منظور : لسان العرب ، نسقه و علق عليه و وضع فهارسه مكتب تحقيق التراث ، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، المجلد 14 ، ط 3 ، سنة 1413 هـ – 1993 م ، ص 76 .  
(3) المنجد في اللغة و الأعلام – دار المشرق العربي بيروت لبنان ، ط 24 ، سنة 1986 م ص 795  
(4) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت لبنان ، مج 5 ، ط 1 ، 1411 هـ – 1991 م ، ص 143

### تمهيد

---

أحوال الكلمة من حيث الإعلال << (1) .  
أما الزمخشري يقول في كتابه (الأنموذج) : >> النحو في عرف النحاة علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة ، إعرابا وبناء والغرض منه معرفة الإعراب << (2) .



وقال الدكتور أحمد ماهر البقري: << النحو اصطلاحاً هو "علم قواعد الكلمة" >> ، وهذا التعريف الموجز ينطبق على اللغات جميعاً ، وأما في العربية ، فيتميز النحو بخاصية النظر إلى " أواخر الكلمة " ، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف >> (3) .

وقد عرفه أبو بكر محمد بن السري السراج بقوله : << النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب >> (4) .

وعلاوة على ذلك كان الغرض الأساسي من النحو بادئ ذي بدء هو ضبط القواعد التي يسير عليها إعراب المفردات حتى يسهل تعلمها وتعليمها وإتباعها في الحديث والكتابة ، و لتعصم الناس من الوقوع في اللحن الذي ساد المجتمع العربي منذ صدر الإسلام من جراء تطور اللغة واختلاط العرب بالعجم (5) .

- 
- (1) الشريف علي بن محمد(الرجاني) : كتاب التعريفات ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1408 هـ - 1988م ، ص 133 .
- (2) الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني : شرح الأنموذج في النحو للزمخشري ، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب - القاهرة ، مصر ، د.ط ، سنة 1990 م ، ص 3.
- (3) أحمد ماهر البقري : النحو العربي ، شواهد و مقدماته ، مؤسسة شهاب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر ، د.ط ، سنة 1988 م ص67 .
- (4) ناصر حسين علي : قضايا نحوية و صرفية ، المطبعة التعاونية بدمشق سوريا ، د.ط سنة 1409 هـ - 1989 م ص6
- (5) علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، دار نهضة مصر للطباعة و النشر القاهرة مصر ، ط8 ، د.ت ، ص 272

## تمهيد

---

وهناك من أطلق علم النحو على ما هو أكثر من الإعراب إذ شمل الصرف كذلك ، هذا ما ذهب إليه الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك (1) وغيره من علماء النحو ، والصرف في اللغة هو التغيير ، أما في الاصطلاح هو : << علم يعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء>> (2) .

إذا ، رأينا مجموعة من التعريفات المختلفة للنحو والمفاهيم المتباينة التي تتم عن تعدد وجهات النظر بين النحاة وعلماء العربية ، ولعل أفضل تعريف للنحو ما أورده ابن جني في كتابه "الخصائص" بحيث يقول : >> النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره : كالتثنية ، والجمع والتكسير ، والإضافة ، والنسب و التركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحوا ، كقولك : قصدت قصدا ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم << (3) .

فالنحو عند ابن جني هو أن يحاكي الأعاجم العرب في طريقة كلامهم تجنباً للحن ، وأن يكونوا كالعرب من حيث الفصاحة وسلامة اللغة عند التحدث بها .  
ومن هنا نفهم أن علم النحو هو العلم الذي يضع القواعد والضوابط التي تحقق الغرضين السابق ذكرهما .

- 
- (1) محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1966م ، ص123 [الهامش]  
(2) علي محمود النابي : الكامل في النحو و الصرف ، الكتاب الثاني – الصرف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، سنة 1425 هـ – 2004م ، ص 5 .  
(3) عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو و الصرف ، ص 135 و انظر (الخصائص) لابن جني ، ج 1 ، ص 34 .

### تمهيد

---

فالنحاة وعلماء اللغة لم يتفقوا على تعريف واحد للنحو ، بل ذهبوا مذاهب شتى في تعريفاتهم . وسبب هذا الاختلاف يعود إلى تحديد دائرة القواعد النحوية ، فمنهم من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها ، ومنهم من يحصرها في ضبط أواخر الكلمات ومعرفة تصرفها وبنيتها واشتقاقها .

ولعل منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة النحو يرجع إلى علاقة هذا العلم بفروع الثقافة العربية الأخرى ، فعلم النحو جزء لا يتجزأ من علوم العربية ، و كانت

هذه العلوم في بادئ الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ، وبمرور الزمن شملت الأخبار والسير، واتسعت فروعها شيئاً فشيئاً حتى صارت اثني عشر علماً من بينها النحو، واللغة، والصرف، والاشتقاق وعلم القراءات وغيرها.

والملاحظ أن طبيعة التعمق في البحث اقتضت أن يستقل النحو عن فروع العربية الأخرى ، وأن ينفرد به بعض العلماء ، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة. وبناء على ذلك فعلم النحو يمثل طائفة من خصائص اللغة العربية ، وليست الناحية الإعرابية والصرفية هي كل خصائص اللغة ولكنها ناحية لها أهميتها في اللغة العربية ، وهي الجهة أو الناحية التي تسرب اللحن منها إلى الأذهان والعقول داعياً لوضع قواعد وقوانين محددة لتجنب هذا اللحن<sup>(1)</sup> .

ذاك هو اختصاص النحو ، ولكل علم من العلوم اللغوية ميدانه إلا أن العلاقة بين تلك العلوم لا تكاد تخفى ، وها هو ابن جني يصرح بملء فيه بأن (فقه اللغة) بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه<sup>(2)</sup> .

كما نلاحظ العلاقة الوطيدة بين علم النحو وعلم المعاني ؛ فعلم النحو يرمى جانب الصواب في الكلام من حيث الصحة والفساد في تشكيل الجملة ، مع وضع

---

(1) عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو و الصرف ، ص 135- 136.

(2) محمد المبارك : فقه اللغة و خصائص العربية ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، ط7، 1401 هـ - 1981 م ، ص 26 .

## تمهيد

كل لفظة في مكانها المناسب على مستوى الجملة وفي الموضع الذي وضعته العرب فيه ، أما علم المعاني فيتكفل بالإشراف على الجو العام للجملة من ناحية نظم الكلام وترتيبه وارتباطه مع بعضه البعض وفق ما تقتضيه مقاصد الكلام<sup>(1)</sup> . كل ذلك يدل على أن العلوم اللغوية متكاملة إذ يكمل بعضها البعض .

### سابعاً : مرحلة التقعيد وأولية وضع النحو:

بدأت مرحلة التقعيد مباشرة بعد جمع المفردات العربية ، بحيث وضع اللغويون قواعد وضوابط للمفردات المتشابهة من حيث معانيها ووظائفها واستخدامها في الكلام

على حسب ما نطقت بها العرب بداهة وعلى السليقة ، وهكذا عرفوا أن الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وأن الأفعال التي عينها ياء أو واو تقلب عينها في بعض تصاريدها ، وهلم جرا .

فالنحو في بداية نشأته كان عبارة عن ملاحظات بسيطة جدا ، الهدف منها إبعاد اللحن عن اللغة التي نزل بها القرآن الكريم (2) .

إن العلماء والمؤرخين اختلفوا في الأولين الذين سبقوا إلى وضع النحو ، ولكننا إذا تتبعنا كتب التراجم وما ذكره الرواة، نجد أن كثرتهم تنسب الوضع الأول إلى أبي الأسود الدؤلي ورغم ذلك يبقى الاختلاف قائما بين الناس في أول من وضع النحو ، ولكنه لا يخرج عن التوجيهات الآتية:

### 1- أبو الأسود الدؤلي:

ذكرت أغلب المصادر أن أول من وضع النحو بشكله السهل هو أبو الأسود

- 
- (1) الطاهر قطبي : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة) ، ديوان المطبوعات الجامعية 91/11 – الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر ، ص 02 .
- (2) ناصر حسين علي : قضايا نحوية وصرفية ، ص 09 .

### تمهيد

---

الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان (1) . وقد ذكر أبو الطيب اللغوي أن أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي وأخذ ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

>> ولكنه ذكر في قول آخر أن أبا الأسود سمع رجلا يقرأ: (إن الله برئ من المشركين ورسوله) -بكسر اللام - فقال : لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصح به نحو هذا أو كلام هذا معناه ، فوضع النحو <<(2) ، ولم ينص أبو الطيب في كلامه هذا على رجوع أبي الأسود إلى علي رضي الله عنه .

وأشار أبو سعيد السيرافي والزبيدي محمد بن الحسن إلى أن الناس كادوا يجمعون أن أبا الأسود هو واضع النحو .

تلك هي أشهر الأقوال التي قيلت بأن أبا الأسود أول من وضع النحو .

## 2- علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه :

نصت روايات مختلفة على أن أبا الأسود أخذ النحو عن علي بن أبي طالب (ض) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

قال أبو الطيب اللغوي: <>وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين ، علي-عليه السلام -لأنه سمع لنا ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر ، فكان أبو الأسود ضنينا (3) بما أخذه من ذلك عن الأمير المؤمنين – عليه السلام << (4) .

وقد أكد أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري بأن عليا (ض) أول من وضع النحو ، فقال : <> أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده ، وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ض)و أخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي . قال أبو الأسود : دخلت على الأمير المؤمنين علي بن أبي

(1) ناصر حسين علي : قضايا نحوية وصرفية، ص 10 .

(2) المرجع نفسه ، ص10.

(3) ضنينا :بخيلا ، (المنجد في اللغة و الأعلام ، ص 455) .

(4)المرجع نفسه ، ص11.

## تمهيد

طالب (ض) فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال :إني تأملت كلام الناس ، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء –يعني الأعاجم –فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه>> (1) .

## 3- زياد بن أبيه (أخو معاوية بن أبي سفيان):

قيل أيضا أن واضع النحو الأول هو زياد ، علما أن المصادر التي أشارت إلى ذلك توحى –في الغالب –إلى أن النحو موضوع وهو عند أبي الأسود الدؤلي الذي كان ضنينا – أي بخيلا - به ، فنصح زياد على أن يظهره للناس بعد أن انتشر اللحن

واستفحلت اللكنة في الكلام، ودخول الأعاجم في الإسلام ، فيؤيد هذا قول أبي الطيب اللغوي : <<لم يزل أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن علي – عليه السلام – حتى قال له زياد : قد فسدت ألسنة الناس ، وذلك أنهما سمعا رجلا يقول: سقطت عصاتي ، فدافعه أبو الأسود >> (2) .

وروي أيضا أن زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود ، وقال له: <<يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ، ويعرب به كتاب الله تعالى ، فأبى أبو الأسود وكره إجابة زياد>> (3) .

تلك هي أهم التوجيهات حول واضع النحو.

وقد أجمع القدماء من العلماء العرب على أن الفضل في وضع النحو يرجع للبصرة ، هذه الأخيرة التي عقدت العزم على رعايته ورفع أركانه والذود عنه إلى أن صار علما قائما بذاته ، له أصوله وشواهد ، وقواعده ، وأقيسته وتعليقاته ، ويكفي البصرة فخرا أن يكون إمامها هو الخليل بن أحمد وتلميذه النجيب سيبويه صاحب (الكتاب) : لذلك قال ابن سلام: << لأهل البصرة في العربية قدمة- أي

(1) ناصر حسين علي : قضايا نحوية وصرفية، 10 – 11 .

(2) المرجع نفسه ، ص 11-12 .

(3) المرجع نفسه ، ص 12 .

### تمهيد

تقدم وسبق- وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية>> (1).

وفي هذا الصدد يقول ابن النديم عن نحاة البصرة والكوفة : <<إنما قدمنا البصريين أولا ؛ لأن علم العربية عنهم أخذ >> (2) .

### ثامنا : نشأة التأليف في علم النحو :

هناك سؤال يطرح نفسه بادئ ذي بدء وهو :ماذا وضع من النحو ابتداء ؟

تعددت الروايات التي أسندت إلى أبي الأسود الدؤلي فيما يخص ما وضع من النحو في بادئ الأمر ، منها ما يسند إليه نقط المصحف فقط ، ومنها ما يسند إليه الأمرين كليهما ،نقط المصحف ووضع شيء من النحو (3) .

ففي رواية ابن الأنباري التي تحكي قصة ابنة أبي الأسود التي تعجبت من جمال السماء، يقول: <<فحينئذ وضع النحو، وأول ما رسم منه باب التعجب>>. ويروي ابن النديم أنه رأى بالعراق ورقات ترجمتها <<هذه فيها كلام في الفاعل و المفعول من أبي الأسود -رحمة الله عليه - بخط يحيى بن يعمر>> (4). وقال أبو بكر الزبيدي: <<وهو- أي أبو الأسود -أول من أساس العربية، ونهج سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب، والجرو الجزم>> (5).

وهكذا يلاحظ تعدد الروايات واختلافها حول هذه المسألة أي ما وضع من النحو ابتداء، وهذا أمر يدعو إلى الاضطراب والشك في تصديقها وبالتالي الأخذ بها.

(1) محمود سليمان ياقوت : مصادر التراث النحوي ، ص 47 .

(2) المرجع نفسه : ص 47 .

(3) صلاح روي : النحو العربي- نشأته، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، ص 59 .

(4) المرجع نفسه : ص 60 .

(5) المرجع نفسه : ص 60 .

### تمهيد

بعدها أخذ تلاميذ أبي الأسود ما وضعه من النحو ، وراحوا يقومون بتنميته وتطويره وأضافوا إليه الشيء الكثير ، وهم : عبد الرحمن بن هرمز ، وعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ويحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم الذي أخذ عن يحيى بن يعمر . وانحصر عملهم في تنمية ما تركه أبو الأسود ، المتمثل في مسألتين اثنتين هما :

أ- نقط المصاحف .

ب- إضافة أبواب نحوية جديدة امتدادا لصنيع أبي الأسود (1) .

سبق أن عرفنا الأسباب التي أدت إلى وضع النحو ، وشدة اهتمام العلماء بهذا العلم الخطير ، والعمل على تطويره ، كما عرفنا الجهود الجبارة التي بذلها في وضع ضوابط نحوية ، وقد بدئت بأبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة 69 هـ ، وانتهت بطبقة

المبرد البصري المتوفى سنة 285 هـ ، وأبي العباس الكوفي المتوفى سنة 261 هـ ، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجري .

وكانت جهود هذه الطبقات متدرجة ومتكاملة بحيث يكمل بعضها بعضا ، منهم من علل النحو ، ومنهم من وضع أساس القياس فيه ، ومنهم من تولى الشرح والتكميل حتى وصل علم النحو إلى مرحلة الاكتمال في نحو قرنين ونصف قرن من الزمان . (2)

والجدير بالذكر أن التأليف في علم النحو قد بدأ منذ الطبقة الثانية البصرية ، ثم راح يتدرج بعد ذلك في أشكال متعددة وأساليب متباينة ، وليس من السهل معرفة تدرج التأليف في الدرس النحوي بصفة مدققة ويرجع السبب إلى ضياع الكثير من الكتب النحوية خصوصا المؤلفات الأولى في هذا العلم مثل كتابي "الإكمال والجامع" اللذين صنفهما عيسى بن عمر .

---

(1) صلاح روي : النحو العربي- نشأته، تطوره ، مدارسه ، رجاله، ص 65 .

(2) عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو والصرف، ص 179.

## تمهيد

أما أول كتاب شامل وضع في النحو هو كتاب سيبويه المتوفى سنة 183 هـ ، ويأتي بعده من حيث الشمول كتاب "المفصل" للزمخشري المتوفى سنة 538 هـ ، وبين عصري هذين المؤلفين أكثر من ثلاثة قرون ونصف قرن ظهرت فيها بعض الكتب النحوية (1) .

ومن هذه الكتب كتب مستقلة في بعض المسائل النحوية مثل : رسالة الكسائي في نحو العامة ، والمذكر والمؤنث للفراء ، والمقصور والممدود لابن ولاد المصري المتوفى سنة 332 هـ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خلوويه ، وملحمة الإعراب للحريري المتوفى سنة 516 هـ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وسر النحو لأبي العباس ثعلب الكوفي (2) .



ومنها كتب جاءت البحوث النحوية والصرفية في ثناياها أوفي بعض فصول  
مثل :كتابي الكامل والمقتضب للمبرد ، والأمالي للزجاجي المتوفى سنة  
329هـ، وكتابي الخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني ، وكتاب الأصول، لابن  
السراج المتوفى سنة 261 هـ ، وكتابي الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي ، علما  
أن بعض تلك الكتب مازال مخطوطا .

ويجئ بعد كتاب "المفصل للزمخشري" كتب ابن الحاجب وهما : الكافية  
وشرحها ، والوافية وشرحها في علم النحو ، والشافية وشرحها في الصرف ، ثم تأتي  
ألفية ابن معط وألفية ابن مالك .

ثم تأتي كتب أخرى مثل : كتب ابن هشام ، وكتب السيوطي ، ككتابه جمع  
الجوامع في النحو مع شرحه همع الهوامع وكتابه الاقتراح في أصول النحو .  
ومن المعلوم أن هناك كتبا نحوية كثيرة ضاعت نتيجة أحداث الزمان ،

---

(1) صلاح روي : النحو العربي- نشأته، تطوره ، مدارسه ، رجاله، ص 179 - 180.

(2) المرجع نفسه ، ص 181.

## تمهيد

---

وإن ما بقي حتى اليوم كان ليعطي صورة ناصعة عن ظاهرة التدرج في تأليف الكتب  
النحوية (1) .

أما الكتاب الثاني الذي ظهر بعد كتاب سيبويه من حيث الشمول والإحاطة هو  
كتاب (المفصل في صنعة الإعراب ) للزمخشري (2) .

### تاسعا : التعريف بالزمخشري :

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد (3) ، أبو القاسم ، جار الله ، الزمخشري  
، ولد يوم الأربعاء في السابع والعشرين من شهر رجب سنة 467 هـ/ 1074 م ، في  
قرية تدعى ( زمخشر ) (4) القريبة جدا من خوارزم (5) ، وقد دخلت هذه الأخيرة في  
جملة المدينة عندما كثرت فيها العمارة . أما ( جار الله ) فهذا لقب لقب نفسه به لأنه

جاور بمكة المكرمة زمنا ، فأصبح معروفا بهذا اللقب أما "فخر خوارزم" فلقب آخر لقبه الناس به عندما قصدوه لينتفعوا بعلمه .

ترعرع الزمخشري في مسقط رأسه (زمخشر) وفيها نشأ ، وتلقى تعلمه بها، بعدها ارتحل إلى بخارى لطلب العلوم والمعارف ثم قصد خراسان واتصل ببعض حكام الدولة السلجوقية ومدحهم ونال إعجابهم ، ثم اتجه إلى أصفهان حيث مدح ملكها محمد بن أبي الفتح ملكشاه ، ثم إلى بغداد حيث اتصل بكبار علمائها واستفاد

(1) صلاح روي : النحو العربي- نشأته، تطوره ، مدارسه ، رجاله، ص 181.

(2) المرجع نفسه ، ص 187.

(3) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ( ابن خلكان) : وفيات الأعيان و أنباه الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت لبنان ، د.ط سنة 1968 م ، ج 5 ص 168 .

(4) زمخشر : قرية صغيرة من قرى خوارزم ، تقع على بعد أربعة أميال منها [انظر : النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه، رجاله، صلاح روي ] الهامش ص 531 .

(5) خوارزم : منطقة شاسعة تقع في الجنوب من نهر جيحون ، شمالي شرق خراسان ، دخلت تحت الحكم الإسلامي بعد أن فتحها قتيبة بن مسلم سنة 86 هجرية ، وهي مكونة من جزئين : (خوار) بمعنى الشمس، وأرض الزرع ، و المأكول ، و (زم) بمعنى الأرض ، فهي تعني : أرض الشمس ، وأرض الزرع و الخصوبة. [انظر : النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه، رجاله، صلاح روي ] الهامش ص 531 .

## تمهيد

منهم ، فالى مكة المكرمة التي اتصل بأمرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس الشريف الحسني ، كان رجلا فاضلا جوادا له عدة تصانيف في الشعر والنثر ، فتبادل الرجلان المديح شعرا (1) .

و حين كان الزمخشري مقيما بالحجاز زار همدان وجاب بلاد العرب ، وزار تربة وهي عبارة عن واد على مسيرة أربع أميال من الطائف يقول : "وطئت كل تربة في أرض العرب ، فوجدت تربة أطيب التراب" (2) .

أقام بمكة مدة ثم عاد إلى وطنه إلا أنه حن إلى مكة فعاد إليها ، فقيل له : << قد زجيت أكثر عمرك هناك ، فما الموجب ؟ >> فقال : << القلب الذي لا أجده ثم أجده هاهنا >> . وهو عائد إلى مكة عرج على الشام إذ مدح تاج الملوك بوري طفتكين ، صاحب دمشق .

وحيث كان في مكة اتصل بابن وهاس الذي يوافق في مذهبه وهو الذي شجعه على تأليف كتابه "الكشاف".

وبعد مكة عاد الزمخشري إلى وطنه ثانية ، معرجا على بغداد سنة 533 هـ، ومكث في خوارزم إلى أن توفي هناك ليلة عرفة سنة 538هـ/1134 م بجرجانية<sup>(3)</sup> ، وهي قسبة خوارزم أي عاصمتها تقع على شاطئ نهر جيحون<sup>(4)</sup> .

- 
- (1) الزمخشري : المفصل ، قدم له ووضع حوشيه وفهارسه ،إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د.ط ، د.ت ، ص 07 .
- (2) المصدر نفسه، ص 07 .
- (3) صلاح روي : النحو العربي – نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ،ص 535 .
- (4) الزمخشري : المفصل ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه ،إميل بديع يعقوب ، ص 07 .

## تمهيد

---

وقد رثاه بعضهم بأبيات ، من جملتها [من البسيط] :

فأرض مكة تذري الدمع مقلتها \*\* حزنا لفرقة جار الله محمود  
وقيل أنه أوصى أن يسجل على قبره الأبيات الآتية [من الكامل] :

يا من يرى مد البعوض جناحها \*\* في ظلمة الليل البهيم الأليل  
ويرى عروق نياطها في نحرها \*\* والمخ في تلك العظام النخل  
اغفر لعبد تاب من فرطاته\*\* ما كان منه في الزمان الأول<sup>(1)</sup> .

" ظل قبر الزمخشري قائما بجرجانية إلى أيام ابن بطوطة ، وقد استطاع هذا الرحالة العربي أن يشاهده هناك" <sup>(2)</sup> .

كان الزمخشري إمام عصره في اللغة والنحو والصرف والأدب والتفسير والبلاغة<sup>(3)</sup> ، وكان معتزلي الاعتقاد متظاهرا به ، حتى قيل أنه كان يسمي نفسه بأبي القاسم المعتزلي أحيانا ، وعندما ألف كتابه "الكشاف" دون في أول مقدمته :

>>الحمد لله الذي خلق القرآن << فليل له إذا بقي كذلك هجره الناس ، فبذل ذلك بقوله : الذي جعل القرآن ، ولفظة (جعل) عند المعتزلة تعني "خلق" ، وقد غير العلماء ذلك بعد موته وكتبوا على نسخ "الكشاف" : >>الحمد لله الذي أنزل القرآن << (4) .

وقد أثنى السيوطي في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ) على محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبي القاسم جار الله ، ثناء حسنا ، بأنه ذو علم غزير ، ومعرفة واسعة ، وفضل كثير ، وذكاء وقاد ، فهو متفنن في كل

- (1) الزمخشري : المفصل ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه ، إميل بديع يعقوب ، ص 87 .
- (2) ابن قنفذ القسنطيني : كتاب الوفيات ، تحقيق عادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف و الترجمة والنشر – بيروت لبنان – سنة 1982 م ، د.ط، ص 278 [في الهامش] .
- (3) المنجد في اللغة و الأعلام : ص 338 .
- (4) الزمخشري : أساس البلاغة ، دار صادر – بيروت لبنان ، ط 01 ، سنة 1412 هـ – 1992 م ، ص 06 .

### تمهيد

علم ، معتزلي المذهب مجاهر به حنفي<sup>(1)</sup> .  
ورغم أن الزمخشري ينحدر من أصل فارسي إلا أنه كان شديد الولاء للعروبة، متعصبا للعربية، معارضا للفكرة الشعبوية التي راجت في عصره والتي دعا إليها بعض الأعاجم وتمسكوا بها ، ودافعوا عنها .

((Il était, malgré, son ascendance iranienne , un défenseur acharné de la cause arabe contre les partisans persophiles de la Shu byya ))<sup>(2)</sup> .

وكما لاحظنا أن الزمخشري قد زار بغداد أكثر من مرة ، وقد أخذ الأدب على أبي الحسن بن المظفر النيسابوري ، وأبي مضر محمد بن جرير الضبي الأصبهاني وسمع من أبي سعد الشقاني وشيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي وغيرهم<sup>(3)</sup> .  
وهكذا رأينا كيف أن الزمخشري قد تتلمذ على أدياء وعلماء محنكين رغم أنه ولد في قرينته الصغيرة (زمخشر) وتعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وعندما شب أصيب بداء أقعده عن ممارسة الحياة كما كان يتمنى هو ، ويتمنى

أبوه، كان والده عالم قريته ومن ثم كان لا يصح أن يصبح ابنه "وهو العالم الصالح" جاهلا بأمر الدين، فهب الأب أن يسلم ابنه (الزمخشري) إلى خياط ليعلمه، ولكن الطفل الصغير كان أوسع أفقا من أن يتعلم حرفة صغيرة، وهكذا حاول الولد تحطيم القيد المكبل به وأخذ يفكر في المستقبل العظيم الذي ينتظره فطلب من أبيه أن يرسله إلى البلد لكي يحقق آماله فوافق الأب رغم تحفظه (4).

(1) شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص 09.

(2) Encyclopédie de l'Islam – Nouvelle édition – établie avec le concours de principaux orientalistes par P.J.B., TH.B, C.E.B, E.D, et W.P.H, Tom XI livraison 187 – 188 . Zakat – Al Zutt – Leiden – 2005 Page 469.

(3) الزمخشري: أساس البلاغة، ص 05.

(4) مرتضى آية الله زاده الشيرازي: الزمخشري لغويا و مفسرا، تقديم الدكتور حسين نصار، دار الثقافة للطباعة و النشر بالقاهرة، مصر، د.ط، سنة 1977 م، ص 86-87.

## تمهيد

وما ورد عن شخصيته، أي شخصيته الجسدية، وشخصيته النفسية؛ فإن كتب التراجم لم تذكر من صفاته الجسدية سوى أنه كان أعرج يمشي في رجل من خشب، وقد اختلفت الروايات في سبب بترها وتعويضها برجل من حطب، من بينها، قيل وهو في أثناء رحلته إلى بخارى سقط عن دابته فأصابه خراج في رجله فقطعها واتخذ رجلا من خشب، وقيل أصابه برد ثلج في بعض أسفاره فسقطت رجله (1). وفي هذا الصدد قال ابن خلكان: >> وهذا أمر مشهور في تلك البلاد، وقد شهدت كثيرا ممن سقطت أطرا فهم من شدة البرد، فلا يستبعده من لا يعرفه << (2).

أما ما يميز شخصيته النفسية هو شغفه بالعلم والمعرفة والأدب، وقد جاب بلاد العرب والإسلام طولا وعرضا طلبا للعلم، وقد بذل في ذلك النفس والنفيس مع خطورة الطريق وقلة الزاد (3).

أما أقوال العلماء في الزمخشري، فقد أدلوا بأقوال كثيرة جلتها مدح بسعة العلم وكثرة الفضل والتفوق في العلوم و المعارف حتى لقبوه ب "فخر خوارزم"، فقد أثنوا عليه ثناء حسنا ينم عن المنزلة المرموقة التي اكتسبها بفضل تبحره في علوم شتى وتمكنه منها أيما تمكن. فقد قال فيه السيوطي قولا جيدا، بأنه ذو علم واسع، وفضل كثير،

وعلم غزير، وذكاء وقاد . كما قال فيه علماء آخرون كلاما طيبا مثل: ابن خلكان ،  
و القفطي ، وابن يا قوت الحموي ، ومحمد طيب المكي،  
وغيرهم (4).

- 
- (1) كارين صادر ونصير الجواهري : معجم الأدباء ذوي العاهات (أعلام الجبارة ) ، تصدير محمد مهدي الجواهري ، دار صادر ، بيروت لبنان ، ط 01 ، سنة 1996 م ، ص 336 .  
(2) الزمخشري : أساس البلاغة ، ص 09 .  
(3) كارين صادر ونصير الجواهري : معجم الأدباء ذوي العاهات (أعلام الجبارة ) ، تصدير محمد مهدي الجواهري ، دار ، ص 336 .  
(4) الزمخشري : المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ص 16 إلى ص 20 .

### تمهيد

---

وتجدر الملاحظة أن لبعض العلماء مآخذ على الزمخشري ، من بينهم أبو حيان (654- 745 هـ) الذي أكثر من ذكر مآخذ نحوية وصرفية ولغوية أخذها عليه في تفسيره "الكشاف" وذكر كثيرا منها في تفسيره "البحر المحيط" (1) .  
وقد تحامل ابن مالك على ابن الحاجب وأستاذه الزمخشري بقوله : <<إن ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير>> (2) .  
ويقال بأن طلب الشهرة هو الذي دفع بابن مالك و أبي حيان إلى الحط من قيمة الزمخشري وتلميذه ابن الحاجب . أما ابن هشام فلم يكن مثل أستاذه أبي حيان بل كان موضوعيا منطقيًا في نظرته إلى الزمخشري (3) .  
وعلاوة على ذلك فإن ابن الحاجب قد تأثر بشيخه الزمخشري تأثرا ملحوظا وقال فيه كلاما يدل على التقدير و الاعتراف بالجميل ، علما أنه شرح (المفصل) .  
بكتاب سماه (الإيضاح) (4) .

ونختم أقوال العلماء في الزمخشري بما قاله الدكتور صلاح رزق في كتابه (أدبية النص ، محاولة لتأسيس منهج نقدي عربي) : <<وتجد أفكار الجرجاني النقدية ورؤيته البلاغية الواعية صداها عند الدارسين و المفسرين ، فتتمثل درسا تطبقيا

ناضجا على يد الزمخشري (538 هـ) في (كشافه) الذي كتبه في أواخر الربع الأول من القرن السادس <<(5) .

- (1) مرتضى آية الله زاده الشيرازي : الزمخشري لغويا ومفسرا ، تقديم ، حسين نصار ، ص 401 .
- (2) عصام نور الدين : ابن هشام الأنصاري ، حياته و منهجه النحوي ، الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل ، مكتبة المدرسة – دار الكتاب العالمي ، ط01 ، 1989 م ، ص 108 .
- (3) المرجع نفسه : ص 109 .
- (4) أبو عمر عثمان (ابن الحاجب) : كتاب أمالي ابن الحاجب ، تحقيق ، فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان – الأردن ، ودار الجيل بيروت لبنان ، د.ط ، سنة 1409 هـ - 1989 م ، ج01 ، ص 79 .
- (4) صلاح رزق : أدبية النص ( محاولة لتأسيس منهج نقدي عربي ) ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة ، مصر ، د.ط ، سنة 2002 م ، ص 41 .

## تمهيد

ترك الزمخشري تصانيف كثيرة في مختلف العلوم الدينية واللغوية والأدبية ، إنما لم تصلنا جميع آثاره ومؤلفاته ، ولكن من حسن الحظ أنه قد حفظ مقداراً لا بأس به ، من كتبه الخالدة في كثير من مكتبات العالم ، وقد طبع بعض هذه الكتب ، و البعض الآخر مازال مخطوطاً لم يطبع بعد (1) .

ومن أشهر كتبه نذكر ما يلي :

- الكشاف عن حقيقة التنزيل في التفسير ،
- كتاب الأمكنة و الجبال و المياه ،
- تعليم المبتدئ وأشار المهتدي ، (2) .
- أساس البلاغة (3) .
- القسطاس في العروض ،
- الفائق في غريب الحديث ،
- المستقصى في أمثال العرب ،
- أطواق الذهب ،
- مقامات الزمخشري ،
- المفصل في النحو (4) .

وقد نال هذا المؤلف الأخير حظا كبيرا من الدرس والتحقيق والشرح ، وهذا ما سنلاحظه لاحقا حين نعرف بالكتاب .

(1) مرتضى آية الله زاده الشيرازي : الزمخشري لغويا ومفسرا ، تقديم د. حسين نصار ، ص 23 .

(2) المصدر نفسه ، ص 123 .

(3) شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 10.

(4) مرتضى آية الله زاده الشيرازي : الزمخشري لغويا و مفسرا ، تقديم حسين نصار ، ص 123 و ما بعدها .

### تمهيد

#### عاشرا : التعريف بكتاب (المفصل) للزمخشري :

يعتبر كتاب (المفصل في صنعة الإعراب ) من أهم المؤلفات التي صنفها العلامة الزمخشري في النحو والتصريف ، وقد اختصره في كتاب يحمل عنوان (الأنموذج في النحو) . وقد ألف (المفصل) في سنة وأربعة أشهر ، إذ شرع في تأليفه في غرة رمضان سنة 513 هـ/1119م وفرغ منه في أوائل محرم سنة 515هـ/1121 م ، ويعلل الدكتور حسن عون في كتابه (تطور الدرس النحوي) سرعة الزمخشري الفائقة في تأليفه (المفصل) في مدة وجيزة ، إذ يقول : "قد يبدو غريبا أن يكون (المفصل) على هذه الدرجة من التقدير وهو الذي لم يكلف الزمخشري في تأليفه أكثر من سنة وأربعة أشهر ، غير أن هذه الغرابة تزول حينما ندرك أن المادة النحوية كانت معروفة لديه وماثلة في تصوره بأبعادها وتفصيلها ولم يكن أمامه سوى وضع المنهج وتوزيع المادة" (1).

ويقول الزمخشري في مقدمة المفصل معللا الأسباب التي دفعته إلى وضع هذا الكتاب : >> ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما به من الشفقة والحدب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي ، ويملاً سجالهم بأهون السقي << (2) .



إذا معنى ذلك فالغرض من تأليفه الكتاب يعود إلى أسباب هامة ، تتمثل في شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب وشفقته على أشياعه المحبين للأدب ، هذا الشعور هو الذي دفعه إلى تأليف هذا المصنف في النحو الذي يحيط بكافة الأبواب التي رتبت ترتيبا محكما حتى يحقق الغاية المرجوة بطريقة

- 
- (1) شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص 24 .  
(2) الزمخشري : المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ص 21 .

## تمهيد

ميسرة ومنهجية مبسطة .

وقد قسم الزمخشري كتابه إلى أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في المشترك من أحوالها . وعندما نتأمل في محتوى الكتاب نلاحظ فعلا بأن الكاتب قد حقق الهدف من كتابه بحيث استطاع أن يجمع بين الموضوعات المتجانسة والمسائل المتناسقة ، فهذا المؤلف يمثل ولا ريب مرحلة من مراحل التدرج في إخراج علم النحو ، كما أنه ألم بما ورد في كتاب سيبويه في نظام علمي واضح محكم وأسلوب قريب إلى ما يعرف الآن تقسيم وتعبير واصطلاحات في هذا العلم<sup>(1)</sup> .

وقد عالج كل قسم على حدة دون أن يتأثر بنظرية العامل ، ولا بنظرية المعمول ، ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف<sup>(2)</sup> .  
والجدير بالذكر أن الزمخشري تميز بمواجهة النحو وأحكامه بعقلية مستقلة، وذلك بحكم ثقافته الاعتزالية وجنوحه إلى الانطلاق الفكري وميله إلى عدم التقيد والانصياع المفرط للأقدمين مهما كانت درجة احترامهم لهم .

والزمخشري يشعر تماما أن النحو يدرس لذاته أولا ، ولتقويم اللسان ثانيا ، ولفهم النص اللغوي ثالثا ، أما المسألة الرابعة تمثلت في رؤيته إلى النحو الذي هو في حاجة ماسة إلى تخطيط جديد ومنهجية مستحدثة ، وهذا ما قام به بشجاعة وجرأة لا مثيل لها<sup>(3)</sup> . فهو لم يعالج جزئيات النحو على أنها موضوعات مستقلة كما صنع

الأقدمون ولم يتطرق إلى بعض الظواهر اللغوية التي تمت بصلة إلى النحو مثل قضية الأصوات، ونظرية العامل، ولكنه يذهب مباشرة إلى النحو في حد ذاته

---

(1) عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النحو و الصرف، ص 187 و 188 .

(2) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص25 .

(3) المصدر نفسه ، ص 24 و 25 .

### تمهيد

---

ومادته ومنهجه بطريقة مبسطة وشاملة ، ثم بعد ذلك يظهر رأيه وشخصيته في مواجهة بعض المسائل الجزئية أثناء التطبيق (1) .

ذاك هو كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) الذي قيل عنه بأنه مؤلف شعبي بسبب وضوحه ونصاعته ومرونة أسلوبه ، فهو بحق جدير بالاهتمام وبالتالي فقد أقدم على شرحه كثير من الشراح أشهرهم (ابن يعيش) وكتابه (شرح المفصل) وهو في عشرة أجزاء . ومن طبعات (المفصل) طبعة الأستانة عام 1298 م ومنه نسخ خطية في المكتبات الكبرى (2) . وسيأتي حديث مفصل عن (شرح المفصل) وصاحبه ابن يعيش .

---

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص

.25

(2) مرتضى آية الله زاده الشيرازي : الزمخشري لغويا و مفسرا ، تقديم حسين نصار ، ص 124 .

# الفصل الأول

الفصل الأول :

التعريف بابن يعيش وكتابه (شرح المفصل)

توطئة:

يعتبر موفق الدين أبو البقاء المعروف بابن يعيش من كبار النحاة الذين يرجع إليهم الفضل في إثراء النحو العربي والمساهمة في خدمته، والوصول به إلى بر الاكتمال، فقد كرس حياته في خدمة اللغة العربية، بحيث ولد في بيئة تمجد العلم والمعرفة وتهتم بكل ما يخدم مقومات الأمة ويحافظ على تراثها خوفاً من الضياع والاندثار.

وها هو ابن يعيش يشاطر علماء النحو الذين سبقوه عملهم الجليل في خدمة لغة التنزيل، والتصدي لانتشار اللحن فيها الأمر الذي يؤدي إلى تشويهها والعبث بها وبالتالي يلحق الأذى باللسان العربي المبين الذي نزل به القرآن الكريم .

وهكذا، بذل ابن يعيش جهوداً لا يستهان بها في شرح مؤلفات النحويين السابقين، أما المؤلف الذي اشتهر به هو كتابه (شرح المفصل)، بحيث تناول كتاب (المفصل) للزمخشري وقام بتفسيره وتوضيحه وتمحيصه وإزالة غموضه وإبهامه، وبالتالي بين آراء النحوية من خلال هذا المؤلف الذي سماه (شرح المفصل)، وهكذا انكشفت مجهوداته النحوية، كما اتضحت اتجاهات وآراء النحويين السابقين في البصرة والكوفة و بغداد.

وبناء على ذلك، يجدر بنا أن نعرف في هذا الفصل الأول، بالكاتب (ابن يعيش)، وكتابه (شرح المفصل)؛ وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: أولهما: التعريف بالكاتب، وثانيهما: التعريف بالكتاب.

ففي المبحث الأول، تناولنا حياة ابن يعيش من حيث أصله ونسبه ومولده ونشأته ووفاته، ثم سلطنا الضوء على شيوخه الذين تلقى عنهم علم النحو، وطلبته الذين تتلمذوا على يديه واستفادوا من عمله الغزير، بعدها ذكرنا مؤلفاته، وما قاله العلماء فيه، في عصره وبعد عصره، أنختم الحديث عنه بسوق بعض نواتج أبحاثنا ونكتته

التي عرف بها، لأن الحديث عنها يمت بصلة إلى ترجمة الكاتب ويكشف عن بعض ما يميز شخصيته النفسية، وطريقته في التلقين والتربية والتعليم.

أما في المبحث الثاني فقد ألقينا نبذة عن الكتاب (شرح المفصل)، والمكانة المرموقة التي يتربع على كرسيها، باعتباره أحد المصادر الأساسية في عالم النحو والتصريف، ثم ألقينا نظرة على مقدمة الكتاب وما حوته، لنتطرق إلى الكشف عن محتوياته التي ضمتها دفتاه، بعد ذلك، تعرضنا إلى مسألة منهجية الكاتب في عرض مادته في الكتاب، دون أن ننسى طباعة الكتاب التي مرت بمرحل متباينة، وفي آخر هذا المبحث ارتأينا أن نقدم نموذجاً من الكتاب أو بالأحرى عينة مختارة منه عليها تعطي صورة ناصعة عن منهج ابن يعيش في عرض مادة الكتاب، لكي يتمكن قارئ هذا البحث من التعرف على طريقة عرض الدرس النحوي في هذا المؤلف حتى ولو لم يطلع عليه أو يتصفح أوراقه، ولكل من لم يسعفه الحظ من اقتناء هذا المصنف الفريد.

### المبحث الأول : ترجمة ابن يعيش

#### 1- حياته (أصله ونسبه ومولده ونشأته ووفاته):

هو ابن يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء المعروف بابن يعيش، وكان يعرف بابن الصانع، وعند ابن خلكان ابن الصانع<sup>(1)</sup>، فهو موصلية الأصل، حلبي المولد والمنشأ، وقيل : الأندلسي الأصل، الموصلية ثم الحلبي المولد والمنشأ<sup>(2)</sup> . كان موطن أسرته الموصل، ثم رحلت إلى مدينة حلب، وهناك ولد موفق الدين في الثالث من رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة الموافق لـ(28 سبتمبر سنة 1158م)<sup>(3)</sup>، (وقيل : سنة ست وخمسين و خمسمائة) الموافق لـ(1161م)<sup>(4)</sup>، وهناك من يقول أنه ولد سنة 558هـ/1155م<sup>(5)</sup> .

وقد توفي بمسقط رأسه في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة 643هـ/19 أكتوبر سنة 1245م<sup>(6)</sup> .

(1) شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 37 .

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي : كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، اعتنى به وراجع بركات يوسف هيود ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، صيدا – بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1422 هـ - 2001 م ، ص 199 .

(3) موفق الدين بن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1، ص 24 .

(4) محمد سليمان ياقوت : مصادر التراث النحوي ، ص 219 .

انظر : فراج عطا سالم : كشاف معجم المؤلفين لكحالة، القسم الأول – الأعلام – الرياض ، 1419 هـ - 1999 م ، د.ط ، ج 04 ، ص 2375 .

(5) كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب ، راجع الترجمة السيد يعقوب بكر ، ج 05 ، ص 274 .

(6) المصدر نفسه: ص 275 .

غادر ابن يعيش مدينة حلب متجهاً إلى بغداد ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، ومجالس غيره من كبار علماء بغداد، التي كانت تعقد آنذاك. وعندما وصل إلى مدينة الموصل أخبر بوفاته، فمكث بالموصل حقبة من الزمن يشتغل بتدريس الحديث، ثم رجع إلى حلب ثانية، ووقف حياته على التدريس وهكذا استفاد من علمه كثير من الناس وبخاصة من أهل حلب .

قرأ ابن يعيش النحو على كبار النحويين المشهورين عصرئذ كآبي السخاء فتيان الحلبي وأبي العباس المغربي النيروزي وغيرهما .  
وكان من مشاهير أئمة العربية وجهابذة النحو والتصريف (1).

قصد دمشق، ولازم الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زماناً، وقد ذاع صيته وطارت شهرته وطال عمره، إذ كان ماهراً في النحو والتصريف (2)، وجالس ابن الشجري (م 542هـ)، و(ابن الجواليقي م 540هـ) .

"وقد وجه اهتمامه نحو شرح الأعمال الكبيرة للعلماء السابقين، فشرح كتاب التصريف لابن جني، ثم قدم شرحه المشهور على (المفصل) للزمخشري" (3)، فمؤلفه (شرح المفصل) عبارة عن موسوعة نحوية شاملة شافية كافية لكل من رغب في معرفة آراء واتجاهات النحاة السابقين في كل من البصرة والكوفة وبغداد .

وتجدر الملاحظة أن ابن يعيش ذو صلة بالمدرسة النحوية البغدادية، وتتضح هذه الصلة من خلال شرحه كتاب التصريف الملوكي لابن جني، في حين أن شرحه على مفصل الزمخشري يعتبر أهم مؤلفاته على الإطلاق، وهو مطبوع بالقاهرة في

---

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 37-38 .

(2) عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو والصرف ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ص 174 .

(3) عبده الراجحي : دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، د.ط ، سنة 1975 م ، ص 107 .

## الفصل الأول



عشرة مجلدات (أجزاء)، صنفه وقد بلغ عمره سبعين سنة، وهو شبيه بدائرة معارف  
لآراء علماء النحو البصريين والكوفيين والبغداديين، حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من  
أعلامهم إلا استوعبه وهضمه هضما مستوعبا كل ما فيه من آراء ونظريات، كما يبدو  
موقف الدين منتصرا للبصريين من ذلك أنه انحاز لرأيهم في أن الاسم مشتق من  
السمولا من السمة كما قال الكوفيون<sup>(1)</sup>، "ونراه أيضا يعرض آراء سيبويه والأخفش  
و الجرمي و المازني والكوفيين في إعراب الأسماء الخمسة ، ويوهن آراء الكوفيين  
والمازني و الجرمي زاعما أنه خولف في هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها في حال  
إفرادها ، لأنك إذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو ، والذي يدل على ذلك قولهم  
في التثنية أبوان وأخوان .... وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفا لتحركها  
وانفتاح ما قبلها ، إلا أنهم حذفوها تخفيفا"<sup>(2)</sup> .

يتطرق ابن يعيش أيضا لرأي سيبويه والكسائي في التنازع، وما ذهب إليه  
الأول من أن في ضربني في مثل ضربني وضربت زيدا فاعلا مضمرا دل عليه  
مفعول ضربت، وقد ذهب الكسائي مذهبا آخر من أن ضربني لا فاعل لها وإنما فاعلها  
محذوف، وهكذا يرى بأن رأي سيبويه هو الصحيح. وينحاز أيضا لرأي البصريين فيما  
يتعلق بعامل المبتدأ، فهم يرون بأن عامل المبتدأ هو الابتداء وليس الخبر كما قال  
الكوفيون، ويشن موفق الدين هجوما على نحاة الكوفة فيما يخص (عندك) في  
مثل: محمد عندك منصوب بالخلاف، ويضعف رأيهم أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع  
بها لأنها تنوب عن الفعل، ويضعف كذلك رأيهم في أن إن وأخواتها لا ترفع الخبر  
وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وأخواتها .

وهكذا لاحظنا كيف كان ابن يعيش في كثير من الأحيان يضعف آراء المدرسة  
الكوفية ويقوي آراء البصريين، وقد يستحسن تارة لبعض آراء نحاة الكوفة

(1) شوقي صيف : المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط07 ، سنة 1992 م ، ص280.

(2) المرجع نفسه ، ص 280 .

كاستحسانه لقراءة (إن هذان لساحران) على أن إن أداة نفي واللام بمعنى إلا، والتقدير، ما هذان إلا ساحران، يقول ابن يعيش إنه تقدير حسن، وشاطر ابن يعيش الكسائي رأيه في أن (حيث) يجوز إضافتها إلى المفرد وقال إنها لغة كقول بعضهم (حيث لي العمائم) وذهب مع الفراء و الزمخشري إلى أن (لو) تأتي للنفي وتأتي أحيانا مصدرية مثل (أن)، وكان يوافق الكوفيين في صرف مالا ينصرف للضرورة الشعرية، وفي هذا الصدد يقول علماء العروض: "يجوز للشاعر مالا يجوز للناثر"، وكان ينتصر لرأي أبي علي الفارسي في أن المعطوف في مثل قام محمد وعمر معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول، وأخيرا ذهب ابن يعيش إلى أن (إما) في مثل (جاء إما علي وإما عمر) ليست عاطفة .

وبناء على ما تقدم نستنتج أن ابن يعيش يعد أكثر البغداديين المتأخرين انتصارا للبصريين<sup>(1)</sup>.

كان ابن يعيش ظريفا محاضرا إلا أنه كان يتسم بالمجنون مع سكينه ووقار، وهو من أصحاب النوادر والحكايات الفكاهية، فكثيرا ما كان يستطرد في محاضراته التي يلقيها على طلبة العلم بهدف الترفيه عن أنفسهم حتى يزيل عنهم الملل والكسل ، وكل ذلك كان في خضم الدرس و في خدمته<sup>(2)</sup>.

(1) شوقي ضيف : المدارس النحوية، ص 280- 281.

(2) خير الدين الزكرلي : الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، ط10 ، سبتمبر 1996 م ، ج08 ، ص 206 .

### 2-أساتذته وتلامذته:

يعد ابن يعيش من كبار أئمة العربية في النحو والتصريف، وقد قرأ عليه بحلب أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر بن خلكان (608-681هـ) وترجم له في (وفيات الأعيان) ترجمة العارف الخبير، ومما ذكره في هذه الترجمة أن ابن يعيش تتلمذ على يد طائفة من علماء النحو والصرف بحيث قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد ابن محمد الطرسوسي، وخالد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني وبدمشق على تاج الدين الكندي، كما درس على أبي العباس المغربي النيروزي، وغيرهم. والملاحظ أن ابن يعيش حدث بحلب، وكان فاضلا ذا مهارة في النحو والتصريف .

وقد شد الرحال حين كان شابا يافعا من حلب موليا وجهه شطر مدينة بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري وكان ذلك سنة سبع وسبعين وخمسائة، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فمكث بالموصل مدة من الزمن وسمع الحديث بها، ثم رجع إلى حلب .

وقد أخبرنا ابن خلكان أنه حين وصل إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم، دخل إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وكانت آنذاك مشحونة بالعلماء والمشتغلين. وكان ابن يعيش شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله. فشرع ابن خلكان في القراءة عليه، وكان موفق الدين يقدم دروسا بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية، وكان يتردد على مجلسه جماعة لا يفارقونه في وقت الإقراء (1).

(1) السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي من القرن 6 إلى القرن 8 ، مراجعة الشيخ محمد فهم أبو عبيدة ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، سنة 1404 هـ - 1984 م ، ص 23-24 .

(( وابتدأت<sup>(1)</sup> بكتاب "اللمع" لابن جني، فقرأت عليه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتممتها إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك ))<sup>(2)</sup> .

وتجدر الملاحظة أن ابن يعيش كان حسن التفهيم والتلقين، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون<sup>(3)</sup> مع سكينه ووقار.

---

(1) المتكلم هو ابن خلكان .

(2) السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي من القرن 6 إلى القرن 8 ، ص 24.

(3) المجون : هنا بمعنى الدعابة، (المنجد في اللغة و الأعلام ، ص 748) .

3 - مؤلفاته :

يبدو أن ابن يعيش لم يكن غزير الإنتاج ، بحيث لم يرد في مصادر ومراجع ترجمته إلا المؤلفات الآتية :

1. شرح المفصل
2. شرح التصريف الملوكي
3. أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي
4. تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن
5. كتاب في القراءات<sup>(1)</sup>.

اهتم ابن يعيش بشرح الأعمال الكبيرة للعلماء السابقين، إذ قدم شرحه المشهور على (المفصل) للزمخشري، علماً أن (شرح المفصل) يعتبر موسوعة نحوية لمن رغب في تتبع اتجاهات النحويين السابقين في البصرة والكوفة وبغداد، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة في عشرة أجزاء<sup>(2)</sup>.

فقد عرض فيه ابن يعيش للأقسام الرئيسية التي أسس عليها الزمخشري كتابه وهي الأسماء والأفعال والحروف والمشتراك، وقد أسهب القول في شرح هذه المسائل وتوضيحها، كما أنه بين في شرح خطبة الزمخشري للمفصل أنه قسم مؤلفه إلى أربعة أقسام: (الأسماء والأفعال والحروف والمشتراك) وذلك حتى يسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يردمه ويجري ذلك مجرى الأبواب في غيره وميز كل صنف منها على حدة<sup>(3)</sup>.

- 
- (1) ابن يعيش : شرح المصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج01 ، ص 24 .
  - (2) عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط02 ، سنة 1988م ، ص 161 .
  - (3) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل للزمخشري، ص 38 .

" وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحا مستوفيا وليس في جملة الشروح مثله "(1). وسيأتي كلام مفصل عن هذا الكتاب .

و كتابه الثاني (شرح التصريف الملوكي) لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي وهو مؤلف موجز، ومن بين العلماء النحويين الذين شرحوا (التصريف الملوكي) قاسم بن قاسم الواسطي المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة، وأبو السعادات هبة الله بن علي بن الشجري البغدادي المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة (2) .

وفي معرض الحديث عن هذا الكتاب (شرح التصريف الملوكي) قال عنه ابن خلكان: "وشرح (أي ابن يعيش) تصريف الملوكي لابن جني شرحا جيدا . وانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته (3)، وهكذا يمكن أن نستخلص أن ابن جني (ت 392هـ) صنف كتابا في التصريف سماه (مختصر التصريف)، واشتهر بين الناس باسم (الملوكي)، ثم جاء ابن يعيش فشرحه شرحا مستوفيا (4) وفي هذا الصدد قال القفطي عن هذا الكتاب: "لو رآه (أي: ابن جني) لجن طربا، وتحقق مصنفه لهذه الصنعة أما وأبا" (5) .

- و كتاب (أجوبة على مسائل نحوية لابن نصر الدمشقي)، توجد منه نسخة في المتحف البريطاني تحت رقم (ثان 1203 رقم 09) (6) .

- (1) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس ، ج 07 ، ص 52 .
- (2) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، سنة 1413 هـ - 1992 م ، مج 01 ، ص 412- 413 .
- (3) السيد يعقوب بكر: نصوص في النحو العربي من القرن 6 إلى القرن 8 ، مراجعة الشيخ محمد فهم أبو عيبة ، ص 25 .
- (4) محمود سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي ، ص 220.
- (5) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 24 .
- (6) انظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب ، ج 5 ص 275 .

- وكذلك كتاب (تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن)، منه نسخة في مكتبة المدينة (انظر: ZDMG 107،90) <sup>(1)</sup>.
- والكتاب الأخير هو (كتاب في القراءات) <sup>(2)</sup> ذكره عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين).

---

(1) كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب، ج05، ص 275 .  
(2) عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، د.ت ، ج 14 ، ص 256 .

### 4- أقوال العلماء فيه :

ابن يعيش يبقى دوماً أحد علماء النحو والتصريف الذين يشار إليهم بالبنان، وذلك لعلمه وفضله، بحيث لم يذكره الذين ترجموا له إلا بالمدح والثناء، وقد أنزلوه المنزلة التي يستحقها وهي منزلة مرموقة في عالم النحو والصرف، فقد كان حقا جديرا بتلك المرتبة السامية التي لم يكن لينالها لولا جهوده الجبارة التي بذلها في سبيل اللغة العربية وخدمتها، بالتالي فقد أثنى عليه علماء عصره وبعد عصره وبينوا دوره في خدمة لغة الضاد .

قال عنه الوزير جمال الدين الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 146هـ/ 1248م) وكان معاصره وساكننا بجواره : "لو أنصفت ما أجريته في حلبة النحاة، ولو أن النحو قنطرة الآداب، لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو درها، أو بالمعاني فهو مكنون درها، أو بجميع الفضائل فهو حالب درها، إمام إذا قاس قطع، وإذا تربع الأدب برع، وإن سئل بين المشكل، وإن استفسر فصل المجل .

تصدر في زاوية أبي علي [ الفارسي ]، وجلى للطلبة غامض كلامه، وما تعبر كل متصدر جلي"<sup>(1)</sup>. وقال معاصره ابن خلكان ( أبو العباس شمس الدين أحمد محمد (ت 681هـ/ 1282م) :

"...ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة (20 أيلول سنة 1229م)، وهي إذ ذاك أم البلاد، مشحونة بالعلماء والمستغلين، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه، وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية، وكان عنده

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1 ، ص 25.



جماعة قد تنبهوا وتميزوا به وهم ملازموه مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء. وابتدأت بكتاب " اللمع " لابن جني، فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتمته إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك.

وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون مع سكينه ووقار<sup>(1)</sup>.

ويذكر ابن خلكان أيضا أن ابن يعيش حين شد الرحال إلى دمشق بهدف الإقراء على شيوخها، اجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور، وسأله بعض القضايا اللغوية، وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحبية وهو قوله في أواخرها: " حتى إذا لأ الأفق ذنب السرحان وأن انبلاج الفجر وحان ". فاستبهم جواب هذا المكان على الكندي، هل (الأفق وذنب السرحان ) مرفوعان أو منصوبان أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب أو على العكس ؟ وقال له: قد علمت قصدك، وأنت أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم، فمدحه وأثنى عليه ووصف تقدمه في الفن الأدبي، قلت : وهذه المسألة يجوز فيها الأمور الأربعة والمختار منها نصب الأفق ورفع ذنب السرحان، وقد ذكر ذلك تاج الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالبندهي في كتاب (شرح المقامات)<sup>(2)</sup> . وقال عنه السيوطي: "جمال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ/ 1505م): "وكان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصنيف. قدم دمشق، وجالس الكندي، وتصدر بطلب للإقراء زمانا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته"<sup>(3)</sup>.

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباه الزمان، تحقيق إحسان عباس ، ج07 ، ص48 .

(2) المصدر نفسه ، ص 47- 48 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 25 .

### 5 - من نوادر ابن يعيش :

سبق القول بأن ابن يعيش كان "حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشماثل، كثير المجون- أي الدعابة- مع سكينه ووقار"<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر ابن خلكان في مؤلفه (وفيات الأعيان) طائفة من نوادر ابن يعيش، نذكر منها مجموعة على سبيل المثال لا الحصر.

قال ابن خلكان بأنه حضر ذات يوم لإحدى حلقات ابن يعيش وكان أحد الفقهاء يقرأ عليه كتاب (اللمع) لابن جني فقرأ بيت ذي الرمة في باب النداء:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل \*\*\* وبين النقا أنت أم أم سالم

فقال له الشيخ موفق الدين: إن هذا الشاعر لشدة ولهه في المحبة وعظم وجده بهذه المحبوبة (أم سالم) وكثرة مشابقتها للغزال كما جرت عادة الشعراء في تشبيههم النساء الصباح الوجوه بالغزلان و المهاء، اشتبه عليه الحال فلم يدر هل هي امرأة أم ظبية فقال: أنت أم أم سالم؟ وأطال الشيخ موفق الدين القول في ذلك ووضحه بأبسط عبارة بحيث يفهمه البليد البعيد الذهن، وذلك الفقيه منصت مقبل على كلامه حتى يتوهم من يراه على تلك الصورة أنه استوعب كل ما قاله، فلما أنتهى ابن يعيش شرحه، قال له الفقيه: يا شيخنا، ما هو الشيء في المرأة الحسناء يشبه الظبية؟ فقال له الشيخ قول منبسط: تشبهها في ذنبها وقرونها، فضحك الحاضرون وشعر الفقيه بالخل، ومنذ تلك اللحظة ما رأيته حضر مجلسه قط.

ويحكى ابن خلكان نادرة أخرى مفادها، بينما كان الشيخ ابن يعيش يعلم بالمدرسة الرواحية إذ دخل عليهم أحد الجنود وبيده مسطور بدين، وكان الشيخ معتادا بالشهادة في المكاتب الشرعية، فقال له: يا مولانا، أشهد علي في هذا المسطور، فأخذه الشيخ من يده، وقرأ أوله: (أقرت فاطمة ) ، فقال له الشيخ: أنت فاطمة؟

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، ج7، ص48 .

فقال الجندي: لا يا مولانا، الساعة تحضر وخرج إلى باب المدرسة فأحضرها وهو يتبسم من كلام الشيخ .

ويقول ابن خلكان أيضا، عندما كانوا يقرؤون على ابن يعيش في داره، فعطش أحد الحاضرين، وطلب من الغلام ماء فأحضر له، فلما شرب قال: ما هذا إلا ماء بارد، فقال له الشيخ: لو كان خبزا حارا كان أحب إليك.

لما كان الشيخ يدرس بالمدرسة الرواحية، فجاء المؤذن وأذن قبل العصر، فقال الشيخ موفق الدين: دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل .

وقد حضر ابن خلكان يوما عند القاضي بهاء الدين المعروف بابن شداد قاضي حلب، فجرى ذكر زرقاء اليمامة وأنها كانت ترى الشيء من المسافة البعيدة حتى قيل تراه من مسيرة ثلاثة أيام، فجعل الحاضرون يقولون ما علموه من ذلك، فقال الشيخ موفق الدين: أنا أرى الشيء من مسافة شهرين، فتعجب الكل من قوله، وما أمكنهم أن يقولوا له شيئا، فقال له القاضي: كيف هذا يا موفق الدين، فقال: لأنني أرى الهلال، فقال له: كان قلت مسافة كذا و كذا سنة، قال: لو قلت هذا عرف الجماعة الحاضرون غرضي، وكان قصدي الإبهام والغموض عليهم، وأخيرا، دخل شخص يدعى (عامر الشعبي) على الشيخ وعنده امرأة، فقال: أيكما الشعبي؟ فقال له هذه (1).

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، ج07، ص 48- 50 .

## المبحث الثاني : التعريف بكتاب (شرح المفصل)

### 1- نبذة عن الكتاب :

يحتل كتاب (شرح المفصل ) لابن يعيش مكانه مرموقة ومنزلة سامية ضمن مصادر اللغة العربية نحو و صرفا عبر العصور والأزمنة ، إذا يعتبر من أشهر كتب النحو العربي بدون منازع ،وقد ذاع صيته في زمانه وبعد زمانه لما يتميز به عن غيره ، وكيف لا ؟ وقد ألفه صاحبه - ابن يعيش - وعمره سبعون عاما ، بعد أن نضج علما ، وترسخت قدمه في النحو والصرف وصار خبيرا بالمذاهب ؛ البصرية والكوفية ، والبغدادية ، متمكنا من آراء ونظريات كبار العلماء والنحاة . وسبق القول أن العديد من النحويين تناولوا (المفصل ) ، فبعضهم شرحه ، والبعض الآخر حوله نظما ، وهناك من اختصره ، ومنهم من رد عليه ، وصح بعض أخطائه ، إلا أن شرح ابن يعيش انفرد بالشهرة بين العلماء والباحثين . وقد وفق موفق الدين في سبر أغوار مؤلفه واستقصاء نظرياته واستقراء جزئياته شرحا وتفصيلا (1) .

ويذكر ابن يعيش الأسباب التي دفعته إلى اختيار هذا الكتاب ،(المفصل ) لشرحه وتفصيله دون غيره من كتب النحاة ، وذلك لأنه كتاب مهم يحوي مادة نحوية دسمة ، فيه بعض الألفاظ المستغلة ، والعبارات المجملة التي تحتاج إلى إسهاب و تفصيل ، ومعان خالية من الدليل ، قال : " لما كان الكتاب الموسوم ب (المفصل ) من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، رحمه الله ، جليلا قدره ، نابها ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتييسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه اشتمل على ضروب ، منها أغربت عباراته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان ، فهو مجمل . ومنها ما هو باد للإفهام ، إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1 ، ص 25 - 26 .

حكم منه حججه و علله ، ولا أدعي أنه ، رحمه الله ، أخل بذلك تقصيرا عما أتيت به في هذا الكتاب ، إذ من المعلوم أن من كان قادرا على بلاغة الإيجاز كان قادرا على بلاغة الإطناب" (1) .

وشرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري قد عرض فيه للأقسام الرئيسية التي أسس عليها الزمخشري كتابه وهي: الأسماء و الأفعال و الحروف و المشترك، علما أنه -أي ابن يعيش- أسهب في شرح هذه المسائل و تبيانها ، وقد بين في شرح خطبة الزمخشري للمفصل أنه قسم كتابه إلى أربعة أقسام: ( الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشارك ) حتى يسهل على الطالب حفظه ..

فالقسم الأول يأخذ النصيب الأوفر من شرح ابن يعيش على المفصل ، فقد أخذ ستة أجزاء في شرح القسم الأول وهو الاسم .

أما القسم الثاني فقد أخذ جزءا واحدا هو الجزء السابع من المجلد الثاني : وقد تناول فيه الأفعال وجاء القسم الثالث في الحروف وأخذ الجزء الثامن و ثلث الجزء التاسع : أما المشترك وهو القسم الرابع فقد أخذ بقية الجزء التاسع و الجزء العاشر والأخير (2) .

ولو تأملنا لغة الكتاب التي اعتمدها ابن يعيش في شرحه لوجدنا بأنها لغة هينة المأخذ ، واضحة إلى حد معقول ، سهلة الاستيعاب في معظمها ، إلا أنها تتطلب من القارئ شيئا من التصبر ، و قليلا من التمحيص و التركيز لتفهم المعنى و المقصود بدقة .

وكان الشارح كثيرا ما يبدأ كلامه عند توضيحه لمسألة بقوله : (اعلم ) للدلالة على إثارة انتباه القارئ ، و تهيئته نفسيا لتقبل وهضم ما يعرض عليه من مسائل وإشكالات نحوية أو صرفية. وعلاوة على ذلك ، أثنى كثير من النحاة و العلماء

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1 ، ص 26.

(2) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ص 38-

المتخصصين على هذا الكتاب ، الذي لا يستغني عنه الدارس أو الباحث المتخصص،  
ولأهمية هذا المؤلف ، تنافست دور الطباعة و النشر على طبعه ونشره و توزيعه ،  
وفي الجملة ، فقد جاء ((شرح المفصل )) محققا غايته مستوفيا شروطه .

وخالصة القول ، فإن كتاب ( شرح المفصل ) لابن يعيش يعد مرجعا مهما في  
النحو العربي لما يتميز به من خصائص تجعله متداولاً بين القارئ و الباحثين ، فلم  
يترك ابن يعيش في مؤلفه مقالا لقائل ، بل شرح شرحا مستوفيا ومحصا تحريفا  
وافيا جال المسائل النحوية والصرفية التي عالجها بلغة ميسرة عموما .

### 2- مقدمة الكتاب :

يبدو أن مقدمة كتاب "شرح المفصل" تتسم بالإيجاز ، استهلها الشارح بحمد الحق ، جل وعلا ، والثناء عليه وحمده و شكره على نعمه غير المحدودة ، ثم صلى وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين المصطفى عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم .  
بعدها ، راح ابن يعيش يسوق الحديث عن أسباب شرحه "للمفصل" مفضلا إياه على الكتب النحوية الأخرى ، فذكر بأن هذا الكتاب ذو قدر جليل ، وفضل عميم، و أن لفظه مختصر يحتاج إلى تفصيل ، و أنه يرغب في تيسيره لطالب العلم والمعرفة ، كما اشتمل على ألفاظ وعبارات تجاذبتها معان متباينة مختلفة تتطلب فك الغازها والكشف عن مدلولاتها .

وقد أقر ابن يعيش قائلا : "لا أدعي أنه ، رحمه الله -أي الزمخشري - أخل بذلك تقصيرا عما أتيت به في هذا الكتاب ، إذ من المعلوم أن من كان قادرا على بلاغة الإيجاز ، كان قادرا على بلاغة الإطناب ..... " (1) .

وقد شاطر الخليل بن أحمد الفراهيدي حين قال : "من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي و الضعيف ، لفعلنا ، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا" (2) .

كما أشار ابن يعيش في آخر المقدمة أنه لما شرع في شرح "المفصل" كادت تعرقله بعض الموانع كشيخوخته وبلوغه سبعين عاما ، وفساد زمانه وغيرها ، وعندما من الله تعالى على البلاد بحاكم عدل ذي هيبة وحزم ، استقامت الأوضاع وبالتالي استطاع إتمام عمله ، وقد وفق في ذلك أيما توفيق ، و أخيرا ، هذا نص خطبة الكتاب : "أحمد الله الذي بدأ بالإحسان ، و أحسن خلق الإنسان، واختصه

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 39 .

(2) المصدر نفسه، ص 39 .

بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، و جعل له من العقل الصحيح والكلام الفصيح ، منبئاً عن نفسه ، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، و على آله و أصحابه و أصفیائه .

بعد ، فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، رحمه الله ، جليلاً قدره ، نابها ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، و أوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، و لفظ تتجاذبه معان ، فهو مجمل ، ومنها ما هو باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله ، و أوضح مجمله ، و أتبع كل حكم حججه و علله .

و كنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون إتمامه عدة موانع ، منها اعتراض الشواغل ، و منها ما أحدثته السبعون بين القلم و الأنامل ، و منها أن الزمان فسد حتى على باقله <sup>(1)</sup> على درجة قس <sup>(2)</sup> ، و انحط قسه عن درجة باقل ؛ فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا و الدين ، ملك الإسلام و المسلمين ، سلطان الأمة ، ظهير الخلافة ، محيي العدل في العالمين ، سيد الملوك و السلاطين ، أعز الله أنصاره و أبقى على الزمان محاسن سيرته و أخباره ، وسرت الركبان بأنه خلد الله ملكه ، أحيا من هذا العلم رميماً ، و أعاد ماءه جماماً جميماً ؛ أمليته برجائها ظهر المطية ، وباللـه

(1) باقل : رجل من إياد يضرب به المثل في العي .

انظر : الألفاظ الكتابية ص 281 ، و ثمار القلوب ص 102 ، و جمهرة الأمثال 72/2 ، و الحيوان 1 / 39 ، و الدرّة الفاخرة 1 / 298 ، و زهر الأكم 1 / 80 ، و العقد الفريد 3 / 70 ، و كتاب الأمثال ص 368 ، و لسان العرب 15 / 113 (عيا) ، و المستقصى 1 / 256 ، و مجمع الأمثال 2 / 43 ، و الوسيط في الأمثال ص 71 .

(2) هو قس بن ساعدة بن عمرو الإيادي ، أحد حكماء العرب ، و من كبار خطبائهم في الجاهلية يضرب به المثل في البيان و الخطابة ، انظر : تمثال الأمثال 1 / 111 ، و ثمار القلوب ص 127 ، و جمهرة الأمثال 1 / 249 ، و الدرّة الفاخرة 1 / 91 ، و المستقصى 1 / 29 ، و مجمع الأمثال 1 / 111 .

## الفصل الأول



أستعين على ما نويته و اعتقدته ، وأستعيده من الزلل فيما نحوته واعتمده ،إنه ولي ذلك ، والقادر عليه (1) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 39 - 40.

### 3-محتوى الكتاب :

بالنسبة لأقسام كتاب ( شرح المفصل ) ، فقد حوى أربعة أقسام و هي على التوالي : قسم الأسماء ، و قسم الأفعال ، وقسم الحروف ، و قسم المشترك ؛ يتناول الشارح في القسم الأول الأسماء فيقسم الكلمة إلى ثلاثة أنواع ، و يعرف الاسم و اسم الجنس و يقسم هذا الأخير إلى نوعين ، كما يعرف الاسم العلم و أقسامه ، و يقسم العلم المنقول إلى ستة أنواع ، و العلم المرتجل إلى ضربين ، ثم يتحدث ابن يعيش عن الاسم المعرب و يقسمه إلى نوعين من حيث الصرف و عدمه ، بعدها يتكلم عن الأسماء الستة .

ثم يتطرق إلى المرفوعات و تصريفها ، فالكلام على الفاعل ثم الكلام على المبتدأ و الخبر و أنواعه ، ثم خبر " إن " و خبر " لا " النافية للجنس ، و اسم " لا " و " ما " المشبهتين بـ " ليس " .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى المنصوبات مبتدئا بالمفعول المطلق فالمفعول به فالمنصوب بالمستعمل إظهاره ثم المنصوب باللازم إضماره و هو المنادى . وفي الجزء الثاني يشرع بتوابع المنادى و المنادى المبهم ، بعدها ينتقل إلى المندوب و شروطه و الاختصاص و الترخيم و شرائطه ثم المفعول فيه فالمفعول معه فالمفعول له ، ثم يتطرق إلى الحال و شروطها ثم التمييز و أمثله و الاستثناء .

أما في آخر الجزء الثاني يبدأ بالمجرورات و أولها الإضافة و أنواعها ، وفي الجزء الثالث يكمل أنواع الإضافة و ينتقل إلى التوابع ، فيتحدث عن التوكيد و أقسامه ، و الصفة و البدل و العطف و ضروبه .

وفي بقية الجزء الثالث يتحدث عن المبني ، والمضمرات و تقسيبتها ، ثم يتطرق إلى أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة ومراتب كل منهما .

وفي الجزء الرابع يتحدث ابن يعيش عن " ما " الاسمية و معاني " أي " و مواقعها الإعرابية ، ثم ينتقل إلى أسماء الأفعال و الأصوات و الظروف و الغايات فالمركبات و الكنايات و أنواع " كم " .

وفي الجزء الخامس يتطرق إلى الاسم المجموع و أنواع الجموع ، بعدها ينتقل إلى المعرفة و النكرة و أنواعها ثم يتحدث عن التصغير و النسب .

أما في الجزء السادس يكمل مسائل النسب ، ثم ينتقل إلى العدد و شروطه و تمييزه ، ثم ينتقل ليتحدث عن المقصور و الممدود و عمل المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و أفعال التفضيل و أسماء الزمان و المكان و اسم الآلة و بيان أبنية المجرور .

في الجزء السابع يتناول فيه الأفعال و أقسامها ، بحيث يتكلم عن الماضي و المضارع و الأمر و المتعدي و اللازم و أفعال القلوب و الأفعال الناقصة و كان و أخواتها و كاد و أخواتها ، ثم ينتقل إلى أسلوب المدح و الذم و أسلوب التعجب .

وفي الجزء الثامن يتحدث عن القسم الثالث وهو الحروف .

في الجزء التاسع يتناول بقية القسم الثالث في الحروف و ينتهي بحرف التذکر- معناه و كيفية زيادته . ثم ينتقل في الجزء التاسع أيضا عن القسم الرابع في المشترك ، فيتحدث عن الإمالة و معناها و أسبابها ثم ينتقل إلى القسم و الغرض منه و أدواته و روابطه بعدها يتحدث عن تخفيف الهمزة و أحكامها و همزة الوصل و المواضع التي تزداد فيها .

وفي الجزء العاشر و الخير يتحدث عن المواضع التي تزداد فيها الهاء فالمواضع التي تزداد فيها السين فاللام ، ثم ينتقل إلى مبحث الإبدال ثم ينتقل إلى الاعتلال ثم يتحدث عن الإدغام فيتناول مخارج الحروف و صفاتها بالإضافة إلى الحروف المتقاربة و تفصيل الإدغام فيها و تفصيل الإدغام في الهمزة و غيرها من الحروف (1) .

---

(1) شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 40 إلى ص 42 .

وهكذا يتضح من خلال شرح ابن يعيش لكتاب "المفصل" للزمخشري أن هذا الأخير قد قدم تقسيماً جديداً للنحو العربي يكمن في جرأته وبراعته و بلاغته وحنكته و غزارة علمه .

## الفصل الأول

---

4- منهج عرض مادة الكتاب :

التزم ابن يعيش منهجا خاصا في شرحه كتاب "المفصل" للزمخشري ، بحيث تابع صاحب الكتاب في مفصله فصلا فصلا ، وفقرة فقرة ، و عبارة عبارة من أول الكتاب إلى آخره ، إذ كان يثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري نفسه لهذا الكلام ، ثم بعد ذلك يتبعه بالتفسير والتوضيح و الشرح المفصل ، والنقد ، عارضا لآراء النحويين المتباينة في المسألة النحوية أو الصرفية الواحدة ، وهكذا كان شرحه بمثابة موسوعة نحوية شملت مختلف آراء النحاة و مدارسهم ، " حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آرائه تمثلا منقطع النظر" (1) .

والملاحظ أن كل من اطلع على كتاب "شرح المفصل" سوف يكتشف - لا محالة - انحياز ابن يعيش لنحاة المدرسة البصرية موهنا آراء الكوفيين ومن نحاه نحوهم ، كما كان يكثر من الاستشهاد بالعلامة النحوي سيبويه ، ويؤيده في جل القضايا النحوية ، وقلما يعارضه وحتى و إن عارضه فإن ابن يعيش يعتبر أن هذا الرأي هو الظاهر و الأكثر شيوعا .

من ذلك أن ابن يعيش انتصر لرأي البصريين في أن " الاسم " مشتق من "السمو " و ليس من "السمة" كما قال الكوفيون ، وفي أن فاعل ضربني في قولك: "ضربني و ضربت زيدا" مضمر يدل عليه مفعول(ضربت) ،وليس كما قال الكسائي إنه لا فاعل له (2) ؛ وفي أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما ذهب إليه الكوفيون ، كذلك ضعف رأي هؤلاء في أن الاسم الواقع بعد "لولا" يرتفع بها لنيابتها عن الفعل ، كما ضعف رأيهم في أن " إن " وأخواتها. لا تعمل الرفع

(1) شوقي ضيف : المدارس النحوية، ص280 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 26 ، 27 .

## الفصل الأول

في الخبر ، وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول " إن " وأخواتها (1) .

و بالرغم من شدة تعصبه للمدرسة البصرية إلا أن هذا لم يمنعه من استحسان بعض آراء المذهب الكوفي في بعض الأحيان ، من ذلك استحسانه تخريجهم لقراءة: ( إن هذان لساحران ) (2) على أن "إن" نافية ، واللام تعنى ( إلا ) ، والتقدير : ما هذان إلا ساحران ، كما جوز رأي نحلة الكوفة في تصريف الممنوع من الصرف في حالة الضرورة الشعرية سواء لاستقامة الوزن أو القافية ، واستحسن رأي أبي علي الفارسي في أن المعطوف في مثل : ( قام محمد و عمر ) معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول (3) .

وكان ابن يعيش كثيرا ما يستشهد بأي القرآن الكريم ، و الأحاديث النبوية الشريفة ، و الأبيات الشعرية ، و الأمثال و الحكم و المأثورات ، و كان يكشف عن معاني الكلمات المستعصية ، و ينسب الأبيات الشعرية - التي لم ينسبها الزمخشري- إلى أصحابها ، و كان يعرض مختلف الآراء في المسألة الواحدة ، ثم يناقشها ، لذا جاء شرح ابن يعيش محققا للغاية المرجوة منه ، فقد مدحه ابن خلكان و أثنى عليه مبينا بأنه لا يوجد في جملة الشروح مثله ، وقال فيه القفطي كلاما حسنا (4) .

وإلى جانب ما قيل عن شرح ابن يعيش للمفصل و اتباعه منهجية معينة إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات من هنا و هناك ، بحيث اعتبر ابن يعيش كتاب المفصل ميسرا عموما على كل طالب علم ، فإنه لم يحد عن الصواب عندما رأى - في عرض تبريره شرحه- أنه-أي كتاب المفصل - ( مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عباراته فأشكل و لفظ تتجاذبه معان فهو مجمل و منها ما هو باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مبهم ....) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 27 .

(2) سورة طه : الآية 63 .

(3) المصدر نفسه : ج 1 ص 27 .

(4) المصدر نفسه : ج 1 ص 27 - 28 .

## الفصل الأول

فالمشكل الذي يراه البعض أن ابن يعيش لم يضع كتابا سهل فيه الصعب ، ويسر العويص و وضح المبهم و جسم القاعدة بالمثل فحسب و إنما أسهب في الكلام في الموضوع الواحد و توسع في القول في المسألة الفريدة ، و أكثر من الاستطراد ،

و صب كل ما لديه من معلومات من مؤلفات النحاة السابقين والمتأخرين ، و بالتالي قيل بأنه عاد بنا مرة أخرى إلى سنة التأليف المستقصي والتصنيف المستوعب لكل واردة و شاردة .

وهذا هو شأن كل من شرح مختصرا في النحو ، فالأجدر إذا هو توضيح وتسهيل المختصرات التي لا تخلو -عادة - من الغموض و الإبهام الناجمين عن الاختصار ذاته ، و المأل هو وضع موسوعة في النحو (1) .

---

(1) عبد القادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط01، 1993م ، ص 144 .

## الفصل الأول

### 5- طباعة الكتاب :

يعتبر "شرح المفصل " من المؤلفات النحوية الذائعة الصيت ، و قد طبع للمرة الأولى في ليبزغ ( leipzig ) في ألمانيا سنة 1882 م . بتحقيق المستشرق

الألماني الدكتور جوستاف يا هن ( DR. G. John ) في 1552 صفحة من القطع الكبير مع مقدمة بالألمانية في ست عشرة صفحة (1) . والملاحظ أن هذه الطبعة تتميز بضبط المتن إلا أنه يعترها الكثير من الأخطاء المطبعية و غيرها ، وأشير إلى بعض الأخطاء في ذيلين للتصحیحات ( ص 904 – 910 ، و ص 1497 – 1499 ) ، وهي خالية من الهوامش و المقارنات بين النسخ ، و لعلها استندت إلى نسخة واحدة للكتاب .

وأعدت إدارة الطباعة المنيرية في مصر طباعة هذا الكتاب في عشرة أجزاء من القطع الكبير ، و كتبت في صفحة عنوانه : " صحيح و علق عليه حواش نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور " .

وفي حالة ما إذا أجريت مقارنة بين الطبعة الألمانية و الطبعة المصرية نجد أن طبعة ليبزغ أفضل ضبطا ، و أوضح متنا ، و التصحيح الذي أشارت إليه الطبعة المصرية غير واضح بحيث بقيت الأخطاء كما هي دون تغيير بدرجة أن محقق الطبعة المصرية لم يستفد من ذيلي التصحيحات المرفقين بطبعة ليبزغ ، و قد لوحظ أن الأخطاء المتواجدة في الطبعة المصرية أكثر ، أما الحواشي فتقتصر على التعليق على الشواهد الشعرية شرحا ونسبة و تبيان مواضع الشواهد فيها .

وأما "الأصول الخطية " المذكورة – كما تقدم في صفحة عنوان الكتاب - فلا يعرف عنها شيئا ، وفي الجزء الأول إشارات قليلة جدا إلى بعض نسخ الكتاب ، أما الأجزاء الأخرى فتخلو من هذه الإشارات ، والجدير بالذكر أنه في سنة 1988 م،

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بدیع يعقوب ، ج 1، ص 28 .

## الفصل الأول

وضع الدكتور عبد الحسين المبارك ، أستاذ الدراسات اللغوية بجامعة البصرة ، الفهارس الفنية لهذه الطبعة ، و كذلك فعل عاصم بهجة البيطار سنة 1990 م ، و قد صدرت هذه الفهارس عن مجمع اللغة العربية بدمشق ، و في نهايتها جدولان في التصويبات ؛ الأول لتصويبات الأخطاء في طباعة الآيات القرآنية ، أما الثانية



لتصويب الأخطاء في غير أي الذكر الحكيم ، علما أن البيطار لم يوفق في بعض تصويباته (1) .

وفي سنة 1422 هـ الموافق لـ 2001 م صدرت الطبعة الأولى لكتاب " شرح المفصل " لابن يعيش من تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب في حلة جديدة ، وهو مؤلف من ستة أجزاء أو بالأحرى مجلدات ، الجزء السادس منها خصص للفهارس . وقد ذكر المحقق أنه حاول قدر الإمكان أن يقدم خدمة جليلة لهذا الكتاب " شرح المفصل " و ذلك بترجمة مسهبة عن حياة الزمخشري ( صاحب الكتاب ) ومؤلفاته ومنهجه النحوي ، وكذلك من أجل ضبط متن الكتاب ( شرح المفصل ) بالحركات و علامات الترقيم المناسبة ، و تخريج الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية و الأمثال و الحكم العربية مع اعتناء خاص بالشواهد الشعرية من حيث تعيين بحورها و شعرائها ومصادرهما و معانيها و إعرابها و كذا مواطن الاستشهاد فيها ، بالإضافة إلى بعض التعليقات و التصحيحات والاستدراكات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي ، كما وضع عناوين لفقر الكتاب بهدف تبسيط العرض حتى يكون في متناول الطلبة و الدارسين و الباحثين المتخصصين ، و أخيرا وضع الفهارس المختلفة في آخر الكتاب (2) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1، ص 28 .

(2) المصدر نفسه ، ص 29 .

## الفصل الأول

تلك هي الأعمال و الخدمات المفيدة التي من أجلها كرس إميل بديع يعقوب جهده لاستبانتها و توضيحها من خلال تحقيقه لكتاب ( شرح المفصل ) لابن يعيش ، و قد صرح بملء فيه قائلا : " عسى أن يكون عملي مفيدا للغتي العربية التي أحب ولأهلها ، و أن أكون قد وفقت فيه ، وإلا فحسبي أنني حاولت ، والله أسأل أن يلهمني السداد و الرشاد في القول و العمل ، إنه المستعان ، و عليه أتوكل " (1) .

وهكذا ، " فشرح المفصل " يعد موسوعة نحوية حقا و حقيقة ، بها عرف ابن يعيش وذاع صيته و طارت شهرته واستفادت الأجيال السابقة و كذا الأجيال الصاعدة ، من نبعه النحوي الغزير .

و قد قيل عن ابن يعيش في (دائرة المعارف الإسلامية) :

(Ibn ya'ish est surtout connu par son vaste commentaire d' al – mufassal d' al – Zamakhshari )<sup>(2)</sup> .

و العبارة السابقة تعني أن ابن يعيش قد اشتهر بمؤلفه (شرح المفصل) للزمخشري .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1 ص 29 .

(2) Encyclopédie de L'Islam, TOM III – H.IRAM –Leyde E.J. Brill , Paris G.P. Maisonneuve , Larose S.A . 1971 , page 992 .

6- نموذج من الكتاب :

سبق أن ذكرنا أن ابن يعيش قدم شرحه المشهور على ( المفصل ) للزمخشري ، وشرح المفصل كما عرفنا يعد موسوعة نحوية لكل من رغب في تتبع آراء واتجاهات النحويين السابقين في البصرة و الكوفة و بغداد ، و قد طبع ( شرح الفصل ) كما أسلفنا في القاهرة في عشرة أجزاء .

والموضوع الذي اخترته من الكتاب نموذجا يحمل عنوان : ( تاء التانيث الساكنة ) ، و سوف نلاحظ أن موفق الدين يقدم أولا نص الزمخشري بقوله: ((قال: صاحب الكتاب)) ، ثم يقدم شرحه بقوله : ((قال الشارح ))، و سوف نلاحظ أيضا كما ذكرنا أن كتاب ( شرح المفصل ) يعتبر مصدرا مهما جدا و مرجعا أساسيا لدارسة و معرفة الآراء و النظريات النحوية القديمة ، وبالتالي لا يستطيع الطلبة أو الباحثون المتخصصون الاستغناء عنه بأية حال من الأحوال .

و إليكم النموذج :

تاء التانيث الساكنة

قال صاحب الكتاب : >> وهي التاء في " ضربت " . ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث ، وحقها السكون ، ولتحركها في "رمتا" لم ترد الألف الساقطة ؛ لكونها عارضة إلا في لغة رديئة يقول أهلها : "رمتا" << .

\*\*\*

قال الشارح: اعلم أن هذه التاء تلحق لفظ الفعل الماضي ، نحو قولك : "قامت هند" ، و"قعدت جمل" . وهي تخالف تاء التانيث من جهتين : من جهة المعنى و من جهة اللفظ . فأما المعنى ، فإن تاء التانيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه ،نحو قولك : "قائمة" ، و "قاعدة" ، و "امرأة" . واللاحقة للأفعال إنما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانا منهم بأنه مؤنث ، فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره .

والذي يدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو الفاعل لا الفعل ، أن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث ، وذلك من قبل أنه دال على الجنس ، و الجنس مذكر لشياعه و عمومه . و الشيء كلما شاع وعم فالتذكير أولى به من التأنيث ، ألا ترى أن شيئاً مذكراً ، وهو أعم الأشياء وأشيعها ، ولذلك قال سيبويه : لو سميت امرأة بـ " نعم " و "بئس " لم تصرفهما ؛ لأن الأفعال كلها مذكر لا يصح تأنيثها . وأيضا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله ؛ لجاز "قامت زيد" ، كما تقول: " قام زيد ثمت عمرو " ، و"ربت رجل لقيت" . فلما لم يجز ذلك ، صح أن التاء في " قامت هند" لتأنيث الفاعل الذي يصح تأنيثه ، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصح تأنيثه .

أما اللفظ ، فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الأصل ، نحو قولك : " هذه امرأة قائمة يا فتى " ، و" رأيت امرأة قائمة يا فتى " ، و "مررت بامرأة قائمة يا فتى" ، و التاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلا ووقفا .وذلك قولك : "قامت هند " ، و"هند قامت" . فإن لقيها ساكن بعدها ، حركت بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو قولك : " رمت المرأة " . ولا يرد الساكن المحذوف ، إذ الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين ، ولذلك تقول : "المرأتان رمتا " ، فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء ؛ لأنها حركة عارضة إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين . فأصل التاء السكون ، وإنما حركت بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم : "رماتا " ، فرد الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو: " قولاً " و " بيعاً " و " خافاً " . وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة . ومنه قول الشاعر [من المتقارب] :

لها متنتان خطاتا كما \*\*\* أكب على ساعديه النمر

في أحد الوجهين ، وذلك أن بعضهم يقول : أراد "خطاتان " ، فحذف النون للضرورة ، وهو رأي الفراء . وبعضهم يقول : أراد : "خطتا " ، من قولهم : "خطا اللحم" ، أي : اكتنز ، وكثر . والأصل في " خطت " : "خطات" ، وإنما حذف لالتقاء الساكنين : سكونها وسكون التاء بعدها . فلما تحركت للحاق ألف الضمير بعدها ،

## الفصل الأول

أعادوا الألف الساقطة ضرورة على ما ذكرناه ، أو على تلك اللغة . ومثله قول  
الآخر [من الرجز] :

مهلا فداء لك يافضاله \*\*\* أجره الرمح ولا تهاله

أراد : تهل من "هاله الشيء يهوله" ، إذا أفزعه . والأصل : تهال : فلما سكنت  
اللام للنهي ، حذفت الألف لاتقاء الساكنين ، ثم دخلت هاء الوقف ساكنة ، فحركت  
اللام لاتقاء الساكنين ، كما حركوها في قولهم : لم أبله . وكان القياس أن يقال : تهله،  
فلا يرد المحذوف، إذ الحركة عارضة للاتقاء الساكنين ، إلا أنهم أجروها مجرى  
اللازمة، فأعادوا المحذوف . ويؤيد هذا القول قولهم : "لحمر" في "الأحمر" ، و  
"البييض" في "الأبيض" ، و [ عادا لولى ]<sup>(1)</sup> في "الأولى" . وذلك أنهم اعتدوا بحركة  
الهمزة المحذوفة لما ألقوها على لام المعرفة ، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم ،  
فاعرفه<sup>(2)</sup> .

---

(1) سورة النجم : من الآية 50 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 150 إلى ص 152 .

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني : آراء ابن يعيش في الأسماء و الأفعال والحروف

### والمشترك

إن حديث الإنسان العادي يشتمل على عدة أفكار ، وكل فكرة تسمى فقرة، والفقرة بدورها تقسم إلى أجزاء ذات معنى تام مفيد، وكل جزء يسمى جملة، والجملة تتألف من مجموعة كلمات ، والكلمات تنحصر في ثلاثة أنواع : الفعل ، والاسم ، والحرف (1).

قال ابن مالك :

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم \*\*\*و(اسم) و(فعل) ثم (حرف) الكلم

(كلامنا ) أي: الكلام عند النحويين هو عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة ؛ المقصود باللفظ هو الصوت المستعمل على حروف معينة ، دون النظر إلى دلالتها، أما الإفادة: فيراد بها المعنى الذي يحسن السكوت عنه نحو (الله ربنا ) وهو مركب من اسمين، و(قضي الأمر ) وهو مركب من فعل واسم (2) .

وقد عرض ابن يعيش في شرحه على المفصل للزمخشري للأقسام الرئيسية التي أسس عليها الزمخشري كتابه ،وهي الأسماء والأفعال والحروف والمشارك. وقد فصل القول في شرح هذه المسائل مبينا في شرح خطبة الزمخشري المفصل أنه قسم كتابه إلى أربعة أقسام كما سبق وأن ذكرنا، حتى يسهل على الطالب حفظه واستيعاب ما جاء فيه (3) .

والقسم الأول يأخذ النصيب الأكبر من شرح ابن يعيش على المفصل ،بحيث أخذ ستة أجزاء في شرح القسم الأول وهو الاسم ،فالأجزاء الخمسة الأولى ضمها

المجلد الأول،والجزء السادس ورد في المجلد الثاني،أما القسم الثاني الذي تناول فيه

(1) عزيز خليل محمود : المفصل في النحو والإعراب ، دار نوميديا ، عين مليلة - الجزائر ، طبعة الثلاثي الأول 1987م ، ج 1 ، ص 9.

(2) صبحي التميمي : إرشاد السالك إلى ألفة ابن مالك ،دار الشهاب ،باتنة، الجزائر ، د ط، د ت، ج 01، ص 7

(3) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 38.

### الفصل الثاني

الأفعال، فقد أخذ جزءا واحدا هو الجزء السابع من المجلد الثاني، والقسم الثالث خصه ابن يعيش للحروف ، وقد استغرق الجزء الثامن وحوالي نصف الجزء التاسع، من المجلد الثاني ، أما القسم الرابع و الأخير تضمن المشترك ، وقد أخذ بقية الجزء التاسع و العاشر و الأخير (1) .

وفي هذا الفصل نتناول نماذج في الأسماء، و الأفعال ، و الحروف، و المشترك، للكشف عن آراء ابن يعيش وجهوده في النحو . لذلك ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ؛ المبحث الأول للأسماء ، والثاني للأفعال ، و الثالث للحروف ، و الرابع للمشارك .

---

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص38-39 .

---

## الفصل الثاني



## المبحث الأول : نماذج من الأسماء

يبدو أن ابن يعيش قد عرض القسم الأول الذي بدأ به الزمخشري كتابه وهو قسم الأسماء عرضاً وافياً ، وقد شرع ابن يعيش في شرح خطبة الزمخشري في المفصل والتي عرض فيها قضايا مهمة ، منها أصل لفظ الجلالة (الله) (1) .

ثم بعد ذلك ، انتقل إلى باب المرفوعات ، وقد بدأ بالفاعل ثم المبتدأ والخبر ، وهكذا نلاحظ هنا في تقسيم الزمخشري للاسم والمرفوعات أنه خالف تقسيم النحويين في أبواب النحو ، إذ الأغلبية الساحقة من النحاة يبدأون بباب الإعراب ثم باب البناء إلا أن الزمخشري أخرج المبني إلى آخر الجزء الثالث ، كما أن النحاة يبدأون بباب المبتدأ والخبر ليأتي بعدها باب الفاعل ونائب الفاعل ولكن الزمخشري يبدأ بالفاعل (2) .

وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: (( فقد قدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ والخبر لمشاركة في الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعة فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع اللبس . فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، ورفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر...)) (3) .

بعدها ، تناول ابن يعيش المنصوبات ، مبتدئاً بالمفعول المطلق ومنتهاياً بمسألة (حذف المفعول به) ، ثم تطرق إلى المجرورات حيث كانت البداية (الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية) إلى أن ختمها بمسألة (بيان أبنية المجرور) .

وفي هذا المبحث نتناول (الاسم) من حيث ماهيته وخصائصه وأصنافه ،

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص 45

(2) المصدر نفسه ، ص52

(3) المصدر نفسه ، ص52

## الفصل الثاني

و نماذج في كل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

## أولاً : الاسم :

إن القسم الأول في الأسماء يبدأ بتقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنواع ، وتعريف الاسم، وتعريف اسم الجنس وتقسيمه إلى نوعين ، وتعريف الاسم العلم وتقسيمه ، وتقسيم العلم المنقول إلى ستة أنواع ، وتقسيم المرتجل إلى ضربين ، ثم الكلام على الاسم المعرب وتقسيمه إلى نوعين من حيث الصرف وعدمه والكلام على الأسماء الستة (1).

إذا ، نعالج فيها يلي مسألة (الاسم) من ناحية تعريفه ، وخصائصه ، وأصنافه المتمثلة في ؛ اسم الجنس ، والاسم العلم ، والاسم المعرب.

### 1- تعريف الاسم :

الاسم لغة : هو اللفظ الموضوع على جوهر أو عرض لتعيينه ولتمييزه ، وجمعه أسماء وأسام و أسامي و أسماوات (2) ، فقولنا :سمة الشيء :أي علامته (3). والاسم في الاصطلاح هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، مثل: علي - وطن - هذا (4).

قال الزمخشري (صاحب الكتاب) : (( الاسم ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران ))، وقد وضح ابن يعيش (شارح الكتاب) هذا التعريف ، بحيث ذكر بأن الناس أكثروا في حد الاسم ، منهم سيبويه الذي لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، بل ذكر منه مثلاً يدل على الحد ، فقال ((الاسم : رجل ، فرس)) ، وكأنه لما حد الفعل والحرف اتضح عنده الاسم ، وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص 40 .

(2) المنجد في اللغة والأعلام ، ص 352.

(3) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، د ط، دت، ص 14.

(4) المصدر نفسه ، ص 14.

### الفصل الثاني

مذهباً قريباً من مذهب سيبويه، إذا قال: "فأما الأسماء فما كان واقعا على معان،

نحو: (رجل، و فرس، و زيد) "، في حين أنا أبا بكر محمد بن السرى قال: الاسم ما دل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل ، إذ كان الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان.

فإذا قيل مثلا: (اليوم) قد دل على زمان ، فما الفرق بينه وبين الفعل؟ قيل : (اليوم) مفرد للزمان ، ولم يستعمل في معنى آخر، والفعل لا يدل على الزمان فقط، فإن قيل : "أين" و"كيف" و"من" أسماء استعملت أو بالأحرى دلت على شيئين الاسمية والاستفهام، وهذا قاذح في الحد ، فالجواب : أن هذا إنما يكون كاسرا للحد إن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال، أما وقد نقل عن بابه ليستخدم مكان غيره بالنيابة، فهذا غير مقبول؛ وذلك أن (من) يدل على معنى الاسمية بمجرد استخدامها واستفادة الاستفهام إنما هو خارج من تقدير همزة الاستفهام معها، فحين تقول : "من عندك؟" أصله (أمن عندك؟) فهما في الحقيقة كلمتان : الهمزة ، وهي إحدى حروف المعاني، و"من" الدالة على المسمى، وما دامت "من" لا تستعمل إلا مع الاستفهام، استغني عن همزة الاستفهام لأنها ملازمة لها ، وبالتالي صارت "من" نائبة عنها، ولهذا بنيت، إذا فدالاتها على الاسمية دلالة لفظية، أما دلالتها على الاستفهام من الخارج .

يقول ابن يعيش : "لو وجد اسم معرب نحو (زيد) و(عمرو)، وهو يدل على ما دل عليه (من) من غير نيابة ، لكان قاذحا في الحد"<sup>(1)</sup> . وقد حده السيرافي بحد آخر، فقال : "الاسم كل كلمة دلت على معنى في نفسها ، من غير اقتران بزمان محصل"؛ فقوله: "كلمة" فهي جنس للاسم، يشترك فيه الأضرب الثلاثة هي : الاسم، والفعل، والحرف، أما قوله: "تدل على معنى في نفسها فصل احترز به من الحرف، لأن الحرف دال على معنى في غيره وهذا يوافق من ذهب إلى أن الحرف كلمة لا تدل على شيء إلا إذا اتصلت بغيرها ، وقوله: "من غير اقتران بزمان محصل" فصل ثان

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، ج 1، ص 82.

## الفصل الثاني

جمع بها المصادر إلى الأسماء ، ومنع الأفعال أن تدخل في حد الأسماء ، باعتبار

أن الأحداث تدل على أزمنة غامضة بحيث لا يقع حدث ولا يصدر فعل إلا في زمان معين :إما ماض ،وإما غيره .

وقوله : "في نفسه "فصل،احترز به عن الحرف ،إذ الحرف يدل على معنى في غيره،وقوله:"دلالة مجردة عن الاقتران" فصل ثان ،احترز به عن الفعل،لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان ،علما أن حاصل هذا الحد يرجع إلى الأول، وهو ما دل على معنى مفرد ،ويرد على هذا الحد المصادر و الأحداث، لأنها تدل على معنى وزمان في آن واحد، وذلك أن أغلبية النحاة يضيفون إلى ذلك الزمان المحصل باعتبار أن زمن المصادر مبهم . وقد عرف ابن الحاجب الاسم بقوله:"الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " (1) .

أما بالنسبة لاشتقاق الاسم فقد اختلف فيه النحويون وذهبوا في ذلك مذاهب شتى،فالبصريون يقولون بأن الاسم مشتق من "السمو"،والكوفيون يقولون بأنه مشتق من "السمة" بمعنى العلامة(2) .

فالبصريون ذهبوا إلى أنه مشتق من "السمو"،وهو العلو، لان "السمة" التي هي العلامة،وقد قال الزجاج:"جعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى،لأن المعنى تحت الاسم ". وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من "السمة"التي هي العلامة، وكلاهما حسن من جهة المعنى،إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين؛ بدليل أنك تقول:"أسميته" إذا دعوته باسمه،أو جعلت له اسما ،والأصل "أسموته"،فقلبوا الواو ياء،ولو كان من "السمة"لقل "أوسمته"،لأن لام "السمو"واو تكون آخرا ،وفاء"السمة" واو تكون أولا ،ومن ذلك قولهم في تصغيره : "سمي"وأصله"سميو"فقلبوا الواو ياء،

(1) رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب،تحقيق إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان،ط1.سنة 1419هـ- 1998م ،مج 1،ص33.

(2) كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، لبنان ، د.ط، 1414هـ- 1993م ، ج01،ص06-16.

وأدغمت، على حد "سيد" و "ميت"، ولو كان من "الوسم" لقليل فيه "وسيم" فتقع الواو الأولى مضمومة، فإن شئت أقررتها، وإن شئت همزتها؛ على حد "وقنت" و "أفتت"، وأنه لم يقل دليل عما قيل.

ويواصل ابن يعيش تمحيص هذه المسألة بحيث يبين أن "أسماء" أصله:

"أسماء"، فقلبت الواو همزة لأنها وقعت متطرفة وقبلها ألف زائدة، ولو كان الاسم من "الوسم" لقليل فيه "أوسام"، وهكذا فابن يعيش يميل إلى البصريين مبينا صحة قولهم في أن "الاسم" من "السمو".

ثم يبين ابن يعيش أنه يوجد في الاسم لغات: "اسم" بكسر الهمزة، و "اسم" بضم الهمزة، و "سم" بكسر السين من غير الهمزة، وهناك من قال: "سم" بضم السين. وفي هذا الصدد قال الشاعر [من الرجز]:

باسم الذي في كل سورة سمه

وفي لغة خامسة قالوا: "سمى" بزنة "هدى" و "على". قال الشاعر [من الرجز]:

والله أسماك سمي مباركا

وها قد توصلنا إلى أن ابن يعيش يشاطر علماء البصرة رأيهم في مفهوم "الاسم" واشتقاقه<sup>(1)</sup>.

### 2- خصائص الاسم :

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): "وله خصائص، منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه، والجر، والتنوين، والإضافة". تلك هي خصائص الاسم، وقد وضع الشارح (ابن يعيش) هذه المسألة، بحيث استهلها بالكشف عن حقيقة "خصائص"، وهي جيع "خصيصة" وهي تأنيث "الخصيص" أي "الخاص"، ثم جعلت الكلمة اسما للنشيء الذي يختص بالنشيء، ويلازمه، بحيث يكون دليلا عليه وأمارة على وجوده كدلالة الحد، علما أن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة الحد

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 81 إلى 84.

دلالة عامة؛ فإذا قيل: "الرجل" دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً، في حين أن الحد يدل على أنواع الأسماء كلها.

والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس كقولنا: "كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك ليس باسم"، أما العلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس كقولنا: "كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم"، فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة؛ ولا ينعكس، فيقال: "كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم"، لأن المضمرات هي عبارة عن أسماء، ولا تدخل الألف واللام على كثير من المبهمات، والأسماء مثل: "أين" و"كيف" و"من" وغيرها، مع العلم أنها أسماء<sup>(1)</sup>.

وقد بين ابن يعيش الخاصية الأولى، وهي الإسناد إليه أي: إلى الاسم، فالإسناد هو وصف يدل على أن المسند إليه اسم، إذا كان مختصاً به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد باعتبار أن الفعل خبر، وإذا أسند الخبر إلى مثله فإن المخاطب لا يستفيد شيئاً، لأن الفائدة تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو: "قام زيد" والفعل نكرة موضوع للخبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معروفة لم يستفد المخاطب مطلقاً لأن حد الكلام أن يبدأ بالاسم الذي يعلمه كل من المخاطب والمتكلم، ثم بعد ذلك يؤتى بالخبر الذي لا يعلمه لكي يستفيد.

والملاحظ أنه لا يسند إلى الحرف، لأن هذا الأخير لا معنى له في نفسه كما قلنا، فالإسناد إليه لم يفد، والإسناد إلى غيره فلا فائدة منه أيضاً، فالإسناد إليه إذا مختص بالاسم فقط.

وتتمثل الخاصية الثانية في دخول حرف التعريف، ولم يقل: "الألف واللام" على عادة النحويين لوجهين أو بالأحرى لسببين:

أولهما: أن الحرف عند سيبويه هو اللام وحدها، والهمزة زيدت منعاً للبدء

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 85-86.

بالساكن ،وعند الخليل فالتعريف بالألف واللام جميعا ،ويعتبران حرفا واحدا إنما مركب من حرفين.

وثانيهما: أنه احترز به من اللغة الطائية ،لأن قبيلة "طيء"يستعمل أهلها الميم للتعريف عوض اللام نحو قوله – صلى الله عليه وسلم : "ليس من امير امصيام في أمسفر" ، فعبر الرسول الأكرم بحرف التعريف ليعم اللغة الطائية وغيرها(1) .

وبناء على ذلك ،فالتعريف مختص بالاسم ،لأن الاسم يحدث عنه ويخبر ،ولا يكون المحدث عنه إلا معرفا ،والفعل خبر ،وهذا الأخير يكون نكرة ، وتعريف الحرف أيضا لا يصح لأن معناه يمكن في الاسم والفعل إذ صار جزءا منهما ،وقيل [من الطويل]:

ويستخرج اليربوع من نافقائه\*\*\*ومن جحره ذو الشیخة الیتقصع

فشاذ في القياس والاستعمال ،بحيث نرى الألف واللام في بداية الفعل (يتقصع) ،وقد استخدمت (ال) التعريف بمعنى (الذي) ،ورغم ذلك ،يعتبر من الشواذ. ومن خصائص الاسم كذلك الجر،والجر لا يكون في الفعل ولا في الحرف،فالفعل منه ما هو معرب وهو الفعل المضارع لكن لا يدخله الجر،والحروف مبنية كلها لا يلحقها الجر ولا أي نوع من أنواع الإعراب.

ومن خواص الاسم التتوين،والمقصود به هنا هو تتوين التمكين،مثل: "رجل" ، و"فرس" ،و"زيد" ،و"عمرو" ،ولا يكون ذلك إلا في الأسماء ، فهو من خواصها، والتحاقه بها للتفريق بين المنصرف والممنوع من التصريف في الأسماء.

أما الخاصية الأخيرة التي وضحها ابن يعيش هي الإضافة، والمقصود بها أن يكون الاسم مضافا، لا مضافا إليه ،وذلك من خصائص الأسماء لأن الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف،ولا معنى لتعريف الأفعال ،ولا الحروف.

في حين أن المضاف إليه قد يكون فعلا كقوله تعالى: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"(2) ، نستنبط أن المضاف إليه ليس من خصائص

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 86 .

(2) المائدة: آية 119.

## الفصل الثاني

الاسم (1) .

وتجدر الملاحظة، أن ابن هشام الأنصاري ذكر ثلاث خصائص متعلقة بالاسم وهي : أل (التعريف)، والإسناد إليه، والنداء ، مثل: (يا أيها النبي)<sup>(2)</sup>. (يا نوح اهبط)<sup>(3)</sup> ، ( قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا )<sup>(4)</sup>، فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها "يا" اسم، وهكذا كل منادى.

وفي قراءة الكسائي: (ألا يا اسجدوا لله) فإنه يقف على (ألا يا) ويبتدئ با اسجدوا، بالأمر، وقوله تعالى : (يا ليتنا نرد)، وقوله عليه الصلاة والسلام : "يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"؛ فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس اسما، وقد اختلف في ذلك على مذهبين؛ أحدهما: أن المنادى محذوف أي: يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نرد، ويا قوم رب كاسية في الدنيا، والثاني: أن "يا" فيهن للتنبيه ، وليس للنداء<sup>(5)</sup>. وقد ورد في كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى)<sup>(6)</sup>: "فأما الاسم فيعرف: بأل كالرجل، وبالتنوين كرجل، وبالحدِيث عنه كثناء ضربت". وقال ابن مالك :

بالجر والتنوين والنداء وأل \*\*\* ومسند للاسم تمييز حصل  
بتاء فعلت وأنت ، ويا افعلى \*\*\* ونون أقبلن- فعل ينجلي<sup>(7)</sup> .

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ص 87 إلى 90.

(2) الآية 1 من سورة الأحزاب.

(3) الآية 48 من سورة هود.

(4) هود : الآية 62 .

(5) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري ، د ط، دت، ص 17-18.

(6) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري، دار رحاب للطباعة و النشر و التوزيع ، د ط، دت ، ص 18 .

(7) ابن مالك : متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار الإمام مالك للكتاب ، ط1، 1423 هـ - 2002، ص9.



### 3- من أصناف الاسم:

من أصناف الاسم، اسم الجنس، والاسم العلم، والاسم المعرب.

#### 3-1- اسم الجنس :

يقول الزمخشري في اسم الجنس: " وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين ، واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة ، فالاسم غير الصفة نحو: "رجل"، و"فرس"، و"علم"، و"جهل"، والصفة نحو: "راكب"، و"جالس"، و"مفهوم"، و"مضمر".

شرح ابن يعيش هذه المسألة مبينا أن اسم الجنس هو ما دل على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، معنى ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على كثير من الأشياء، وفي نفس الوقت دل على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تاما ، حتى يكون ذلك الاسم لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يطلق عليه اسم الجنس، مثل: "الحيوان" الذي يطلق على الإنسان والفرس والأسد ، والطيور ، فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع ، وكذلك إذا قلنا: "إنسان" وقع على كل إنسان ، باعتبار الأدمية .

وفي حالة ما إذا دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ، ولم يدل على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياء به ، فإنه يسمى "المشترك" ، نحو اسم " عين " الذي يدل على حاسة البصر ، وعلى ينبوع الماء ، وعلى الذهب وعلى عين الركبة .

واسم العين هو الشيء الذي يدرك بالبصر "رجل"، و"فرس" وغيرهما من المرئيات . أما المقصود بالمعنى هو ما يدرك بالعقل دون حاسة النظر ، وتتمثل في المصادر "العلم" و"القدرة" مصدر "علم" و"قدر".

واسم العين واسم المعنى كلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة، وغير صفة ، فالاسم غير الصفة هو ما لم يؤخذ من فعل ، مثل "رجل" و"جهل"، والصفة ما كان مأخوذا من فعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول "ضارب" و"مضروب"، وأشبههما من الصفات الفعلية، ومثل: "أحمر" و"أصفر"، وما أشبههما من صفات الحلية، و"بصري" و"مغربي" وغيرهما من صفات النسبة.

كما وضع ابن يعيش الفرق بين الصفة وغير الصفة من ناحية المعنى؛ إذ بين أن الصفة تدل على ذات وصفة، مثل: "أسود" التي تدل على شيئين؛ أحدهما الذات، والآخر السواد، لكن دلالتها على الذات دلالة تسمية فحسب، ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى<sup>(1)</sup>.

### 3-2- الاسم العلم:

من معاني "العلم" اللغوية: الراية التي تجمع إليها الجند، وقيل: الذي يعقد على الرمح، وقيل: العلامة التي يهتدى بها، ويبدو أنه من هذه المعاني أخذ المعنى الاصطلاحي للاسم، باعتباره علامة على مسماه<sup>(2)</sup>.

والعلم اصطلاحاً كما عرفه ابن مالك: اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً "بغير قيد"، أي: يعينه من دون قرينة خارجية عن ذات اللفظ، ومنه هنا يختلف العلم عن باقي المعارف، فهو يعين مسماه من ذات وضعية، عكس المعارف الأخرى التي تعين مسمياتها بواسطة قرائن خارجية عن ذوات ألفاظها<sup>(3)</sup>.

والعلم اصطلاحاً عند ابن يعيش هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس والاسمية، بحيث يفرق بينه وبين كثير من المسميات بذلك الاسم، كما أنه لا يتناول مشابهاً في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم وليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى في الاسم، وقد ساق ابن يعيش رأي جل النحويين في هذه المسألة، إذ يرون أن الأعلام لا تفيد معنى، لأنها تقع على الشيء و مخالفه وقوعاً واحداً مثل: "زيد" يسمى به الأسود كما يسمى به الأبيض، وعلى القصير كما يطلق

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 1، ص 91-92

(2) صبيح التميمي: إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 209

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 210.

على الطويل وهلم جرا، في حين أن أسماء الأجناس ليست كذلك، وبالتالي فالنحويون يذهبون إلى أن العلم لا يجوز تغييره بأي حال من الأحوال، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، بحيث يمكن تبديل اسم شخص من "خالد إلى محمد"، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، واسم الجنس ليس كذلك، أننا لو سمينا - مثلا- الرجل فرسا أو الفرس جملا، كان ذلك تغييرا للغة، وقد جيء بالأعلام من أجل الاختصار، وترك التطويل، بتعداد الصفات، لأنه لولا العلم لاحتاج الإنسان إلى طائفة من صفات المراد الإخبار عنه حتى يعرفه المخاطب.

وأشار ابن يعيش إلى أن العلم مأخوذ من علم الأمير، أو علم الثوب، كأنه علامة عليه يعرف به .

والعلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، مثل: "زيد"، وكنية مثل: "أبو عمرو"، و"أم كلثوم"، ولقب مثل: "بطة" و"قفة".

والأقسام الثلاثة السابقة الذكر، ترجع كلها إلى معنى واحد ألا وهو العلم، ولهذا لا ينبغي أن تغير أو تبدل .

والاسم العلم إما أن يكون مفردا نحو: "زيد"، وإما أن يكون مركبا، وهذا الأخير ثلاثة أنواع: جملة مثل: "تأبط شرا"، وغير جملة مثل: "بعلبك"، ومضاف ومضاف إليه مثل: "عبد مناف".

وذكر ابن يعيش أن الأعلام ضربان: منقول ومرتل، والمنقول هو الغالب، وهو ثلاثة أنواع: منقول عن اسم، ومنقول عن فعل، ومنقول عن صوت.

فأما الأول: وهو النقل عن الأسماء، فضربان: عين ومعنى، فالعين يكون اسما وصفة؛ المنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمي بـ"أسد"، والمنقول عن الصفة نحو: "فاطمة"، و"مالك"، فهذان الاسمان وصفان في الأصل لأنهما اسما فاعلين.

وأما ما نقل من الأسماء، وهو معنى مثل: "فضل" و"زيد".

وأما الثاني: هو ما نقل عن الفعل: الماضي نحو: "شمر"، اسم رجل، والمضارع نحو: "تغلب" وهو كثير، والأمر نحو: "أشلى"، أي: دعا يقال: أشلى الكلب، إذا دعاه.

## الفصل الثاني

والعلم المرتجل هو ما ارتجل للتسمية به ،أي اخترع ولم ينقل إليه من غيره، وهو نوعان : قياسي،وشاذ،فالأول مثل :حمدان وعمران وغطفان،والثاني نحو: محبب<sup>(1)</sup>.

### 3-3 – الاسم المعرب:

يراد بالمعرب هو ما كان فيه إعراب ، أو قابلا للإعراب ،وليس المقصود منه أن يكون فيه إعراب لا محالة؛فكلمة "زيد"معربة ،وإن لم يكن فيها في الحال إعراب ،لأن الاسم إذا كان وحده، أي خارج الجملة أو الكلام لم يستحق الإعراب ، إلا إذا كان في درج الكلام، لأن الإعراب يؤتى به للفرق بين المعاني،فإذا كان وحده، كان كصوت أطلق ،فإذا ركب مع غيره تحصل بذلك الفائدة ،مثل : "زيد منطلق"،و"قام أحمد"، وبالتالي يستحق الإعراب لأنه اتضح موقعه من الكلام .

وقد لاحظنا أن الزمخشري قسم كتابه إلى أربعة أقسام:قسم في الأسماء ،وقسم في الأفعال ،وقسم في الحروف، وقسم في المشترك،فهذه القسمة تقتضي أن يدرج المعرب في قسم المشترك ،من حيث يشترك فيه الاسم والفعل معا ،إلا أن الزمخشري اعتذر عن الوفاء بذلك لسببين: أحدهما : أن أصل الإعراب أن يكون في الأسماء لا الأفعال ، وبالتالي فالأولوية للأسماء . ولهذا قدم الإعراب .

والأمر الثاني :هناك حاجة ماسة ،إلى تقديمه، لأن المعاني لا تدرك إلا به، لذا قدم وأدرج في قسم الأسماء.

ثم بعد ذلك ، عرف الزمخشري (الاسم المعرب) بقوله:"والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل ،لفظا أو محلا ،بحركة أو حرف ، فاختلفه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا ، كقولك : (جاء الرجل)،و(رأيت الرجل) و(مررت بالرجل)".

وقد وضع ابن يعيش تعريف الزمخشري للاسم المعرب، مركزا على النقاط

(1) ابن يعيش: شرح المفصل،تحقيق ،إميل بديع يعقوب، ج01 ، ص 93 إلى 109 .

## الفصل الثاني

التي تحتاج إلى تفسير كعبارة "قوله ما اختلف آخره" التي يقصد بها الأسماء، ولكنه -أي الزمخشري - تركه ثقة بعلم المخاطب به ، ولولا ذلك التقدير ، لكان اللفظ عاما يشمل الاسم والفعل المعربين ، في حين أن مراده تفسير الاسم المعرب لا غير. ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص ، و احترز بذلك من المبني، لأن المبني لا يختلف آخره، بل يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة.

وبعد تعريف الاسم المعرب، تطرق ابن يعيش إلى قضية المعرب بالحروف كما ذكرها الزمخشري ، في أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها، والإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين : الأول : هو افتقارنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقل وأخف ، و بها نصل إلى الغرض المراد، والوجه الثاني: هو افتقارنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها. كما ذكر ابن يعيش نوعي الاسم المعرب؛ نوعا يستوفي حركات الإعراب والتنوين كـ: "زيد" (بكسر الدال)، ويسمى المنصرف، ونوعا يختزل عنه الجر والتنوين لشبهه بالفعل، ويحرك بالفتح في موضوع الجر كـ"أحمد" إلا إذا ورد مضافا أو اقترنت به (ال) التعريف، ويسمى غير المنصرف أو الممنوع من الصرف (1) .

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق، إميل بديع يعقوب، ج01 ، ص 149 إلى 167 .

## الفصل الثاني

ثانيا : المرفوعات :

وبعد أن عرض ابن يعيش (الشارح) لخطبة "المفصل" للزمخشري " تحدث عن معنى الكلمة و الكلام ، و شرع يفسر القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء ، فعرض لتصريف الاسم من حيث ماهيته وخصائصه وأصنافه - كما لاحظنا في العنصر السابق.

ثم انتقل إلى باب المرفوعات مبتدئاً بباب الفاعل ثم باب المبتدأ و الخبر ، وسبق القول بأن الزمخشري بدأ بتقسيم الاسم و المرفوعات قبل التطرق إلى باب الإعراب و باب البناء و بالتالي قد خالف تقسيم النحويين في أبواب النحو .

و المرفوعات عشرة وهي : الفاعل ، و المفعول الذي لم يسم فاعله ، و المبتدأ و خبره ، و اسم كان و أخواتها ، و اسم أفعال المقاربة ، و اسم الحروف المشبهة بـ "ليس" و خبر إن و أخواتها ، و خبر "لا" التي لنفي الجنس ، و التابع للمرفوع ، و هو أربعة أشياء : النعت ، و العطف ، و التوكيد و البذل (1) .

وفيما يلي سنعرض نموذجين في المرفوعات وهما: الفاعل ، و المبتدأ ، و الخبر ، و أحوالهما.

### 1- الفاعل:

نعرف في هذا العنصر تعريف الفاعل، وإضماره، وقضية التنازع في رفعه، وإضمار عامله.

#### 1-1- تعريف الفاعل :

عرف ابن يعيش الفاعل كما هو معروف عند النحويين، هو كل اسم يذكر بعد فعل، ويسند وينسب إلى ذلك الاسم. سواء كان في الإيجاب أو النفي، وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تقدمه فعل، غير مغير عن بنيته، و أسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، والمقصود بقوله: "غير مغير عن بنيته" الانفصال من فعل ما

(1) محمد بن محمد الرعييني(الخطاب) : الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، 1410هـ -1990م، ج1، ص 102 - 153.

### الفصل الثاني

لم يسم فاعله، ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك ، لأن الفعل في حالة ما إذا أسند إلى المفعول ، نحو: "ضرب زيد" و "أكرم بكر" صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل (1).

وقال بعضهم في وصفه : " هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا" ، كأنه احترز بقوله:"لمجرد كونه خبرا" من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام ،نحو: "أين زيد؟"و"كيف محمد؟"،"متى الخروج؟"،فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارا يجب تقديمها ، ولكن لا لمجرد كونه خبرا وإنما كما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي في بداية الكلام (2) .

وقد عارض ابن يعيش هذا التعريف للفاعل لأنه يرى أن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا،لأنه لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر ، نحو : "زيد قائم" فلما لم يجب ذلك في كل خبر ، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا،وهو كونه عاملا فيه، علما أن رتبة العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونه عاملا فيه بسبب أوجب تقديمه،كما أن تضمن الخبر لهزمة الاستفهام في مثل قولك : "أين زيد؟" وشابهه،سبب أدى إلى تقديمه.

وقد وضح ابن يعيش هذه المسألة بقوله: أن الفاعل عند النحاة أمر لفظي بدليل أنهم سموه فاعلا في الصور المختلفة من الإيجاب ،والنفي ،والمستقبل، والاستفهام الفعل مقدا عليه،نحو:"قام زيد ،وسيقوم زيد،وهل قام زيد؟"في جميع هذه الصور أو الحالات فهو فاعل ،من حيث إن الفعل مسند إليه ،ومقدم عليه ،سواء فعل أو لم يفعل، والملاحظ أنه لو قدم الفاعل كأن نقول : "زيد قائم" ،في هذه الحالة لم يبق وجود للفاعل ،وإنما يكون مبتدأ وخبرا،وبالتالي يكون معرضا للعوامل اللفظية المختلفة، وحق الفاعل الرفع،ورفعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من

(1)ابن يعيش :شرح المفصل، تحقيق، إميل بديع يعقوب ، ج1، ص200

(2) المصدر نفسه ،ج1،ص200-201.

## الفصل الثاني

الأسماء مثل الفعل "قام زيد"، رفعت لفظة "زيد" ب"قام"، وإذا سئل لم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا ؟ فالجواب عن ذلك من وجوه.

أحدها :أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي يتوهم أنه فاعل.

وثانيها: اختص الفاعل بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، باعتبار أن الضمة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف لأنها أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها (1).

ووجه ثالث: أن الفاعل أقل من المفعول، بحيث أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، نحو: "ضرب زيد عمرا"، و"أعطيت زيدا درهما"، فيتعدى إلى مفعول واحد أو أكثر.

وهكذا لا حظنا كيف فند ابن يعيش سبب رفع الفاعل ونصب المفعول به ثم وجوب تقديم الفعل عن الفاعل.

من تعريفات النحاة للفاعل: تعريف ابن أجروم الذي قال: "الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، وهو على نوعين: ظاهر، ومضمر؛ فالظاهر نحو: قام زيد، والمضمر نحو: ضربت" (2). قال الشاعر:

مرفوع الأسماء سبعة تأتي بها \*\*\* معلومة الأسماء من تبويها

فالفاعل اسم مطلقا قد ارتفع \*\*\* بفعله والفعل قبله وقع (3).

ثم تطرق ابن يعيش إلى نقطة أخرى مفادها أن الضمة أثقل من الفتحة ولذلك أعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب لأن هذا الأخير خفيف، وقد لجأوا إلى ذلك لسببين: أحدهما: ليقل في كلامهم ما يستثقلون، وهو

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق، إميل بديع يعقوب، ج1، ص 201.

(2) ابن أجروم: متن المقدمة الأجرومية، دار الإمام مالك البليلة، الجزائر، ط1، سنة 1426هـ- 2006م، ص 12-13.

(3) شرف الدين يحيى العمرطي: نظم الأجرومية، دار الإمام مالك - البليلة، الجزائر، ط1، 1423 هـ- 2002م، ص 26.

## الفصل الثاني

الضمة، والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب حتى يكون هناك عدلا في الكلام، بحيث يكون ثقل الرفع موازيا لقلّة الفاعل وخفة النصب موازية كثرة المفعول.



## 1-2- الفاعل المضمر:

ثم تحدث ابن يعيش عن الفاعل المضمر، بحيث ذكر بأنه لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، وبين إسناده إلى الفاعل المضمر، من جهة حصول الفائدة، فانشغال الفعل بالفاعل سيان سواء كان الفاعل ظاهراً أم مضمراً، وإنما إذا أسند إلى الظاهر كان مرفوعاً وظهر الإعراب فيه وإذا أسند إلى المضمر لم يظهر الإعراب فيه، لأنه مبني، وبالتالي يجب أن نقول: مبني في محل رفع، مثل: "ضربت" فالتاء في محل رفع، لأنها الفاعلة.

وتجدر الملاحظة أن الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير الفاعل، سكن آخره نحو: "ضربت" وذلك حتى لا يتوالى في كلمة أربع حركات لوازم، وذكر لفظة "لوازم" تحرز من ضمير المفعول، لأن الفعل لا يسكن لامه إذا اتصل به ضمير المفعول، لأن ضمير المفعول لا يلزم الفعل ويجوز إسقاطه وحذفه وعدم ذكره مثل قولنا: "ضربك" بالتحريك، فاجتمع فيه أربع متحركات، إذ لم تكن لوازم، لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل، فنقول: "ضربنا" بسكون الباء إذا أردنا الفاعل، ويقع الظاهر بعده منصوباً لأنه المفعول، ونقول: "ضربنا" بتحريك الباء، إذا أردنا المفعول، ويقع الظاهر بعده مرفوعاً باعتباره الفاعل. وهكذا، يبدو أن الفرق أصبح واضحاً جلياً بين "ضربنا" بسكون الباء، و "ضربنا" بحركة الباء، معنى ذلك إذا وردت ساكنة فالضمير فاعل، وإذا حركت الباء، فالضمير مفعول.

ويواصل ابن يعيش كلامه عن الفاعل المضمر، فيبين أنه إذا أخبرت عن "أنا"، وهو ضمير رفع منفصل، فقلت: "أنا ضربت"، وعن "أنت" في قولك: "أنت ضربت"، فكما يعود إلى كل واحد منهما ضمير متصل، يظهر في اللفظ له صورة، تدرك بالحاسة في الرسم – أي الخط- كذلك في الغائب، ولم يظهر له صورة ولا

## الفصل الثاني

لفظ، وذلك حملاً لما جهل أمره على ما علم نحو: "زيد ضرب" ففتنوي في "ضرب" "فاعلاً" (1).

وبناء على ذلك ،هناك سؤال يطرح نفسه وهو :لماذا يستتر ضمير الواحد ، نحو: "زيد قام" في حين يظهر ضمير الاثنين نحو:"الزيدان قاما"،وكذا ضمير الجماعة ، نحو : "الزيدون قاموا ؟" قيل :لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ،إنما قد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمنا اسما مفردا على الفعل ،مثل : "زيد قام"لم تحتج إلى إظهار ضميره، لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد ،وإذا قدمنا اسما مثنى على الفعل نحو:"الزيدان قاما" أو مجموعا ،نحو:"الزيدون قاموا" وجب في هذه الحالة إظهار ضمير التثنية والجمع ،لأنه قد يخلو من ذلك ،وفي حالة ما إذا لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو الجماعة (2) .

وهناك تساؤل آخر قد يطرحه قائل وهو : لم يجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ؟ قيل : إن الفعل لا يخلو من فاعل ،فعندما حذف فاعله أستقبح أن يخلو من لفظ الفاعل،ولهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا،نحو:"مات زيد"،و"سقط الحائط"،فرفعوا هذه الأسماء علما أنها لم تكن فاعلة في الحقيقة،وإن شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل بعلة أخرى وهو حمله على الفاعل، فمن جهة اشتراكهما في الفعل صار خبر عن المفعول الذي يتعدى الفعل إليه مفعول آخر (3) .

(1) ابن يعيش :شرح المفصل ،تحقيق إميل بديع يعقوب، ج1، ص204 .

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري:كتاب أسرار العربية،تحقيق فخر صالح قداره،دار الجيل،بيروت، لبنان،1415هـ- 1995م ، ص92.

(3) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق :علل النحو،تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش،مكتبة الرشد، الرياض،العربية السعودية،1420هـ- 1999م ، ص277 .

## الفصل الثاني

### 3-1 التنازع:

ناقش ابن يعيش مسألة التنازع مثل: "ضربني وضربت زيدا"، أين فاعل "ضربني"؟ وقبل أن نخوض في غمار هذه الإشكالية النحوية التي وقع فيها اختلاف بين البصريين والكوفيين، يجدر بنا بادئ ذي بدء أن نعرف مفهوم (التنازع)؛ فالتنازع ببساطة: هو أن يتقدم عاملان على اسم يطلب لكلا العاملين، نحو: "قام وقعد سليم" (1).

ساق ابن يعيش آراء النحويين كسيبويه و الكسائي والفراء، في هذه القضية، بحيث يبين أنه في حالة ما إذا ذكر فعلان أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهها إلى مفعول واحد، نحو: "ضربني وضربت زيدا"، فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى "زيد" من جهة المعنى، إذا كان فاعلا للأول، ومفعولا للثاني، ولا يجوز أن يعمل جميعا فيه، وذلك لأن الاسم الواحد لا يأتي مرفوعا ومنصوبا في آن واحد.

وقد ذهب الفراء إلى أنك إذا قلت: "قام وقعد زيد" فكلا الفعلين عامل في "زيد"، وهذا الرأي ضعيف – كما بين ابن يعيش – لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب، وبالتالي يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة، وذلك فاسد.

وإذا لم يجز أن يعمل معا فيه، في هذه الحالة ينبغي أن يعمل أحدهما فيه، وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور.

وذهب النحاة إلى جواز إعمال أيهما شئت، إنما اختلفوا في الأولوية؛ فالبصريون يرون أن إعمال الأول أولى، فإذا قلت: "ضربني وضربت زيدا"، نصبت "زيدا" لأنك أعملت فيه "ضربت"، ولم تعمل الأول فيه لفظا وإن كان المعنى عليه.

فسيبويه يرى في: "ضربني" فاعلا مضمرا" دل عليه المذكور، والذي حمله

---

(1) عثمان محمد منصور: المقتطف في النحو والصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، بني عكنون، الجزائر،

د ط، د ت، ص 67.

## الفصل الثاني

على القول بذلك هو امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ.

أما الكسائي ذهب إلى أن في "ضربني" فاعلا محذوفا دل عليه الظاهر، مع العلم أن الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر<sup>(1)</sup>.

وذهب ابن يعيش إلى أن رأي سيبويه هو الصحيح، لأن الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير؛ من ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى: ((قل هو الله أحد))<sup>(2)</sup>، وهو إضمار الشأن والحديث وفسره بعده، ومثل قول الشاعر [من الطويل]:

إذا مت كان الناس نصفان :شامت \*\*\* وآخر مثن بالذي كنت أصنع  
والمراد : كان الشأن والأمر الناس نصفان.

إذا ، رأينا كيف أن الكوفيين تحت زعامة الكسائي قد ذهبوا في إعمال الفعلين، نحو: "أكرمني وأكرمت زيدا"، و"أكرمت وأكرمني زيد"، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، والبصريون الذين يتزعمهم سيبويه، ذهبوا إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، علما أن الكوفيين احتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل ، والقياس.

فالنقل نحو قول امرئ القيس :

فلو أن ما سعى لأدنى معيشة \*\*\* كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال  
فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلًا".

وأما القياس ، هو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، و هو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى،

(1) ابن يعيش :شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1، ص205-206.

انظر : نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ، السيد يعقوب بكر ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، سنة1404هـ - 1984م، ج1، ص21 إلى ص 30 .

(2) سورة الإخلاص :الآية 1.

## الفصل الثاني

لقوة الابتداء والعناية به (1).

وقد تناول ابن مضاء القرطبي مسألة الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر، ويبدو أنه لا يخالف النحويين في ذلك، إلا أنه قال: "أقول: علقت ولا أقول: أعملت"، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول: (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف: الفراء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيره يجيزه على الإضمار، الذي يفسره ما بعده، والدليل على حذفه قول الشاعر:

وكمتا مدماة كأن متونها \*\*\* جرى فوقها واستشعرت لون مذهب (2)

بين ابن مضاء بأن الفعل (جرى) لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفاً، وإما أن يكون مضمراً، وقد استدل بالآية: "عبس وتولى أن جاءه الأعمى" (3)، فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً، أما أي الرأيين أحق؟ فرأي الكسائي لأن غيره ذهب إلى أنه لا يجوز حذف الفاعل من منطلق أن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، لهذا لا يمكن حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وبناء على ذلك ساق ابن مضاء دليلاً على صحة مذهب الكسائي متمثلاً في قول علقمة:

تعفق (4) بالأرطى (5) لها وأرادها \*\*\* رحال فبذت نبلهم وكليب (6).

وخلاصة القول فابن يعيش، ذكر مسألة التنازع وناقشها، في مثل: "ضربني

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص83 إلى ص87.

(2) ابن مضاء القرطبي: كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، ص94-95.

(3) سورة: عبس، الآية 01.

(4) تعفق: لاذ.

(5) الأرطى: شجر له رائحة، ثمرة كالعناب (المنجد في اللغة و الأعلام، ص 08).

(6) المرجع نفسه، ص95.

## الفصل الثاني

وضربت زيدا "، و السؤال المطروح هو :أين فاعل (ضربني) ؟عرض ابن يعيش آراء النحاة؛فسيبويه يرى أن في (ضربني) فاعلا مضمرا دل عليه المذكور ، والكسائي يرى الإضمار قبل الذكر ثم يرجح رأي سيبويه ويعتقد أنه هو الصحيح .  
وإذا قلت : "ضربت وضربني زيد" برفع (زيد) أعملت الثاني وهو فعل ومفعول، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، والفاعل حقه الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه، ولم تضمه فلم تحتج إلى إضماره ،ولهذا يعمل الأقرب (1).  
والملاحظ أن حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل منه عند جمهور النحاة ،غير وارد وغير معروف مطلقا.

---

(1) شرف الدين علي الراجحي :منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص54- 55 .

## الفصل الثاني

### 4-1 إضمار عامل الفاعل :

ثم ناقش ابن يعيش حذف الفعل جوازا ووجوبا مع الفاعل ،أي إضمار عامل  
الفاعل ، وقبل أن نتطرق إلى صلب الموضوع يجدر بنا أن نعرف أولا ماهية  
(العامل)وماذا يقصد به ؟ للعامل عدة تعريفات أدلى بها النحاة كالجرجاني ،وأبي  
البركات الأنباري،وابن الحاجب وغيرهم .

ومن تلك التعريفات :أن العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي ،أي الأمر الذي  
يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب ،بمعنى أن العامل هو المؤثر من الناحية  
الإعرابية، وهو نوعان: لفظي ،ومعنوي (1).

قال الزمخشري : "وقد يجئ الفاعل ورافعه مضمرا ؛يقال: (من فعل) ؟ فتقول  
(زيد) ،بإضمار (فعل)".

بين ابن يعيش بأن الفاعل قد يذكر وفعله الذي رفعه محذوف لأمر يدل عليه،  
وذلك أن الإنسان قد يرى شخصا مضروبا أو مقتولا ، ويجهل من قام بفعل الضرب  
أو القتل ،علما أنه كل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة ،فيسأل عن الفاعل ،فيقول  
:"من ضربه؟" أو : "من قتله؟" فيقول المسؤول: "زيد" أو: "عمرو" ،

يريد:ضربه زيد ،أو قتله عمرو ،بحيث يرفع الاسم بذلك الفعل المقدر ،وإن لم ينطق  
به ،لأن السائل لم يشك في الفعل ،وإنما يشك في الذي قام بالفعل ،وإذا أظهر الفاعل،  
قال: "ضربه زيد" ،بحيث يصير ذكر الفعل دلالة على التأكيد.

ومن ذلك قول الشاعر :

ليبك يزيد ضارع لخصومة \*\*\* ومختبظ مما تطيع الطوائح

الشاهد في هذا البيت رفع "ضارع" بفعل محذوف ،كأنه قيل : "من يبكيه" ، فقال:

" ضارع لخصومة". أي :يبكيه ضارع لخصومة.

وفي حذف الفعل وجوبا بعد (هل) في الاستفهام ،وبعد (إن) و(لو) الشرطيتين،

---

(1) مصطفى بن حمزة :نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية"،مطبعة النجاح الجديدة، الدار  
البيضاء -المغرب ،ط1 سنة 1425هـ-2004م ،ص98.

## الفصل الثاني

وضح ابن يعيش، أن الاستفهام يقتضي الفعل ،ويطلبه ،مادام الاستفهام في الحقيقة عن  
الفعل، لأنك تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله،والشك هنا وقع في الفعل لا الاسم

كان الاختيار أن يأتي بعده الفعل الذي دخل من أجله، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر إنما دل عليه الظاهر، لأنه عندما يجتمع الاسم والفعل كان حملاً على الأصل أولى، وذلك مثل قولك: "أزيد قام؟" ورفع بالابتداء حسن، لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، والأخفش يفضل أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر كما قلنا، أما أبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء باعتبار أن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف<sup>(1)</sup>.

وقد أدلى ابن الحاجب بدلوه في هذه المسألة عن جواز حذف الفعل ووجوبه، بحيث وضح أن الفعل قد يحذف جوازاً إذا وجدت قرينة تدل عليه، مثل: "زيد"، لمن قال: "من قام؟"، كما قد يحذف الفعل وجوباً إذا توفرت قرينة دالة على ذلك، نحو قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك"، وقد يحذف الفعل والفاعل معاً، مثل: "نعم" لمن قال: "أقام زيد؟"<sup>(2)</sup>.

كما تحدث ابن هشام في هذه المسألة، ويبدو أنه لم يختلف عن سابقه، إذ بين أن العامل قد يحذف لوجود قرينة، وأن حذفه على قسمين: جائز وواجب، فالجائز كقولك: "زيد" جواباً لمن قال لك: "من قام؟" فزيد فاعل لفعل محذوف، ويجوز التصريح بالفعل فقلت: "قام زيد"، أما الواجب، أن يتأخر عنه فعل مفسر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج1، ص213 إلى 216.

(2) الأسترا باذي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة 1419هـ- 1998م، مج1، ص173.

(3) هي قوله تعالى: "إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحقت، وإذا الأرض مدت"، سورة الانشقاق، الآيات 1-3.

## الفصل الثاني

(السماء) فاعل بـ (انشقت) محذوفة، كالسماء في قوله تعالى: (فإذا انشقت السماء)<sup>(1)</sup> إلا أن الفعل هنا مذكور، و"الأرض" نائب فاعل "مدت" محذوفة، وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به، لأن المذكور عوض عن المحذوف<sup>(2)</sup>.



وفي باب الفاعل يلاحظ أن صاحب الكتاب (الزمخشري) ، والشارح (ابن يعيش) لم يذكر بعض أحكام الفاعل ، ومنها :

إن الفاعل عند جمهور النحاة ، لا يحذف لأنه عمدة ، ومنزلاً من فعله منزلة الجزء ، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه (3) . والزمخشري لم يذكر في "المفصل" مسألة حذف الفاعل إلا أن ابن يعيش أشار إلى ذلك في شرحه بحيث قال : "وكان الفاعل لازماً له (أي للفعل) ينتزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل" (4) .

---

(1) سورة الرحمن من الآية 37.

(2) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 166-167.

(3) انظر : السيوطي في همع الهوامع ج1 ص 159 ، وابن هشام في مغني اللبيب ج2 ص 608 ، والمبرد في المقتضب ، ج4 ص 50.

(4) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل للزمخشري ، ص 57 .

## الفصل الثاني

---

### 2- المبتدأ والخبر :

نعرض في هذا العنصر تعريف المبتدأ و الخبر ، ونوعي المبتدأ ، ونوعي الخبر ، وأنواع الجملة الخبرية ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وحذف المبتدأ أو الخبر .

### 2 - 1 - تعريفهما :

ما المبتدأ ؟ .. وما الخبر ؟ الجواب : المبتدأ هو الاسم المرفوع الذي نبدأ به الكلام ، و خبر عنه باسم آخر ليتم المعنى ، يسمى الخبر ، ومن المبتدأ و الخبر تتألف ما يسمى " الجملة الاسمية " ، نحو قولك : خالد عظيم (1) .

فذاك هو تعريف المبتدأ و الخبر بطريقة تعليمية مبسطة، وابن يعيش يعرف المبتدأ والخبر انطلاقاً من التعريف الذي أدلى به الزمخشري، بأن المبتدأ هو كل اسم ابتدأته و جردته من العوامل اللفظية، للإخبار عنه، والمراد بالعوامل اللفظية هي الأفعال و الحروف التي تختص بالمبتدأ والخبر، فالأفعال مثل: " كان " وأخواتها، والحروف مثل: "إن" وأخواتها، و"ما" الحجازية.

ويشترط في المبتدأ أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية لأنه يشترط في المبتدأ أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من العوامل ، تلعبت به ، فرفعته تارة، ونصبته تارة أخرى ، نحو : "كان زيد قائماً" ، و"إن زيدا قائم" ، و"ما زيد قائماً" ، و"ظننت زيدا قائماً" ، و إذا ورد كذلك خرج عن حكم المبتدأ و الخبر إلى شبه الفعل و الفاعل .

وإذا قلت : " زيد " ، فتجرده من العوامل اللفظية ، لم تخبر عنه بشيء ، كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب ، لأن الإعراب إنما جاء به للتعريف بين المعاني و إذا أخبرت عن أي اسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب حتى يدل على ذلك المعنى ، أما إذا ذكر الاسم وحده ، ولم يخبر عنه ، كان الأمر شبيهاً بصوت يصوت و بالتالي لا يمكن إعرابه .

---

(1) أحمد الخوص : قصة الإعراب ، جزء الأسماء ، دار الهدى ، عين مليلة – الجزائر - د ط ، سنة 1991م ، ج 02 ، ص 61 .

## الفصل الثاني

كما ناقش ابن يعيش مسألة العامل في المبتدأ و الخبر، وأقر بأنه في القضية خلاف ، إذ اختلف فيها علماء النحو ، فالكوفيون ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع (1) ، وقد استدلوا بقولهم بأن المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر ، لابد له من مبتدأ معنى ذلك أنهما يشكلان وحدة واحدة إذا لا يستطيع أن يستغني أحدهما عن الآخر .

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء ، والبصريون أنفسهم اختلفوا في ذلك ، فبعضهم ذهب إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وآخرون : هو التعري ، وإسناد الخبر إليه .

وأما العامل في الخبر ، هناك من ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو مذهب صاحب الكتاب أي : " الزمخشري " .

وذهب آخرون إلى أن الابتداء و المبتدأ كليهما يعملان في الخبر، لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء ، وذهب بعضهم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، وهذا الرأي ضعيف عند ابن يعيـش، المبتدأ اسم ، كما أن الخبر اسم ، وليس هناك مفاضلة بينهما فيما يخص العمل (2) .

وقد يعن لبعضهم طرح هذا التساؤل : فلم خص المبتدأ بالرفع دون غيره ؟ قيل لثلاثة أوجه :

الأول : أن المبتدأ أول ، والرفع أول ، فأعطي الأول الأول .

الثاني : أن المبتدأ مخبر عنه ، كما أن الفاعل مخبر عنه ، والفاعل مرفوع .

الثالث : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء ، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع (3) .

وتجدر الملاحظة أن ابن مالك لما وضع تعريفا للمبتدأ ، لم يضع له حدا ، بل

---

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين لأبي البركات، ص44- 51 .

(2) ابن يعيـش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج01 ، ص 220 إلى 224 .

(3) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،

1415 هـ – 1995 م ، ص 80 .

اكتفى بالتمثيل له، إنما حده غيره من النحاة ، بقوله : المبتدأ اسم أو بمنزلة مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها ، مخبر عنه ، أو وصف رافع لما يستغني به .

فالاسم : نحو : لفظ الجلالة في قولنا : الله ربنا .

أما في منزلته ، فهو المؤول بالمصدر نحو قوله تعالى : " و أن تصوموا خير لكم " (1) .

قال ابن مالك :

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر \*\*\* إن قلت : زيد عاذر من اعتذر

وقال أيضا :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا \*\*\* كذاك رفع خبر بالمبتدا (2) .

### 2-2- نوعا المبتدأ :

بعد تحديد مفهوم كل من المبتدأ والخبر ، والحديث عن عامل رفعهما ، يتطرق ابن يعيش إلى مسألة ثانية ألا وهي الكلام عن نوعي المبتدأ ، فابتدأ بقوله : إن أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأن الهدف من الخبر هو إفادة المتلقي بما ليس عنده ، وإخبار المخاطب بما يجهله ، كما بين أن الإخبار عن النكرة لاجدوى منه ولا فائدة ، مثل : " رجل قائم " فعندما نسمع هذا الكلام ، فليس هناك فائدة نحصل عليها ، لأنه ليس من الغريب أن يكون رجل قائما أو غير ذلك في الوجود .

وإذا اجتمعت معرفة ونكرة ، فالأولى أن تكون المعرفة هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم المعروف لدى المخاطب والمتكلم ، فإن المخاطب ينتظر ما لم يكن يعلمه ، حتى يشاركك في العلم .

(1) سورة البقرة : ص 184 .

(2) صبحي التميمي : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، ط2،

1410 هـ - 1990 م ، ج 2 ، ص 07 - 08 - 09 .

وإذا عكست وقلت : " قائم زيد " ، فـ " قائم " نكرة يجمله المخاطب ، بحيث لم يجعله خبرا مقدما ، يستفيد منه المخاطب ، كما لا يصح أن يكون " زيد " الخبر لأن الأسماء لا تستفاد .

وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع خاصة من أجل حصول الفائدة ، وتلك المواضع : النكرة الموصوفة مثل : " رجل من بني تميم جاءني " ، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام نحو : " أرجل عندك أم امرأة ؟ " ، والنفي مثل : " ما أحد خير منك " ، وإذا الخبر عن النكرة ظرفا أو مجرورا مثل : " تحت رأسي سرج " ولي مال .

واشترط أن يكون الخبر مقدما لوجهين : أحدهما : أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة ، إذا وقعا بعدها ، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا بـ " استقر " ، وهو فعل ، وبالتالي هو جملة ، والجملة يجوز أن تكون صلة ، والصلات لا تكون إلا جملا ، وإذا كان كذلك ، فلو قلت - مثلا - : " سرج تحت رأسي " أو : " درهم لي " ، لظن المخاطب أنه صفة ، وينتظر الخبر ، فيقع عنده التباس وشبهة ، والوجه الثاني : أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الحقيقة، ولما سمح ذلك عندهم في اللفظ ، أخرجوا المبتدأ ، وقدموا الخبر فكان تأخيره أفضل من تقديمه ما دام واقعا موقع الخبر (1) .

وقد تعرض ابن مالك إلى هذه المسألة في ألفيته ، بحيث عرف المبتدأ والخبر ، وعرض نوعي المبتدأ ، فالمبتدأ عنده هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، غير المزيدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفي به ، فالاسم جنس للمبتدأ ، نحو : " زيد قائم " والمؤول نحو : " وأن تصوموا خير لكم " ، و ( المجرد عن العوامل اللفظية ) مخرج للاسم في بابي (كان) و ( إن ) ، وللمفعول الأول في باب ( ظن ) .

كما بين من خلال هذا التعريف أن هناك مبتدأ له خبر مثل : " زيد قائم " ، و " أن تصوموا خير لكم " بمعنى أن يكون المبتدأ اسما جامدا كالمثال الأول ، أو

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 224 إلى 227 .

مصدرا مؤولا كالمثال الثاني ( الآية ) ، والنوع الثاني من المبتدأ هو الذي يستغني بمرفوعه عن الخبر، شرط أن يكون هذا المبتدأ اسما مشتقا نكرة مسبوqa بنفي أو استفهام ، فإذا ورد هذا الاسم المشتق اسم فاعل ، فمرفوعه يعرب فاعلا لاسم الفاعل، أما إذا كان اسم مفعول ، فإن مرفوعه يعرب نائب فاعل (1) .

### 2 - 3 - نوعا الخبر :

قال صاحب الكتاب ( الزمخشري ) : " والخبر على نوعين : مفرد ، وجملة، فالمفرد على ضربين : خال من الضمير ، ومتضمن له ، وذلك نحو : ( زيد غلامك ) و( عمرو منطلق ) (2) .

وخبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ، ويكمل المعنى مع المبتدأ ، فيشكلان جملة اسمية تامة المعنى ، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ، فقولك : " عبد الله منطلق " ، فالصدق والكذب ، إنما وقعا في انطلاق عبد الله ، لا في عبد الله ، أي في الخبر لا في المبتدأ ، لأن الفائدة تكمن في انطلاقه ، علما أن " عبد الله " المبتدأ معروف لدى المخاطب ، لذا أسند الخبر إلى المبتدأ .

خبر المبتدأ نوعان اثنان : مفرد ، وجملة ، إذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلا منزلته ، فالأول نحو : " زيد منطلق " ، فالمنطلق هو " زيد " ، ويبدو هنا أن الخبر هو المبتدأ ، إذ يجوز أن يفسر كل واحد منهما بصاحبه، لو سئل : " من زيد هذا الذي ذكرته؟ " ل قيل : " هو المنطلق " ، ولو قيل : " من المنطلق ؟" ل قيل : " هو زيد " ، أما المنزل منزلته كقوله تعالى : " وأزواجهم أمهاتهم" (3) ، أي : هن كالأمهات في حرمة التزويج ، وليس بأمهات حقيقة .

(1) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت لبنان ، د ط ، د ت ، ص 105 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 227 .

(3) سورة الأحزاب : الآية 06 .

والخبر المفرد على ضربين : يكون مقترنا بضمير ، وخاليا منه ، فالذي يتحمل الضمير هو ما كان مشتقا من الفعل مثل : اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، مثل : " زيد ضارب " و " عمرو مضروب " و " خالد حسن " ، وقد تضمنت كل صفة من تلك الصفات ضميرا مرفوعا على أنه فاعل ، لأن هذه الأخبار تتضمن معنى الفعل ، فيجب أن يكون لها اسم مسند إليه .

والنوع الثاني من الخبر هو مالا يتحمل الضمير من الأخبار ، وذلك عندما يكون الخبر اسما محضا غير مشتق مثل : " زيد أخوك " ، فهذا لا يتحمل الضمير لأنه خال من الوصفية ، وقد ذهب نحاة الكوفة وإلى جانبهم النحوي البصري هو ( علي بن عيسى الرماني ) إلى أنه يتحمل الضمير، حتى ولو كان اسما جامدا غير صفة ، إلا أنه في معنى الصفة ، وذلك هو رأيهم ، وابن يعيش يوافق الرأي الأول ويقول بأنه هو الصحيح ، وهو مذهب الأغلبية ، لأن تحمل الضمير كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك بسبب احتوائه معنى الاشتقاق ولفظ الفعل ، وهو معدوم هنا ، كما وضح ابن يعيش أن خبر المبتدأ إذا كان مفردا يجب رفعه سواء كان مشتقا أو غير مشتق .

## 2 - 4 - أنواع الجملة الخبرية

قال الزمخشري : " والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية ، وظرفية ، وذلك مثل : ( زيد ذهب أخوه ) ، و ( عمرو أبوه منطلق ) ، و ( بكر إن تعطه يشكر ) ، و ( خالد في الدار ) " (1) .

ذكر ابن يعيش أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ مثلها مثل المفرد ، وهي نائبة عنه ، واقعة موقعه ، وتعرب في محل رفع خبرا ، إلا أن الخبر المفرد هو الأصل ، أما الخبر الجملة فهو الفرع ، لأن المفرد بسيط ، والجملة مركب ، والبسيط أول والمركب ثان ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن المبتدأ يشبه الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر يمثل الجزء المستفاد فيهما ، فكما أن الفعل مفرد ، فكذلك خبر

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 229 .

## الفصل الثاني

المبتدأ مفرد .

ثم يتطرق ابن يعيش إلى أنواع الجملة الخبرية ويبين أنها أربعة أضرب :  
فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ، وهذه قسمة ( أبي علي ) وهي قسمة لفظية ،  
وهي في حقيقة الأمر ، ضربان : فعلية ، واسمية ، لأن الشرطية مركبة من جملتين  
فعليتين : الشرط فعل وفاعل ، الجواب ( الجزاء ) فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة  
للخبر الذي هو " استقر " وهو فعل وفاعل ، فالجملة الفعلية نحو : " زيد قام أبوه " ،  
ف " زيد " مرفوع بالابتداء ، و " قام " في موضع خبره ، وفيه ضمير يرتفع بأنه  
فاعل كارتفاع " الأب " في قوله : " زيد قام أبوه " ، وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ  
الذي هو " زيد " ، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا  
المبتدأ ، وذلك لأن الجملة كلها كلام مستقل قائم بذاته ، وإذا خلت الجملة من رابط  
يربطها بالمبتدأ لكي تكون خبرا له ، أصبحت هذه الجملة أجنبية من المبتدأ ، ولا يمكن  
أن تكون خبرا له ، فلو قلنا : " زيد قام عمرو " ، فهذا ليس كلاما مفيدا بسبب عدم  
وجود العائد .

وأما الجملة الاسمية ، أن يكون الجزء الأول منهما اسما كما سميت الجملة  
الأولى فعلية ، لأن الجزء الأول فعل ، وذلك مثل : " زيد أبوه قائم " ، ف " زيد " مبتدأ  
أول ، و " أبوه " مبتدأ ثان ، و " قائم " خبر للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره في  
محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأما الجملة الشرطية نحو قولنا : " زيد إن يقيم أقم معه  
" ، تعتبر هذه الجملة من أنواع الجمل الفعلية ، نحو : " قام زيد " ، وإنما حين دخل  
عليها حرف الشرط ، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى إلى أن أصبحنا  
كالجملة الواحدة ، نحو : المبتدأ والخبر .

أما الرابعة ، فهو الظرف ، والظرف نوعان : ظرف زمان وظرف مكان ،  
والظرف في حقيقة الأمر عبارة عن وعاء ، لأن الحوادث تقع فيهما أي ، ( الزمان  
والمكان ) ، نحو : " عمرو خلفك " و " القتال اليوم " .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا

## الفصل الثاني



نحو: "زيد أمامك" ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من نحاة الكوفة ذهب إلى أن الأصل في قولك : " أمامك زيد " ، أي حل أمامك ، فحذف الفعل ، وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل ، والبعض الآخر ذهب إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك (1) .  
وقد احتج الكوفيون بقولهم إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ .

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بعامل مقدر لأن الأصل في قولك : " زيد أمامك " : في أمامك ، لأن الظرف هو اسم دال على زمان أو مكان ، ويراد فيه معنى (في) ، وفي حرف جر ، وحروف الجر تحتاج إلى شيء تتعلق به لأنها رابطة ، تربط الأسماء بالأفعال ، نحو : " عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو " .  
ومن البصريين من ذهب إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل وهو مستقر لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل .

وقد أيد أبو البركات الرأي الأول ، لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ولو أنه يمثل الأصل في غير العمل و بمعنى أن الفعل أصل في العمل ، واسم الفاعل ما هو إلا فرع (2) .

## 2-5 تقديم الخبر على المبتدأ :

قال الزمخشري : ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك :  
( تميمي أنا ) ، وكقوله تعالى : (سواء محياهم ومماتهم) (3) ، و( سواء عليهم

(1) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج 1 ، ص 245 .

(2) المصدر نفسه ، ص 245 - 246 .

(3) سورة الجاثية : الآية 21 .

أأذرتهم أم لم تنذرهم ) (1) المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة و الخبر ظرفا ، وذلك قولك : ( في الدار رجل ) ، ناقش ابن يعيش هذه المسألة مبينا أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة ، فالمفرد مثل : "قائم زيد " ، و "ذاهب عمرو " ، ف "قائم " خبر عن "زيد " ، وقد تقدم عليه ، وكذلك "ذاهب " خبر عن "عمرو " : أما الخبر الجملة نحو : " أبوه قائم زيد " ف"أبوه " مبتدأ ، و "قائم " خبره ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر مقدم ، و"زيد" مبتدأ مؤخر ، وذاهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك لأنه ، في نظرهم ، يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، مثل : " قائم زيد " ، كان في " قائم" ضمير " زيد " بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع بحيث نقول : " قائمان الزيدان " ، و " قائمون الزيدون" ، ولو كان خاليا من الضمير لكان موحدا في الأحوال كلها ، وكذلك في مثل ، "أبوه قائم زيد" ، كانت "الهاء " في " أبوه" ضمير "زيد " ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، وليس هناك خلاف في أن تكون رتبة ضمير الاسم بعد ظهوره ، والمذهب الأول لكثرة استعماله في الكلام قالوا : "تميمي أنا " ، " أنا " مبتدأ" و "تميمي " خبر مقدم ، وبالتالي فالفائدة في المحكوم بها تكمن في كونه تميميا لا " أنا " المتكلم ، وقولهم : إنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على الاسم الظاهر ، فرد ابن يعيش عليهم بأن تقديم المضمرة على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى ، نحو : "ضرب غلامه زيدا " ، برفع " غلامه " ، أما إذا تقدم لفظا والمقصود به التأخير ، فلا بأس به نحو : " ضرب غلامه زيد " ، بنصب " غلامه" وهو مفعول به ، ورتبة المفعول تكون بعد الفاعل ، فهو وإن تقدم لفظا فهو مؤخر من ناحية التقدير والحكم ، ومنه قوله تعالى : " فأوجس في نفسه خيفة يا موسى " (2) ، فالهاء في " نفسه " تعود على " موسى " وهو مؤخر ، لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا وأما قوله تعالى : "وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" و " سواء تحيتهم ومماتهم " ،

(1) سورة البقرة : الآية 06 .

(2) سورة طه : الآية 67 .

ف " محياهم " مبتدأ ، و "مماثهم " عطف عليه ، و"سواء " خبر مقدم ، وقد وحد الخبر هنا و المخبر عنه لوجهين : أحدهما أن " سواء " مصدر في معنى اسم الفاعل أي : مستو ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع نحو : " هذا عدل " و " هذان عدل " ، و " هؤلاء عدل " .

والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير ، بمعنى كأن يقال : " محياهم سواء ومماثهم " أي برفع " سواء " .

قال الزمخشري : " وأما ( سلام عليك ) ، و( ويل لك ) ، وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم : (أين زيد ) ، و (كيف عمرو ) ، و( متى القتال ) " .

يقول ابن يعيش فيما تقدم من كلام ( صاحب الكتاب ) بأن تقديم الخبر أمر واجب إذا وقع المبتدأ نكرة ، والخبر ظرفا ، إنما فتح الزمخشري على نفسه إشكالا في قوله : " سلام عليك " وما يماثلها ، فإن المبتدأ ورد نكرة ، والخبر جاء جارا ومجرورا ، ولم يتقدم على المبتدأ ، فكانت الإجابة بأن المبتدأ في قولك : " لك مال " التزم تقديم الخبر خوفا من التباس الخبر بالصفة ، وفي حقيقة الأمر لا يحدث اللبس لأنه دعاء ضف إلى ذلك أن معناه ظاهر .

وأما في قوله : " أين زيد " وما يشبهها ، فيريد أنه التزم تقديم الخبر كذلك ، وقد قدم الخبر في مثل تلك المواضع لتضمنه همزة الاستفهام نحو قولنا : (1) " أين زيد " ، فأصله : أزيد عندك ؟ " فحذف الظرف ، وبناء على ذلك ، فالكوفيون ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، نحو : " قائم زيد " و" أبوه قائم زيد " .

في حين أن البصريين لم يرفضوا تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة ، وكل فريق يقدم حججا لتدعيم رأيه كما سبق

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 234 إلى ص 237 .

وأن رأينا (1) .

وقد ذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن هناك ثلاث مسائل رئيسية ، بها نستطيع الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين ( المبتدأ والخبر ) ، إحداها : أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ، متساويين من حيث الرتبة نحو : " الله ربنا " و أو الرتبة مختلفة نحو : "زيد الفاضل " و " الفاضل زيد " ، هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، كما قيل : المشتق خبر حتى وإن تقدم نحو : "القائم زيد " .  
والحالة الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما مثل : " أفضل منك أفضل مني " .

والثالثة : أن يكونا مختلفين من حيث التعريف والتكثير ، والأول منهما هو المعرفة مثل : " زيد قائم " ، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر باتفاق (2) .

## 2 - 6 - حذف المبتدأ أو الخبر

تناول ابن يعيش في هذه المحطة مسألة حذف المبتدأ أو الخبر، إذ صرح بادئ ذي بدء أن المبتدأ والخبر يشكلان جملة اسمية مفيدة ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما ، إلا أنه يجوز حذف أحدهما إذا توفرت قرينة لفظية أو حالية ، لأن الألفاظ يؤتى بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون لفظ ، جاز أن لا يؤثر به ، بحيث يكون مراداً حكماً وتقديراً ، فحذف المبتدأ كقول المستهل : " الهلال والله " أي : هذا الهلال والله ، والمستهل هو طالب الهلال ، كما

(1) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحو بين البصريين والكوفيين، ج 1 ، ص 65 .  
(2) ابن هشام الأنصاري : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت لبنان ، طبعة سنة 1424 هـ - 2003 م ، ج 1 ، ص 521 - 522 .

## الفصل الثاني

يقال لطالب الفهم : مستفهم ، ولطالب العلم : مستعلم ، ومثله إذا شممت رائحة طيبة قلت : " المسك والله " أي : هو المسك والله ، وكذلك لو حدثت بخصال رجل ووصف بصفات مثل : " مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه " فعرف بتلك الأوصاف ، فقلت : " زيد والله " ، أي : هو زيد ، أو المذكور زيد (1) .

ويجوز حذف الخبر أيضا كما يحذف المبتدأ ، ويكثر ذلك في الجوابات ، يقول القائل : " من عندك ؟ " فنقول : " زيد " ، والمعنى : زيد عندي ، إلا أنك تركته للعلم به ، إذ السؤال كان عنه ، وفي مثل : " خرجت فإذا السبع " ، فإذا اعتبرت " إذا " ظرفية ، لم يكن ثمة حذف ، وكان " السبع " مبتدأ ، و " إذا " خبر مقدم كما تقول : " عندي زيد " ويتعلق الظرف باستقرار محذوف ، و إذا جعلت " إذا " حرف فجاءة ، فهناك حذف للخبر ، وبالتالي ، يكون التقدير هكذا : " خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود " ، لأن المبتدأ لا بد له من خبر ، وما دام الخبر غير ظاهر هنا ، فيستوجب أن يكون مقدرًا (2) .

ومن مواضع الحذف في الجملة الاسمية المكونة من (مبتدأ وخبر ) ما ذكره (ابن خلوويه ) النحوي المعروف ، في إعراب ( بسم الله ) في البسمة أو غيرها ، بحيث طرح سؤال عن موضع "الباء " المتصلة بـ " اسم " ، فذكر في ذلك ثلاثة أوجه : قال الكسائي : لا موضع للباء ، لأنها زائدة .

وقال الفراء : موضع الباء نصب على تقدير : أقول : " بسم الله " ، أو قل : " بسم الله " .  
والبصريون قالوا : موضع الباء رفع بالابتداء ، أو بخبر الابتداء ، فكان التقدير : أول كلامي " باسم الله " أو " باسم الله أول كلامي " .

وفي هذا الصدد قال الشاعر :

تسألني عن بعلمها أي فتى \*\*\*  
خب جبان فإذا جاع بكى !

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 238 – 239 .

(2) المصدر نفسه ، ص 240 .

## الفصل الثاني

أي : هو خب ، وأي فتى هو .

وقال سبحانه وتعالى : " بشر من ذلكم النار " ( 73 / الحج ) .

أي : هي النار ، وعلامة الجر في " بسم " كسرة الميم ، ولم تنون لأنه مضاف (1) .  
و لمزيد من الإيضاح في إعراب ( باسم الله ) : الباء : حرف جر مبني على الكسر ، " اسم " اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، وشبه الجملة من الجار والمجرور متعلق بمبتدأ محذوف تقديره " ابتدائي " ، أو بفعل مضارع محذوف تقديره أبداً ، وهو مضاف ، " الله " : لفظ الجلالة ، مضاف إليه مجرور (2) .  
ثم تطرق ابن يعيش إلى الحديث عن " لولا " التي تدخل على الجملتين ، الاسمية ، والفعلية ، فتعلق إحداها بالأخرى ، وتربطها بها ، كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين ، فيربط إحداها بالأخرى ، فتصبحان كالجملتين الواحدة ، فتقول : " قام زيد ، خرج محمد " ، فهاتان جملتان متباينتان ، لا تعلق لإحداها بالأخرى ، فإذا أتيت بـ " إن " الشرطية ، فقلت : " إن قام زيد خرج محمد " ، ارتبطت الجملتان ، و تعلقت إحداها بالأخرى ، حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تقد ، ولا تشكل كلاماً .

وكذلك " لولا " ، تقول : " زيد قائم ، خرج محمد " ، فهما جملتان مختلفتان ، الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، فإذا أتيت بـ " لولا " وقلت : " لولا زيد قائم لخرج محمد " ، ارتبطت الجملة الثانية بالأولى ، فصارتا مثل الجملة الواحدة ، ويجوز حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى بسبب كثرة الاستعمال بدرجة أنه رفض استعماله ، فإذا قلت : " لولا زيد لخرج محمد " ، كان تقديره : لولا زيد حاضر أو مانع " ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول ، علماً أن الجملة الثانية ليست خبراً للمبتدأ ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد " لولا " بقولهم : " إما لا " ،

(1) أبو عبد الله الحسين بن محمد (ابن خالويه) : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، د ط ، د ت ، ص 23 - 24 .

(2) محمود عبد الله صالح سعيد : إعراب عشرين سورة من القرآن الكريم ، دار الشهاب - باتنة - الجزائر ، د ط ، د ت ، ص 12 .

## الفصل الثاني

ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه ، فوقف في فعلها فقيل له : " افعل كذا ، وكذا إن كنت لا تفعل الجميع " .

وقال الكوفيون : إن الاسم الواقع بعد "لولا" يرتفع بـ "لولا" نفسها نيابة عن الفعل ، والتقدير : لولا يمنع زيد ، ويقول ابن يعيش أن هذا الرأي ضعيف لوجوه :  
منها : أنه لا يجوز وقوع " أحد " بعد " لولا " ، لأن " أحدا " يعمل فيها النفي .  
الوجه الثاني : إنه لو كان معناه النفي ، لجاز أن تعطف عليه بـ " الواو " و" لا " لتأكيد النفي فتقول : " لولا زيد ولا خالد لأكرمتهك " .  
الوجه الثالث : أن الحرف يعمل إذا اختص بالمعمول ، مثل حروف الجر ، فهي مختصة بالأسماء ، ونحو حروف الجزم التي هي مختصة بالأفعال ، أما " لولا " غير مختصة لأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال (1) .  
إذا ، نستخلص أن الكوفيين ذهبوا إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ، نحو : " لولا زيد لأكرمتهك " وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء (2) .  
وقبل أن نسدل الستار عن المبتدأ و الخبر وأحوالهما ، لا بأس أن نعرض كلمة موجزة عن بلاغة الجملة الاسمية ودورها في أداء المعنى وتجليه الكلام ، فالجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها ثبوت الحكم فحسب دون النظر إلى التجدد أو الاستمرار ، فقولنا : " علي مسافر " يفيد ثبوت السفر فعلا إلى "علي" دون نظر إلى تجدد ولا حدوث ، فالمعنى فيه شبيه بالمعنى في قولنا : محمد طويل و محمود قصير ، فهنا لا يقصد إلى أن يجعل الطول و القصر يتجدد و يحدث ، بل إيجابهما و ثبوتهما فقط ، كذلك لا يتعرض في قولنا : "علي مسافر" لأكثر من إثبات السفر فعلا لعل .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 241 – 243 .

(2) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج 1 ، ص 70 .

## الفصل الثاني

و الملاحظ ، أنه قد تحيط بالجملة الاسمية قرائن تستفاد من سياق الكلام ، كأن تكون في معرض المدح ، أو الذم ، أو نحو ذلك ، فتفيد الدوام والاستمرار حين ذلك ، نحو قوله تعالى : " وإنك لعلی خلق عظیم " ، فسياق الحديث في معرض المدح دال على إفادة الاستمرار و الدوام (1) .

وإلى هنا نصل إلى أن الجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند دالا على  
الدوام والاستمرار وألا يكون فعلا نحو : " محمد أخوك والحديد معدن " ، لأن  
الأخوة ثابتة لمحمد ، والمعدنية ثابتة للحديد (2) .

---

(1) أحمد مصطفى المراغي : علوم البلاغة (البيان – المعاني – البديع ) ، دار القلم – بيروت ، لبنان ، د ط ، د  
ت ، ص 55 .

(2) (الأثر) مجلة الآداب و اللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، عدد 05 مارس  
2006 م ، ص101 ، (دورية أكاديمية محكمة) .

## الفصل الثاني

---

### ثالثا : المنصوبات :

بعد أن أتم ابن يعيش المرفوعات ، تطرق إلى المنصوبات مبتدئا بالمفعول  
المطلق معتبرا إياه المفعول الحقيقي ، وهو يسير على ترتيب الأغلبية الساحقة من  
النحويين في الابتداء بالمفعول المطلق ، ومنتهيا بفصل " لات " .



وستقدم نموذجين اثنين فيهما يخص المنصوبات ، وهما : المفعول المطلق ، والمفعول معه .

## 1 - المفعول المطلق

أهم العناصر التي نطرقها تتمثل في تعريف المفعول المطلق ، وما يأتي مفعولا مطلقا ، والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، و الأسماء المنصوبة بأفعال مضمرة ، وأخيرا ، إضمار المصدر .

### 1 - 1 - تعريفه

بدأ ابن يعيش بشرح تعريف الزمخشري للمفعول المطلق ، إذ بين أن المصدر هو المفعول المطلق الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ، وسمي المصدر مصدرا لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سببويه الحدث والحدثان ، وربما سماه الفعل (1) .

والأفعال كلها متعدية إلى المفعول المطلق سواء كان الفعل يتعدى الفاعل أو لم يتعده و نحو : "ضربت زيدا ضربا " ، و"قام زيد قياما " ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، وفي قولك : " ضربت زيدا " ليس مفعولا لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سبحانه وتعالى ، والمصدر سمي كذلك لأن الفعل يصدر عنه ويؤخذ منه، لهذا يطلق على المكان الذي يصدر عنه الإبل بعد الري : المصدر ، كما يقال : مورد لمكان ورود الماء . ثم بين ابن يعيش قضية أخرى وهي

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 65 .

## الفصل الثاني

أن الأفعال مشتقة من المصادر ، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، والدليل على أن المصادر أصل وأن الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين و المفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول ، وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له،

وبما أن المصادر ليست كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها ، واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتلل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ، نحو : " قام قياما " ، يلاحظ أن المصدر (قياما ) اعتل اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلب ألفاء، وقالوا أيضا : رأينا الفعل يعمل في المصدر ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدما عليه ، ويبين ابن يعيش أن ما ذكره الكوفيون لاحجة لهم فيه ، وهو مردود عليهم ، وهناك من شاطر الكوفيين رأيهم وقال بأنهم على حق وأن رأيهم في هذه المسألة صواب لأنه يوافق الواقع اللغوي، لأن ما ذهبوا إليه يسير مع التطبيق العملي للغة لأنه في حالة تدريب الطلاب يقال لهم : هات مصادر الأفعال الآتية ولا يقال : هات أفعال المصادر الآتية، أما رأي علماء البصرة فهو يسير وفق التععيد والتنظير للغة من الناحية النظرية (1) .

ويشرح ابن يعيش قول الزمخشري ( أن المصدر ينقسم إلى مبهم و موقت ) ، فالمبهم نحو : " ضربت ضربا " ، و موقت مثل : "ضربت ضربة و ضربتين " ، فالمعنى أن المصدر يؤتى به لتأكيد الفعل نحو : " قمت قياما " ، فالمصدر هنا أضاف شيئا وهو التأكيد كما قلنا .ويذكر المصدر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو: "ضربت ضربة أو ضربتين " ، فالمصدر ههنا دل على الكمية ، لأن بذكره عرف عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل .

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 66 .

## الفصل الثاني

وقوله : " موقت ، يعنى أن له مقدارا معينا وإن لم يتعين هو في نفسه كما نقول في الأزمنة : " سرت يوما " ، وفي الأمكنة مثل : "سرت ميلا " (1) .  
وقد ذهب ابن هشام (م سنة 761 هـ) إلى أن المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا ، أو من معناه كقعدت جلوسا ، وقد ينوب عنه غيره كضربته سوطا (2) .

### 1 - 2 - أنواع المفعول المطلق :

تطرق ابن يعيش إلى مسألة أخرى تتعلق بالمفعول المطلق وهي : ( ما يأتي مفعولا مطلقا ) ويعني الشارح بما ذكره ، أنواع المفعول المطلق ، وهي كما ذكرها النحاة ثلاثة أقسام :

- المفعول المطلق المؤكد لفعله مثل : ضربت ضربا .

- المفعول المطلق المبين لنوعه مثل : ضربت ضربا شديدا .

- المفعول المطلق المبين لعدده مثل : ضربت ضربة أو ضربتين .

ثم تحدث ابن يعيش عن النائب عن المفعول المطلق أو ما يسمى باسم المصدر ، وذلك قد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه ، وذلك على ضربين : مصدر وغير مصدر ، والمصدر نوعان : الأول ما يلاقي الفعل في اشتقاقه ، نحو قوله تعالى : " والله أنبتكم من الأرض نباتا " (3) .

و الثاني : ما يلاقيه فيه ، نحو : " قعدت جلوسا " ، وغير المصدر مثل : " قعد القرفصاء " ، وهو نوع من القعود، ومثل : " ضربته أنواعا من الضرب " ، وفي الآية الكريمة السابقة فإن لفظة (نبات) في الحقيقة مصدر ( نبت) وقد جرى على

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 66 - 67 .

(2) ابن هشام الأنصاري : متن قطر الندى وبل الصدى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1423 هـ - 2002 م ، ص 26 - 27 .

(3) الآية 17 ، سورة نوح .

## الفصل الثاني

( أنبت ) ، بحيث ذهب النحاة إلى أن مثل هذه المصادر يعمل فيها الفعل المذكور (أنبت ) لاتفاقهما في المعنى ، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي ، ولو أن بعضهم يظمر لها من لفظها فعلا مقدرًا ، أي : أنبتكم فنبتم نباتا ، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر ، وهو مذهب سيبويه ، أما ما يلاقيه فيه نحو ، أي مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق ، بأن يكون من غير لفظه و إن كان معناهما متقاربا ، نحو : " جلست قعودا " ، فأغلب النحاة يجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر حتى ولو لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى ، و ذهب آخرون إلى أن

الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا إذا كان من لفظه ، وهو رأي سيبويه ، وإذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه معنى ذلك أن المصدر نصب بفعل مضمّر من لفظ ذلك المصدر .

وأما ( قعد القرفصاء ) فقد قال سيبويه أنها نوع من المصادر ، وهي منصوبة بالفعل قبلها ، لأن القرفصاء نوع من القعود وهي قعدة المحتبي ، وأما ( ضربته سوطا ) فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدرا في الحقيقة ، وإنما هو آلة ضرب كأن التقدير : ضربته ضربة بالسوط (1) .

وذكر ابن هشام أن المفعول المطلق يفيد ثلاثة أمور : أحدها : التوكيد ، والثاني ، بيان النوع ، والثالث : بيان العدد .

وأن قوله السابق ( الفضلة ) احتراز من نحو قولك : ركوع زيد ركوع حسن " ، فهذا يفيد بيان النوع ، و لكنه ليس بفضله ، وقوله في ماهية المفعول المطلق : (....المؤكد لعامله ) مخرج لنحو قولك : " كرهت الفجور الفجور " ، فإن الثاني مصدر فضلة يفيد التوكيد و لكن التوكيد ليس العامل في المؤكد ( أي الذي أكد ) (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 274 إلى 277 .

وانظر : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، الراجحي ص 68 إلى 71 .

(2) محمد محيي الدين عبد الحميد : شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص 225 – 226 .

## الفصل الثاني

وعلاوة على ذلك ، فإن النائب عن المصدر أو اسم المصدر قد أو جزه ( ابن عقيل ) في شرحه على ألفية ابن مالك بقوله :

قال ابن مالك عن النائب عن المفعول المطلق :

وقد ينوب عنه ما عليه دل \*\*\* كجد كل الجد و افرح الجدل

قال ابن عقيل في شرحه : قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه كـ " كل " و " بعض " مضافتين إلى المصدر نحو قوله تعالى : " فلا تميلوا كل الميل " (1) و " ضربته بعض الضرب " . وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة مثل : " ضربته ذلك الضرب " (2) .

### 1 - 3 - المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة:

ثم تحدث ابن يعيش عن حذف الفعل في المفعول المطلق جوازا و وجوبا وهو يشرح كلام الزمخشري ، بحيث بين أن المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، وما لا فعل له أصلا ، و الأنواع الثلاثة تأتي للدعاء أو غير الدعاء .

فالنوع الأول نحو قولك لمن لقيته و عليه و عشاء السفر ، و علمت أنه آيب من سفره فقلت : " خير مقدم " أي : قدمت خير مقدم ، ف " خير " منصوب على المصدر لأنه ( أفعال ) وإنما حذف ألفه تخفيفا ، و أفعل بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرا و النوع الثاني نحو قولك : " حمدا و شكرا و عجبا " ، فمثل هذه المصادر قد وردت منصوبة وذلك بإضمار فعل ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : " سقيا ورعيا " والمراد بذلك : سقاك الله سقيا ، و رعاك الله رعيا ، فانتصب المصدر بالفعل المضمّر ، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل مثل ، " الحذر الحذر " و المعنى ، احذر الحذر "

---

(1) الآية 129 سورة النساء .

(2) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 70 .

## الفصل الثاني

ولم يذكروا (احذر) .

والنوع الثالث ، وهو نحو : " دفرا وبهرا وآفة وتفة و ويحك و ويسك ، وويلك و ويبك " ، فهذه المصادر غير متصرفة بأن تكون مرفوعة ، أو مجرورة ، أو بالألف و اللام ، إنما هي منصوبة بأفعال غير مستعملة ، إلا أن الفرق بينها وبين ما قبلها أن ما قبلها لها أفعال لم تستعمل ، أما هذه لا يؤخذ منها فعل البتة ، وإذا سئلت عنها مثلت بقولك : ( نتنا ) لقرب معناهما ، وليس من ( آفة ) و ( تفة ) ، و ( بهر ) و ( دفر ) فعل ، وإنما تردّها إلى ( نتنا ) لأنه مصدر لفعل معروف ، وهو ( نتن نتنا ) ، ومثل : ( ويحك ، و ويسك ، و ويلك ) فهي من المصادر التي لا أفعال لها ، وقد ذهب سيبويه

والبصريون أجمعون أن أصلها : ويح ، و ويل ، وويس ، دخلت عليها كاف الخطاب ، وذهب الفراء أن أصلها كلها : (وي ) ،  
ف (ويلك ) فهي (وي ) عنده ، زيدت عليها لام الجر ، فإذا كان بعدها مضمرة كانت اللام مفتوحة ، وإذا كان بعدها ظاهر ، جاز فتح اللام و كسرها ، ففتح اللام مع الظاهر لغة ، وهو الأصلح فيها ، والكسر على قياس الاستعمال (1) .

#### 1 - 4 - الأسماء المنصوبة بأفعال مضمرة :

بعدها ، تطرق ابن يعيش إلى أن هناك أسماء منصوبة بأفعال مضمرة مثلها مثل المصادر السابقة الذكر ، وذكر بأن هذه الأسماء ضربان : جواهر ، ومعان ، والمقصود بالجواهر عند النحاة أي الأجسام المتشخصة ، والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة ، فكما نصبوا المصادر بأفعال مضمرة كذلك نصبوا الجواهر والمعاني من غير المصادر ، بأفعال مضمرة ، وذلك على سبيل الدعاء نحو قولهم :

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 277 إلى ص 300 .  
وانظر : شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 71 إلى 77 .

### الفصل الثاني

"تربا لك ، وجندلا " ، ومعناه : ألزمك الله أو أطعمك الله تربا ، أي : ترابا ، وجندلا ، أي : صخرا ، فاخترزل الفعل ههنا ، و إن علم الداعي أنه قد علم من يعني ، جاز أن لا يأتي به لظهوره ، وربما جاء به مع العلم تأكيدا حتى ولو لم يعلم المعنى بالدعاء نحو : ( ترب له ) ، فرفع بالابتداء (1) .

وقولهم : " أقائما وقد قعد الناس ؟ " و " أقاعدا و قد سار الركب ؟ " ، فإن هذه أسماء فاعلين ، وهي منصوبة على الحال ، وقد قدر سببويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها .

ونبه ابن يعيش إلى أنه لا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا إذا كانت الحال مشاهدة تدل عليه ، وبالتالي إذا قلت مبتدئاً من غير حال تدل عليه : " قائماً " أو " قاعداً " كما تقول في المصدر : " قياماً يا زيد " لم يجز ، باعتبار أن المصدر مأخوذ من لفظ الفعل ، فهو دال على فعل معين ، و الحال ليست كذلك لأنها لا تدل على فعل مخصوص .

### 1 - 5 - إضمار المصدر :

وأخيراً ناقش ابن يعيش مسألة إضمار المصدر كما أوردها الزمخشري ، ومثال على ذلك : " عبد الله أظنه منطلق " ، و(عبد الله ) مبتدأ ، و( منطلق ) خبر ، و(الظن ) ملغى ، والهاء ضمير المصدر أضمم لتقدم ذكر الفعل . و الفعل يدل مصدره إذا كان من لفظه ، ومشتقاً منه ، فصار تقدمه كتقدم المصدر ، وقد أكد ابن يعيش أنه إذا أوتي بضمير المصدر قبح إلغاء الفعل علماً أن المصدر مؤكد له ، أي للفعل و لذا لا يجوز إلغاؤه بعد تأكيده (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 277 إلى ص 300 .

وانظر : شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص 300 إلى ص 306 .

(2) المصدر نفسه ، ص 206 - 207 .

## الفصل الثاني

### 2 - المفعول معه :

#### 1-2- تعريفه:

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) : " هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً ، نحو قولك : ( ما صنعت و أباك ) و( ما زلت أسير و النيل) ...ومنه قوله عز وجل : ( فأجمعوا أمركم وشركاءكم )<sup>(1)</sup> ، أو هو بمعناه نحو قولك : (مالك وزيدا ) ، و ( ما شأنك و عمرا ) لأن المعنى ما تصنع ، و ما تلابس ، و كذلك ( حسبك وزيدا ) ..... " .

شرح ابن يعيش هذه المسألة كما أدلى بها الزمخشري ، بأن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ، ولا يأتي إلا بعد فعل لازم أو متعد مستوف مفعوله ، نحو : "ما صنعت و أباك " و "مازلت أسير و النيل " ، وإنما افتقرت إلى الواو بسبب ضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها ، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ، و نصبها إياها ، فكما جاؤوا بحروف الجر من أجل تقوية الأفعال ، لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها ، كذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل ، نحو : " استوى الماء و الخشبة " فالأصل : استوى الماء مع الخشبة ، وكانت الواو و(مع ) يتقارب معنيهما ، و ذلك لأن معنى ( مع ) الاجتماع والانضمام ، وهكذا سدت ( الواو ) مسد ( مع ) لأنها أخف لفظا ، و تعطي معناها ، مع العلم أن الواو ليست اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في ( مع ) النصب ، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو .

## 2-2- واو المعية ووظيفتها:

ولو طرح سؤال : لماذا لم يجر ما بعد الواو ؟ باعتبار أن الواو بمعنى ( مع ) ، وهذه الأخيرة جارة ، من جهة أخرى أن دور الواو هو ربط الفعل قبلها بالاسم ، الجواب : أن الواو في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف ، نحو : " قمت وزيدا " يجوز أن نقول : "قمت و زيد " ، فتعطف على ضمير الفاعل ، ولو قيل

(1) سورة يونس : الآية 71 .

## الفصل الثاني

مثلا : " انتظرتك ، وطلوع الشمس " أي : مع طلوع الشمس ، فإن هذا لا يجوز عند النحويين ، لأنه لا يجوز عطف طلوع الشمس على الضمير من حيث الانتظار<sup>(1)</sup> .

وقد وضح ابن يعيش أن الواو في مذهب العاطفة و إن كانت بمعنى ( مع ) ، أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، كما يجوز في غيره من المفعولين ، وفي مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جرا ولا غيره لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال ، بل تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء ، و إذا لم يجز أن تعمل



الواو شيئاً ،معنى ذلك أن بعدها منصوب بالفعل الذي قبلها ، وذلك هو مذهب سيبويه  
(2) .

وبناء على ما سبق ، قال أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي ( م 745 هـ ) : "   
في المفعول معه ( مضمونه معنى المفعول به ) هذا فرق بين الواو العاطفة و بين واو  
( مع ) لأنك إذا قلت : تساوى الماء و الخشبة – برفع الماء و نصب الخشبة – فمعناه  
: ساوى الماء الخشبة أي : برفع الأول ونصب الثاني ، و إذا قلت : قام زيد وعمرو ،  
فيحتمل أن يكون قيام عمرو متسبباً عن قيام زيد ، ويحتمل أن يكون مستقلاً ، فإذا  
نصبت تعين الأول ،وكأنك قلت : أقام زيد عمرا ...وقوله : ( ولا يقدم على العامل)  
لا يقال : والنيل سرت ... (ولا يوسط ) نحو : سار و النيل زيد – بنصب النيل- .....  
وإنما كان كذلك ، لأن الواو عندهم أصلها أن تكون للعطف ، فكما لا يجوز تقديم  
المعطوف ولا توسطه بين العامل و المعطوف عليه ، فكذلك هنا " (3) .

---

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري،  
ص 437 إلى 439 .

(2) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 2 ، 1402 هـ – 1982 م ، ج 1 ، ص 297 .

(3) أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تحقيق عبد الحسين الفتيلى،  
مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط 2 ، 1408 هـ – 1988 م ، ص 102 .

## الفصل الثاني

### 2-3- حكم المفعول معه:

وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف ، لأن الواو واقعة موقع (مع ) فقولك : قمت و زيدا ، فكأنك قلت : قمت مع زيد ، فعندما حذف (مع) التي كانت منصوبة على الظرفية ، و حلت محلها الواو ، انتصب زيد بعدها مثلما انتصب (مع ) الواقعة الواو موقعها .

والكوفيون ذهبوا في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف ، نحو : "استوى" الماء و الخشبة " إذا لا يحسن إعادة الفعل ، فيقال : " استوى الماء و استوت الخشبة لأن الخشبة غير معوجة فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل ، نصب على الخلاف ، و تلك هي قاعدتهم في الظرف مثل : "زيد عندك " (1) .

والملاحظ أن الزجاج ذهب إلى أن الاسم بعد ( واو المعية ) منصوب بتقدير عامل ، و التقدير ( ولبس الخشبة ) لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو(2) .

وقد شاطر ابن يعيش مذهب سيبويه من أن العامل هو الفعل الأول ، لأنه و إن لم يكن متعديا فقد قوي بالواو النائبة عن (مع) ، فتعدى كما يتعدى الفعل المقوى بحرف الجر ، نحو : " مررت بزيد " إلا أن الواو لا عمل لها بل هي في موضع أو مذهب العطف ، و العاطفة تتضمن معنيين : العطف و الجمع .

ورأى ابن يعيش أيضا أن رأي الأخفش ضعيف إذ يعتبر أن ما بعد الواو منتصب على الظرفية ، كما ضعف رأي الكوفيين الذين قالوا بأنه ينصب على الخلاف ، وقد رد عليهم بأنه مادام الثاني منتصب على الخلاف لماذا لم ينتصب الأول على الخلاف هو كذلك ؟ (3) .

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، ج 1 ، ص 248 – 250 .

(2) المصدر نفسه ( الإنصاف في مسائل الخلاف .... ) ج 1 ، ص 249 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق د . إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 441 .

## الفصل الثاني

---

أما ابن الحاجب يرى بأن الفعل إذا كان لفظا ، وجاز العطف فالوجهان مثل :  
" جنئت أنا وزيد ، وزيدا " ، وإن لم يجز العطف تعين العطف مثل : " جنئت وزيدا " ،  
وإن كان معنى وجاز العطف تعين : نحو : " ما لزيد و عمرو " ، وإلا تعين النصب  
مثل : " مالك وزيدا " ، و " شأنك وعمرا " ، لأن المعنى : ما تصنع (1) .

---

(1) الأسترابادي : شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، المجلد 2 ، ص 37 .

## الفصل الثاني

### رابعاً : المجرورات

#### - الإضافة:

#### 1- ماهيتها:

في باب المجرورات عرض الزمخشري وشارحه ابن يعيش لمسائل هذا الباب، وبدأ بالإضافة ، ولم يبدأ بحروف الجر .

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): " لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة ، وهي المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية و المفعولية هما المقتضيتان للرفع و النصب، والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك : مررت بزيد ،في الدار ، و غلام زيد ، وخاتم فضة " .

نكر ابن يعيش أن الزمخشري عندما أتم كلامه في المرفوعات و المنصوبات أخذ يتكلم في المجرورات ، وأن مصطلح(الجر) من عبارات البصريين و (الخفض) من عبارات الكوفيين وبين أن الجر يكون بالإضافة ، وليست الإضافة هي العاملة للجر ، وإنما هي المقتضية له ، والمقصود بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه و بين إعراب الفاعل والمفعول ، فيتميز عنها، بحيث وضع الإعراب لمعرفة الفرق بين المعاني و الأفكار ، علماً أن العامل هو حرف الجر أو تقديره ، وحرف الجر مثل : من ، وإلى ، وعن ،وعلى وغيرها من حروف الإضافة وقد سميت (حروف الإضافة ) لأنها تضيف معنى الفعل – الذي هي صلته – إلى الاسم المجرور بها،والمقصود بإضافتها معنى الفعل أي إيصاله إلى الاسم،معنى ذلك،أن الإضافة معنى،وحروف الجر لفظ فالعامل حرف الجر أو معناه أن الجر يكون بواسطة حرف الجر أو تقديره ، فحرف الجر مثل : "مررت بزيد " و "زيد في الدار " ، فالعامل في (زيد) هو الباء، والعامل في (الدار) هو (في) ، وأما المقدر يكون كالاتي : "غلام زيد ، وخاتم فضة " ، العامل هنا هو حرف الجر المقدر ، والتقدير : "غلام لزيد ، وخاتم من فضة " ، إذا نستخلص أن كل إضافة حقيقية هي من تقدير أحد هذين الحرفين،ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما جاز الجر<sup>(1)</sup>.

(1) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، ص130 .

## الفصل الثاني

وقد ذكر ابن يعيش أيضا أن إضافة الاسم إلى الاسم بمعنى إيصاله إليه من غير فصل أو فاصل ، وجعل الثاني من تمام الأول ينتزل منه منزلة التنوين : وهذه الإضافة على نوعين ؛ إضافة لفظ ومعنى ، وإضافة لفظ فحسب .

## 2- الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية:

والمقصود بالإضافة المعنوية أن تجتمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية بحيث تعقد بواسطة حرف إضافة مقدر يقوم بوصل المعنى الذي قبله إلى ما بعده ، وهذا النوع من الإضافة هو الذي يفيد التعريف أو التخصيص ، وتسمى المحضة أي الخالصة ، إذ يكون المعنى فيها موافقا للفظ ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف نحو : "غلام زيد" ف (غلام) نكرة ، فعندما أضيف إلى (زيد) اكتسب منه تعريفا ، وأصبح معرفا بالإضافة . وإذا أضيف إلى نكرة ، اكتسب تخصيصا وخرج بالإضافة عن إطلاقه ، لأن (غلاما) يكون أشمل وأعم من (غلام رجل) .

تلك هي الإضافة المعنوية ، وتكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر ، وهي : (اللام) ، و(من) ، فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام كان معناه (الملك) و(الاختصاص) نحو : "مال زيد" أي : مال له ، أي : يملكها ، ومثل : أبوه ، سيده ، والمراد : أب له ، وسيد له ، بمعنى أن كل واحد مختص بذلك ، والغالب هو الاختصاص باعتبار أن كل ملك اختصاص ، أما إذا جاءت الإضافة بمعنى (من) : كان معناها تبيان النوع ، نحو : "هذا خاتم حديد ، وسوار ذهب" ، لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره ، والسوار قد يكون من ذهب أو نحوه (1) .

يوصل ابن يعيش حديثه عن الإضافة ، وهذه المرة مع الإضافة اللفظية ، التي تعنى إضافة اسم إلى الاسم لفظا ومعنى ، وتسمى بالإضافة غير المحضة لأن كل ما يحصل هو اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير ، هي ضربان : أحدهما : اسم فاعل ، إذا أضيف وكان المراد التنوين نحو : "هذا ضارب زيد غدا" إذا أريد الاستقبال أو الحال ، وأصله التنوين والنصب لما بعده ، نحو : "هذا ضارب زيدا" ، وجائز أن يكون في الحال (2) .

(1) شرف الدين علي الراحي : منهج ابن يعيش على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، 131 - 132 .

(2) المصدر نفسه ، ص 132 - 133 .

## الفصل الثاني

ويذكر ابن يعيش و أنه يجوز في الإضافة اللفظية أن نقول : " مررت بزید الحسن الوجه"، و"هما الضاربا زید"، و"هم الضاربو زید"، قال الله تعالى:"والمقيمي الصلاة" (1) ، ولا يجوز أن نقول : "الضارب زید" ، وأجاز الفراء ذلك .

سبق القول أن المضاف يكتسب تعريفه من المضاف إليه إذا كان معرفة وكانت الإضافة محضة ، نحو : " غلام زید " ، والملاحظ أن هناك أسماء مبهمة أضيفت إلى المضاف ، وأن هذه الأسماء هي : (غير ، ومثل ، وشبهك ) وهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ، ولذلك وصفت بها النكرات مثل : "مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك " وقد تكون هذه الأسماء معارف إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بما تلتته ، بحيث يأتي اللفظ بحاله أما التقدير مختلف ، نحو : "مررت برجل مثلك " . وأريد النكرة فمعناه مماثلتك في نوع من أنواع المماثلة وهي كثيرة ، أما إذا أريد المعرفة يجب أن نقول : " مررت بعبد الله مثلك " فكان معناه المعروف بشبهك .

### 3- حكم الإضافة المعنوية:

ثم تناول ابن يعيش الأسماء المضافة إضافة معنوية وهي على نوعين : لازمة للإضافة ، وغير لازمة لها ، واللازمة نوعان : ظروف ، وغير ظروف ، فالظروف نحو : فوق وتحت وأمام وقدام وسوى ومع ودون وغيرها ، نحو : "قام زید قدامك " ، وأجاز البصريون أن نقول : "قام زید قداما " فـ (قداما ) ظرف عند نحاة البصرة كما يكون مضافا نحو : "قام زید قدامك " ، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأسماء لا تكون ظروفًا إلا إذا وردت مضافة .

وغير الظروف مثل : شبه ومثل وغير وبيد وقيد ، وقاب ونحوها مثل : بعض وكل ، وكلا ...نحو قوله تعالى : "قاب قوسين أو أدنى" (1).

أما الإضافة غير اللازمة ففي أتحثو الأسماء نحو : ثوب ، ودار ، وغيرهما من الأسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك حسب إرادة المتكلم ،

(1) النجم : الآية 9.

### الفصل الثاني

مثل: "رأيت ثوبا" فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك: "رأيت دار"،  
أما إذا قيل: "رأيت ثوب خز" أو "ملكتم دار زيد" فقد تعين (ثوب، ودار) (1).

#### 4- إضافة أسماء الزمان والمكان:

وهكذا يستمر ابن يعيش في شرح (الإضافة) وأحوالها، ومما ذكره أن أسماء  
الزمان والمكان تضاف إلى الفعل نحو: "جئتكم إذا جاء زيد"، كما تضاف إلى  
الجملة الابتدائية نحو: "أتيتكم زمان الحجاج أمير وإذ الخليفة عبد الملك".  
وعلاوة على ذلك، قال ابن مالك في (ألفيته):

وألزموا إضافة إلى الجمل \*\*\* "حيث" و "إذا" وإن ينون يحتمل

إفراد إذ، وما كإذ معنى كإذ \*\*\* أضف جوارزا نحو "حين جا نبذ"

البيتان السابقان تضمننا مسألة (ما يضاف إلى الجملة)، وقد وضح ابن عقيل هذه  
القضية مبينا مالا يضاف إلا إلى الجملة، وهو: "حيث، وإذ، وإذا"، ف "حيث"  
تضاف إلى الجملة الاسمية نحو: "اجلس حيث زيد جالس" وإلى الجملة الفعلية مثل:  
"اجلس حيث جلس زيد"، ونادرا ما تضاف إلى مفرد كقول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا \*\*\* نجما يضيء كالشهاب لامعا

و "إذ" تضاف هي أيضا إلى الجملة الاسمية، مثل: "جئتكم إذ زيد قائم"، وإلى  
الجملة الفعلية، نحو: "جئتكم إذ قام زيد"، وأما "إذا" فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية  
نحو: "أتيتك إذا قام زيد"، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، وبالتالي لا يجوز أن  
نقول: "أتيتك إذا زيد قائم" (2).

#### 5- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وتجدر الملاحظة أن الإضافة تعد من المسائل التي اختلف حولها نحاة البصرة  
ونحاة الكوفة، من بينها: هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؟

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، دار عالم الكتب بيروت، لبنان، د ط، د ت، المجلد الأول، ج 2،  
ص 129 - ص 131.

(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان،  
د ط، د ت، ج 2، ص 65 إلى 67.

#### الفصل الثاني

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير  
الظرف وحرف الجر للضرورة الشعرية ، وعند البصريين لا يجوز ذلك . وقد قدم  
الكوفيون شاهدا على ما ذهبوا إليه وهو البيت الآتي:

تمر على ما تستمر،وقد شفت \*\*\* غلائل عبد القيس منها صدورها  
والتقدير:شفت غلائل صدورها عبد القيس منها،ففصل بين المضاف (غلائل)  
والمضاف إليه (صدورها)،والفاصل تمثل في (عبد القيس منها)<sup>(1)</sup>.

وهناك مسألة أخرى طرحت وهي : هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في  
المعنى ؟ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إذا اختلف اللفظان،نحو قوله تعالى:  
"و ما كنت بجانب الغربي" ، والجانب في المعنى هو الغربي.  
ومثل قول الشاعر :

وقرب جانب الغربي يأدو \*\*\* مدب السيل واجتنب الشعارا  
والبصريون ذهبوا إلى أنه لا يجوز هذا النوع من الإضافة لأنهم يرون أن الغرض من  
الإضافة هو التعريف والتخصيص<sup>(2)</sup>.

---

(1) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،ج2،  
ص 437 إلى439 .

(2) المصدر نفسه:ص436-437.



### المبحث الثاني: نماذج من الأفعال

بعد أن أنهى ابن يعيش حديثه في الأسماء، انتقل إلى الأفعال، بحيث تعرض لمباحث مهمة، فبدأ بتعريف الفعل، وأنواع الأفعال (ماض-مضارع-أمر)، وعلامات كل فعل ثم خص المضارع بالتفصيل، فعرض للفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، ثم تحدث عن فعل الأمر ثم انتقل إلى الفعل المتعدي و اللازم، والمبني للمجهول، وأفعال القلوب والأفعال الناقصة إلى أن وصل إلى المجرد والمزيد.

وقد اخترنا من شرحه في الأفعال ثلاث مسائل مهمة وهي: الفعل المتعدي وغير المتعدي، ونعم وبنس وما في معناهما، وفعلا التعجب. وقبل أن نتعرض إلى هذه المسائل يجدر بنا أن نلقي كلمة عن الفعل وماهيته وبعض أحواله.

#### ماهية الفعل:

ف ع ل- (الفعل) بفتح الفاء مصدر (فعل) يفعل، بفتح العين في كليهما، وقرأ بعضهم: "وأوحينا إليهم فعل الخيرات" بسكون العين، و(الفعل) بكسر الهمزة والجمع أي: بكسر الفاء، (الفعال) مثل: قدح و قداح، و(الفعال) بالفتح الكرم، والفعال أيضا مصدر (فعل) كالذهاب (1).

ويعتبر الفعل من أهم عناصر الجملة، فهو الذي يسيطر على بنائها ويتحكم في تنسيق وربط أجزائها، والذي يقال في الفعل ينطبق على مشتقاته، بحيث نجد المشتقات تعمل عمل فعلها حسب القاعدة المعروفة (2).

ومن ناحية أخرى، فإن الفعل ثري له معان مختلفة، تختلف باختلاف السياق، وما يقترن به من حروف جر وغيرها من الأدوات "ولعل هذا الثراء كان من أهم أسباب الاضطراب والخطأ في استعمال الأفعال وتركيبها في الجمل" (3).

(1) أبو بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، سنة 1979م، ص507-508.

(2) أحمد عبد الوهاب بكير: معجم أمهات الأفعال (معانيها وأوجه استعمالها)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1997م، ج1، ص05.

(3) المصدر نفسه: ص05.

وإذا كان الاسم يتميز باستقلالية المعنى وعدم ارتباطه بالزمن، فإن الفعل عكس ذلك تماما لأنه يتسم باستقلالية المعنى وبارتباطه بالزمن (1).

وينجلي الفعل ويتضح بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل، الخاصة بالمتكلم أو المخاطب مثل : "قمت وتباركت".

الثانية : تاء التأنيث الساكنة مثل : قعدت، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة، وبهاتين العلامتين رد على من زعم حرفية (ليس وعسى) وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية (نعم وبئس).

الثالثة : نون التوكيد، الثقيلة والخفيفة مثل: (ليسجنن، وليكونا) (2).

والرابعة : ياء المخاطبة مثل : "أنت تقولين" (3).

وقد عرض ابن يعيش تعريفا للفعل، إذ بين أن الفعل هو كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان، ومن خصائصه : دخول (قد)، وحرفي الاستقبال، والجوازم، و لحوق المتصل من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، ويضيف ابن يعيش إلى إن هناك من يزيد قييدا إلى هذا الحد، فيقولون : بزمان محصل، حتى يفرقوا بين الفعل والمصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، إلا أن زمانه غير محدد كما هو في الفعل، ويعارض الشارح (ابن يعيش) فكرة احتياج الفعل إلى هذا القيد وذلك لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث والزمن في آن واحد، ولو لا ذلك لكان المصدر كافيا، أما المراد بعبارة (مقترنة بزمان) إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، ودلالة المصدر على الزمان ليست كذلك، وإنما من خارج لأن المصدر يفهم دون تعيين الزمان، وإنما الزمان من

(1) دليل النحو و الإعراب: دار الآفاق، الأبيار-الجزائر، د ط، د ت، ص 03.

(2) سورة يوسف : من الآية 32 .

(3) ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، د ت، ج1، ص 24-25.

## الفصل الثاني

لوازمه بل هو مقومات الفعل (1).

كما عارض تعريف الزمخشري للفعل بقوله: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان " ف" ما دل على اقتران حدث بزمان" فهذا رديء بالنسبة لابن يعيش، من وجهين:

أحدهما: أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله: "ما دل" ، ف"ما" من الألفاظ الدالة على العموم، والأفضل أن يقال: "كلمة" أو لفظة" أو نحوهما ، لأنها أقرب إلى الفعل من "ما".

والآخر: قوله "على اقتران حدث بزمان" لأن الفعل لم يوضع كدليل على الاقتران نفسه، بل وضع دليلاً على الحدث المقرون بالزمان، وحتى يستقيم التعريف الخاص بالفعل ينبغي استبدال "ما" الدالة على الشمولية بـ "كلمة" أو ما يشبهها (2).

والجدير بالذكر ، هناك من عرف الفعل بقوله: "الفعل هو ما دل على حدوث عمل في زمن معين" ، ومثل هذا التعريف مبعوث في الكتب المدرسية ومتداول في مختلف المراحل التربوية ، والملاحظ أننا نجد في التعريف كلمتين بينهما فرق من الناحية اللغوية ، هما (الفعل) و(عمل) "فالفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدورا سواء كان عن سبب أولا " ، أما (العمل) هو إيجاد الأثر في الشيء، يقال: فلان يعمل الطين خزفاً ، و لا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك هو إيجاده على ما ذكرنا ، وقال الله تعالى: ( والله خلقكم وما تعملون ) ، أي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه... (3).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق د، إميل بديع يعقوب، ج4، ص204.

(2) المصدر نفسه ، ج4، ص204-205.

(3) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط،

سنة 1401 هـ- 1981 م، ص108 إلى 110.

### 1- الفعل المتعدي وغير المتعدي

من بين أصناف الفعل التي تناولها صاحب الكتاب (الزمخشري) والشارح (ابن يعيش) ،المتعدي وغير المتعدي،بحيث تعرض موفق الدين بالشرح والتمحيص إلى العناصر الآتية: أنواعهما ،وتعدية الفعل اللازم ، وأنواع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ،وعمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به.

#### 1-1 - أنواعهما:

ذكر ابن يعيش بأن الفعل ضربان : متعد وغير متعد ، فالمتعدي هو الذي يتعدى ويتجاوز فاعله إلى مفعول به ، أي هو الذي يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، ويتجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وبعبارة أخرى فالمتعدي هو الذي يحسن أن يقع في جواب، "بمن فعلت؟"، فيقال: "فعلت بفلان"، دل لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل ، فهو متعد، مثل: "ضرب" و "قتل"، لأن الضرب والقتل يتطلبان مضروبا ومقتولا، وما لم يدل لفظه على ذلك فهو لازم غير متعد مثل: "قام" و"ذهب"، فالقيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يجوز أن يقال: "هذا الذهاب بمن وقع" وكذلك القيام بخلاف "ضرب" وأشباهه.

والفعل المتعدي ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

متعد إلى مفعول به واحد، ويكون علاجاً، وغير علاج، والمراد بالعلاج هو الذي يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها ، مثل: "ضربت زيدا" و"قتلت بكرا"، وغير علاج ما لم يفتقر إلى ذلك، ويكون مما يتعلق بالقلب، نحو: "ذكرت زيدا" و"فهمت الحديث".

ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس، مثل: "أبصرته"، و"أشممته" و"لمسته" و"سمعته"، و"ذقته"، فكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتضي مبصرا ، و الشم يقتضي مشموما وهكذا دواليك ، فكل فعل من أفعال تلك الحواس يتعدى إلى مفعول ، نحو: "أبصرت زيدا" لأنه مما

يبصر ، و لو قلت : "أبصرت الحديث أو القيام " لا يجوز ، لأن ذلك لا يدرك بالحاسة.

وقد ذكر ابن يعيش بأن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن "سمعت " خاصة يتعدى إلى مفعولين ، ولا يكون الثاني إلا مما يسمع ، كقولك : "سمعت زيدا يقول ذاك " ولو قلت ك "سمعت زيدا يضرب" لم يجز ، لأن الضرب ليس مما يسمع ، وإن اقتضت على أحد المفعولين ، لم يكن إلا مما يسمع نحو: "سمعت الحديث و الكلام " ، فهذا الكلام ليس صحيحا في نظر ابن يعيش لأن الثاني من قولنا: "سمعت زيدا يقول"، فهذه جملة، والجمل لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: "ظننت" و "علمت"، وأخواتهما، و "سمعت" ليس منها، بل هو فعل يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع ، فإن عديته إلى غير مسموع، فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: "سمعت زيدا" يقول "ف" زيد" مفعول على تقدير حذف مضاف، أي قول زيد، "ويقول" في موضع الحال.

والفعل المتعدي إلى مفعولين ضربان: أحدهما ما يتعدى إلى مفعولين ، بحيث يكون المفعول الأول منهما غير الثاني، والآخر أن يتعدى إلى مفعولين ، ويكون الثاني هو الأول في المعنى.

أما النوع الأول ، فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول ، وتؤثر فيه، مثل قولك: "أعطى زيد عبد الله درهما " و "كسا محمد جعفر جبة " ، نرى بأن هذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله ، وكسوة في جعفر ، بحيث يكون المفعول الأول فاعلا للثاني ، لأن "زيدا" فاعل في المعنى لأنه أخذ الدراهم ، وكذلك في المثال الآخر، ف"زيد" هو اللابس الجبة ، وفي هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين، إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه أي من غير واسطة، ويتعدى إلى الثاني بواسطة حرف الجر، وبسبب كثرة الاستعمال حذف الجر، نحو: "اخترت الرجال بكرا"، وأصله : "من الرجال" و "استغفرت الله ذنبا"، أي : من ذنب ، ومن

## الفصل الثاني

ذلك أيضا: "سميته بزید"، أي: "سميته زيدا".

وأما الثاني ما يتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى، وهذا الصنف من الأفعال لا يكون من تلك الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، ومن تلك الأفعال: حسب، ظن، خال، علم، رأى، وجد... وهي بمعنى واحد إما الظن أو اليقين نحو: "حسبت زيدا أخاك" و"وجدت الله غالبا" والذي يدل على أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر أنك لو ألغيت الفعل والفاعل لعاد الكلام إلى المبتدأ والخبر نحو: "زيد أخوك" و"الله غالب" بخلاف: "أعطيت زيدا درهما" إذ لا يجوز أن نقول: "زيد درهم" بعد إلغاء الفعل والفاعل من الجملة بحيث لا يشكل المفعولان جملة اسمية.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة، فهي أفعال منقولة مما كان يتعدى إلى مفعولين نحو: "أعلمت زيدا عمرا فاضلا"، فـ"أعلم" منقول من "علم" الذي كان متعديا إلى مفعولين، وعندما أضيفت له الهمزة في أوله أصبح محتاجا إلى ثلاثة (1).

والملاحظ أن الأفعال عند (ابن السراج) على ضربين: ضرب لا يتعدى إلا بحرف الجر، وضرب بغير حرف، فالضرب الذي لا يتعدى نحو: قام زيد، وقعد عمرو، فإذا أردنا التعدي قلنا: قعد عمرو إلى بكر، وذهب زيد إلى خالد (2).

وفي هذا الصدد، ذهب (ابن الحاجب) إلى أن وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به، فعلى تفسيره يجب أن تكون المجرورات في: "مررت بزيدا" و"قربت من عمرو"، و"سرت من البصرة إلى الكوفة": مفعولا بها، لكن بواسطة حرف جر (3).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص295 إلى 299.

(2) السيد يعقوب بكر: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، ج1، ص410.

(3) الأسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط 01،

1419 هـ- 1998 م، ج1، ص300.

## الفصل الثاني

### 1-2- تعدية الفعل اللازم

بعد أن تحدث ابن يعيش عن ضربى الأفعال ،المتمثلين فى اللازم والمتعدى، يتطرق إلى مسألة تعدية الفعل اللازم ،بحيث يبين أنه إذا أردنا تعدية اللازم فعلينا أن نضيف أحد هذه الأشياء الثلاثة ،وهى :الهمزة،وتضعيف العين ،وحرف الجر .

فالأول ، هو زيادة الهمزة فى أوله ، نحو: (ذهب) ،(أذهبته)و(خرج) ، و(أخرجته) ،قال تعالى:"كما أخرج أبويكم من الجنة " (1) . بحيث نلاحظ أن دخول الهمزة على فعل لازم أصبح متعديا كما هو الحال فى الآية الكريمة السابقة.

أما التضعيف مثل : "فرح زيد" ،و"فرحته "و"غرم" غرمته" ، فقد أصبح الفعل متعديا بعد أن كان لازما ،علما أن هذا البناء يشارك (أفعل) فى أكثر معانيها .

وأما حروف الجر ،فنحو قولك : "مررت بزيد " ،و"نزلت على عمرو" ، فهذه الحروف دخلت الاسم للتعدية و إىصال معنى الفعل إلى الاسم لأن الفعل لا يوصل إلى الاسم بنفسه ولذلك لابد من وجود واسطة،باعتبار أن هذه الأفعال ضعيفة من ناحية الاستعمال والعرف لهذا وجب تدعيمها وتقويتها بهذه الحروف الجارة ،فيكون لفظ الاسم مجرورا وموضعه منصوبا بأنه مفعول ،ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان :الجر والنصب،نحو: "مررت بزيد وعمرو،وعمرأ" ،فالجر على اللفظ والنصب على الموضع ،فالحرف هو بمثابة الجزء من الفعل لأنه بواسطة حرف الجر وصل الفعل إلى الاسم ، فكان كالهمزة فى (أذهبته) ، والتضعيف فى (فرحته) ،وأحيانا يكون حرف الجر بمثابة الجزء من الاسم المجرور به ،ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ، فالجر على الاسم وحده ، أما النصب على موضع الحرف والاسم معا .

وكما أن هذه الأشياء الثلاثة تعدى غير المتعدى إلى مفعول ، كذلك إذا لحقت أفعال متعدية إلى مفعول واحد فتصير متعدية إلى مفعولين ، وإذا لحقت أفعالا

(1) الأعراف : الآية 27.

## الفصل الثانى

متعدية إلى مفعولين تصبح متعدية إلى ثلاثة مفاعيل .مثل : "أضربت زيدا عمرا" ،(ضرب ) فعل متعد إلى مفعول به واحد ،فعندما لحقته همزة التعدية صار

متعديا إلى مفعولين (زيدا عمرا)، وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين وزيد فيه شيء من الأشياء الثلاثة ، أصبح متعديا إلى ثلاثة مفاعيل مثل : "أعلمني بكر زيدا قائما " .  
ويوضح ابن يعيش أنه في حالة ما إذا عدي الفعل بالهمزة أو التضعيف، فلا يجمع بين واحد منهما وحرف الجر ، لأن الغرض هو تعدية الفعل ، وبالتالي فلا داعي إلى الجمع بينهما فتقول : "أدخلت زيدا الدار" و "أذهبت خالدًا" فتقول : "دخلت يزيد الدار" و "أذهبت به " ، ، معنى ذلك ، أنه لا يجوز الجمع بين الهمزة والباء (1) .

وفيما يتعلق باللزوم والتعدية ، كما ورد في سورة البقرة ، كأن تكون قراءة الجمهور لآية بلزوم الفعل ، فيقرؤها قارئ بتعدية الفعل أو العكس ، وإخضاع الجملة بعد ذلك إلى ما يناسب بناء الفعل الجديد من تغيير نظم الكلام وتأليفه وتعليق أجزائه بعضها ببعض ، فالآية "ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن" (2)، وهي قراءة الجمهور قرئت ببناء الفعل (تنكحوا) بناء المتعدي بالهمزة ، فكأنه عداه إلى مفعولين بعد أن كان متعديا إلى مفعول واحد هو (المشركات) ، فكأنه قال : "ولا تنكحوا المسلمين المشركات، قال الفراء : "ولو كانت (ولا تنكحوا المشركات) أي لا تزوجوهن المسلمين كان صوابا "، بحيث أول الفراء (تنكحوا) ب (تزوجوا) ، وهو متعد إلى مفعولين (3) .

أما إجراء المتعدي مجرى اللازم ففي مثل قوله تعالى: "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه" (4) ، إذ قرأ هذه الآية

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق د، إميل بديع يعقوب ، ج4، ص 299-300.

(2) البقرة : الآية 221 .

(2) الطاهر قطبي : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، د ط، د ت، ص10.

(4) البقرة : الآية 204.

## الفصل الثاني

ابن محيصة والحسن وأبو حيوة وابن عباس بتغيير بناء الفعل (يشهد) - وهو ماض (أشهد) المتعدي بالهمزة - إلى اللزوم، فقرأوا : "ويشهد الله"، فأخرجوا (أفعل) إلى (فعل) ، فارتفع لفظ الجلالة على الفاعلية ، قال الفراء في قراءة (يشهد) : "كان ذلك رجلا يعجب النبي (ص) حديثه، ويعلمه أنه معه ويحلف على ذلك فيقول : (الله يعلم)،



فذلك قوله: ويشهد الله، أي: ويستشهد الله، وقد تقرأ، ويشهد الله (رفع)، فالفعل في قراءة الجمهور متعد إلى مفعول ثم صيغ التركيب في القراءة الثانية بحيث يصبح الفعل لازماً، ومفعوله يصير فاعلاً للفعل اللازم، قال الأخفش: "ويشهد... إذا كان هو يشهد، وقال بعضهم ويشهد الله، أي إن الله هو الذي يشهد"، وهذا معنى قولنا في الأول إنه متعد وفي الثاني إنه لازم.

ومثل هذا قراءة من قرأ قوله تعالى: "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل" (1) بلزوم الفعل (يهلك) ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن أبي إسحاق كما في معجم القراءات، أي: ويهلك الحرث والنسل (بالرفع). والملاحظ أن هذا التغيير لم يقتصر على بنية الكلمة من حيث اللزوم والتعدي على الأفعال بل ورد من ذلك استعمال أخضع (اسم الفاعل) إلى هذا الإجراء، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: "وما أنت بتابع قبلتهم" (2) بتعدي اسم الفاعل (تابع) إلى الاسم بعده (قبلتهم) ونصبه على المفعولية وقرئت الآية: "بتابع قبلتهم" فنقلت قراءة الفعل من الإعمال في اللفظ إلى الإعمال في المعنى، فهو نقل من التعدي إلى اللزوم (3).

(1) البقرة: 205.

(2) البقرة: الآية 145.

(3) الطاهر قطبي: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة)، ص 11-12

## الفصل الثاني

### 1-3- أنواع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «والأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب: ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين، وهو فعلان: (أعلمت وأريت)، وقد أجاز الأخفش (ظننت، وأحسبت، وأخلت، وأزعمت)، وضرب متعد إلى مفعول واحد قد أجرى مجرى (أعلمت) لموافقته له في معناه، فعدي تعديته، وهو خمسة أفعال: (أنبأت ونبأت، وأخبرت، وخبرت، وحدثت).

وضرب متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه، كقولك: "أعطيت عبد الله ثوبا اليوم" و"سرق زيد عبد الله الثوب الليلة"، ومن النحويين من أبى الاتساع في الأفعال ذات المفعولين << (1).

تطرق ابن يعيش إلى الحديث عن أنواع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل كما ذكرها الزمخشري .

فأما الضرب الأول، وهو المنقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين، وهما الفعلان : (أعلمت) و(أريت) وهما منقولان من (علمت) و(أريت) وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين بحيث لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فكان الأصل قبل النقل: (علم زيد عمرا قائما) و(أرى بكر محمدا ذا مال) وعندما نقل من (فعل) إلى (أفعل) أصبح الفاعل مفعولا، فاجتمع ثلاثة مفاعيل، نحو: "أعلمت زيدا عمرا قائما"، و(أريت بكرا محمدا ذا مال)، علما أن المفعول الأول قبل النقل كان فاعلا، وذلك أنك إذا قلت: "علم زيد عمرا قائما"، جاز أن يكون ذلك العلم بمعلم، فإذا ذكر أصبح

هو الفاعل من حيث كان معلما، و(زيد) الذي كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما، علما أن هذا النقل مقتصر على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو مسموع عن العرب لأن بعض النحويين يقفون عند المسموع ولا يتجاوزونه إلى غيره، وقد أجاز الأخفش أن يقيس على الفعلين بقية أخواتهما، فيجيز: "أظن زيد عمرا أخاك قائما" و"أزعم بكر محمدا جعفرا منطلقا" (2).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص300-301.

(2) المصدر نفسه: ص301 - 302 .

## الفصل الثاني

وأما الضرب الثاني: ما كان في معنى العلم، وهي خمسة أفعال: (أخبر) و(أنبأ) و(خبر)، و(نبأ) و(حدث)، فهذه الأفعال الخمسة تدل على الإخبار والإعلام والحديث، ولهذا تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى (أعلم)، فنقول: "أخبرت زيدا عمرا ذا مال" و"أنبأت محمدا جعفرا مقيما" و"نبأت أباك أخاك منطلقا" و"خبرت زيدا الأمير كريما" و"حدثت محمدا أخاه عالما".

وقد وضع ابن يعيش بأن هذه الأفعال لا يجوز حذفها أو إلغاؤها كما جاز فيما نقلت عنه، لأن (علمت) أو (ظننت) ونحوهما، فهي أفعال غير مؤثرة وليست

واصلة لأنها تمثل شيئاً وقع في النفس وليس فعلته ، أما إذا قلت ( علمت ) فقد أثرت على نفس غيرك فـ ( ظن ) و ( علم ) من لأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر ، وإذا حذفنا عاد الكلام إلى أصله من المبتدأ والخبر ، مثل : " زيد ظننت منطلق " إذا ألغينا الفعل ( ظننت ) كان التقدير ( زيد منطلق ) ، فدخل الظن والكلام تام ، أما لو ألغينا ( أعلمت ) و ( أريت ) ونحوهما في قولك : " أعلمت بشرا خالدا خيرا الناس " البقي ( بشر خالد خيرا الناس ) وهو كلام غير تام ولا منتظم ، لأن ( زيدا ) بقي بدون خبر .

وقد أجاز ابن يعيش الاقتصار في هذه لأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأول ، وأن لا يذكر الثاني ولا الثالث ، لأن المفعول الأول كان فاعلا في باب ( علمت ) قبل النقل ، وبما أنه يجوز الاقتصار على الفاعل في باب ( علمت ) كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول في باب ( أعلمت ) ، ولا يجوز على الثاني ولا الثالث ، كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني ، وعلى الثاني في باب ( علمت ) ، و ( أريت ) ، وهذا الأمر لا خلاف فيه . أما ( سيبويه ) يرى بأنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ، وقد اعتبر ابن يعيش بأنه على صواب في هذه المسألة وأن كلام سيبويه يحمل على القبح ، إلا أنه جائز<sup>(1)</sup> .

أما الضرب الثالث ، ما كان من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، ثم تعدى إلى الظرف ، ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام ، نحو : " أعطيت عبد الله ثوبا

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج4 ، ص 302 - 303 .

## الفصل الثاني

اليوم " و " سرق زيد عبد الله الثوب الليلة " ، فـ ( أعطيت ) فعل و فاعل ، و ( عبد الله ) مفعول أول ، و ( ثوبا ) مفعول ثان ، و ( اليوم ) مفعول ثالث ، وليس ظرفا ، أي : كأن الفعل وقع به لا فيه .

أما ( سرق زيد عبد الله الثوب الليلة ) ، فأصله التعدية إلى مفعول واحد ، وهو ( الثوب ) مثلا ، و ( عبد الله ) منصوب على تقدير حرف الجر ، و الأصل ( من عبد الله ) ، و ( الليلة ) ظرف إنما جعل مفعولا على الاتساع .

وقد فسّر ابن يعيش قول الزمخشري في أن هناك بعض النحويين من يأبى الاتساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين ، وذلك من قبل أن الفعل إذا كان لازما ، وعديته إلى الظرف نحو : "قمت اليوم" فتنصب (اليوم) على أنه مفعول به اتساعا ، فشبه بالأفعال المتعدية إلى مفعول ، وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد وجيء بالظرف ، جعلته مفعولا به على السعة ، أصبح مثل الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وجئت بالظرف ، وجعلته مفعولا به ، أصبح كالأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، وإن كان الفعل متعديا إلى ثلاثة مفعولين ، ثم جئت بالظرف ، فمن النحاة من يرفض الاتساع في الظرف ، لأن الثلاثة نهاية التعدي ، إلا أن هناك من أجاز ذلك ، لأنه لا يخرج عن حكم الظرفية ، والدليل على ذلك جواز تعدية الفعل اللازم (1) .

#### 1-4 - عمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة .

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) : "والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة ، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن كما تنصب ذلك بنحو: "ضرب" و"كسا" و"أعلم" ، تنصبه بنحو: "ذهب" و"قرب" (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص 303 - 304 .

(2) المصدر نفسه : ص 304 .

### الفصل الثاني

وضح الشارح هذه المسألة مبينا أن الفعل اللازم والفعل المتعدي يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة ، وهي : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، نحو : "قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا" ، وفي المتعدي نحو : "أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا" ، وبين ابن يعيش أن اللازم والمتعدي اشتركا في التعدية إلى هذه المفاعيل الأربعة ، لأن المتعدي إذا انتهى من التعدي واستوفى مفاعيله أصبح بمنزلة مالا يتعدى ، وكل مالا يتعدى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها .

بعد ذلك ، يبين ابن يعيش أن تعدي الفعل إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان ، لأن الفاعل قد فعله ، ولم يفعل الزمان بل فعل فيه ، والزمان أقوى من المكان لأن الفعل يدل على الزمان ، وهذه الدلالة لفظية ، ولذلك ، فالزمان يختلف باختلاف اللفظ ، فدلالة الفعل على الزمن تضمنين بينما دلالاته على المكان ليست كذلك وإنما هي من خارج ، وبالتالي فدلالة التضمين أقوى ، فأنت إذا قلت : "ذهب " فهذا لفظ يدل على حصول الذهاب في زمن مضى ، وإذا قلت : "يذهب " دل على حدوث الذهاب في المضارع ، إنما المكان ليس كذلك ، لأن لفظ الفعل لا يدل عليه ، كما أن المكان أقوى من الحال ، لأن الحال محمول على المكان نحو قولك : "جاء زيد ضاحكا " فمعناه : في هذه الحال ، وبسبب تقاربهما – أي المكان والحال – في المعنى يمكن عطف أحدهما على الآخر كما ورد في الآية الكريمة : " وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل " ، فعطف (وبالليل ) على الحال ، لأن المعنى : في الصباح ، وفي الليل .

وقول الزمخشري : "وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن " ، يريد الملحوق بهذه الأشياء الأربعة مثل : المفعول معه ، والمفعول له ، وكلاهما محمولان على هذه الأشياء الأربعة ، وليسا منها ، علما أن أغلب النحاة لا يفصلهما عن هذه الأربعة ، لأن الفعل قد يكون خاليا من المفعولين السابقين أي (المفعول معه والمفعول له ) بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال.

## الفصل الثاني

والمفعول له أقوى من حيث الدلالة من المفعول معه ، لأن الفعل أدل عليه ، فالعقل -غالبا- إذا أراد أن يفعل شيئا لا يفعله إلا لغرض معين ، وليس كذلك المفعول معه ، لأنه ليس من الضروري أن يكون للفعل مشارك له في الفعل ، وبسبب أهمية وقوة المفعول له ، يتعدى له تارة بحرف الجر ، وتارة بغير حرف الجر (1) .

ولا بأس أن نختم هذه المسألة ما قيل عن عامل النصب في المفعول : فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل معا نحو : "ضرب زيد عمرا "

وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، فصاحب الكسائي الذي هو هشام  
ابن معاوية ذهب إلى أنك إذا قلت : "ظننت زيدا قائما " ، تنصب (زيدا) بالتاء ،  
و(قائما) بالظن.

وذهب خلف الأحمر وهو من نحاة الكوفة إلى أن العامل في المفعول معنى  
المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

أما البصريون ذهبوا إلى أن الفعل وحده هو الذي يعمل في الفاعل والمفعول  
جميعا (2) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص 304-305 .

(2) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، ج 1 ،  
ص 78 – 79 .

### 2- فعلا المدح و الذم :

ومن أصناف الفعل، التي تناولها الزمخشري ، في (المفصل) ، فعلا المدح والذم ، بحيث تعرض لمسائل مختلفة تتعلق بهما ، وهي المسائل التي عرضها الشارح ( ابن يعيش ) مفصلة في مصنفه ( شرح المفصل) : تعداد (نعم و بئس) ولغاتها، و أحكام فاعلها و ما بعده ، و الجمع بين فاعلها و تمييزها ، بالإضافة إلى مذهبي رفع الاسم الخصوص ، وحذفه و مطابقته مع الفاعل و أحكام (حبذا) .

### 1-2 تعدادهما و لغاتهما :

تحدث ابن يعيش عن (نعم) و(بئس) ، وبين أنهما فعلا ماضيان ، ف (نعم) تستعمل للمدح العام، (بئس) تستخدم للذم العام و الدليل على أنهما فعلا أنه يجوز أن يضمرا فيهما ، نحو : "نعم رجلا زيد" ، وكما هو معلوم أنه لا يضمرا إلا في الفعل ، ويبرز ذلك الضمير في مثل "نعم رجلين" و "نعموا رجالا" كقولنا: "ضربا" و "ضربوا" ، ومن ذلك أيضا على أن (نعم و بئس) فعلا ، أن تلحقهما تاء التأنيث الساكنة كما تلحق الأفعال نحو : " نعمت الجارية هند" و "بئست الجارية جاريته" ، بالإضافة إلى أن آخرهما مبني على الفتح مثل الأفعال الماضية ، إلا أنهما لا يتصرفان فلا يأتي منهما المضارع و لا اسم الفاعل ، و هكذا منعنا من التصرف ك (ليس) و (عسى) ، ذلك هو مذهب البصريين و الكسائي من الكوفيين ، أما سائر الكوفيين ذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن ، وحتهم في ذلك أن الفعلين جامدان ، لا يتصرفان ، وهما قابلان أن يدخل عليهما حرف الجر نحو: " ما زيد بنعم الرجل" و أنشدوا لحسان بن ثابت [ من الطويل ] :

أليست بنعم الجار يؤلف بيته \*\*\* أخاقله أو معدم المال مصرما .

وقد حكى الفراء أن أعرابيا بشر بمولودة فقيل له : " نعم المولودة مولودتك " فقال : " والله ما هي بنعم المولودة " ، وحوكا : "يا نعم المولى ، ونعم النصير " فدخل النداء على (نعم) دليل على أنه اسم ، إلا أن الشارح (موفق الدين) يشاطر البصريين و الكسائي رأيهم ويوضح أن دخول حرف الجر هو على

معنى الحكاية ، والمراد : ألسنت بجار مقبول فيه : (نعم الجار) ، أما النداء على تقدير حذف المنادى ، والمعنى : يا من هو نعم المولى ونعم النصير، كقوله تعالى : " ألا يا اسجدوا " و المراد : ألا يا قوم اسجدوا ، أو يا هؤلاء اسجدوا " (1).

وأوضح ابن يعيش أن " نعم " ورد فيها أربع لغات ، "نعم" على وزن "حمد، علم " بفتح الفاء ، وكسر العين ، وهو الأصل ، ونعم بكسر الفاء و العين، و " نعم " بفتح الفاء و سكون العين ، ونعم بكسر الفاء و سكون العين، وهذا الأمر لا يختص بهذين الفعلين فقط و إنما هو عمل في كل مكان على وزن "فعل" بفتح الفاء و كسر العين ، التي هي حرف حلق ، كما يرد في الفعل يأتي في الاسم أيضا ، نحو : "فخذ" و "شهد" ، وفي كل ما كان مثلهما أربعة أوجه .

إذا "نعم" و "بئس" بفتح الفاء و كسر العين ، وهو الأصل و الدليل على ذلك أنه يجوز فيه أربعة أوجه كما ذكرنا ، وقد قرأ : " فنعمما هي " (2) ابن عامر وحمزة وخلف والأعمش و الكسائي (3) ، علما أن هذا البناء ، هو الأصل ما دامت الأوجه الأربعة جائزة فيه طبقا للقاعدة السالفة ، فما كان على زنة (فعل) بفتح الفاء و كسر العين، فإنه لا يخلو من أن يكون : (فعل) بفتح الفاء و العين ، أو (فعل) بفتح الفاء و كسر العين ، أو (فعل) بفتح الفاء و ضم العين، فلا يكون (فعل) بفتح الفاء و العين، لأنه لو كان مفتوح العين لم يجز إسكانه وذلك لخفة الفتحة ، و لهذا لم يقولوا في نحو : (جبل) و (حمل) بفتح الفاء و العين ( جبل) و (حمل) بفتح الفاء و سكون العين ، كما قالوا : (كتف) و (عضد) بفتح الفاء و سكون العين، في (كتف) و(عضد) بفتح الفاء ، وكسر العين في (كتف) ، وفتح الفاء و ضم العين في (عضد) ، فكسر أولهما دليل على أنه (فعل) بفتح الفاء و كسر العين ، دون (فعل) بفتح الفاء و ضم العين ، لأن الثاني لو كان مضموما لم يجز كسر الأول، لأنه لا كسرة بعده ، (1) ابن يعيش : شرح

المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج4 ، ص 388 إلى 390 . انظر كتاب أسرار

العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د. فخر صالح قداره ، ط 1 ، 1415 هـ - 1995 م ، دار الجبل ، بيروت لبنان ، ص 102 إلى 110 .

(2) البقرة : الآية 271 .

(3) انظر : البحر المحيط 342/2 ، وتفسير القرطبي 334/3 ، و الكشاف 163/1 .

## الفصل الثاني



فيكسر الأول للكسرة التي بعده وليس في أبنية، الثلاثي من الأفعال الماضية التي تسمى فاعلوها ، إلا هذه الأقسام الثلاثة ، و إلى هنا استنبط ابن يعيش إلى أن (فعل) مثل (علم) بفتح الفاء وكسر العين (1) .

ومن قال : (نعم) بكسر الفاء و العين فقد اتبع الكسر بالكسر ، لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى غيره أي إلى ما يخالفه ، وقد قرأ زيد بن علي والحسن ورؤية قوله تعالى : " الحمد لله " (2) بكسر الدال . أما من قال : "نعم " بفتح النون و سكون العين ، و أسكنت العين تخفيفا ، كما قالوا في (كتف) بفتح الكاف و كسر التاء ،(كتف) بفتح الكاف وسكون التاء، وقد قرأ يحيى بن وثاب : "فنعم عقبى الدار"(3) بفتح النون وسكون العين . ومن قال : (نعم ) بكسر النون وسكون العين ، وهي اللغة الفاشية ، فإنه أسكن بعد الإتياع ، وعليه أكثر القراء. ويجوز استعمال (ساء) عوض (بئس) بمعنى الذم ، فيقال : "ساء رجلا زيد " كما تقول: " بئس رجلا زيد" ، فيكون في (ساء) ضمير مستتر يفسره الظاهر كما هو موجود في (بئس) ، وهو من (ساءه الشيء يسوؤه) ضد (سره) ، فإذا نقل المعنى إلى (بئس) أصبح (فعل) بضم العين و أصبح لازما ، بعد أن كان متعديا ، فيصبح تقديره (سوء) مثل: (فقه) و (شرف) بفتح الفاء و ضم العين . وقد ذكر ابن يعيش أن هناك قوما ذهبوا بكل الأفعال إلى مذهب (نعم و بئس) بحيث تحول إلى (فعل) بفتح الفاء و ضم العين،نحو: " علم الرجل زيد " بفتح فاء و ضم لام الفعل(علم)(4) .

## 2-2 - أحكام فاعلها و ما بعده

بعد ما توصل ابن يعيش إلى أن (نعم ) و (بئس) فعلا ، ولا بد أن يكون لكل فعل فاعل حتى يتم المعنى ، و فاعلا ( نعم و بئس) على ضربين :  
أحدهما : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا معرفا بالألف و اللام ، أو مضاف إلى

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 4 ، ص 390 .

(2) الفاتحة : الآية 01 .

(3) الرعد : الآية 24 .

انظر:البحر المحيط 387/5 ، و الكشف 358/2 ، و المحتسب 356/1 ، و معجم القراءات القرآنية 216/3 .(4) المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 391 - 392 .

## الفصل الثاني

المعرف بهما، والضرب الثاني : أن يكون ضميرا مفسرا نكرة منصوبة ( تمييز )  
فالأول نحو : " نعم الرجل عبد الله " و " بنست المرأة هند " و المضاف إلى ما فيه  
(ال) نحو : " نعم غلام الرجل عمرو " و " بنس صاحب المرأة بشر " فالألف و اللام  
هنا لتعريف الجنس مطلقا نحو قوله تعالى : " إن الإنسان لفي خسر " (1) ، و لو كان  
المراد معينا لما جاء الاستثناء منه بقوله تعالى: " إلا الذين آمنوا " (2) و لو كان لغير  
الجنس لما جاز وقوعه فاعلا لـ (نعم) ، أو (بنس) ، فمثلا لو قيل : " نعم الذي في  
الدار " ، لم يجز. وقول صاحب الكتاب ( الزمخشري ) : " و فاعلهما إما مظهر  
معرف باللام أو مضاف إلى المعرف به " يريد تعريف الجنس لا غير ، ويرى ابن  
يعيش ( الشارح ) بأن إطلاقه ليس جيدا .

وفاعل (نعم و بنس ) ، إذا كان ظاهرا ينبغي أن يكون جنسا لا غير ، وهذا  
يعود إلى سببين :

أولهما : مادام الفعلان ( نعم و بنس ) خاصين للمدح العام و الذم العام ، جعل  
فاعلهما عاما ليطابق معناهما ، لأنه لو جعل خصا لكان نقضا للغرض ، لأن الفعل إذا  
أسند إلى العام عم ، وإذا أسند للخاص خص .

أما الوجه الثاني : أنهم جعلوه جنسا حتى يدل على أن الممدوح و المذموم  
مستحق للمدح ، و الذم في ذلك الجنس ، فإذا قلت : " نعم الرجل زيد " أعلمت أن  
زيدا الممدوح في الرجل من أجل الرجولية ، وما قيل عن المدح يقال عن الذم ، ولو  
قيل : " نعم زيد " لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح ،  
باعتبار أن كلمة (نعم ) لا تختص بنوع من المدح دون نوع ، ضف إلى ذلك أن لفظ  
(زيد) أيضا لا يدل على أنه اسم علم وضع للفرقة بينه و بين غيره ، فأسند إلى اسم  
الجنس ليدل على أنه ممدوح أو مذموم في نوع من الأنواع (3) .

والمضاف إلى ما فيه الألف و اللام هو بمنزلة ما فيه الألف و اللام ، ف (نعم )

(1) العصر الآية 02 .

(2) العصر الآية 03 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 4 ، ص 394 .

## الفصل الثاني

و(بنس) يعملان فيه كما يعملان في الأول (1) .

والثاني : وهو ما كان فاعله مضمرًا قبل الذكر ، بحيث يفسر بنكرة منصوبة،  
نحو : " نعم رجلا زيد " و " بئس غلاما عمرو " ، ففي ( نعم و بئس ) فاعل مضمر  
قبل أن يتقدمه ظاهر إنما فسر بالنكرة المنصوبة ، و الأصل في كل مضمر أن يكون  
بعد الذكر ، والمضمر هنا الرجل في ( نعم رجلا ) و الغلام في (بئس غلاما)،  
فاستغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتة ، لأن كل منهم من الأعداد ، يوضح و  
يفسر بالنكرة، و نصب النكرة هنا على التمييز ، وقيل : على التشبيه بالمفعول لأن  
الفعل فيه ضمير فاعل.

وقد خصت (نعم) و (بئس) بالإضمار فيهما ، ولا تليهما معرفة محضة ، ولهذا  
ضارع المضمر هنا ما فيه الألف و اللام من أسماء الأجناس .

وقد يطرح السؤال الآتي : ما الفائدة من هذا الإضمار ؟ أو لماذا لم يقتصروا  
على قولهم : " نعم الرجل زيد " ؟ ، قيل فيه فائدتان : إحداهما التوسع في اللغة، و  
الأخرى التخفيف ، لأن لفظة النكرة أخف مما فيه الألف و اللام .

وقد جاء فاعل (نعم) و (بئس) نكرة مضافة إلى غير المقترن بـ(أل) التعريف،  
هذا ما ذكر الأخفش ، أما أبو علي يرى بأنه غير شائع ، قال الشاعر :  
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم \*\*\* و صاحب الركب عثمان بن عفان  
وعند سيبويه غير جائز ، أي يأتي فاعل (نعم) أو (بئس) مضافا إلى ما لا ألف فيه  
و لا لام، لأن المرفوع بالفعلين لا يكون دالا إلا على الجنس (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 4، ص 394 .

(2) المصدر نفسه ، ص 395 .

## الفصل الثاني

### 3-2 – الجمع بين فاعلها وتمييزها :

قال صاحب الكتاب ( الزمخشري ) : "وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدا، فيقال: (نعم رجلا زيد)".

قال جرير [من الوافر]:

تزود مثل زاد أبيك فينا \*\*\* فنعم الزاد زاد أبيك زادا<sup>(1)</sup>.

بين ابن يعيش الاختلاف الذي وقع فيه النحويون في هذه المسألة ، التي تتمثل في الجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز ، بهدف التوكيد، فالزمخشري يبدو أنه يوافق الجمع بينهما ،إنما سيبويه ، والسيرافي ، وأبو بكر بن السراج يعارضون ذلك، ويرون أنه لا يجوز الجمع بين فاعل (نعم) و(بئس) وتمييزهما في مثل : "نعم الرجل رجلا زيد"، واحتج سيبويه على ذلك ، بأن المقصود من المنصوب والمرفوع هو الدلالة على الجنس ، والإتيان بأحدهما يغني عن الآخر ، إذ يسد مسده، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، ربما يظن القارئ أو السامع أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، باعتبار أن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وقد أجاز المبرد وأبو علي الفارسي الجمع بين الفاعل والتمييز، وحجتها في ذلك هو البيان والتوكيد<sup>(2)</sup>.

وقد تطرق الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة 911هـ) إلى هذه المسألة بحيث وضح بأن في القضية أقوال ؛ فهناك من يرى عدم جواز الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر نحو سيبويه و السيرافي وجماعة، وهناك من أجاز ذلك كالمبرد ، والفارسي، واختاره ابن مالك ، وهؤلاء يرون بأن الجمع يفيد التأكيد، ولا يسبب إبهاما أو غموضا البتة.

ومما ورد منه قول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت \*\*\* رد التحية نطقا أو بإيماء.

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 4 ، ص 396 .

(2) المصدر نفسه : ص 396 .

## الفصل الثاني

وذلك برفع لفظ(الفتاة)، ونصب (فتاة). وهناك من أجاز الجمع لكن بشرط توفر الإفادة ،وهذا مذهب ابن عصفور ،الذي أجاز إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل نحو :  
"نعم الرجل رجلا فارسا"،ولا يجوز إن لم يفد ذلك (1) .

وابن بعيش (الشارح) يؤيد ما ذهب إليه سيبويه وغيره في منع الجمع بين التمييز والفاعل في أسلوب المدح والذم بـ (نعم)و(بئس) ، وذكر بأن بيت جرير السابق الذي ساقه الزمخشري كدليل على جواز الجمع ،مبيناً أن رفع (الزاد) المعرف بالألف واللام بأنه فاعل (نعم)،و(زاد أبيك) هو المخصوص بالمدح،و(زاد) تمييز وتفسير،ويمحص ابن يعيش هذه القضية موضحاً بأن التقدير:"تزود زادا مثل زاد أبيك فينا"،فلما قدم صفته عليه ،نصبها على الحال ،ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً محذوف الزوائد،والمراد:"تزود تزودا، وهو قول الفراء.

ويجوز أن يكون ( الزاد) تمييزاً لقوله :  
"مثل زاد أبيك فينا "كما يقال :  
"لي مثله رجلا"،وعلى تقدير أن يكون العامل في (نعم) ، فإن ذلك من ضرورة الشعر ،وهذا مذهب أبي بكر بن السراج ،ويرد ابن يعيش على هذا الرأي بقوله:"وما ثبت للضرورة يتقدم بقدر الضرورة ،ولا يجعل قياساً" (2) .  
ثم بعد ذلك تطرق ابن يعيش إلى مسألة:فاعل "نعم"ومميزه في قوله تعالى:"فنعمنا هي" (3) .

---

(1) جلال الدين السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق عبد العال سالم مكرم،دار علم الكتب،القاهرة،مصر ،د ط ، سنة 1421هـ- 2001م،ج05،ص35-36 .  
(2) ابن يعيش :شرح المفصل ،تحقيق د.إميل بديع يعقوب، ج4 ،ص 397 .  
(3) البقرة :الآية 271.

## الفصل الثاني

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): ((وقوله تعالى: "فنعمًا هي" (نعم) فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه (ما)، وهي نكرة، لا موصولة، ولا موصوفة، والتقدير: فنعم شيئًا هي)).

بين ابن يعيـش أن (ما) قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة، ولا موصولة كما هي في أسلوب التعجب، نحو: "ما أحسن زيدًا"، والمقصود: "شيء أحسنه" ومن وجوه استعمالها - أي: (ما)-تفسير المضمر في باب (نعم)، كما يفسر بالنكرة البحتة، نحو: نعم ما زيد"، أي: "نعم الشيء شيئًا زيد"، ونحو قوله تعالى: "إن تبدوا الصدقات فنعمًا هي"، ف (ما) بمعنى (شيء)، وهي نكرة في موضع نصب على التمييز مبنية للضمير المرتفع بـ(نعم)، والتقدير: "نعم شيئًا هي"، أي: "نعم الشيء شيئًا هي"، ف(هي) ضمير (الصدقات)، وهو المقصود بالمدح، ومثل قوله تعالى: "إن الله نعمًا يعظكم به"، ف(ما) في محل نصب تمييز للمضمر، و(يعظكم به) صفة للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: "نعم الشيء شيئًا يعظكم به" بمعنى: "نعم الوعظ وعظا يعظكم به".

وقد ساق ابن يعيـش رأي الكسائي الذي أجاز "نعم الرجل يقوم، وقام، وعندك" والمراد: رجل يقوم، ورجل قام، ورجل عندك، في حين أن ابن سراج رفض ذلك جملة وتفصيلاً، بحجة أن الفعل لا يمكن أن يقوم مقام الاسم، وإنما يجوز للصفات أن تقوم مقام الأسماء لأنها أسماء، ويدخل عليها ما يدخل على الأسماء، ويرى ابن السراج أنه في حالة ما إذا ورد شيء من هذا القبيل فيعتبر شاذًا، وبالتالي لا يقاس عليه<sup>(1)</sup>.

وعلاوة على ذلك، تأتي (ما) الواقعة بعد (نعم) و(بئس):

أ- معرفة تامة، بشرط ألا تكون متلوة بشيء، أو متلوة بمفرد<sup>(2)</sup>، نحو: "علمته علما نعمًا" أي: نعم الشيء التعليم، فالمخصوص محذوف، (نعمًا): نعم: فعل ماض

(1) ابن يعيـش: شرح المفصل، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ج 4، ص 398.

(2) أي غير جملة ولا شبه جملة.

## الفصل الثاني

جامد لازم لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر، (ما): معرفة تامة مبنية على السكون في محل رفع فاعل، وجملة (نعمًا) في محل نصب نعت لـ (علما). وقد يذكر

المخصوص نحو: "علمته تعليماً نعماً هو" ، فـ(هو) هو المخصوص بالمدح ، ويعرب في محل رفع مبتدأ مؤخر ، و(نعماً) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم<sup>(1)</sup> .

ب- وتأتي (ما) نكرة مبنية على السكون في محل تمييز، وذلك إذا جاء بعدها جملة فعلية، نحو: "نعماً تتعلمونه"، أي: نعم شيئاً تتعلمونه، (نعماً) : نعم : فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، وفاعل (نعم) ضمير مستتر فيه وجوباً، على خلاف الأصل ، تقديره: هو ، (ما) : نكرة مبنية على السكون في محل نصب تمييز ، (تتعلمونه) : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به ، و الجملة الفعلية وقعت نعتاً لـ (ما) <sup>(2)</sup> .

#### 2-4- مذهباً رفع الاسم المخصوص :

قال صاحب الكتاب ( الزمخشري) : (( وفي ارتفاع المخصوص مذهبان: أحدهما أن يكون مبتدأ ، خبره ما تقدمه من الجملة ، كأن الأصل : "زيد نعم الرجل" ، والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره : "نعم الرجل هو زيد" ، فالأول على كلام ، والثاني على كلامين))<sup>(3)</sup> .

وضح الشارح (ابن يعيش) هذه المسألة ، ذاكراً أن المخصوص بالمدح أو الذم (عبد الله) مثلاً في قولك : " نعم الرجل عبد الله " مرفوع ، وفي ارتفاعه وجهان: أحدهما أن يكون مبتدأ، وما تقدم (نعم الرجل) هو الخبر ، فيلاحظ تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، فالأصل : "عبد الله نعم الرجل " وهذا شبيهه بقولك : "مررت به

(1) إميل بديع يعقوب: معجم الإعراب والإملاء ، دارا شريفة ، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري، د ط، د ت، ص391.

(2) المصدر نفسه : ص391.

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج4، ص 298-299.

المسكين "برفع (المسكين) ،تريد:"المسكين مررت به "،وبما أن (الرجل ) اسم جنس شائع ، كان (عبد الله) داخلا تحته ،لأنه واحد منه، وبالتالي ارتبط به ، أما المراد بالعائد هو ربط الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ،علما أنها حديث عنه ، فصار دخوله تحت الجنس بمثابة أو بالأحرى بمنزلة الذكر الذي يعود عليه ،كأنه أصبح الذكر المعنوي مضارعا ومشابها للذكر اللفظي،ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

فأما صدور لا صدور لجعفر \*\*\* ولكن أعجازا شديدا ضريرها

فالصدور مبتدأ ، و(لا صدور لجعفر) جملة وقعت في محل رفع خبر ،ولما كان النفي عاما شمل (الصدور) الأول ، ودخل الأول تحته، فأصبح لذلك بمنزلة الذكر العائد، ونحو قول شاعر آخر [ من الطويل]:

فأما القتال لا قتال لديكم \*\*\* ولكن سيرا في أعراض المواقب

إذن، فالمبتدأ ورد مؤخرا،وحقه أن يأتي مقدما لأمرين،الأول :بما أنه تضمن المدح العام أو الذم العام،جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد،فكما أن حروف الاستفهام متقدمة،فكذلك ما أشبهها ،والأمر الثاني:أنه كلام يجري مجرى المثل،وكما هو معلوم أن الأمثال لا تبدل ولا تغير ،وإنما تحمل على ألفاظها حتى ولو شملها اللحن (1) .

والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون (عبد الله) في قولك:"نعم الرجل عبد الله "خبر لمبتدأ محذوف، كأنه عندما قيل:"نعم الرجل "فهم منه مدح وثناء على أحد من هذا الجنس،فقيل:"من هذا الذي أثني عليه؟" فقال:"عبد الله"،أي: هو عبد الله .وهذا يعتبر من المبتدآت التي تقدر ولا تظهر ، فالنسبة للوجه الأول تكون جملة (نعم الرجل) ذات محل من الإعراب ،وقد وقعت خبرا مقدما ،و(عبد الله) مبتدأ مؤخر ،وهكذا يكون الكلام جملة واحدة مكونة من مبتدأ وخبر ،أما بالنسبة للوجه الثاني ،تكون هناك جملتان ؛جملة أولى فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية،أي :وقعت في بداية الكلام ،وجملة ثانية وقد وردت اسمية كالمفسرة للجملة

(1) ابن يعيش :شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ،ج4، ص399-400.



الأولى، مع العلم أن إحداهما لا علاقة لها بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك ، فالنسق الأول كلام واحد لأنه مؤلف من جملة اسمية واحدة ، أما النسق الثاني مكون من كلامين لأنه يمثل جملتين اثنتين، الأولى منهما فعلية (نعم الرجل)، والثانية اسمية (هو عبد الله)<sup>(1)</sup>

وقد أدلى ابن السراج بدلوه في هذه المسألة ،معتبرا أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان ، يأتيان في الكلام على ضربين :ضرب توضع فيه الأسماء الظاهرة المعرفة بـ(أل) على معنى الجنس ، ثم يذكر بعد ذلك الاسم المخصوص الدال على المدح أو الذم ، والثاني: أن يضم المرفوع ويفسر بتمييز بحيث يكون نكرة منصوبة والظاهر نحو: "نعم الرجل زيد" و"بئس الرجل عمرو"، و"نعم الدار دارك" ، و"بئست الجارية هند"، فارتفع بـ(نعم) و(بئس). أما (زيد) فإن رفعه على ضربين: أحدهما، حين نقول: (نعم الرجل) كان معناه (محمود في الرجل) ، فذكر (زيد) حتى يعرف من الذي مدح وأثنى عليه، فكأننا قلنا : هو زيد، أما الوجه الآخر ، فقد أخرج المخصوص بالمدح أو الذم ورفع على الابتداء ، أي كأن المتكلم يقول : "زيد نعم الرجل" و"هند بئست الجارية"<sup>(2)</sup> .

(1) ابن يعيش :شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج4، ص400.

وانظر :أبو البركات الأنباري: كتاب أسرار العربية ،تحقيق فخر صالح قداره ،دار الجيل ،بيروت لبنان، ط 01، 1415 هـ-1995م، ص109-110.

انظر: شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ص164-165.

(2) السيد يعقوب بكر :نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ، ج1، ص403 إلى 405.

### 2-5- حذف المخصوص :

بعد الحديث عن مذهبي الاسم المخصوص ،انتقل ابن يعيش إلى الكلام عن حذف المخصوص كما أورده الزمخشري في "مفصله" ،إذ أن المخصوص يحذف إذا كان معلوما ،كقوله تعالى : "فنعم الماهدون"<sup>(1)</sup> ،أي : "فنعم الماهدون نحن" ،وفي قوله عز وجل : "نعم العبد إنه أواب " <sup>(2)</sup> ، والمراد :أيوب عليه السلام ،بحيث محص ابن يعيش هذه المسألة بقوله : "الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان ،إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره ،أو كان في اللفظ ما يدل عليه ،وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفا ...." كما ورد في الآيتين السابقتين ، فلم يذكر (أيوب) في الآية الثانية لتقدم قصته .

وتجدر الإشارة إلى أن المخصوص قد يأتي مذكورا كما في قوله تعالى : "بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا"<sup>(3)</sup> ، ف (أن يكفروا) جملة فعلية مؤولة بمصدر واقعة في محل رفع بأنه المخصوص بالذم ،أي :كفرهم ،وفي جواز حذفه دلالة قاطعة على قوة من ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء ،وكذلك تقدم الخبر يوحي بأن المبتدأ قد يحذف كثيرا إذا ورد في اللفظ ما يدل عليه ، أما حذف المبتدأ والخبر معا فامر مستبعد <sup>(4)</sup> . وهكذا نستنتج أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز حذفه إذا توفر في الكلام ما يدل عليه ،علما أن اللغة العربية تمتاز بظاهرة الإيجاز بالحذف كبقية اللغات الإنسانية حيث يجنح الناطقون في أية لغة إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام ،أو حذف ما يكون مفهوما لدى الملتقي سامعا كان أم قارئا ،اعتمادا على

(1) الذاريات :الآية 48.

(2) ص:الآية 44.

(3) البقرة :الآية 90.

(4) ابن يعيش :شرح المفصل ،تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج 4 ، ص400-401.

انظر : محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص204.

القرائن المصاحبة سواء أكانت حالية أو عقلية أو لفظية، لكن شيوع هذه الظاهرة – أي ظاهرة الحذف- في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات الأخرى لما اتسمت به العربية من ميل إلى الإيجاز، حتى قيل: البلاغة الإيجاز، و هذا الأخير يكون بحذف جملة أو لفظة، اسما كان أو فعلا، كحذف المخصوص في أسلوب المدح والذم<sup>(1)</sup>. وعلى هامش مسألة حذف المخصوص، لا بأس أن نسوق ما قاله (محمد الخضر حسين الجزائري) (1876-1958م): "من الجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ويحدث فيها هيئة جديدة، والمحافظة على الأسلوب العربي تقضي أن يلفظ الإنسان بعبارة إلا أن تجيء مطابقة لهجة العربية... وقد يقال: أن العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به... وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن أطراده، وهو صحة الحذف لدليل"<sup>(2)</sup>.

---

(1) (الأثر): تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع /ماي/2005م، ص89. (دورية أكاديمية محكمة).

(2) محمد الخضر حسين الجزائري: القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م، د ط، ص109.

## 2-6- تأنيث الفعل وتثنية فاعلها وجمعه

درس ابن يعيش في هذه المسألة قضية تأنيث الفعلين (نعم) و(بئس) ، وتثنية فاعلها وجمعه ، بحيث بين أن هذين الفعلين الجامدين الماضيين إذا جاء بعدهما مؤنث ، جاز إلحاق علامة التأنيث بهما أو تركها ، نحو : "نعمت الجارية هند" و"بئست الأمة جاريتك" ويجوز : "نعم الجارية هند" و"بئس الأمة جاريتك".

وهناك سؤال يطرح نفسه ، وهو : لماذا يجوز إسقاط علامة التأنيث من (نعم) و(بئس) إذا وليهما مؤنث؟ ولا يكون ذلك حسنا في غيرهما من الأفعال ؟  
 قيل : أما من ألحق تاء التأنيث ، فأمره واضح وظاهر ، وهو التمهيد والإيذان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه ، كما هو الحال في بقية الأفعال ، نحو : "قامت هند" ، أما من أسقط هذه التاء من فعلي المدح والذم فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس ، وهذا الأخير مذكر ، فإذا أنت أعتمد على اللفظ ، وأما إذا ذكر حمل على المعنى ، نحو : "هذه الدار نعمت البلد" ، فتؤنث ، لأن القائل يعني (دارا) ، فهو من الحمل على المعنى ، ومثل قولهم : "من كانت أمك ؟" فتؤنث ضمير (من) لأنه في المعنى (الأم) ، وقال ذو الرمة [من البسيط] :

أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة \*\*\* دعائم الزور نعمت زورق البلد<sup>(1)</sup> .

فالشاهد في هذا البيت : (نعمت زورق البلد) بحيث أنت الفعل في حين أنه مسند إلى مذكر ، وهو (زورق البلد) لأن المقصود به (الناقة) ، فأنت على المعنى ، كما أنت مع (البلد) في : "نعمت البلد" حين قصد به الدار .

وقيل : إنما حسن إسقاط علامة التأنيث من (نعم) و(بئس) إذا جاء بعدهما المؤنث الدال على الجنس الشامل ، فجرى مجرى الجمع ، لأن الفعل إذا ورد بعده جماعة الإناث ، جاز تذكيره ، نحو قوله تعالى : "وقال نسوة في المدينة" <sup>(2)</sup> ، فأصبح المثال :

(نعم المرأة) بمنزلة (نعم النساء) ، ولهذا كان التذكير في هذين الفعلين أمرا حسنا ، ولم

(1) حرة : كريمة ، عيطل : طويلة العنق ، ثبجاء : عظيمة السنام ، مجفرة : عظيمة الجنب ، (ابن يعيش : شرح المفصل ،

ج4 ، ص 402) .

(2) يوسف : آية 30 .

يكن كذلك في الأفعال الأخرى (1) .

وقد أدلى ابن الحاجب (570هـ-646هـ) برأيه في هذه المسألة مبينا أن (نعم) و(بئس) يجوز تأنيثهما وإن كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا، نحو: "نعمت الإنسان هند"، ويمكن تأنيث الفعل أيضا وإن كان المميز للضمير مذكرا، لتأنيث المخصوص، كقوله تعالى: "ساءت مستقرا" (2)، و"حسننت مستقرا" (3)، تلك هي نظرة ابن الحاجب، أحد أقطاب المدرسة النحوية المصرية (4) .

ويواصل ابن يعيش الخوض في غمار هذه المسألة متطرقا إلى تثنية فاعل (نعم) و(بئس) وجمعه، نحو: "نعم الرجال أخواك" و"نعم الرجال إخوتك"، فالرجلان فاعل (نعم) وهو جنس، والمراد: نعم هذا الجنس إذا ميزوا اثنين اثنين، ونعم هذا الجنس إذا ميزوا جماعة جماعة، وكذلك مثل: "نعمت المرأتان هند و دعد"، و"نعمت النساء بنات عمك" (5) .

أما قولك: "نعم رجلين"، أو "نعم رجلا"، كان منصوبا على التمييز، والفاعل ضمير مستتر مفسر بالتمييز كقولك: "نعم رجلا"، وفي هذه المسألة التباس، ولا يزول هذا اللبس إلا بواسطة التقدير والاعتقاد، فإن اعتقد في الألف و اللام العهد، فإنه لا يجوز، ويمتنع ذلك، لأن فاعل (نعم) و(بئس) لا يكون خاصا، أما إذا اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز نحو: "نعم العمر عمر بن الخطاب" و"بئس الحجاج حجاج بن يوسف"، بحيث جعل (العمر) جنسا لكل من يحمل هذا الاسم، وكذلك (الحجاج) (6) .

وقد ذهب طائفة من النحاة إلى أن اتصال تاء التأنيث الساكنة بـ(نعم) و(بئس) لدليل قاطع على أنهما فعلاّن وليسا اسمين، مع العلم أن هذه التاء لا يقلبها أحد من

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق ميل بديع يعقوب، ج4، ص401 إلى ص403.

(2) الفرقان: الآية66.

(3) الفرقان: الآية76.

(4) الأستراباذي: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج5، ص272-273 .

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص403.

(6) المصدر نفسه: ج4، ص403.

## الفصل الثاني

العرب في الوقف هاء ، كما قلبوها في مثل :رحمة،وسنة ،وشجرة ،فنقول : "نعمت المرأة"، و"بئست الجارية"، لأن هذه التاء مختصة بالفعل الماضي ولا تتعداه إلى غيره، وهكذا لا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به<sup>(1)</sup> .

## 7-2- مطابقة المخصوص والفاعل

بعد أن أنهى ابن يعيش حديثه عن مسألة تأنيث فعلي المدح والذم (نعم) و(بئس)، وتثنية فاعلها وجمعه، انتقل إلى مسألة أخرى ألا وهي قضية مطابقة المخصوص والفاعل، إذ وضح أن حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من الجنس فاعله ، ويجب أن يكون كذلك ، لأنه إذا لم يكن من جنسه، لم يكن به تعلق، أي لا وجود لعلاقة بينهما، وبالتالي يحدث تفكك من الناحية التركيبية و التنسيقية .

والمخصوص بالمدح أو الذم إما أن يكون مبتدأ وما قبله خبر ، ولهذا وجب أن يكون من جنسية ليبدل عليه ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه ، وإما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، فيكون بمثابة التفسير والتوضيح للفاعل، لأنه إذا لم يكن من جنسه لا يمكن أن يكون مفسرا له، فالمراد من قولك مثلا : "نعم الرجل زيد"، أنه - أي المخصوص- محمود في جنسه ، وإذا قلت: "بئس الرجل خالد"، كان المقصود به أنه مذموم في جنسه، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من حذف المضاف في قوله تعالى : "ساء مثلا القوم"<sup>(2)</sup> ، أي: مثل القوم، بحيث حذف المضاف ، وحل المضاف إليه محله ، مع العلم أن الفعل (ساء) بمعنى (بئس)، وفاعله ضمير مستتر فيه مفسر بـ(مثلا) ، فليزِم أن يكون المخصوص بالذم من الأمثال، وليس القوم بمثل، فوجب أن يكون هناك مضاف محذوف والتقدير : ساء مثلا مثل القول ، (برفع مثل)، فيكون المخصوص من جنس المرفوع<sup>(3)</sup> .

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1، ص104.

(2) الأعراف: الآية 177.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ج4، ص403-404 .

## الفصل الثاني

يواصل ابن يعيش (الشارح) تبيان هذه المسألة بسوق الآية التالية: "بئس مثل القوم الذين كذبوا"<sup>(1)</sup>، بحيث بين أنه يجوز أن يكون (الذين) هو المخصوص بالذم، وأن يكون في محل رفع، وفي هذه الحالة ليس هناك بد من تقدير مضاف محذوف معناه: مثل الذين كذبوا، ثم حذف المضاف، كما سبق وأن ذكرنا في الآية السالفة، ويجوز أن يكون (الذين) صفة للقوم، ويكون في محل جر، والمخصوص محذوف، والتقدير: بئس مثل المكذبين مثلهم<sup>(2)</sup>.

وبناء على ذلك، فإن فاعل أفعال المدح والذم يطابق المخصوص في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ضف إلى ذلك إلى أن الاسم الموصول يكون فاعلا لهذه الأفعال إذا قصد به الجنس، نحو: "نعم الذي يخدم وطنه عمرو"، وأن المخصوص سمي كذلك لدخول (أل) التعريف على الفاعل، حيث صارت سببا في مدحه أو ذمه مرتين، مرة على سبيل الإجمال، ومرة على سبيل التفصيل<sup>(3)</sup>.

وإذا استوفت (نعم) فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه، جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقول: "نعم الرجل زيد" و"نعم رجلا زيد"، فأعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، أما الشيء الذي يربط بينهما هو العموم الذي في الألف واللام، والجدير بالذكر، أنه لا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا ينبغي أن يقال: "نعم زيد الرجل"، ولا على التمييز خلافا للكوفيين، فلا يقال "نعم زيد رجلا"، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو: "زيد نعم الرجل"، ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: "إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب"<sup>(4)</sup>، أي هو، أي: أيوب - عليه السلام<sup>(5)</sup>.

(1) الجمعة: الآية 5.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج4، ص404.

(3) عثمان محمود منصور: المقتطف في النحو والصرف، ص131.

(4) سورة ص: الآية 44.

(5) محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح قطر وبيل الصدى، ص204.

## الفصل الثاني

## 2-8-أحكام "حبذا"

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): ((و"حبذا" مما يناسب هذا الباب، ومعنى حب صار محبوباً جداً، وفيه لغتان: فتح الحاء وضمها)).

ذكر ابن يعيش بأن (حبذا) قريبة في المعنى من (نعم)، لأنها تستعمل للمدح، مثلها مثل (نعم)، إلا أن (حبذا) مفضلة على (نعم) لأنها - أي: حبذا - تقرب المذكور من القلب، في حين أن (نعم) ليست كذلك. و(حبذا) تتركب من جزءين اثنين: فعل وفاعل، فالفعل هو (حب)، والفاعل هو (ذا) اسم الإشارة فـ(حب) فعل مضعف لأن عينه ولامه من جنس واحد، وفيه لغتان: (حبيت) و(أحبيت)، والثانية يكثر استعمالها، قال تعالى: "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله" (1)، فهذا من (أحب)، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم: "من أحب لقاء الله أحب لقاءه" (2). أما (حبيت) فهو متعد أصلاً، ووزنه (فعل) بفتح العين نحو قول الشاعر [من الطويل]:

فوالله لولا تمره ما حبيته \*\*\* ولو كان أدنى من عبيد ومشرق

فإذا أريد به المدح نقل إلى (فعل) بضم العين، فنقول: حب زيد "بضم الحاء، أي صار محبوباً، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

وحب بها مقتولة حين تقتل

فضم الفاء منه دليل على ما سبق ذكره (3).

كما ذكر الشارح رأي الفراء (ت. 207هـ) - أحد كبار نحاة مدرسة الكوفة

(1) آل عمران: الآية 31.

(2) رواه الشيوخ: البخاري ومسلم والترمذي، صحيح البخاري باب الرقاق الرقم 2443، 2444، وصحيح مسلم باب الذكر: 2683-2686، وصحيح الترمذي باب الجنائز: 1066-1067، (الهامش: ابن يعيش: شرح المفصل/تح إميل بديع يعقوب، ج4، ص405).

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، تح د، إميل بديع يعقوب، ج4، ص404-405.

وانظر: شرف الدين علي الراجحي: منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ص168-169.

## الفصل الثاني



النحوية - في هذه المسألة إلى أن (حب) أصله (حبيب) على وزن (فعل) بضم العين، نحو : (كرم) ، واستدل بقولهم : (حبيب)، و(فعيل)، بابه (فعل) بضم العين، ك (ظريف) من (ظرف) ، و(كريم) من (كرم)، إلا أن ابن يعيش يفضل الرأي الأول، مبينا أن الفعل هنا جاء متعديا و(فعل) لا يكون متعديا، ويستمر في الرد على الفراء وأصحابه أن قولهم : (حبيب) لا دليل عليه، لأنه هنا مفعول، ف(حبيب) و(محبوب) واحد ، فهو مثل : (جريح) و(مجروح)، و(قتيل) و(مقتول) و(حبيب) من (حب) إذا أريد به المدح فاعل ك(ظريف)، و(حب) فعل متصرف .

ثم يتطرق ابن يعيش إلى الحديث عن فاعله- أي : حب- بحيث يوضح أن اسم الإشارة المتصل بالفعل هو الفاعل ويستعمل مجردا من حرف التنبيه، فالفاعل وأصبا مركبين تركيبيا مزجيا ، كأنهما صارا شيئا واحدا . ولم يؤت بحرف التنبيه حتى لا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وقد جعل ذلك الاسم مفردا مذكرا لأن الإفراد أخف، والمذكر قبل المؤنث ، فهو كالأصل له ، فلذلك تقول: "حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون" ولا يقال: "حبذه" في المؤنث ولا "حبذي".

وهكذا ف(حبذا) مركب من فعل وفاعل، و لا يجوز تأنيث الفعل أو تثنيته أو جمعه ، والدليل على أنهما بنيا وجعلا شيئا واحدا أنه لا يجوز الفصل بين الفعل و(ذا) الفاعل بشيء ، إذ لا يصح أن يقال : "حب في الدار ذا" و"حب اليوم ذا".

ثم تحدث ابن يعيش عن تركيب (حب) مع (ذا) ، بأن (ذا) اسم مبهم ينعت بالأجناس ، و(حب) حكمها هو حكم (نعم)، فركب هذا الأخير مع (ذا) ليحل محل أسماء الأجناس ، إذا لا ينعت إلا بها ، والنعته والمنعوت شيء واحد أيضا ، و(ذا) مبهم غامض، فصار شبيها بالمضمر في (نعم) ، ولذلك فسر بالكرة كما يفسر في (نعم) فتقول : "حبذا رجلا" كما تقول: "نعم رجلا" ، و ما دام حبذا أصبح في الحكم كلامة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية ، واعتقدوا أنه اسم له محل من الإعراب ، وبالتالي، يعرب مبتدأ لأنه رفع بالابتداء ، وما بعده يكون خبرا، مع العلم أنه لا وجود في اللغة العربية فعل وفاعل جعل في موضوع مبتدأ

## الفصل الثاني

إلا (حبذا)<sup>(1)</sup> .

وقد غلب هؤلاء النحاة معنى الاسمى فيه ، لأن الاسم أقوى من الفعل ، وعندما ركبا وأصبحا شيئا واحدا غلب جانب الاسم لقوته وضعف جانب الفعل ، واستدلوا على اسميته بكثرة نحو قولهم : "يا حبذا" ، قال الشاعر [من البسيط]:

يا حبذا جبل الريان من جبل \*\*\* وحبذا ساكن الريان من كانا

ومنهم من غلب جانب الفعل ، معتبرا الاسم كالمغى ، ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل ، نحو: "حبذا زيد" ، ف(حبذا) فعل ، و(ذا) لغو زائد ، و(زيد) فاعل ، ويعود تغليب جانب الفعل هنا إلى أن الفعل أسبق لفظا ، بالإضافة إلى أنهم صرفوه ، فقالوا: "لا يحبذ به بما لا يفعله" ، كأنهم اشتقوا فعلا من لفظة الجملة مثل : (حمدل) في حكاية (الحمد لله) ، و(سبحل) في حكاية (سبحان الله) ، فهذان وجهان عربيان .

ومنهم من لا يغلب أحدهما على الآخر ، ويجريهما على ظاهرهما ، وهو المذهب السائد ، فيجريهما مجرى (نعم) و(بئس) (2) .

وعلاوة على ذلك ، يقول المبرد : "وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل : (حبذا الشيء) ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، فإنما هو : (حب هذا) ، مثل قولك : (كرم هذا) ؛ ثم جعلت (حب) و(ذا) اسما واحدا ، فصار مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة .. فتقول : (حبذا عبد الله ، وحبذا أمة الله) ، ولا يجوز (حبذه) [باستعمال اسم الإشارة المؤنث] ؛ لأنهما جعلتا اسما واحدا في معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ، كما يكون ذلك في الأمثال " (3) .

نفهم من كلام المبرد أن (حبذا) وقعت مبتدأ والمعرفة بعدها تكون مرفوعة على الخبرية ، وهذا يعتبر أول الوجوه الخمسة التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 1 ، ص 406 إلى ص 408

(2) المصدر نفسه : ج 4 ، ص 408-409 .

(3) المبرد (محمد بن يزيد) : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، لا ط ، لات ، ج 2 ، ص 145 .

## الفصل الثاني

(أسرار العربية) تفسيراً لرفع المعرفة بعد (حبذا) ، أما بقية الوجوه التي ساقها ابن الأنباري تتمثل فيما يلي : الوجه الثاني ، أن يكون (ذا) مرفوعاً ب(حب) ارتفاع الفاعل

بفعله ،ويكون (زيدا) بدلا منه، والوجه الثالث :أن تجعل (زيدا) خبر مبتدأ محذوف، فكأنه عندما يقال :من هو؟، يكون الجواب:زيد،أي : هو زيد ،والوجه الرابع :أن تجعل (زيدا) مبتدأ،و(حبذا) خبره ،أما الوجه الخامس:أن تجعل (ذا) زائدة،وبالتالي يرتفع (زيد) بـ(حب) لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه(1) .

ومن المعلوم أن ابن يعيش قد تطرق في شرحه إلى جميع الأوجه الخمسة السابقة الذكر(2) .

---

(1) عبد الرحمن بن محمد الأنباري:أسرار العربية ،تحقيق محمد بهجت البيطار ،مطبوعات المجتمع العلمي العربي بدمشق ، سوريا ،ط1957،م1،ص110.

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ،ج4،ص409.

### الفصل الثاني

### 3- فعلا التعجب :

من أصناف الفعل التي تناولها صاحب الكتاب ( الزمخشري) في مؤلفه (المفصل ) "فعلا التعجب " ،وهو أحد الموضوعات ذات الاهتمام في النحو

العربي، وقد أسهب ابن يعيش (الشارح) في هذه المسألة أيما إسهاب ، متعرضا إلى مختلف القضايا التي تعرض إليها صاحب الكتاب ، بحيث تحدثنا عن حقيقة التعجب وماهيته ، ومعنى أسلوب التعجب ، و"ما" التعجبية ، بالإضافة إلى فكرة عدم التصرف في الجملة التعجبية ، وجواز زيادة "كان" في التعجب للدلالة على المضي.

### 3-1- التعجب وحقيقته

شرع ابن يعيش ، بادئ ذي بدء ، في تعريف (التعجب) وتحديد حقيقته قبل التطرق إلى بقية العناصر التي شملت هذه المسألة ، فالتعجب – عنده – هو انفعال يحدث في النفس عندما تستعظم أمرا جهلت حقيقته أو خفي سببه ، فالتعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ، ويقال في العادة وجود مثله ، قال أبو هلال العسكري : "والعجب استعظام الشيء لخفاء سببه ، والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه" (1) . ومثال ذلك ، أننا لو رأينا طائرا يطير ، لم نتعجب منه لجري العادة بذلك ، أما لو طار غير ذي جناح لحدث التعجب والاندهاش منه ، لأنه خرج عن نطاق العادة والمألوف ، وخفي سبب الطيران (2) ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه ، لأنه عالم علما مطلقا لا يخفى عليه شيء.

والتعجب معنى واحد ، إنما الزمخشري قال : "فعلا التعجب" بلفظ التثنية ، لأنه يكون بلفظين : أحدهما : (أفعل) مبني على الفتح لأنه فعل ماض ، نحو : (أكرم ) و(أخرج) .

والثاني : (أفعل) مبني على السكون لأنه فعل أمر .

(1) أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية ، تحقيق حسام الدين القدسي ، ص 213.

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج 4 ، ص 411.

## الفصل الثاني

فالضرب الأول : و هو (أفعل) ، و لا بد أن يلزمه (ما) من أوله ، فنقول : "ما أحسن زيدا !" ، وهي جملة مؤلفة من مبتدأ و خبر ، ف (ما) اسم مبتدأ في محل رفع ،

وهي غير موصولة ولا موصوفة ، وتتضمن معنى (شيء) ، كأنك قلت : "شيء حسن زيدا" ، و لم ترد شيئاً بعينه ، إنما هي مبهمة .

و إذا سئل :لماذا اختص التعجب بـ(ما) دون غيره من الأسماء ؟فيل :بسبب غموضها ،لأن الشيء إذا كان مبهما كان أكثر تشويقا لاحتوائه احتمالات وأمورا مجهولة ،وقد أختير أن يكون التعجب بهذه الصيغة (ما أفعل ) حتى يفهم منه الاندهاش والحيرة ، لأنه لو قيل :شيء أحسن "لم يفهم منه التعجب ،لأن "شيئاً" وإن كان فيه إبهام إلا أن (ما) أشد إبهاما ،والمتعجب معظم للأمر ،فلو قيل : "ما أحسن زيدا" فقد جعلت الأشياء التي وقع بها الحسن متكاملة فيه ،ولو قيل : "شيء أحسن زيدا" ، وكان قد قصر الحسن على جهة واحدة دون بقية جهات الحسن. وقد وضح ابن يعيش صيغة (أفعل) في التعجب من حيث التصريف والاشتقاق ،مبيناً أنه فعل ماض غير منصرف مقتصر على الماضي، ولا يأتي منه المضارع ولا الأمر ،ولا اسم الفاعل ، إذا لا يجوز أن نقول : "ما يحسن زيدا" ولا نحوه من أنواع التصرف.

أما الكوفيون<sup>(1)</sup> فقد خالفوا في ذلك ،وذهبوا إلى أن (أفعل ) في التعجب هي بمنزلة (أفعل) في التفضيل واحتجوا بجواز تصغيره نحو: "يا ما أُمليح غزلانا !" والأفعال غير قابلة للتصغير ،ولا تصح عينه في التعجب كما يزعمون نحو: "ما أقوله !" ، إنما هذا التصحيح يكون في الأسماء نحو: "زيد أقوم من عمرو وأبيع منه" ،ولو كان فعلا لاعتل بقلب عينه ألفا ،نحو: (أقال) و(أباع) ،وهكذا يشاطر ابن يعيش نحاة البصرة رأيهم ،وذلك لأمر ، منها ،جواز دخول نون الوقاية على اللفظ،نحو : "ما أحسنني عندك !" هذه النون التي لا تدخل إلا على الفعل والحرف

(1) انظر :المسألة 15 في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين—، ج1، ص 148-126.

وانظر : أبو البركات الأنباري:كتاب أسرار العربية ،تح فخر صالح قداره ،ط1، من ص115 إلى ص123.

## الفصل الثاني

مثل: "إنني مجتهد" ،و "ضربني" و لا يجوز: "ضاربني" بكسر الراء وضم الباء ، وإن ورد هذا الأخير فهو شاذ.

والأمر الثاني: أنه ينصب المعارف والنكرات على السواء مثل: "ما أحسن زيدا!" و"ما أجمل غلاما اشتريته!"، و(أفعل) إذا كان اسما لا ينصب نكرة على التمييز مثل: "زيد أكثر منك مالا"، ولا يجوز: "زيد أكثر منك المال والعلم".  
الأمر الثالث: أنه مبني على الفتح.

وقد رد ابن يعيش على زعم نحاة الكوفة بأن (أفعل) اسم لأنه لا يتصرف، فيبين لهم بأن عدم التصرف لا يدل على اسميته لأن هناك أفعالا غير متصرفة مثل: (عسى) و(ليس)، ففعل التعجب منع من التصرف لأنه تضمن فائدة إضافية وهي التعجب وبالتالي تشبه بالحروف وصار جامدا مثلها.

والوجه الثاني أن المضارع يحتمل زمنين، الحال والاستقبال، و التعجب يكون دالا عما هو موجود، و يمكن التعجب من الماضي باستخدام الفعل الماضي، لأنه شيء قد وجد .

وأما التصغير فإنما دخله – وإن كانت الأفعال لا تصغر- من قبل أنه يشبه الاسم من جهة لزومه طريقة واحدة، وامتناعه من الصرف.

وقد اختص هذا الفعل ببناء (أفعل) لأنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدي، فهو مثل: (ذهب) و(أذهبته)، فإذا قلت: "ما أحسن زيدا!" أصله: "حسن زيد"، فإذا أردت الإخبار عنه استعملت همزة التعدي، نحو: "زيد أحسن عمرا"، وهكذا، إذا أردنا أن نتعجب –مثلا- من الأفعال الآتية: (ضرب، علم، ظرف) قلنا: (ما أضربه! و ما أعلمه! وما أظرفه!)، وبناء على ذلك، أكد ابن يعيش على أن الأفعال التي لا يجوز أن يصاغ منها فعل التعجب ضربان: الضرب الأول: هو الأفعال غير الثلاثية أي: الرباعية والخماسية والسداسية. والضرب الثاني: هو الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، لأن فعلها يتعدى الثلاثة أصلا و غير أصل، و لو زيد على الفعل

## الفصل الثاني

همزة التعدي لخرج عن بناء (أفعل)<sup>(1)</sup>.

وقيل: "ما أعطاه الدرهم!"، هذا غير مقبول عند سيبويه، لأنه مسموع، ولا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب، إذن، فالتعجب من (فعل) قياس مطرد، ومن (أفعل) مسموع لا يتعدى ما ورد عن العرب، إلا أن الأخفش ذهب إلى أن الفعل الثلاثي إذا

دخلته أحرف زائدة وأصبح على وزن (استفعل ) و( افعل ) و(انفعل) جاز صياغة فعل التعجب منه لأن أصله ثلاثي ،وقد قاسه على : (ما أعطاه ! ) ،وكان (المبرد) من الموالين لهذا الرأي ، الذي يراه ابن يعيش ضعيفا ،يجب ألا يؤخذ به.و أما الألوان والعيوب فنحو:الأبيض والأصفر والأحول والأعور،فلا يقال:"ما أبيض هذا الطائر ! إذا أريد البياض ، وكذلك العيوب الخلقية مثل : "ما أعوره !"،فهذا غير جائز .

إذا أريد صياغة التعجب من الأفعال التي لم تستوف الشروط المذكورة ،فالحكم في ذلك أن تبني (أفعل) من الكثرة أو القلة أو الشدة أو نحو ذلك ، ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال نحو قولك:"ما أكثر درجة زيد !" و"ما أشد حمرة عمرو!"،و"ما أقل حوله!"،والملاحظ أنه يجوز صياغة التعجب من هذه الأشياء لأن المتعجب منه لا يخلو من كثرة أو قلة أو شدة خلاف العادة، ولهذا وجب التعجب لأنه لا يمكن بناء التعجب من أفعالها (2) .

ونلاحظ مما سبق أن ابن يعيش لم يذكر بعض الأفعال التي لا يصاغ منها التعجب مثل الأفعال المبنية للمجهول ، و الأفعال المنفية ، و الأفعال الجامدة نحو : بس و نعم ، و الأفعال غير القابلة للتماثل نحو : مات وفني ، كما أن الشارح (ابن يعيش) و المصنف (الزمخشري) لم يتعرضا لأسلوب التعجب في اللغة أو بعبارة أخرى (التعجب السماعي) ، وقد استعملت العرب تراكيب معينة دالة على التعجب منها : (سبحان الله ! ) أي : أبرئ الله و أنزهه عن كل عيب ، و (لله دره فارسا ! ) ،

(1)ابن يعيش :شرح المفصل ، تح ،إميل بديع يعقوب ، ج4، ص412إلى415.

(2) المصدر نفسه: ج4،ص415-416.

انظر:شرف الدين على الراجحي:منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري،ص172إلى180.

## الفصل الثاني

و(يا لك من قائد ! ) ، بالإضافة إلى الأساليب الإنشائية الطلبية و بخاصة الاستفهام، التي قد تخرج عن الحقيقة إلى أغراض بلاغية أخرى تعرف من خلال سياق الكلام كالتعجب نحو قوله تعالى : " كيف تكفرون بالله " (1) ، و "عم يتساءلون" (2) ، و "الحاقة ما الحاقة " (3) .

### 3-2 - معنى أسلوب التعجب

قال صاحب الكتاب : >> و معنى "ما أكرم زيدا" : شيء جعله كريما ، كقولك : "أمر أفعده عن الخروج " ، و "مهم أشخصه عن مكانه" تريد أن قعوده و شخوصه لم يكونا إلا لأمر ، إلا أن هذا النقل من كل فعل ؛ خلا ما استثنى منه مختص بباب التعجب ، و في لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى << .

بدأ ابن يعيش الحديث عن معنى أسلوبى التعجب كما أورده الزمخشري في مصنفه ، فقولنا : " ما أكرم زيدا ! " بمعنى : "شيء جعله كريما" ، ف ( ما ) هنا بمعنى شيء ، و هو اسم نكرة في موضع رفع بالابتداء ، و هنا يبدو أن الابتداء بالنكرة جائز لأنه في تقدير النفي ، و ذلك أن المعنى في قولك : "ما أحسن زيدا ! " شيء جعله حسنا ، و المراد : ما جعله حسنا إلا شيء . كما قالوا : "مهم أشخصه عن مكانه " ، أي : أن قعوده وشخوصه لم يكونا إلا لأمر ، فاتضح الكلام لأنه في معنى النفي ، و النكرة في تأويل الفاعل ، ولهذا السبب كان الابتداء بالنكرة مقبولا ههنا . وقول الزمخشري : " إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى منه " ، معناه أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع و ليس في القياس ، لأنه قد يكون بتشديد العين ، نحو قولك : " عرف زيد الأمر " و "عرفته إياه" و لم يقولوا : " أرفته " ، ولهذا لا يجوز أن يساغ النقل بالهمزة إلا فيما

(1) البقرة : الآية 28 .

(2) النبأ : الآية 01 .

(3) الحاقة : الآية 01-02 .

## الفصل الثاني

استعملته العرب ، و هو في باب التعجب قياس مطرد بالهمزة في كل الأفعال الثلاثية ، إلا ما استثنى أي ما دل على العيوب و الألوان ، نحو : (حمر) من (الحمرة) و (شهب) من (الشهبة) ، و (عور) و(حول) . بحيث لا يقال : (ما أحوله) و (ما أعوره) و غيرهما ، في حين أن الكوفيين يجيزون التعجب من البياض و السواد و نحوهما (1) .

وقد احتج نحاة الكوفة بقول الشاعر [من الرجز] :



جارية في درعها الفضفاض \*\*\* أبيض من أخت بني إياض

فقول الشاعر: "أبيض من أخت بني بياض" و"أفعل من كذا" و"ما أفعله"

مجراها واحد، بحيث لا يستخدم أحدهما إلا حيث استخدم الآخر، وهذا شاذ وفساد للضرورة، فلا ينبغي أن يقاس عليه أصلا، مع احتمال أن تكون (أفعل) ههنا التي مؤنثها (فعلاء)، نحو: (حمراء) و(أحمر)، وابن يعيش لا يقصد ذلك بل يعني (أفعل) الدالة على التفضيل، وتكون (من) صفة متعلقة بمحذوف، تقديره: (كائنة من أخت بني إياض)، وكقول الشاعر أيضا [من الطويل]:

لما دعاني السمهري أجبته \*\*\* بأبيض من ماء الحديد صقيل

أي: كائن من ماء الحديد.

"فإن قيل: لو كان الأمر كما قلتم، لقيل: (بيضاء)؛ لأنه من صفة (الجارية) قيل

:إنما قال: (أبيض)؛ لأنه أراد: في درعها الفضفاض جسد أبيض، فارتفاعة بالابتداء، والجار والمجرور قبله خبر، والجملة من صفة (الجارية). اختاروا النقل بالهمزة في التعجب، لأنها أكثر في النقل، ولزم هذا اللفظ الواحد، ولم يتجاوزوا إلى غيره، وإن كان غيره مستعملا في باب النقل، وذلك حين منع فعله من التصرف، وإن كان أصله التصرف، وهذا معنى قوله: "وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره".

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تح، إميل بديع يعقوب، ج4، ص 416-117.

## الفصل الثاني

قال صاحب الكتاب: "وأما (أكرم بزيد!)، فقيل: أصله: (أكرم زيد)، أي: صار

ذا كرم... إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: (رحمه الله)، والباء مثلها في (كفى بالله)، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في (ولا تلقوا بأيديكم) للتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى

المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد، و (يا رجال أكرم بزيد)"(1) .

بين ابن يعيش أن هذا الفعل منقول من (أفعل) التي تستخدم للصيرورة كلما أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل، ولهذا، فعندما أرادوا التعجب من الكرم والحسن، نقلوه إلى (أكرم) و (أحسن) ، بعدها تعجبوا منه باستعمال صيغة الأمر، فاللفظ لفظ الأمر، وهو يدل على الخبر، فمثل هذا النقل مماثل للنقل في: "ما أكرم زيدا!" ، فأصبح الفعل متعديا بالهزمة وهو مبني على السكون ، بعد أن نقل إلى (أفعل) – بفتح العين واللام- التي تدل على المبالغة ، لأن التعجب ينبغي أن يكون ثابتا و مؤكدا ومستقرا وخارجا عن المألوف والعادة ، المرء الذي ينفق درهما واحدا لا يقال فيه : (ما أكرمه!) ، وإنما يقال للذي أكثر من الكرم حتى أصبح طبعاً فيه، فقولك: (يا زيد أكرم بعمره!) و (يا هند أكرم بعمره!) و (يا رجلان أكرم بعمره!) و (يا رجال أكرم بعمره!) و (يا نساء أكرم بعمره!) ، فقد وحد لفظ الفعل وذكر ، لأنك لا تأمر المخاطبين، ولا تسألهم أن يكرموا أحدا ، بل تخبرهم أن عمرا كريم، وعبرة (يا زيد) تفيد تنبيه المخاطب ليستمع لكلامك ، والفعل (أكرم) ليس لزيد، وإنما هو لعمره والمجرور بالباء فموضعه الرفع، أما الباء فهي زائدة، والدليل على ذلك ، لو ألغيت الباء لارتفع الاسم ، الذي يعرب فاعلا حتى ولو أسقطت الباء الزائدة ، إذ يرفع محلا ، ويجر لفظا ، ويلاحظ أن الباء لزممت هنا لتؤذن بمعنى

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 04 ، ص 418.

## الفصل الثاني

التعجب وذلك بمخالفة سائر الأخبار .

ثم انتقل ابن يعيش إلى موضوع استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال لباء عليه ، وبين بأنه أريد من ذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى ، فالتوسع ظاهر ما دام تأدية المعنى بلفظين أوسع و أكد من تأديته في لفظ واحد، وأما دخول الباء ، فالهدف من ذلك إرادة الدلالة على التعجب . بعدها ، تطرق إلى شرح قول صاحب الكتاب : "وفي هذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل مأخذا منه أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما ..." ، بحيث ذكر بأن المذهب الأول هو مذهب سيبويه

والجماعة أما المذهب الآخر هو ما أدلى به الزمخشري في قولنا : (أكرم يزيد) ، بأنه أمر موجه لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما . وهو رأي الزجاج أيضا ، أما فيما يخص الباء ، فقد ذكر في ذلك وجهان :

أحدهما : أنهما مزيدة للتأكيد ، نحو قوله تعالى : " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " (1) ، والمراد : أيديكم ، والوجه الثاني : أنها للتعدية ، وبالتالي فإن معنى ( أكرم يزيد ! ) أي : صير الكرم في زيد ، كما يقال : ( نزلت بالجبل ) ، أي : في الجبل ، وهذا الرأي بعيد عن الصواب كما يراه ابن يعيش وذلك لأسباب : منها أن التعجب جاء بلفظ الأمر لكنه ليس أمرا وإنما هو خبر يحتمل الصدق والكذب ، ومنها لو كان أمرا لا تصل به ضمير المأمور الدال على التأنيث أو التثنية أو الجمع حسب أحوال المخاطبين ، ومنها أنه لو كان أمرا لصح أن يجاب بالفاء كما هو الحال في كل أمر مثل : ( أكرم بعمر و فيشكرك ) ، بفتح الراء في ( فيشكرك ) – ( لأن الفعل هنا منصوب بـ ( أن ) مضمرة بعد فاء السببية (2) .

(1) البقرة : الآية 195 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج4 ، ص 419-420 .

- انظر : الأستراباذي : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، ج4 ، ص 251-252 .

- انظر : جلال الدين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، ج5 ، ص 57-58 .

## الفصل الثاني

فالتعجب القياسي له صيغتان : ( ما أفعل زيدا ! ) ، وإعرابه : ( ما ) مبتدأ بمعنى شيء عظيم ، و ( أفعل ) فعل ماض فاعله ضمير ( ما ) ، و ( زيدا ) مفعول به ، والجملة خبر ( ما ) ، و ( أفعل به ! ) وهو بمعنى : ما أفعله ! وأصله : أفعل ، أي صار ذا كذا ، كأغذ العير ، أي : صار ذا غدة ، فغير اللفظ ، وزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ ، فمن ثم لزمتم هنا ، بخلافها في فاعل ( كفى ) (1) .

أما صيغ التعجب السماعية تعرب حسب موقعها في الكلام ، نحو : ( الله درك ) ، ( الجار والمجرور خبر مقدم ، و ( درك ) مبتدأ مؤخر ، والكاف ، مضاف إليه .

---

(1) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص347.

## الفصل الثاني

---

### 3-3- "ما" التعجبية

قال صاحب الكتاب: (( واختلفوا في "ما" ،فهي عند سيبويه غير موصولة ،ولا موصوفة، وهي مبتدأ ما بعده خبره، وعند الأخفش موصولة ،صلتها ما بعدها ،وهي مبتدأ محذوف الخبر ، وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل : "أي شيء أكرمه" )).

بعد أن أتم ابن يعيش شرح معنى أسلوب التعجب ،انتقل إلى الحديث عن (ما) التعجبية ، بصفتها ركن أساسي في صيغة التعجب القياسي (ما أفعله !) .

بحيث بين آراء النحويين إزاءها ، فبالنسبة لسيبويه والخليل أنها اسم غير موصول ولا موصوف، وهي تعني: شيء، والمعنى فيها: (شيء حسن زيديا) ، أي: جعله حسنا ، وهي في محل رفع مبتدأ ، و(أحسن) فعل ماض غير متصرف، ويحوي ضميرا يرجع إلى (ما) ، و(زيديا) مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كقولك: (عبد الله أحسن زيديا) (1) .

ذاك هو مذهب الأغلبية الساحقة من نحاة المدرسة البصرية(2) .

كما ذكر ابن يعيش رأي الأخفش في أن (ما) ليست اسما تاما ، وإنما هي اسم موصول بمعنى (الذي)، وما بعدها من قولك : " أحسن زيديا" الصلة ، و الخبر محذوف و تقديره : "الذي أحسن زيديا شيء ، وعليه جماعة من الكوفيين، واحتج من يقول ذلك بقولهم : (حسبك) ، فهو اسم مبتدأ وليس له خبر لأنه يتضمن معنى النهي، فكانت (ما) كذلك.

وحكي عن (ابن درستويه) أن الأخفش قد اضطرب مذهبه في (ما) ، فمرة اعتبرها تعجبية بمعنى(الذي) إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يعتبرها موصوفة لا صفة لها وذلك لما تضمنته من غموض و إبهام ، والفعل بعدها وما اتصل به في محل رفع خبر ، ويبدو أن هذا الرأي قريب من مذهب نحاة البصرة .

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تح، إميل بديع يعقوب، ج4، ص120-421.

(2) سيبويه (عمر بن عثمان): الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ج4، ص72.

بعدها يرد ابن يعيش على مذهب الأخفش ويعتبره ضعيفا جدا و ذلك لأمر: منها أنه يعتقد أن الخبر محذوف، في حين لا يجوز حذف الخبر إلا إذا كان هناك شيء يدل عليه ، لأن الفائدة من الخبر هو توضيح المعنى وإتمام الجملة وإضافة فائدة مهمة إلى الكلام ، وفي صيغة التعجب ليس هناك دليل على أن الخبر محذوف، ومنها أنه يقدر المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يحتوي فائدة وتوضيحا ، وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن الحسن وغيره إنما يكون بشيء أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة ، أما الأمر الثالث ، أن باب التعجب هو باب إبهام وغموض، والصلة موضحة للموصول ، وهكذا يلاحظ في قوله تناقض- ما دام أراد من التعجب الإبهام .

وفي معرض الحديث عن (ما) التعجبية ، قد يطرح السؤال الآتي: ما الفائدة من زيادة (ما) في التعجب نحو: "ما أحسن زيدا!"؟ ولماذا اقتصر عليها دون غيرها؟ قيل: لأن (ما) يكتنفها كثير من الإبهام ، والمعروف أن الشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس وأرشد أثرا فيها ، بسبب احتماله أمورا كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها (1) .

أما رأي ابن درستويه ، فإنه يرى بأن (ما) هذه هي التي تستخدم في الاستفهام ، نحو: "ما تصنع؟" و"ما عندك؟" ، فهي تشبه (من) و(أي) في الإبهام ، وهكذا وضعت (ما) في التعجب ، لأن التعجب فيه إبهام ، ويتضمن مبالغة وخروجا عن العادة . نحو: "ما أحسن زيدا!" في المعنى مضارع لـ: "أي رجل زيد" إذا أريد به أنه رجل عظيم، أو جليل قدره أو نحو ذلك ، وهذا مذهب الفراء من الكوفيين، إلا أن الفراء كان يذهب إلى أن (أفعل) بعدها اسم حقه أن يكون مضافا إلى ما بعده .

ويعارض ابن يعيش بشدة من ذهب إلى أن (ما) في التعجب تفيد الاستفهام، لأنه يرى بأن التعجب خبر بحت وهكذا الأخير- كما هو معلوم- يحتمل الصدق أو الكذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنا ، بل يخبره بأنه

(1) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره ، ص115.

حسن حتى ولو كانت (ما) استفهامية ، والاستفهام أسلوب إنشائي طلبى لا يحتمل الصدق أو الكذب كغيره من أساليب الإنشاء الطليعية (1) .

وقد أشار ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) إلى أن (ما) التامة تقع في ثلاثة أبواب :باب نعم و بئس ،وباب المبالغة (أي:إذا أريد المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ، نحو : إن زيدا مما أن يكتب) ،وباب التعجب ، مثل : "ما أحسن زيدا "،والمعنى شيء حسن زيدا ،وقد جزم بذلك جميع البصريين ، إلا أن الأخفش فجوزه ، أي أن تكون معرفة موصولة ، و الجملة بعدها صلة لا محل لها ،وأن تكون نكرة موصوفة ،والجملة بعدها في محل رفع صفة لها، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره (شيء عظيم ونحوه)(2) .وقد ذهب الكسائي إلى أن (ما) لا موضع لها من الإعراب(3) .

ومهما قيل في (ما) الملازمة لصيغة التعجب القياسية (ما أفعله!) ،فإن هذه الأخيرة تعد الصيغة الأولى للتعجب – بدون منازع(4) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب ،ج4،ص421.

(2) ابن هشام الأنصاري:مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،ج01، ص 327.

(3) جلال الدين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ج05 ، ص 56 .

(4) إميل بديع يعقوب :معجم الإعراب والإملاء ، ص392 .

## الفصل الثاني

### 3-4- عدم التصرف في الجملة التعجبية

قبل أن نتطرق إلى صلب هذه المسألة ، يجدر بنا أن نتذكر بأن "علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك وبالكلم نوعيها ،وما هي في حكمها"<sup>(1)</sup> .

وما ذكر السكاكي (ت 626هـ) عن النحو وحتمية الالتزام بقواعده ومقاييسه وتراكيبه، ذو علاقة وطيدة بموضوع (عدم التصرف في الجملة التعجبية) ،الذي عرضه ابن يعيش،بحيث بين أن لصيغة التعجب منهاج فريد وطريقة واحدة لا يختلفان، ولا يجوز تقديم المفعول به على (ما) ولا على الفعل ، فلا يجوز: "زيدا ما أحسن"، و"لا" ما زيدا أحسن"، كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: "زيدا عبد الله أكرم"، و"عبد الله زيدا أكرم"، ذلك لضعف فعل التعجب ،وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه ، نحو: "ما أميلحه!" و"ما أقومه!"

ثم يوضح الشارح أن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه،فمختلف فيه ، فقد ذهب جماعة من النحاة المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك ،وكانت حجتهم أن التعجب يحاكي الأمثال من حيث التزامه طريقة واحدة ،فالألفاظ في الأمثل مقصورة على السماع نحو قولهم: "الصيف ضيعت اللبن"، يقال ذلك بلفظ التأنيث حتى لو كان المخاطب مذكرا.

وهناك نحاة آخرون،من بينهم الجرمي ،من أجاز الفصل بالظرف،نحو: "ما أحسن اليوم زيدا!"، و"ما أجمل في الدار بكرا!"، واحتجوا بأن فعل التعجب رغم ضعفه 'إلا أنه لا ينحط عن درجة (إن) في الحروف ،أي مادام الفصل جائزا في (إن) بالظرف نحو: "إن في الدار زيدا" و"ليت لي مثلك صديقا"، كان في الفعل أجوز .

(1) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي(السكاكي): كتاب مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، د ط، د ت، ص33.

### الفصل الثاني



وما ذكره سيبريه في هذا الموضوع أنه منع التقديم، إلا أنه لم يصرح في الفعل شيء، بحيث منع تقديم (عبد الله)، وتأخير (ما)، أو إزالة شيء عن موضعه. معنى ذلك أنه أراد تقديم (ما) في بداية الكلام، ثم يليها الفعل، وتأخير المتعجب منه، ولم يتعرض إلى قضية الفصل بالظرف .

ومن النحاة من ذهب إلى أنه لا ينبغي التصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، إلا الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف، نحو: "ما أحسن اليوم زيدا!"، والفصل بالجار والمجرور مثل: "أحسن بالرجل أن يصدق!"<sup>(1)</sup> والمثال السابق "أحسن بالرجل أن يصدق!" أو "ما أحسن بالرجل أن يصدق" بالنسبة لنحويين آخرين هو الشاهد على جواز الفصل، لأن (أن يصدق) في موضع المفعول المتعجب منه، وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو (بالرجل) بينه وبين الفعل، وهذا في حقيقة الأمر مسموع عن العرب وإن فارق ما نحن فيه كما صرح الشارح، وذلك أن التعجب وإن كان واقعا في اللفظ على (أن) وصلتها (يصدق) فالتعجب يرجع في المعنى إلى (الرجل) المجرور، وذلك لأن (أن يصدق) جملة مؤولة بمصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم يلحقان الفاعلين، وبما أن التعجب يرجع إلى (الرجل) فلا بأس أن يحدث الفصل، إلا أن ابن يعيش يفضل أن يلي المستحق بالتعجب فعل التعجب .

وقد منع أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) أن يفصل بين المتعجب منه وبين عامله، يعني الفعل، إلا بظرف نحو: "ما أحسن عندك زيدا"، أو مجرور، نحو: "ما أحسن في الدار زيدا!"، وذكر أن هذه المسألة فيها خلاف، فالمازني يمنع الفصل بينهما مطلقا، و الجرمي يجيزهما، كما أجاز ابن كيسان الفصل بـ(لولا) الامتناعية نحو: "ما أحسن لولا كلمة زيدا!"<sup>(2)</sup>

(1) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء)، تحقيق محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، لبنان، ط35، سنة 1418هـ - 1998، مج1، ص70-74.

(2) أبو حيان الأندلسي الغرناطي: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسن الفتلي، ص137.

## الفصل الثاني

أما مالا يتعلق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به نحو: "ما أحسن بمعروف  
أمرًا" ، وقد جوزة الجرمي وابن هشام بالحال أيضا نحو: "ما أحسن مقبلا زيدا".وزاد  
الجرمي المصدر مثل: "ما أحسن إحسانا زيدا"،علما أن الجمهور على المنع فيهما،وقد  
جوزة ابن مالك بالنداء نحو قول علي -كرم الله وجهه: "أعزز علي أبا اليقظان أن  
أراك صريعا مجدلا"(1) .

وفي آخر هذه المسألة ،يشير ابن يعيش أن التعجب مختص بلفظ الماضي،لأن  
التعجب مدح ،والإنسان لا يمدح ولا يحمد إلا بما ثبت فيه، وعرف به.

---

(1) جلال الدين السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح،عبد العال سالم مكرر،ج5،ص61،  
انظر:المقتطف في النحو والصرف لعثمان محمد منصور،ص134.

---

## الفصل الثاني

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) : ((ويقال : "ما أحسن زيدا !" للدلالة على المضي، وقد حكي "ما أصبح أبردها !"، و"ما أمسى أدفأها !" والضمير للغداة)).  
بعد دراسة موضوع (الجملة التعجبية وعدم التصرف فيها ) ها هو ابن يعيش ينتقل إلى مسألة أخرى ألا وهي :زيادة (كان) في أسلوب التعجب ،كما أوردها صاحب الكتاب (الزمخشري) ،وقد أوضح الشارح أن (كان) قد تدخل في التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها، و هو الدلالة على الزمان ، نحو: "ما كان أحسن زيدا !" إذ كان المراد التعبير عن الحسن في زمن مضى،ف(ما) تعرب مبتدأ،و(أحسن زيدا) خبر،و(كان) ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي،وهذا شبيهه بقولك : "من كان ضرب زيدا ؟"، تريد: "من ضرب زيدا؟"،ف(كان) تدخل في هذه المواضع ،وفي حالة ما إذا ألغيت من الإعراب فإن معناها باق ،وهي هنا نظيرة (ظننت) إذا ألغيت،فيبطل عملها في حين أن معنى الظن باق.

وقد بين ابن يعيش بأن الزيادة على ضربين :زيادة تبطل العمل وتلغيه مع بقاء المعنى كما سبق ذكر ذلك.

وزيادة يراد بها التأكيد في المعنى ،وإن كان العمل باقيا ،نحو: "ما جاءني من أحد"، والمراد: ما جاءني أحد"، ونحو قوله تعالى: "وكفى بالله (1) كفى الله، ونحو: "بحسبك زيد" والمراد: حسبك .

وقد أشار ابن يعيش إلى آراء بعض النحاة في هذه المسألة ،من بينهم (السيرافي) الذي ذهب إلى جواز أن تكون (كان) هنا غير زائدة،ويكون لها محل من الإعراب،بمعنى أنها وقعت في محل رفع خبر (ما)،وأنها تحوي ضميرا يعود على (ما)،و(أحسن زيدا) في محل نصب خبر كان ،ويعارض ابن يعيش هذا المذهب مبينا أن التعجب لا يكون إلا (أفعل) المنقول من (فعل)، وبالتالي فجعله على

(1) النساء :الآية 6 .

غير هذا البناء فلا أساس له، وقيل: "ما أحسن ما كان زيد!"، ترفع (زيدا) هنا، و(كان) تامة، و(زيد) فاعل، و(ما) مع الفعل (كان) مصدر مؤول، والتقدير: "ما أحسن كون زيد!"، مع العلم أنه يجوز التعجب من الكون، وهو في الحقيقة لزيد، لأن كونه ملتبس به، نحو قول الشاعر:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته \*\*\* كما شرقت صدر القناة من الدم<sup>(1)</sup>.

يلاحظ في هذا البيت كيف أنث الفعل وهو للصدر، بحيث كان صدر القناة ملتبسا بالقناة؟ وفي هذه الحالة لا يجوز نصب (زيد) ، لأنه إذا نصب كان خبرا لـ(كان)، واسمها يكون مضمرا فيها، وذلك المضممر هو (زيد) في المعنى، لأنه مفرد، علما أن الخبر إذا كان مفردا احتل المرتبة الأولى في المعنى، وذلك الضمير يعود إلى (ما) ، وهذه الأخيرة غير عاقل، و(زيد) عاقل، وهكذا، فالمعنيان متباينان وغير منطقيين<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر (الزجاجي) [ت 340هـ] أن (كان) تدخل في باب التعجب وحدها دون سائر أخواتها، لاتساعهم فيها، ولأنها أصل في كل فعل وحدث، نحو: ما كان أحسن زيدا!، (ما) مبتدأ، و(كان) خبر المبتدأ، واسمها مضممر فيها، وما يأتي بعدها خبرها. وإذا أخرت، قيل: ما أحسن ما كان زيد، فالوجه الرفع، والتقدير: ما أحسن كون زيد، تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، ويذكر بأن النصب جائز. إلا أنه غير مستحب، على أن يجعل خبر (كان)، ويضم اسمها فيها، وإذا قيل: (ما كان أحسن ما كان زيد)، أي بتكرار (كان)، ف(كان) الأولى على التفسير الأول، والثانية على التفسير الثاني، وبعبارة أوضح: أي أن (كان) الأولى خبر (ما) التي قبلها، و(كان) الثانية مع (ما) التي قبلها في تأويل مصدر، والتقدير: (ما كان أحسن كون زيد)<sup>(3)</sup>.

(1) البيت للأعشى في ديوانه ص 173.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، ج 4، ص 423-424.

(3) السيد يعقوب بكر: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، ج 1، ص 447-448.

وقد أشار (السيوطي) في مؤلفه (همع الهوامع) أنه لا يجوز الفصل بين (ما) و(أفعل) في التعجب بغير (كان) (1).

وهكذا نلاحظ أن(كان) تزداد كثيرا بين(ما)وفعل التعجب مثل:(ما كان أعدل عمرو)،ويكثر وقوع (كان) غير زائدة ولا ناقصة بعد فعل التعجب نحو: (ما أحسن ما كان البدر ليلة أمس ،وما يكون ليلة الغد)(2).

أما فائدة الفصل بـ(كان) تتمثل في الدلالة على الماضي،نحو:(ما كان أحسن زيدا!) ،أي أنه كان في الماضي حسن واقع دائم،إلا أنه لم يتصل بزمان المتكلم،وإنما كان قبله دائما (3).

وعلاوة على ذلك ، فإن ابن يعيش يصرح بأنه لا يزداد في التعجب إلا(كان) وحدها دون أخواتها ،وذلك لأنها أم لها ،ولا يخلو فعل – من أخواتها – من معناها،أي أنها كلها تتضمن معنى (كان) ، إلا أن هناك بعض النحاة – كما حكى الأخفش- من أجاز أن يفصل بين (ما) وفعل التعجب بـ(أصبح) و(أمسى) ،نحو:"ما أصبح أبرد لها!" و"ما أمسى أدفأها!"،ويؤكد ابن يعيش أن سيبويه لم يذكر ذلك البتة،وأن هذا النسق من الكلام في مجال التعجب بعيد عن الصواب ،ويبين أنهم جعلوا (أصبح) و(أمسى) بمنزلة (كان) ،إلا أنهما ليسا مثلها لأنهما لا يكونان زائدين مثل(كان)،والفرق بينهما،أن(كان) تدل على الماضي،والآخران يدلان على الحال .

وساق ابن يعيش ما ذهب إليه ابن السراج وأبو علي إلى أن (كان) إذا زيدت في أسلوب التعجب ،لا اسم لها ،ولا خبر ،ولا فاعل ،لأنها ملغاة عن العمل،والسيرافي يرى بأنه لا بد لها من فاعل بحكم أنها فعل تام،وأن ذلك الفعل معنوي مقدر بمصدر،ولفظ (كان) يدل عليه في نظرهم ، نحو قوله : "من كذب كان

(1) السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح عبد العال سالم مكرم ،ج5، ص61.

(2) عثمان محمد منصور:المقتطف في النحو والصرف، ص133.

(3) الأستراباذي: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ،تحقيق عبد العال سالم مكرم،ج5،ص249.

انظر:صبحي التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ج2،ص103-104.

## الفصل الثاني

سرا له " أي : كان الكذب .

في هذا المجال ، "شذ الفصل بـ "أصبح" و"أمسى" في قولهم: (ما أصبح  
أبردها!) والضمير للغداة ، و(ما أمسى أدفأها!) والضمير للعشية، ولا يتجاوز  
المسموع فيهما، ولا يقاس (يكون) على (كان) في الفصل به، خلافا لابن كيسان<sup>(1)</sup> .

---

(1) الأستراباذي: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ،تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج5، ص249.

### المبحث الثالث : نماذج من الحروف

بعد أن قدمنا نماذج مختارة في الأسماء والأفعال من كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش للكشف عن آرائه وجهوده النحوية ، لا بأس أن نواصل المسير ، وذلك بضرب أمثلة أخرى منتقاة من مؤلفه ، لكن هذه المرة في مجال الحروف ، حتى تتضح صورة موفق الدين ومنهجه و مجهوداته في الدرس النحوي.

وقد قدم في القسم الثالث من مؤلفه (شرح المفصل ) ، الحروف، التي بلغ عددها أربعة وعشرون حرفا ،بدأ بحروف الإضافة – بعد التعرض لمعنى الحرف- وختمها بحرف التذکر، وكل ذلك وارد في الجزء الثامن من شرحه على المفصل . وقبل عرض هذه النماذج ،يجدر بنا أن نعرف - أولا وقبل كل شيء - الحرف ، قال صاحب الكتاب (الزمخشري): "الحرف ما دل على معنى في غيره ،ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه" (1) .

يذكر ابن يعيش أن الزمخشري حين أنهى كلامه في الأسماء والأفعال ،انتقل إلى الكلام على الحرف ،إذا بين أن الحرف هو عبارة عن كلمة دلت على معنى في غيرها . ف(كلمة ) جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف ،فمعنى الاسم والفعل في أنفسهما ،أما الحرف فمعناه في غيره، إذا قلت: (الغلام) فهم منه المعرفة،ولو قلت (أل) مفردة ، لم يفهم منه معنى ،أما إذا قرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم ،فهذا معنى دلالاته في غيره(2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ،تح، إميل بديع يعقوب ، ج4، ص447.

(2) المصدر نفسه :ج4،ص447.

فالحرف إذا كلمة لا تدل على شيء إلا إذا اتصلت بغيرها.

والحروف على ثلاثة أنواع:

1- ما يختص بالأسماء ، فيعمل فيها ، نحو : في .

2- ما يختص بالأفعال ، فيعمل فيها ، نحو : لم.

3- ما هو مشترك ، فلا يعمل شيئاً ، نحو : هل .

والأصل في الحروف عدم قبولها شيئاً من علامات الاسم والفعل ، أما إذا قصد

لفظ الحرف ، في هذه الحالة يعطى علامة الاسم ، نحو قول شاعر:

ألام على (لو) ولو كنت عالماً\*\*\*بأذنان (لو) لم تفتنني أوائله

بحيث نلاحظ أن (لو) قد جرت ، وأضيف إليها ، وهكذا نستخلص أن كل كلمة

يقصد لفظها تصبح اسماً<sup>(1)</sup> .

### 1- حروف الإضافة<sup>(2)</sup>

افتتح الزمخشري باب الحروف بمسألة (حروف الإضافة) التي محصها ابن

يعيش تمحيصاً في شرحه على كتاب المفصل ، وسنتعرض بالدرس والاستقصاء إلى

العناصر الآتية :تسمية حروف الإضافة ، وأنواعها ، ومعانيها ، وقضية حذف حروف

الجر ، وإضمارها .

#### 1-1- تسميتها

قال صاحب الكتاب : "سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى

الأسماء ، وهي فوضى في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء" .

يقول ابن يعيش بأن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تقوم بدور إضافة

معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء التي تأتي بعدها ، وتسمى أيضاً حروف الجر لأنها

تجر الأسماء بعدها ، أي :تخفضها ، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات بسبب

(1) عثمان محمد منصور:المقتطف في النحو والصرف ، ص14.

(2) ويسميها بعض النحويين :حروف الجر ، وآخرون :حروف الخفض ينظر فيها :المقتضب 136/4،الأصول

408/1،شرح جمل الزجاجي 468/1.

### الفصل الثاني



وقوعها صفات لما قبلها من النكرات ،وبعض النحاة يسميها حروف الخفض  
ك (الوراق) (ت 325هـ) (1) .

ويوضح ابن يعيش أن هذه الحروف متساوية من حيث إيصال الأفعال إلى ما بعدها  
وكذا عمل الجر ،وإن اختلفت معانيها في أنفسها ،ولذلك ،فهي فوضى في ذلك ،  
بمعنى أنها متساوية.

ثم يبين موفق الدين أن حروف الإضافة عاملة للجر ،أي تجرما يأتي بعدها  
من الأسماء ،وأن الأفعال التي قبلها ضعيفة لأنها لا تصل إلى الأسماء التي بعدها  
مباشرة كما تقوم به الأفعال القوية التي تصل إلى الأسماء بعدها بطريقة مباشرة ودون  
وساطة إذ ترفع المفعولين بلا واسطة حرف الجر ،نحو : (ضربت عمرا) نلاحظ أن  
الفعل يتعدى فاعله إلى المفعول به،فينصبه ،وهذا دليل على أن في الفعل قوة،ومن  
الأفعال التي انعدمت فيها هذه القوة ،مثل : (مررت) ، و (ذهبت) ،  
(عجبت)،لأنه لا يجوز أن نقول : (مررت جعفرا) أو (ذهبت محمدا) ، أو (عجبت  
زيدا) ،وكل ذلك نتيجة ضعف تلك الأفعال في الاستعمال.

ومن الأفعال الضعيفة التي تعدت بدون وساطة - وهو شاذ - ما ورد في  
البيت الآتي(من الوافر):

تمرون الديار ولم تعجوا \*\*\* كلامكم علي إذا حرام

نلاحظ في البيت نصب لفظة (الديار) بالفعل (تمرون).

ويمحص ابن يعيش مسألة قوة أفعال وضعف بعضها في هذا المجال،إذا يبين  
أن الأفعال التي ضعفت لعدم وصولها إلى الأسماء بطريقة مباشرة ،احتاجت إلى  
حروف الإضافة التي هي بمثابة الوساطة بين الأفعال والأسماء التي تليها ،فجعلت  
هذه الحروف أدوات موصلة : (عجبت من زيد) و(نظرت إلى عمرو) ،وقد اختص  
كل نوع من الأفعال بنوع من الحروف، وقد تتداخل تلك الحروف ،فيحل بعضها

(1) الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله): علل النحو،تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، ص206.

## الفصل الثاني

محل بعض بعدها يتحدث موفق الدين عن عمل حروف الإضافة، موضحا بأنها جارة، وأنها لم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها، لأنها أرادوا – كما قال- التفريق بين الأفعال المتعدية بنفسها، والأفعال المتعدية بواسطة، وبهذه الطريقة تتضح الأفعال الناصبة (القوية)، والأفعال التي يكتنفها ضعف من ناحية الوصول إلى الأسماء التي بعدها، مما يرغمها إلى توظيف حروف الجر للاهتمام إلى بغيتها، وبالتالي يكون ما بعدها مجرورا بهذه الحروف.

وجعلت تلك الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب، لم يبق إلا الجر، لأن الرفع قد استولى عليه الفاعل وما ينوب عنه، ولذلك، ليس هناك سبيل إلا اللجوء إلى الجر، ولأن الجر أيضا قريب إلى النصب منه إلى الرفع، ومخرجا النصب والجر قريبان من بعضهما، أما الرفع فهو بعيد عنهما لأن مخرجه هو الواو (1).

ثم يتطرق الشارح (ابن يعيش) إلى موضوع تواجد حروف الإضافة في جمل اسمية خالية من الأفعال مثل: (زيد في الدار) و(المال لخالد)، إذ نلاحظ أن هذه الحروف لم تأت بعد أفعال، إلا أن المؤلف يؤكد أنه كلما تواجدت حروف الجر في جمل اسمية، أو لم تسبق بأفعال، معنى ذلك أن هناك تعلقا بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير؛ أما اللفظ مثل: (انصرفت عن زيد) و(ذهبت إلى بكر)، فالحرف (إلى) هنا متعلق بالفعل الذي قبله، أما تعلقه بالفعل في المعنى مثل: (المال لزيد)، والتقدير: (المال حاصل لزيد)، وكذلك: (زيد في الدار)، التقدير: (زيد مستقر في الدار)، وهكذا يتضح أن هذه الحروف يؤتى بها قوية وموصلة لما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء.

وقد يتساءل سائل: لماذا لم يجر المفعول معه بواو المعية؟ ولم يجر المستثنى بعد (إلا) أداة الاستثناء؟ مع العلم أنه جيء بهاتين الأدوات لتقوية الفعل الذي قبلها، أجاب ابن يعيش عن هذا التساؤل مبينا أن حروف الجر شبيهة بالأفعال ومختصة

(1) ابن يعيش: شرح المصل، تح إميل بديع يعقوب، ج4، ص454 إلى 156.

## الفصل الثاني

بالأسماء واختصت بوظيفة الجر دون غيرها ،أما واو المعية وأداة الاستثناء(إلا) ليس من اختصاصهما الجر،بل لا عمل لهما ،والواو أصلها العطف ،وهو حرف لا عمل له لعدم اختصاصه بالأسماء دون الأفعال ،نحو : ( استوى الماء والخشبة) بنصب (الخشبة) ،و(قام القوم إلا زيدا) ،و(إلا) غير مخصصة بالأسماء ولا تعمل فيها<sup>(1)</sup> .

وفي آخر هذا العنصر ،يتطرق ابن يعيش إلى نقطة أخرى،مفادها أن حرف الجر إلى دخل على الاسم المجرور في موضع نصب بالفعل المتقدم ،وذلك لأمرين: أحدهما : أن الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر هو بمنزلة ما يتعدى بدون وساطة ،أي يتعدى بنفسه مثل: (مررت بزید) معناه كمعنى (جزت زيدا) ، و(انصرفت عن خالد)كقولك : (جاوزت خالدًا) ،فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بنفسها منصوب ،كذلك الأفعال المتعدية بحروف الجر ،ما بعدها يكون في موضع النصب ، إلا أن هذه الأفعال أصيبت بالضعف فاحتاجت إلى مقو يدعمها.

والأمر الآخر :من جهة اللفظ ، أي قد ينصب على ما يعطف على الجار والمجرور ،نحو : (مررت بزید وعمرا) أو: (وعمرو) بالجر على اللفظ،والنصب على الموضع،وكذلك الصفة نحو: (مررت بزید الظريف) "بالنصب" والظريف "بالخفض" ،وهذا يدل على أن الجار والمجرور في موضع النصب، وفي هذا الصدد أجاز سيبويه: (مررت زيدا) من قولك : (مررت بزید) <sup>(2)</sup> .

(1) ابن يعيش :شرح المصل ،تح إميل بديع يعقوب ،ج4،ص456-457.

(2) المصدر نفسه: ج4،ص457.

## الفصل الثاني

### 1-2- أنواعها

وبعد الحديث عن تسمية حروف الجر بحروف الإضافة ، راح ابن يعيش يتكلم عن أنواع هذه الحروف كما ذكرها الزمخشري في مفصله ، وقد قسم حروف الجر إلى ثلاثة أقسام :قسم استعملته العرب حرفا فقط، ولم تستخدمه كاسم أو كفعل نحو: (من) و(إلى)، وقسم آخر يكون اسما و حرفا نحو: (على) و(عن) ، وقسم ثالث يكون حرفا وفعلا ، ومعنى ذلك أن يكون اللفظ مشتركا، أما أن يكون اسما بحتا، أو فعلا خالصا، فهذا غير وارد البتة .

فالقسم الأول:يشمل الحروف التي استعملت حرفا فقط ، وعددها تسعة، وهي:(من)،و(إلى) ،و(حتى) و(في) و(الباء) و(اللام) و(رب)،و(واو القسم) و(تاء القسم) ، نحو : "رأيت الذي في الدار "، وهذه الحروف تقع في الصلات ، لأن الصلة لا تكون بالمفرد ، ولأنها لا تقع موقع الأسماء فاعلة ومفعولة ، ولا يأتي أفعالا لأنها تقع مضافة إلى ما بعدها ، والمعروف أن الأفعال لا تضاف .

أما القسم الثاني: يضم الحروف التي تستعمل حروفا وأسماء ، وهي خمسة:(على) و(عن) و(الكاف)،و(مذ) و(منذ) ، فهذه حروف وإنما قد تشاركها في لفظها الأسماء .

أما القسم الثالث :يضم حروفا وأفعالا ، وهي ثلاثة: (حاشا) و(عدا) ، و(خلا)<sup>(1)</sup> .

وتجدر الإشارة أن ابن مالك سرد حروف الجر في البيتين الآتيين:  
هاك حروف الجر، وهي :من، إلى \*\*\* حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على  
مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا \*\*\* والكاف، والباء، ولعل، ومتى  
حوى البيتان عشرين حرفا ، كلها مختصة بالأسماء وهي تعمل فيها  
الجر، ويبدو أنه قل من ذكر: (كي)، و(لعل) و(متى) في حروف الجر.

(1) ابن يعيش :شرح المصل ،تح إميل بديع يعقوب ،ج4،ص458.

## الفصل الثاني

ف(كي) تكون حرف جر في موضعين اثنين:

أحدهما : إذا دخلت على (ما) الاستفهامية ،نحو: (كيه؟) أي : (لمه؟) ،ف(ما) استفهامية ،مجرورة بـ(كي) ،وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها ،أما الهاء فهي للسكت .

الثاني:قولك: ( جئت كي أكرم زيدا) ،فـ(أكرم) :فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي) ،و(أن) المضمرة والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ(كي) ،والتقدير:جئت كي إكرام زيد، أي لإكرام زيد.

أما (لعل) فالجر بها لغة عقيل،ومنه قوله: لعل أبي الغوار منك قريب ، وقوله:

لعل الله فضلكم علينا \*\*\* بشيء أن أمكم شريم

وذلك بجر لفظ الجلالة ، فـ(أبي الغوار) و(الله):مبتدآن ،و(قريب) ، و(فضلكم): خبران،و(لعل) حرف جر زائد دخل على المبتدأ.

وقد روي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح ،وروي أيضا حذف اللام الأولى،فتقول : (عل) بفتح اللام وكسرها .

وأما (متى) فالجر بها لغة هذيل ، ومن كلامهم:قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت\*\*\*متى لجج خضر لهن نئيج<sup>(1)</sup>

نستنتج مما سبق أن الزمخشري وابن يعيش لم يذكر أحرف الجر الثلاثة التي ذكرها ابن مالك في ألفيته ،وهي : (كي) ،و(لعل) و(متى) .  
وسياتي الكلام عن بقية حروف الجر ،وهي التي أوردها ابن يعيش في (شرح المفصل).

وقد ذهب سيبويه إلى أن (لولا) حرف جر ،لكنها لا تجر إلا المضمرة نحو:  
(لولاي) و(لولاه)،فلياء والهاء مجروران ،وزعم المبرد أن هذا التركيب أي: (لولاي) ونحوه لم يسمع عن العرب<sup>(2)</sup> .

(1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تحقيق حنا الفاخوري، ج2، ص5 إلى ص11

(2) المصدر نفسه: ص12.

## الفصل الثاني

### 3-1- معانيها

بعد الاطلاع على أنواع حروف الجر ومعرفة تعدادها ها هو ابن يعيش ينتقل بنا إلى محطة أخرى ،ألا وهي :تحديد معاني كل حرف جر على حدة موضحا كل المعاني التي يتضمنها من قريب أو بعيد.

### 1-3-1- معاني (من)

بدأ ابن يعيش كلامه ب(من) كما فعل صاحب الكتاب (الزمخشري) لأن هذه الأداة كثيرة الاستعمال في الكلام ،بالإضافة إلى أنها تلعب دورا كبيرا في أداء المعاني المختلفة ،ولهذا فهي جديرة بالتقديم .

فمن معانيها أنها تدل على ابتداء الغاية مناظرة لـ(إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية،لأن كل فاعل أخذ في فعل ، ففعله ابتداء منه يأخذ ، وانتهاء إليه ينقطع،ف(من) تستعمل للابتداء ،و(إلى) تستخدم للانتهاء، نحو: "مررت من الكوفة إلى البصرة" ،ولا يكون (من) عند سيبويه إلا في المكان ،والمبرد يرى بأنها تدل على ابتداء كل غاية من البصريين نحو: " خرجت من الكوفة" ،و"عجبت من فلان" ،والكوفيون أجازوا استعمالها في الزمان ،وهو رأي المبرد وابن درستويه،وهي بمعنى : (مذ) و(منذ) واحتجوا بقوله تعالى: " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم" (1) .

وتستعمل (من) للتبعيض ، نحو: "أخذت درهما من المال" ،فدلت (من) على أن الذي أخذت بعض المال، وفيه معنى الابتداء أيضا .  
كما تستخدم لتبيين الجنس كقولك: "ثوب من صوف" ،و"خاتم من حديد" ، وهذا الضرب قد يوهم بالتبعيض .

كما تأتي (من) زائدة كقوله [من البسيط]:

وما بالربع من أحد

ويرى سيبويه أنها تزداد في النفي مخصصة للجنس،إنما وضع لزيادتها ثلاثة شروط:

(1) التوبة: الآية 108 .

### الفصل الثاني

أحدها : أن تكون مع النكرة.

والثاني: أن تكون عامة

والثالث: أن تكون في غير الموجب، نحو: "ما جاءني من أحد"، و"ما جاءني أحد"، نلاحظ أنه لا فرق بينهما .

وقد أجاز الأخفش زيادة (من) في الواجب مثل: "جاءني من رجل".

ويذكر ابن يعيش أن بعض النحاة من أضاف إلى أقسامها قسما آخر ، وهو أن تكون لانتهاء الغاية، وذلك بأن تقع مع المفعول نحو: " شمتت من داري الريحان من الطريق"، ف(من) الأولى لابتداء الغاية ، والثانية لانتهاء الغاية ، وقد احتج ابن السراج على ذلك ، وزعم أنه خلط بين (من) و(إلى)<sup>(1)</sup> .

وقد ذكر (ابن الوراق، المتوفى سنة 325هـ) ، أنه يجوز أن تجعل (من) مع هذه الوجوه الأربعة كلها للتبعيض، وجعلها لابتداء الغاية إلا الموضع الذي تدخل فيه الأجناس ، ولأجل تقديرها زائدة لم يثبت حكمها كالأوجه الثلاثة<sup>(2)</sup> . وبالنسبة لابن هشام الأنصاري فإن (من) تأتي على خمسة عشر وجها<sup>(3)</sup> . ومنهم من يرى بأنها مؤكدة وهي زائدة لفظا بشرط أن يكون مجرورها نكرة، وأن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام ب(هل)، نحو: "ما جاءنا من رجل"<sup>(4)</sup> .

(1) ابن يعيش :شرح المفصل ، ج4، ص458 إلى ص463.

(2) الوراق: علل النحو ، تح، محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، ص209.

(3) انظر :ابن هشام :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص349 وما بعدها.

(4) عثمان محمد منصور:المقتطف في النحو والصرف ، ص105.

## الفصل الثاني

### 1-3-2- معاني (إلى)

ذكر ابن يعيش أن (إلى) تدل على انتهاء الغاية كما دلت (من) على ابتدائها، فهي نقيضها ،ومعارضة لها ،ولا تختص بالمكان الذي اختصت به (من) كقولك: "خرجت من البصرة إلى الكوفة"، ف(إلى) دلت على منتهى خروجك الكوفة، وكقولك: "رغبت إلى

الله"،دلت به على أن منتهى رغبتك الله عز وجل "وإذا كتبت ،فقلت:"من فلان إلى فلان "فهو النهاية.

ف(من) للابتداء ،و (إلى) للانتهاء ،ويجوز القول:"سرت إلى الكوفة".

تدل (إلى) أيضا على المصاحبة نحو قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"<sup>(1)</sup> ،ف(إلى) هنا تعني المصاحبة لأن المقصود بالأكل في الآية الكريمة هو الضم والجمع وليس المضع والبلع،ومعنى الآية :لا يجمعوا أموالهم إلى أموالكم<sup>(2)</sup> .

وذهب ابن هشام إلى أن (إلى) تتضمن ثمانية معان :فهي:انتهاء الزمانية،والمعية،والتبيين،ومرادفة اللام ،والابتداء ،وموافقة "عند" ،والتوكيد<sup>(3)</sup> .

ومنهم من ذهب إلى أنها تأتي بمعنى (عند) ،وتسمى المبينة، لأنها تبين أن مصحوبها فاعل لما قبلها ،وذلك بعدما يفيد حبا أو بغضا من أفعال تعجب أو تفضيل، نحو:ما أبغض الخائن إلي، فالمعنى :أبغضه<sup>(4)</sup> .

### 1-3-3- معاني (حتى)

لا تكون (حتى) إلا حرفا ،ومعناها منتهى ابتداء الغاية ،وهي بمنزلة (إلى)،ولهذا ذكرت بعدها مباشرة ،إلا أن (حتى) يكون ما بعدها جزءا مما قبلها،ينتهي الأمر به، فهي إذا خفضت ، كمعناها إذا نسق بها ،ف(حتى) تخالف (إلى) من هذه الناحية ،نحو:"ضربت القوم حتى زيد"،و"دخلت البلاد حتى الكوفة"

(1) النساء : الآية 2.

(2) ابن يعيش :شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب،ج04،ص463-464.

(3) ابن هشام:مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،ج1،ص88- 89.

(4) عثمان محمد منصور:المقتطف في النحو والصرف ،ص105.

### الفصل الثاني

و"أكلت السمكة حتى رأسها "،وذلك بجر (زيد) و (الكوفة) و (رأسها)،فزيد مضروب، والكوفة مدخولة كالبلاد،والسمكة مأكولة جميعا،أي:لم أبق منها شيئا<sup>(1)</sup> .

وعلاوة على ذلك ، يقول الدكتور محمد كامل حسن:(لم يكن الكسائي ليموت وفي نفسه شيء من (حتى) لو أنه اتبع المعنى ،ولم يتبع اللفظ ، فقولك : "أكلت السمكة حتى رأسها " ، وتقول : "أكلت السمكة حتى رأسها "بالكسر،إذا أردت أن تقول:"أكلتها



إلى رأسها "،وتقول : "أكلت السمكة حتى رأسها "بالفتح ،إذا أكلت رأسها،ولا معنى لقولهم "حتى رأسها "على تأويل "حتى رأسها مأكول "بالرفع ،و لا مسوغ لهذا الوجه إلا إظهار البراعة في التأويل والتخريج،ولا أحسب أن له أصلا في اللغة ،ولا صعوبة في قولهم : "حتى محمد قام "،لأن محمدا متحدث عنه.))<sup>(2)</sup> .

ويفهم من الكلام السابق أنه لا جدوى من التأويل المفرط في القواعد النحوية،وتلك وجهة نظر الكتاب .

وربما هذا يدل أن حروف الإضافة تتضمن معان كثيرة ومختلفة تفهم

- عادة - من سياق الكلام.

كما ذكر ابن يعيش أن النحويين اختلفوا في الخافض لما بعد (حتى) ،فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ(حتى) – وهي عندهما حرف من حروف الجر – بمنزلة اللام،أما الكسائي ذهب إلى أن خفض ما بعدها بإضمار (إلى)،نحو قوله تعالى : "حتى مطلع الفجر"<sup>(3)</sup> ،فالجر هنا بـ(إلى) المضمرة.

وذهب الفراء إلى أن (حتى) من عوامل الأفعال مثل: (كي)و(أن) و(ليس) وغيرها.

(1) ابن يعيش:شرح المفصل ،تح، يعقوب ج4،ص465.

(2) محمد كامل حسن :اللغة العربية المعاصرة،دار المعارف، بمصر ،دط،1976،ص114.

(3) القدر:الآية 5.

## الفصل الثاني

### 1-3-4- معنى (في)

(في) حرف من حروف الجر المشهورة في أسرتها ومعناها الظرفية والوعاء،نحو قولك : "الماء في الكأس "و"فلان في البيت"،بمعنى أن البيت قد حواه،وكذلك الكأس،وكذلك : "زيد في أرضه"و"الركض في الميدان "ونحو ذلك ،وهذا هو الأصل فيها.

وقد يتسع فيها ، نحو: "في فلان عيب "، و"في يدي دار"، بحيث جعلت الرجل مكانا للعيب يحتويه مجازا وتشبيها أي على سبيل الخيال لا الحقيقة ، فالرجل ليس مكانا للعيب في الحقيقة ، ولا اليد مكانا للدار.

وأما قوله تعالى : "ولأصلبنكم في جذوع النخل"<sup>(1)</sup> فإن (في) هنا ليست بمعنى (على) كما يعتقد بعضهم وإنما تدل على الاستقرار والتمكن، بحيث عدي بـ(في) كما يعدي الاستقرار، كما يقال: "تمكن في الشجرة"<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن هشام في (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) أن (في) لها عشرة معان : فهي ظرفية نحو : "أدخلت الخاتم في أصبعي"، والمصاحبة نحو: "دخل زيد في الجماعة"، والتعليل مثل : "إن امرأة دخلت في هرة حبستها"، والاستعلاء نحو: "صلب فلان في جدع نخلة"، مرادفة الباء مثل قول الشاعر:

ويركب يوم الروع منا فوارس \*\*\* يصرون في طحن الأباهر والكلى

بمعنى :بطعن ،وتأتي مرادفة (إلى) نحو : "رد الصبي يده في فيه" أي :إلى فمه، وتكون مرادفه (من) كقول الشاعر:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي \*\*\* وهل يعمن من كان في العصر الخالي؟

وهل يعمن من كان أحداث عهده \*\*\* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال؟

وتأتي (في) كذلك للمقايضة ،وهي الداخلة بين مفضول سباق وفاضل لاحق ،نحو

(1) طه: الآية 71.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، تج ، يعقوب ، ج4، ص471-473.

## الفصل الثاني

قوله تعالى: "فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل"<sup>(1)</sup>، وتجيء للتعويض وهي زائدة مثل: "ضربت فيمن رغبت"، أصله: ضربت من رغبت فيه، و أخيرا تكون للتوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، وقد أجازه الفارسي في حاله الضرورة، نحو قول الشاعر:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا \*\*\* يخال في سواده بزندجا

وقد أجازه بعضهم في قوله تعالى: "وقال اركبوا فيها"<sup>(2)</sup> ، تلك هي معاني (في)<sup>(3)</sup> .

### 1-3-5- معاني (الباء)

شرع ابن يعيش في تحديد معاني (الباء) ، التي هي إحدى حروف الجر، مبتدئاً بضرب المثال الآتي: "مررت بزيد"، ليذكر بأن حركة الباء هي الكسرة هنا ، وكان حقها الفتح ، لأن كل حرف مفرد يأتي في أول الكلمة حقه أن يكون مفتوحاً ، لأن الفتح أخف الحركات ، مثلها مثل واو العطف ، وقد كسروا باء الجر حملاً لها على لام الجر بسبب اجتماعهما في عمل الجر ، ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يأتي حرفاً واسماً. ثم يذكر ابن يعيش أن حرف الباء ، حرف إصاق ، وحرف استعانة ، وحرف إضافة ؛ فالإصاق نحو: "أمسكت زيدا، والاستعانة مثل : "ضربته بالسيف" ، والإضافة نحو: " مررت بزيد" ، أي : أضفت مرورك إلى زيد بالباء . أما كونها للمصاحبة ، نحو: "خرج بعشيرته" و"اشتري الفرس بسرجه ولجامه" ، والتقدير: خرج وعشيرته معه ، فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ، والمعنى : مصاحباً عشيرته .

ولحرف الباء عند ابن هشام أربعة عشر معنى: الإصاق، والتعدية (ذهبت بزيد)، والاستعانة، والسببية (ظلمت نفسك بتهاونك)، والمصاحبة ، والظرفية (ولقد نصركم الله ببدر)، والبدل، والمقابلة (اشتريته بألف)، والمجاوزه كعن، والاستعلاء، والتبويض، والقسم ، والغاية والتوكيد<sup>(4)</sup> .

(1) التوبة : الآية 38 .

(2) هود : الآية 41 .

(3) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 191-192 .

(4) المصدر نفسه: ج 1، ص 118 إلى 123 .

## الفصل الثاني

وأشار موقف الدين إلى الباء التي قد تأتي أحيانا زائدة في الكلام ولكن لغرض التوكيد ، كقوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"<sup>(1)</sup> ، فالباء الواردة في الآية الكريمة زائدة ، والمعنى : لا تلقوا أيديكم ، والذي يدل على ذلك قوله: "وألقينا فيها رواسي"<sup>(2)</sup> .

### 1 - 3 - 6 - معنى (اللام)

ذكر ابن يعيش أن اللام من حروف الجر ، وموضعها في الكلام هو الإضافة، ولها في الإضافة معنيان : الملك ، والاستحقاق ، وذلك نحو : (الدار لزيد).

والمراد أنه يملك الدار ، ذاك هو الملك ، أما الاستحقاق مثل : (السرّج للدابة ) أي اختصاص السرّج بالدابة ، وليس معنى ذلك أن الدابة تملك السرّج ، وهذا هو المقصود ، فاللام إذن حرف اختصاص ، لأنها تستعمل في ذلك ، والملك فيه اختصاص ، لأن كل مالك مختص بالمال في نحو : (الملك لزيد ) .  
واللام أصل حروف الإضافة ، لأن أصل الإضافات وأصلها إضافة الملك إلى المالك .

وتكون اللام أصل حروف الإضافة ، لأن أصل الإضافات وأصلها إضافة الملك إلى المالك ، وكل الإضافات تحاكي إضافة الملك .  
أما اللام الداخلة على الأفعال ، فهي جارة لكنها ليست من خصائص الأفعال مثل لام الأمر ، أما حقيقة نصب بـ ( أن ) المضمر ، ففي قولك : (جئت لأكرمك) ، التقدير : (جئت لأن أكرمك ) ، وتكون هذه اللام أصلاً مفتوحة مع المظهر وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء نحو : (إن هذا لزيد) بفتح اللام ، إذا أردت أنه زيد ، و(إن هذا لزيد) بكسر اللام ، إذا أردت أنه يملكه ، وتكون اللام مفتوحة وجوبا في حالتين .  
أحدهما : زوال اللبس مع المضمّر ، نحو : "إن هذا لأنت" .

(1) البقرة: الآية 195.

(2) ق: الآية 7.

## الفصل الثاني

والثاني : أن الإضمار مما يرد الأشياء إلى أصولها في أغلب الأحيان ، نحو : (الملك لزيد) بفتح (لام) زيد .  
والملاحظ أن ابن هشام قل : "اللام المفردة ثلاثة أقسام : عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة (1) .

وللام الجارة اثنان وعشرون معنى : الاستحقاق ، والاختصاص ، والملك ، والتمليك ، والتعليل ، وتوكيد النفي ، وموافقة (إلى) ، وموافقة (على) ، وموافقة (في) ، وبمعنى (عند) ، وموافقة (بعد) ، و(من) ، و(عن) ، والتبليغ ، والصيرورة ، والقسم والتعجب ، معا ، والتعدية ، والتوكيد ، (وهي اللام الزائدة) ، والمقحمة وهي المعترضة

بين المتضايفين نحو : (يا بؤس للحرب ) والأصل : يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص (2) .

### 1-3-7 - معنى (رب)

تطرق ابن يعيش بعد ذلك إلى الحديث عن معنى (رب) ، إذ أدلى بأنها إحدى حروف الخفض ، وأنها تدل على القلة ، عكس (كم) الخبرية الدالة على الكثرة ، نحو : "رب رجل لقيته " ، أي : ذلك قليل ، وقد ذهب أبو العباس المبرد أن (رب) تدل على لتقليل ، وهو رأي الزمخشري (صاحب الكتاب ) ، والفرق بين (رب) و(كم) الخبرية ، أن الأولى حرف والثانية اسم ، و(رب) حرف والدليل على ذلك أن (رب) معناه في غيره ، كما أن معنى (من) الجارة ، في غيرها ، بالإضافة إلى أن (رب) توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، كقولك: "رب رجل عالم أدركت " .

وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين (3) إلى أن (رب) اسم مثل (كم)

(1) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 232 .

(2) المصدر نفسه : ج 01 ، ص 233 إلى ص 241 .

(3) انظر المسألة الحادية والعشرين بعد المائة في كتاب ( الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، ج 2 ، ص 832 إلى ص 835 ) .

### الفصل الثاني

بحيث قالوا : (رب رجل ظريف ) ، برفع (ظريف ) على أنه خبر (رب) ، وابن يعيش يقف إلى جانب البصريين في هذه المسألة .

وقد شاطر ابن هشام البصريين في أن (رب) حرف ، وليست اسما كما زعم الكوفيون ، إلا أنه يخالف البصريين في أن (رب) تفيد التكثر كما تفيد التقليل ، وإنما يفهم المراد من خلال سياق الكلام ومن حالة المتكلم النفسية ، بل ذهب إلى أنها تستعمل للكثرة أكثر من استعمالها للقلة (1) .

### 1 - 3 - 8 - واو القسم

تعتبر الباء أصل حروف القسم ، أما الواو فهي نائبة عنها ، لأن الباء حرف الجر الذي يضاف به فعل القسم إلى المقسم به ، وذلك الفعل هو : (أقسم ) أو (أحلف)

أو نحوهما ، ومادام الفعل غير متعد وصل بالباء المعدية ، فصار اللفظ (أحلف بالله) أو (أقسم بالله ) ، قال تعالى : "وأقسموا بالله جهد إيمانهم (2) .  
وقال الشاعر [من السريع ] :

أقسم بالله وآلئه \*\*\* والمرء عما قال مسؤول

وبين ابن يعيش أن العرب خصت الباء بذلك دون غيرها من حروف الجر  
لأمرين:

أحدهما : أنها الأصل في التعدية .

و الثاني : أن الباء تفيد الإلصاق، أي إيصال معنى الحلف إلى المحلوف .  
وقد ذهب ابن يعيش إلى أن الباء هي الأصل في القسم لأنه يجوز إضمار  
المقسم به والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، مثل : "بالله لأفعلن" فعند الإضمار ،  
نقول : "به لأفعلن " وهذا جائز ، ولا يجوز مع (واو القسم ) أن نقول : (وه) ولا  
(وك) .

- 
- (1) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتاب الأعراب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج01، ص154،  
انظر : شرح قطر الندى و بل الصدى ، ص 271 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج02، ص 16 .  
(2) الأنعام : الآية 109 .

## الفصل الثاني

ويبين موفق الدين أنه لما كثر الحلف ، أثر العرب التخفيف ، فحذفوا الفعل من  
اللفظ، وهو مراد ليعلق حرف الجر به ، ثم وظفوا (الواو ) بدل (الباء) طلبا للتخفيف،  
بمعنى أن الواو أخف في النطق من الباء ، وبالتالي فضلوا الواو على الباء  
لأمرين : أحدهما : أن الواو تخرج من الشفتين ، و الآخر : من جهة المعنى ، فالباء  
معناها الإلصاق ، ولووا معناها الإجماع (1) .

### 1 - 3 - 9 - تاء القسم

يواصل ابن يعيش حديثه عن أدوات القسم ، حيث يذكر بأن التاء مبدلة من الواو  
في أسلوب القسم ، وقد كثر إبدالها منها في نحو : "تراث ، توراة ، تخمة وتكأة"  
لشبهها بها من جهة اتساع المخرج ، وهي من الحروف المهموسة ، وبالتالي ناسب  
همسها لين حروف اللين ، وبما أن الواو بدل الباء ، والبديل ينحط عن درجة الأصل ،

لذلك لا تدخل إلا على الظاهر ، ولا تدخل على المضمرب بسبب انحطاط الفرع عن درجة الأصل ، لأنه في المرتبة الثانية ، والتاء عوض الواو ، لذا فهي في المنزلة الثالثة ، وهكذا اختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به ، وهو مذهب الزمخشري (صاحب الكتاب ) وجل نحاة المدرسة البغدادية ، ومثال على ذلك : "تالله لأفعلن كذا".

وقال ابن يعيش بأن أبا الحسن حكى : "ترب الكعبة لأفعلن" ، يريدون : " ورب الكعبة" ، وهو قليل شاذ (2) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح يعقوب ، ج 4 ، ص 489 – 490 .

انظر : علل النحو ، للوراق ، تح ، محمود ، جاسم محمد الدرويش ، ص 211 إلى 215 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، يعقوب ، ج 4 ، ص 492 .

## الفصل الثاني

### 1 - 3 - 10 - معنى (على)

تعد (على) ضمن حروف الإضافة الخمسة التي تكون حرفا واسما ، وعند أبي العباس المبرد فإن (على) تكون اسما وفعلا وحرفا ، أي مشتركة ، ويذكر ابن يعيش أن (على) إذا كانت حرفا دلت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه ، نحو: " زيد على الفرس " ، ف (زيد) هو المستعلي على الفرس ، و(على) أفادت هذا المعنى فيه ، أما قولك : "مررت عليه " فهذا اتساع وليس فيه استعلاء حقيقة ، إنما هو بمثابة المثل ، علما أنه يجوز أن يكون المراد مروره من مكانه ، فيكون فيه استعلاء . أما إذا كانت (على) اسما ، فتأتي ظرف مكان بمعنى الجهة ، وبالتالي يدخل عليها حرف الجر كغيرها من الجهات ، نحو قول بعض العرب : " نهضت من عليه" أي : من فوقه .

ويبين موفق الدين أن هناك فرقا بين (على) الاسمية و(على) الحرفية ، بحيث أنها إذا كانت حرفا دلت على معنى في غيرها ، إذ توصل الثاني بالأول على أساس أن معنى الثاني اتصل بالأول بموصل بينهما ، دون أن يكون له معنى في نفسه ، وهذا يعتبر شرط حرف الإضافة ، أما إذا كانت اسما فإنها تدل على معنى في نفسها ، وهو معنى الظرفية ، كما يدل (فوق) على ذلك .

فـ(على) التي هي اسم ، فمختلف فيها ، فأبو العباس وجماعة ذهبوا إلى أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، باعتبار أن الحرف لا يشتق ، ولا يشتق منه ، بحيث أن كل واحد من الثلاثة مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ ، وذهب آخرون إلى أن (على) حرف أصلا ، وإنما كثر استعمالها ، فشبهت في بعض الأحوال بالاسم ، وأدخل عليها حرف الجر ، مثلما شبه الاسم بالحرف ، نحو : (كم) و(كيف) .  
وإذا كانت (على) فعلا ، فإنها تدل على الحدث وزمان معين ، وتصرف ، كقولك :  
"علا ، يعلو" ، الذي يدل على العلو في الزمن الماضي أو غيره (1) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تج ، يعقوب ، ج4 ، ص 497 إلى ص499 .

## الفصل الثاني

وقد أورد ابن مالك في ألفيته أن (على) تستعمل للاستعلاء كثير (1) .  
وذهب ابن هشام إلى أن (على) تتضمن تسعة معان : الاستعلاء ، والمصاحبة مثل : مع ، والتعليل كاللام ، والظرفية ك (في) ، وموافقة الباء ، وموافقة (من) ، وزائدة للتعويض ، والاستدراك والإضراب (2) .

### 1 - 3 - 11 - معاني (عن)

ويبين موفق الدين أيضا أن (عن) مشتركة بين الحرف والاسم ، فالحرف نحو قولك : "انصرفت عن زيد" ، فـ(عن) حرف ، لأنها أو صلت الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها ، ومعناها هنا المجاوزة .  
وكون (عن) اسما إذا دلت على الجهة أو الناحية كقولك : " جلست من عن يمينه" ، أي : من ناحية يمينه ، والدليل على أنها اسم دخول حرف الجر عليها ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر .

قال الشاعر [من الطويل] :



وقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها \*\*\* يمينا ومهوى النجم من عن شمالك  
أي : من ناحية الشمال .

وتكون لابتداء الغاية نحو : " أطعمته من جوع ، وعن جوع " ، لأن الجوع  
ابتداء الإطعام ، وإذ جيء بـ (عن) فالمعنى أن الإطعام صرف الجوع (3) .  
وتأتي (عن) على ثلاثة أوجه :

أحدها أن تكون حرف جر ، وتتضمن عشرة معان : المجاوزة ، والبدل ، والاستعلاء  
، والتعليل ، ومرادفة (بعد) ، وظرفية ، ومرادفة (من) ، ومرادفة الباء ، والاستعانة ،  
وزائدة للتعويض .

(1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على أليفة ابن مالك ، تح، حنا الفخوري ، ج2 ، ص 30 .  
(2) ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج1 ، ص 163 إلى  
ص 165 .

انظر : معجم الإعراب والإملاء لإميل بديع يعقوب ، ص 278 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح يعقوب ، ج 4 ، ص 500 – 502 .

## الفصل الثاني

والوجه الثاني : أن تكون حرفا مصدريا ، نحو : " أعجبني أن تفعل " أي :  
عن تفعل (وهذه لغة بني تميم) .

والوجه الثالث : أن تكون اسما بمعنى جانب (1) .

### 1 - 3 - 12 - معنى (الكاف)

الكاف أيضا حرف من الحروف الجارة ، كما تكون اسما بمعنى (مثل) ، نحو  
: " أنت كزيد " ، فالكاف حرف جر ، وذلك هو مذهب نحاة البصرة ، يأتي على  
رأسهم سيبويه ، والكاف اسما نحو : " مررت بالذي كزيد " فتكون الكاف اسما في  
موضع رفع خبر المبتدأ المحذوف والتقدير : " بالذي هو كزيد " ، وهذا على حد  
قولهم : " ما أنا بالذي قائل لك شيئا " ، والمراد : بالذي هو قائل ، وقد استحسنت أن  
نقول : " مررت بالذي كزيد " ، ولم يستحسن نحو : " مررت بالذي مثل زيد " ، بذلك  
استدل سيبويه على أن الكاف حرف جر .

كما ذهب سيبويه أن هذه الكاف لا يجوز أن تدخل على مضمرة مثل : " رأيت  
كه " وتعنى : " رأيت كزيد " ، وإنما ينبغي أن نقول : " رأيت مثل زيد " ، أو مثله .

مذهب البصريين في (الكاف) أنها حرف جر ، إلا أن الأخفش يرى أن تكون اسما في الضرورة (2) . وهي عند الوراق (ت325 هـ) حرف تشبيه (3) .  
والكاف عند ابن هشام حرف جر ، واسم ، فالحرف له خمسة معان : التشبيه ، والتعليل ، والاستعلاء ، والتوكيد ، والمبادرة ، أما الكاف الاسمية الجارة فهي مرادفة لـ (مثل) (4) .

- (1) ابن هشام : معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 1 ، ص 168 إلى 170 .  
(2) أبو حيان الأندلسي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، ص 111 .  
(3) الوراق : علل النحو ، تح ، محمود جاسم محمد الدرويش ، ص 209 .  
(4) انظر : ابن هشام : معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 1 ، من ص 199 إلى ص 204 .  
وانظر : إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 322 .

## الفصل الثاني

### 1 - 3 - 13 - معنى (مذ) و(منذ)

بين ابن يعيش أن (مذ) و(منذ) يكونان اسمين كما يكونان حرفين ، ولمعرفة الفرق بينها إذا كانت اسما وبينها إذا كانت حرفا من ناحية اللفظ ، أنها إذا كانت اسما جاء ما بعدها مرفوعا ، وإذا كانت حرفا جرت ما بعدها ، تأتي اسما نحو : " ما رأيت زيدا مذ يومان " ، وتكون حرفا نحو : " ما رأيت منذ يوم الجمعة " بجر (يوم) .  
ويوضح الشارح الفرق بينهما من جهة المعنى ، بأن (منذ) إذا جاءت حرفا دلت على المعنى الموجود فيما دخلت عليه لا فيها نفسها ، وإذا كانت اسما رفعت ما بعدها .  
ويشير ابن يعيش إلى أن بعض النحاة من يرى بأنهما اسمان ، ولا يكونان إلا كذلك حتى ولو ورد ما بعدهما مجرورا ، فالتقدير هو الرفع .  
و(منذ) عند الكوفيين مركبة من (من) و(إذ) ، وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (من) و(ذو) التي بمعنى (الذي) .  
ويلاحظ أن موفق الدين لا يؤيد أولئك الذين يدعون أنها مركبة ، مصرا على أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر .

كما اختلف النحويون في ارتفاع الاسم الواقع بعد (منذ) ، فالكوفيون يرون أن هناك فعلا مضمرًا هو سبب الرفع ، تقديره مضى ، نحو : "مذ مضى يومان " في مثل : "ما رأيته مذ يومان " .

وذهب الفراء أن الاسم المرفوع بعد (منذ) يعرب خبرا لمبتدأ محذوف مثل : "ما رأيته منذ هو يومان " ف (هو) مبتدأ محذوف ، ويؤيد ابن يعيش رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد (منذ) خبر ، والمبتدأ هو (منذ) أو (مذ) .  
وذهب الزجاجي إلى أن (منذ) الخبر ، وما بعده المبتدأ ، واحتج أن معنى (منذ) هنا معنى الظرف ، كما أشار الشارح أن (منذ) الغالب عليها هو الحرفية ، أما (مذ) الغالب عليها الاسمية (1) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج4 ، ص 506 إلى ص 509

### الفصل الثاني

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (مذ ، ومنذ) اسمان إذا جاء بعدهما اسم مرفوع ، أو فعل ، وهما حرفان إذا كان الاسم بعدهما مجرورا (1) .

### 1 - 3 - 14 - معنى (حاشا)

افتتح ابن يعيش مسألة معنى (حاشا) بما ذهب إليه سيبويه ، الذي يرى بأن (حاشا) حرف جر ، إذ يجر ما بعده وتتضمن معنى الاستثناء ، فهو من حروف الإضافة يدخل في باب الاستثناء لمضارعة (إلا) ومحاكاتها ، بما فيه من معنى النفي، معبرا عن البراءة والتنزيه ، نحو : "قام القوم حاشا زيد " ، فالمراد أن زيدا لم يقم ، وهكذا أدخل حرف الجر ضمن باب الاستثناء ، بحيث كان معناه النفي ، وهي بمعنى (ليس) أو (لا يكون) ، ولم يحك سيبويه في (حاشا) إلا الجر ، ولم يجز النصب بها (2) . وهناك نحاة من المدرستين ، البصرة والكوفة من خالف سيبويه في ذلك ، كالجرمي والأخفش والمبرد والزجاج والفراء والمازني وأبي عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جاريا ، وقليلًا فعلا متعديا جامدا لتتضمنه معنى (إلا) ،  
نحو قول الشاعر:

حاشا أبا ثوبان ، إن به \*\*\* ضنا على الملحاة والشتم (3)

ويذكر موفق الدين من جهة أخرى أن أبا العباس يرى أن (حاشا) تكون فعلا بالضرورة في مثل : "حاشا لزيد" ، فهو هنا فعل ، لأنه لو كان حرفا لم يدخل على حرف مثله .

وقد ذهب ابن هشام إلى أن (حاشا)<sup>(4)</sup> تكون فعلا متعديا ، نحو "حاشيته" ، وتكون تنزيهية مثل : "حاش لله" ، وتكون للاستثناء ، وعند أغلبية البصريين أنها

- 
- (1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج02 ، ص 36 .  
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج04 ، ص 510 – 511 .  
(3) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج01 ، ص 141 .  
(4) وقد وردت هكذا أيضا : حاشى . انظر : علل النحو للوراق ، ص 207 .

### الفصل الثاني

حرف جر يفيد الاستثناء مثل : (إلا) .

#### 1 - 3 - 15 - (عدا) و (خلا)

نبه موفق الدين في البداية أن الكلام عن (عدا) و(خلا) قد سبق ذكره في باب الاستثناء ، وليس هناك بد من التذكير بما هو أهم ، بحيث أكد بأنهما فعلان ، فينصبان ما بعدهما ، ويضمر الفاعل فيهما ، فهما شبيهان بـ (ليس) أو (لا يكون) في الاستثناء ، نحو: "أتاني القوم خلا زيدا" على تقدير : "خلا بعضهم" زيدا " ، و"ما أتاني عدا بكرا" على معنى : " عدا بعضهم بكرا" وإذا دخلت عليهما (ما) فهم فعلان لا محالة .  
ويكونان حرفين ، فيجران ما بعدهما نحو : " أتاني القوم خلا زيدا" ، علما أنه ليس هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الجر بـ (خلا) ، ولم يتعرض أحد من النحاة إلى الخفض بـ (عدا) إلا أبو الحسن الأخفش ، بحيث قرنها بـ (خلا) في حالة الجر<sup>(1)</sup> .

#### 1 - 3 - 16 - (كي)

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) : >>"وكي" ، في قولهم : (كيمة) من حروف الجر بمعنى (لمه) << .

ابتدأ ابن يعيش كلامه عن (كي) موضحاً بأنها حرف يقارب في معناه معنى (اللام) لا لشيء إلا لأنها تدل على العلة والغرض ، ولذلك فهي تقع في جواب (لمه) ، كأن يقول قائل : "لم فعلت كذا ؟ " فتجيب : ليكون كذا " ، وهذا المعنى قريب من التعبير الآتي : "فعلت ذلك كي يكون كذا " فهي هنا تفيد العلة ، وهي إحدى حروف النصب التي تنصب الفعل المضارع بشرط أن تدخل عليها اللام ، فنقول : "جئت لكي تقوم " أي : (لأن تقوم) .

(1) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ، ج 4 ، ص 513 ، ومغنى اللبيب لابن هشام ج 1 ، ص 153 - 154 ، والنكت الحسان لأبي حيان ص 111 ، وعلل النحو للوراق ص 207 ، ومعجم الإعراب والإملاء لإميل بديع يعقوب ، ص 204 - 205 - 206 - 272 .

## الفصل الثاني

كما أوضح موفق الدين أن (كي) قد تستخدم حرف جر ، فتدخل على الاسم ، فقيل : (كيمه) ، التي تساوي (كي) زائد (ما) الاستفهامية ، وذلك بعد حذف الألف وجيء بهاء السكت .

والبعض الآخر ذهب إلى أنها - أي كي - تأتي تارة حرفاً ناصباً مثل (أن) ، وتارة تكون حرف جر ، فإذا قيل : " جئت لكي تقوم "ف (كي) هنا حرف نصب وذلك لدخول اللام عليها ، لأن اللام حرف جر يفيد التعليل ولا يجوز أن يدخل حرف جر على مثله ، وإذا قيل : "جئت كي تقوم " دون ذكر أية قرينة ، في هذه الحالة ، فإن (كي) إما أن تكون ناصبة للفعل ، وإما أن تكون جارة ، علماً أن النصب يكون بـ (أن) مضمرة ، كما يكون مع اللام (1) .

### 1-4- حذف حروف الجر

بعد أن أسهب ابن يعيش في الحديث عن معاني حروف الإضافة انتقل إلى مسألة أخرى وهي إمكانية حذف هذه الحروف .

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) : وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ، كقوله تعالى : "واختار موسى قومه سبعين رجلاً (2) ... وقوله [من البسيط] :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به \*\*\* فقد تركتك ذا مال و ذا نشب

وتقول : "أستغفر الله ذنبي ، "ومنه " دخلت الدار " ، وتحذف مع ( أن ) بفتح النون ،  
و(أن) بتسكين النون ، كثيرا مستمرا " .

ذكر موفق الدين فيما سبق أن الأفعال المتعدية على نوعين : أفعال متعدية بدون وساطة ، وأفعال متعدية بوساطة .

فالنوع الأول ، هو الفعل الذي يصل إل مفعوله بنفسه نحو: "ضربت زيدا" ،  
فالفعل هنا تعدى فاعله إلى المفعول به مباشرة بدون وساطة ، فنصبه ، لأن في  
(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج4 ، ص 513 – 514 .

انظر : مغني اللبيب عن كتب اعراب لابن هشام ، ج 1 ، ص 205 – 206 ، ومعجم الإعراب و الإملاء لإميل  
بديع يعقوب ، ص 343 إلى 345 .

(2) الأعراف : الآية 155 .

## الفصل الثاني

الفعل قوة أدت إلى مبشرة الاسم .

والنوع الثاني ، هو الفعل الذي ضعف عن تجاوز الفعل إلى المفعول ، فاحتاج إلى ما يستعين به للوصول إليه ، وبالتالي هو في حاجة إل واسطة ، نحو : "مررت بزید" و "عجبت من أحمد" و "ذهبت إلى محمد" ، لأنه لا يجوز أن نقول "مررت زيدا" و "عجبت أحمد" ، وذهبت محمدا" ، وذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء .

وبين ابن يعيش أنه قد خص كل ضرب من هذه الأفعال بنوع من هذه الحروف ، هذا هو القياس ، إلا أنه يجوز حذف هذه الحروف في بعض الاستعمال قصد التخفيف في الكلام ، وبالتالي يصل الفعل بنفسه ، فيعمل فيه النصب ، نحو : "اخترت الرجال زيدا" بنصب الرجال وزيد ، وأصله : " اخترت من الرجال زيدا " ، لأن (اختر) يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف الجر وإلى الثاني به ، والمتقدم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف الجر ، فإذا قدم المجرور فالغرض بلاغي ، قال الشاعر  
[من البسيط] :

استغفر الله ذنبا لست محصيه \*\*\* رب العباد إليه الوجه في العمل .

والمراد : (من الذنب ) . وينبه ابن يعيش أن هذا الحذف ليس قياسا ، لكن لابد من قبوله ، وألا نقيس عليه ، فلا نقول في "مررت بزيد" : "مررت زيدا" ، وقد حكى ابن الأعرابي عنهم : "مررت زيدا" وهو شاذ .

ويضيف الشارح أنه قد كثر حذف حروف الجر مع (أن) الناصبة للفعل ، و(أن) المشددة الناصبة للاسم ، مثل : "أنا راغب في أن ألقاك" ، يجوز أن نقول : أنا راغب أن ألقاك " بحذف (في) الجارة ، ونحو : " أنا حريص في أنك تحسن إلي " يمكن أن نقول : " أنا حريص أنك تحسن إلي " بحذف حرف الجر ، وهذا جائز ، وتجدر الملاحظة ، أنه لا يجوز حذف حرف الجر إذا صرح بالمصدر ، نحو : " أنا راغب في لقائك " ، إنما يجوز مع (أن) و (أن) (1) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج4 ، ص 514 – 515 .

انظر: محمد محبي الدين عبد الحميد : شرح شرور الذهب في معرفة كلام العرب ، من ص 320 إلى ص 324 .

## الفصل الثاني

### 1- 5 – إضمار حروف الجر

قال صاحب الكتاب : " وتضمير قليلا ، ومما جاء من ذلك إضمار (رب) والباء في القسم ، وفي قول رؤبة : (خير) – بالجر – إذا قيل له : (كيف أصبحت؟) ، واللام في (لاه أبوك) " .

لاحظنا فيما سبق ، أن حروف الجر يجوز حذفها إذا كان اللفظ ما يدل عليها ، والغاية من الحذف التخفيف والاختصار ، و إنما يجوز إضمارها أيضا ، وذلك في حالتين : أحدهما : ما يحذف ثم يوصل الفعل إلى الاسم ، فينصبه كالظروف نحو : " قمت اليوم " بنصب (اليوم) والمراد : (في اليوم) ، ونحو : " اخترت الرجال زيدا " أي : (من الرجال) ، والثاني : ما يحذف ولا يوصل الفعل ، بحيث يكون الحرف المحذوف كالمثبت في اللفظ ، فيجربه الاسم كما يجربه وهو مثبت ملفوظ به ، وهو يشبه حذف المضاف وإبقاء عمله ، نحو قول الشاعر [من الخفيف] :

رسم دار وقفت في ظلله \*\*\* كدت أفقي الحياة من جلله

وقد جرت (رسم) ، أراد : (رب رسم دار) بحيث حذف (رب) لكثرة استعمالها ، وكذلك الحذف في القسم فيما حكاه سيبويه : (الله لأقومن) بكسر لفظ الجلالة ، يريد : (بالله لأقومن) وذلك بحذف الباء .

وحكي أبو العباس أن رؤبة قيل له : "كيف أصبحت ؟ فقال : " خير عافاك الله " بجر (خير ) ، أي : (بخير ) ، فحذفت الباء لوضوح المعنى ، وكقوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " (1) بجر لفظة (الأرحام ) ، وذلك على تقدير : (وبالأرحام ) ، ومن ذلك قولهم : (لاه أبوك ) ، يريدون : (لله أبوك ) (2) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج4 ، ص 516 – 517 .

(2) النساء : الآية 1 .

انظر : البحر المحيط 157/3 ، وتفسير الطبري 517/7 .



### 2- حروف العطف

سبق وأن عرفنا مفهوم الحرف، أما العطف، فمعناه في اللغة هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح فهو ضربان: عطف بيان، وعطف نسق، والكلام الآن فيه أي: عطف النسق<sup>(1)</sup>.

فأما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعة أحد حروف العطف الآتي ذكرها<sup>(2)</sup>، ومعنى ذلك أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، وقال ابن الحاجب في العطف: "العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، نحو: (قام زيد وعمرو)"<sup>(3)</sup>.

نتناول في هذه المسألة نوعي العطف وحروفه، وأنواع حروف العطف، ومعانيها، والفرق بينها.

### 2-1- نوعا العطف وحروفه

افتتح ابن يعيش حديثه في هذه المسألة بتحديد المصطلحات المتعلقة بـ(حروف العطف)، بحيث أوضح بأن (حروف النسق) هي نفسها (حروف العطف)، إلا أن العطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملت إليه، يقال: "عطف فلان على فلان"، و"عطف الفارس عنانه" أي: ثناه وأماله، وسمي هذا النوع عطفاً لأن الثاني مثني إلى الأول، بالإضافة إلى أنه محمول عليه في إعرابه، أما النسق فهو مصطلح كوفي، وهو من قول الكوفيين: (ثغر نسق) إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق إذا كان منظماً، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه، سمي نسقاً. ثم تطرق ابن يعيش إلى أن عطف النسق يعتبر من التوابع، فالأول المتبوع المعطوف عليه، والثاني التابع المعطوف إلا أن هذا الضرب من التوابع لا يشبه التوابع الأخرى، كالنعت وعطف البيان، والتوكيد والبدل، فهذه الأنواع تتبع بدون واسطة في حين أن المعطوف لا يتبع إلا بواسطة حرف

(1) محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح ضرور الذهب في معرفة كلام العرب، ص324.

(3) المصدر نفسه: ص328.

(4) الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج2، ص354.

العطف، وإنما كان كذلك، لأن الثاني (المعطوف) فيه غير الأول (المعطوف عليه)، ولا يأتي إلا بعد أن يستوفي العامل عمله . بعد ذلك انتقل موفق الدين إلى الحديث عن العامل في المعطوف، بحيث أشار أن هناك اختلافات بين النحاة في هذا الشأن؛ فسيبويه وجماعة من البصريين ذهبوا إلى أن العامل في المعطوف هو نفسه العامل في المعطوف عليه، نحو: "ضربت زيدا وعمرا"، فزيد وعمرو كلاهما انتصبا بـ(ضربت)، أما الحرف العاطف دخل بمعناه وجمع بينهما فقط، ويؤكد هذا الرأي اختلاف العمل لاختلاف العمل الموجود، لأن العمل لو كان من اختصاص الحرف لها اختلف عمله، وذلك لأن العامل كما هو معروف يعمل عملا واحدا، إما الرفع، أو النصب أو الجر أو الجزم وذهب آخرون إلى أن العامل في الأول هو الفعل المذكور، والعامل في الثاني هو حرف العطف لأن هذا الأخير جاء به لينوب عن العامل ويغني عن إعادة، نحو: "قام زيد وعمرو"، فالواو هنا أغنت عن إعادة (قام) مرة أخرى، فأصبحت ترفع كما ترفع (قام)، وكذلك إذا عطف بها على منصوب مثل: "إن زيدا وعمرا منطلقان"، أو عطف بها على مجرور مثل: "مررت بزيد وعمرو"، وهذا رأي ابن السراج، وهو ضعيف عند ابن يعيش، لأن العامل يجب أن يكون له اختصاص بالمعمول، في حين أن حرف العطف لا اختصاص له مادام يدخل على الاسم كما يدخل على الفعل.

ويستمر موفق الدين في سوق آراء النحاة فيما يخص العامل في المعطوف، إذا ذكر أن قوما آخرين ذهبوا إلى أن العامل هو الفعل المحذوف بعد الواو، لأن الأصل في قولك: "ضربت زيدا وعمرا": "ضربت زيدا، وضربت عمرا"، بحيث حذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، واحتج هؤلاء بأنه يمكن إظهاره، إذا ظهر كان هو العامل، ومعنى ذلك، إذا حذف يبقى هو العامل أيضا، يعمل عمله، وهذا رأي أبي علي الفارسي، وابن جني، وقد حكى ابن برهان في شرحه أن العامل في المعطوف هو حرف العطف نفسه، وقد ذكره أبو علي في الإيضاح الشعري، وكذا ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف.

## الفصل الثاني

ويبدو أن ابن يعيش لم يشاطر ابن جني ومن والاه في أن العامل في المعطوف هو الفعل المحذوف بعد حرف العطف ،ويرى بأن هذا الرأي لا يخلو من ضعف، لأن حذفه كان الغرض منه الإيجاز ،وإعماله يوحى بإرادته، وهذا نقض للغرض من حذفه . (1)

وبعد الحديث عن العامل في المعطوف، انتقل ابن يعيش إلى الحديث عن تعداد حروف العطف وآراء النحويين في ذلك ،إذا ذكر بأنها عند الزمخشري عشرة، وهي: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، و(حتى)، و(أو)، و(أم)، و(إما) مكسورة مكررة ، و (بل) ، و(لكن)، و(لا) ، فالأربعة الأولى متواخية، لأنها تشترك في الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وتجمع بينهما في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل، نحو: "قام زيد وعمرو" و"ضربت زيدا فعمرًا" و"ذهب عبد الله ثم أخوه" و"رأيت القوم حتى زيدا"، إلا أنها تختلف في معان أخرى من ناحية الاتصال والتراخي والغاية .

والأحرف الثلاثة التي تليها متواخية ، وهي: (أو) و(أم) و(إما) ، وهي تستخدم لأحد الشئيين أو الأشياء، وتختلف من وجوه أخرى.

أما (بل) و(لكن) متواخيتان أيضا، لأن الثاني فيهما يختلف عن الأول من حيث النفي والإثبات، و(لا) مفردة.

وذكر ابن يعيش أن قوما آخرين ذهبوا إلى أن حروف العطف تسعة، إذا أسقطوا منها (إما) ، وهو رأي أبي علي، الذي يرى بأنها إما أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى لأن العطف إما أن يكون مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، هذا من جهة، و من جهة أخرى، لا تكون الثانية لأن الواو قد صحبتها، ولا يجتمع حرفان في معنى واحد<sup>(2)</sup> .

وهناك من قال بأنها ثمانية وذلك بإسقاط (حتى) منها ،الدالة على الغاية .

وذهب ابن درستوية إلى أنها فقط، وهي: (الواو) و(الفاء) و(ثم)، لأنها تجمع بين

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ،تح إميل بديع يعقوب ،ج5، ص3-4.

(2) انظر : محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح فطر الندى وبل الصدى ،ص334.

وقال الجرجاني: "عدها-أي(إما)- في حروف العطف سهو ظاهر"الصفحة نفسها.

## الفصل الثاني

المعطوف والمعطوف عليه في معنى الحديث والإعراب، وبقية الحروف ليست كذلك.

ويرى ابن يعيش أن المذهب الأول أولى وأصح من أن معنى العطف هو حمل الثاني على الأول من ناحية إعرابه و إشراكه في عمل العامل وإن لم يشركه في معناه، علما أن الاختلاف في المعاني فذاك أمر لا علاقة له بمعنى العطف<sup>(1)</sup>.

ثم تكلم موقف الدين عن أضرب العطف، وهي ثلاثة: عطف اسم على اسم إذا اشتركا في الحال، نحو: "قام زيد وعمرو" ولو قيل: مات زيد والشمس"، لم يجز، لأن الشمس لا تموت، وعطف فعل على فعل إن دلا على زمان واحد مثل: "قام زيد وقعد"، ولو قيل: "ويقعد" لم يصح لاختلافهما في الزمان، وعطف جملة على جملة، نحو: "قام زيد، وخرج عمرو"، و"زيد منطلق، وعمر ذاهب".

والهدف من عطف جملة على أخرى هو الربط بينهما حتى لا يظن السامع أو القارئ أن المراد هو الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، كما يقال في بدل الغلط: "جاءني زيد عمرو"، فالهدف إذن هو إسقاط على الاحتمال وإزالة هذا الوهم، وذلك بالربط بين الجملتين بواسطة حرف العطف حتى يصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا، بعيدا عن كل شبهة أو توهم.

وأكد ابن يعيش على أن حروف العطف تشترك في العطف، وهو الاتفاق في عمل العامل، وإنما تختلف من حيث المعاني<sup>(2)</sup>.

نستنتج أن عطف النسق لا يستلزم الوفاق بين المتعاطفين إلا في الإعراب فقط، فتعطف النكرة على المعرفة، والمضمر على الظاهر، والظاهر على المضمر المنفصل، أما الضمير المتصل المرفوع، والضمير المستتر فلا يعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بضمير منفصل، مثل: "قم أنت وعمرو" أو بعد أن يفصل بين المتعاطفين فاصل نحو: "ما أشركنا ولا آباؤنا، وإذا عطف على الضمير المجرور

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تح، إميل بديع يعقوب، ج5، ص5.

(2) المصدر نفسه: ج5، ص5-6.

## الفصل الثاني

وجب إعادة الجار، حرفا كان أو اسما، نحو: "فقال لها و للأرض..." و"مررت بك وبسعيد"، مع العلم أنه يجوز عدم إعادة الجار<sup>(1)</sup>.

والجدير بالذكر أنه يجوز عطف الاسم على الفعل بشرط أن يكون الاسم مشتقا ليصح تأويله بالفعل، أو تأويل الفعل باسم مشتق، نحو: "هذا كاتب ويقرأ"، و"هذا يقرأ وكتاب"، وكما يجوز عطف الجمل على بعض بشرط الاتفاق في الخبرية والإنشائية.

## 2-2 - الواو

شرع ابن يعيش في الكلام على معاني حروف العطف وتفسيرها وتوضيحها لمعرفة حكمها في العطف، وقد بدأ بـ(الواو) متتبعا خطوات صاحب الكتاب (الزمخشري) الواردة في مفصله، لأن الواو أم حروف العطف وأصلها والدليل على ذلك أنها مختصة بالاشتراك والجمع بين شيئين فقط في حكم واحد، أما حروف العطف الأخرى تتضمن حكما إضافيا إلى الحكم الذي تختص به الواو، فالفاء - مثلا- توجب الترتيب والتعقيب، و(بل) تفيد الإضراب، وهلم جرا.

وبما أن هذه الحروف تضمنت حكما زائدا إلى حكمها المشترك مع الواو، أصبحت هذه الأخيرة أي: الواو بمنزلة الشيء المفرد، وأخواتها بمنزلة المركب مع المفرد، ولهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدل على الجمع المطلق، أكثر من دلالتها على العطف، بدليل أنها لا تخرج عن معنى الجمع إنما قد تخرج عن معنى العطف كما هو الحال مع واو المعية، التي تفيد معنى الجمع لأنها تنوب عن (مع) نحو: "استوى الماء والخشبة" بنصب (الخشبة)، وكذلك واو الحال المتضمنة معنى الجمع نحو: "جاء زيد ويده على رأسه".

وكذلك واو القسم ليست عارية عن معنى الجمع لأنها نائبة عن (لباء) التي تفيد الإلصاق الموحى بالجمع، ولا تفيد الواو - بأي حال من الأحوال - الترتيب، والدليل على ذلك أن الواو في العطف نظير التثنية والجمع؛ معنى ذلك أنه

(1) عثمان محمد منصور: المقتطف في النحو والصرف، ص119.

## الفصل الثاني

لابد من توظيف الواو إذا اختلفت الأسماء، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع، نحو: "جاءني زيد وعمرو" لتعذر التثنية، وإذا اتفقت نحو: "جاءني الزيدان والعمران" والواو الأصل، بحيث زيد على الاسم الأول زيادة تدل على التثنية، وكان ذلك أوجز

من ذكر الإسمين فيلزم العطف بالواو ،وها هو الشاعر يلجأ إلى تكرار الأصل في قوله [من الرجز]:

كأن بين فكها والفك\*\*\* فأرة مسك ذبحت في سك

ويذكر ابن يعيش دليلاً آخر على أن (الواو) لا تفيد معنى الترتيب بل هي للجمع مطلقاً، أنها تستعمل في مواضع لا يجوز فيها الترتيب ،نحو: "اختصم زيد وعمرو" و"تقاتل بكر وخالد" ، فالترتيب هنا غير منطقي لأن الخصام والقتال لا يمكن من جانب واحد وإنما يتطلب الأمر الاشتراك ، بحيث لا يمكن العطف بالفاء أو غيرها كأن نقول: "اختصم زيد ثم عمرو".

وإضافة إلى ما سبق هناك دليل آخر على أن الواو للجمع المطلق من غير ترتيب قولك: "جاءني زيد وعمرو بعده"، فلو كانت للترتيب لكان قولك: (بعده) تكراراً، ولو قلت: "جاءني زيد اليوم وعمر أمس" متناقضاً ، لأن الواو دلت على عكس ما دلت عليه (أمس) ، باعتبار أن الواو ترتيب الثاني بعد الأول ، و(أمس) تدل على تقدمه ، ومن ذلك قوله تعالى: "يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين" (1) ، وشرعها يقدم الركوع على السجود.

وقد ذهب قوم إلى أن الواو تفيد الترتيب معتمدين في ذلك على عدة حجج، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، "أنه لما نزل قوله تعالى: "إن الصفا والمروة من شعائر الله" (2) ، قال الصحابة: بيم نبداً يا رسول الله؟ فقال: ابدؤوا بما بدأ الله بذكره، فدل ذلك على الترتيب في نظرهم ، كما روي أن بعض الأعراب قام

(1) آل عمران: الآية 43.

(2) البقرة: الآية 158.

## الفصل الثاني

خطيباً بين النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال في خطبته: "من أطاع الله ورسوله، فقد رشد، ومن عصاهم، فقد غوى" (1)، فقال النبي (ص): "بئس خطيب القوم أنت، هلا قلت ومن عصى الله ورسوله، قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق، لما افترق الحال بين ما علمه الرسول، عليه الصلاة والسلام، وبين ما قال" (2).

وقد رد ابن يعيش على أولئك الذين زعموا أن الواو تفيد الترتيب، مبينا لهم أنها لمطلق الجمع ولا علاقة لها بالترتيب أصلا، ففي قوله تعالى: "إن الصفا والمروة"، فإن الرسول (ص) لم يأمر بتقديم (الصفا)، وإنما بين المراد لما في الواو من الإجمال، والدليل على ذلك سؤال الجماعة: بم نبدأ؟، ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال، لأنهم كانوا عربا فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن، فهذا دليل على الواو للجمع من غير ترتيب، أما رد النبي (ص) على الخطيب، فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر<sup>(3)</sup>.

كما ذكر ابن يعيش أن الكوفيين أجازوا في الواو أن تكون زائدة، مستدلين في ذلك بأنها قد جاءت زائدة في مواضع، من بينها قوله تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها"<sup>(4)</sup>، تقديره: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها، ويبين موفق الدين أن أصحابه لا يرون زيادة هذه الواو<sup>(5)</sup>.

ومن أحكام العطف، أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه، مع وجود قرينة، كما إذا قيل: "من الذي اشترك هو وزيد؟" فقلت: "اشترك عمرو" أي: اشترك عمرو وزيد. وقال الله تعالى: "لا يستوي منكم من أنفق من قبل

---

(1) ورد الحديث في تفسير الطبري 30/2، وسنن الدار قطني 254/2، وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف 31/1.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص10.

(3) المصدر نفسه: ج5، ص11.

(4) الزمر: الآية 73.

(5) المصدر نفسه: ج5، ص12.

الفتح وقاتل" (1)، أي: لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده (2).  
وتحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: "ولا على الذين  
إذا ما أتوك لتحملهم قلت....." (3)، أي: وقلت، وحقى أبو زيد: "أكلت سمكا لبنا  
تمرا" (4)

### 2-3- (الفاء) و(ثم) و(حتى)

بين ابن يعيـش أن هذه الحروف الثلاثة تشبه الواو من جهة، وتفارقها من جهة  
أخرى، فهي تشبهها في الاشتراك والجمع بين الشئيين أو الأشياء في الحكم، و  
تخالفها من جهة الترتيب، وذلك أن الواو لا تفيد الترتيب، أما (الفاء) و(ثم) و(حتى)  
فهي تدل على الترتيب، وبأن الثاني يجب أن يأتي بعد الأول.  
من ذلك، أن حرف الجر (الفاء) يفيد الترتيب بغير مهلة، وما يدل على ذلك  
وقوعها في الجواب، وامتناع الواو و(ثم)، لأن (ثم) تفيد الترتيب بمهلة، بمعنى أنها  
تفيد الترتيب والتراخي، أما (الفاء) فإنها تدل على الترتيب والتعقيب.  
والفاء تدخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه متبعة عاطفة، وضرب  
تكون فيه متبعة مجردة من معنى العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخولها  
كخروجها. إلا أن المعنى الذي تختص به هو الإتيان، وما عداه فهو عارض فيها؛ فالأول  
نحو: "مررت بزيد فعمره"، ونحو: "ضربت عمرا فأوجعته"، ومثل: "دخلت الكوفة  
فالبصرة"، ففي المثال الأول كان مرور عمرو عقب مرور زيد، وبدون مهلة، ومما  
نقله ابن يعيـش عن الزمخشري أن سيبويه يعتبر أن المرور مروران، أي مروره بزيد  
غير مروره بعمره، وأن إيجاع زيد حدث عقب الضرب، وأن البصرة داخلة في  
الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال، بمعنى أنه عندما دخل الكوفة واصل

(1) الحديد: الآية 10.

(2) الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، تح، إميل بديع يعقوب، ج2، ص370.

(3) التوبة: الآية 92.

(4) المصدر نفسه: ج2، ص370.



السير دون تراخ إلى أن دخل البصرة أي بلا تمهل، ولهذا السبب وقع ما قبل الفاء علة وسببا لما بعدها، نحو: "ضربته فبكى"، فالضرب سبب البكاء علما أن المسبب يقع الثاني، فالضرب سبب، والبكاء ناتج عن السبب أي: مسبب (1).

أما النوع الثاني: فهو الذي يكون الفاء فيه للإتباع دون العطف، بحيث يكون الأول فيه علة لوجود الآخر، ولا يشارك الأول في الإعراب، مثل جواب الشرط في الجملة الشرطية نحو: "إن تحسن إلي، فإله مجازيك" فالفاء هنا تفيد الإتباع دون العطف، إذ نلاحظ أن فعل الشرط ورد مجزوما، أما جواب الشرط جاء جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر لا يصلح فيها الجزم، وإنما، أتى بالفاء للربط بين فعل الشرط وجوابه، لأنه لولا هذه الفاء لما حصل الاتصال بين الشرط وجزائه، وبالتالي، الفاء تكون للإتباع الذي لا يفارقها أما العطف قد يفارقها، وهكذا نستنتج أن الإتباع أصل فيها.

أما النوع الثالث: الذي وضحه الشارح هو أن الفاء قد تأتي زائدة عند جماعة من النحويين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش، وغيره، فإنه يجيز: "زيد فقائم"، على معنى: "زيد قائم"، ومثل: "زيد فوجد"، بمعنى: "زيد وجد"، وأجاز: "زيدا فاضرب"، ونحو قوله تعالى: "وربك فكبير وثيابك فطهر، والرجز فاهجر" (2)، أي كبر، وطهر، واهجر.

وقد أشار موفق الدين إلى أن أبا عثمان المازني اعتبر أن الفاء زائدة في مثل: "خرجت فإذا زيد قائم" (3).

وذهب ابن هشام أنه إذا قيل: "جاء زيد فعمره" فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلة، فالفاء مفيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والتعقيب.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص13.

(2) المدثر: الآية 3-5.

(3) المصدر نفسه: ج5، ص13-14.

وتعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: "دخلت البصرة فبغداد"، وكان بينهما ثلاثة أيام و دخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذه العادة، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يجز الكلام.

كما ذكر ابن هشام أن للفاء معنى آخر، وهو التسبب وذلك غالب في عطف الجمل، نحو قولك: "سها فسجد" ولدلائها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو: "من يأتني فإني أكرمه"، وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: "الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي أخرج المرعى، فجعله غثاء أحوى"<sup>(1)</sup>، وبناء على ذلك، نصل إلى أن الفاء عند ابن هشام تفيد التشريك في الحكم، والترتيب والتعقيب، بالإضافة إلى التسبب وبخاصة في العطف بين الجمل<sup>(2)</sup>. وقد زعم بعض النحاة أن الفاء لمطلق الجمع كالواو، وبعضهم قيد ذلك بالأماكن لا يظهر ترتيبه، نحو: "نزل المطر مكان كذا فمكان كذا"، والبعض ذهب إلى أنها تأتي بمعنى (حتى) كقوله تعالى: "فهم فيها شركاء"<sup>(3)</sup>، أي: حتى هم فيه<sup>(4)</sup>.

ثم انتقل ابن يعيش إلى تبيان معنى (ثم)، التي تشبه الفاء في أن الثاني بعد الأول، لكنها تفيد التمهّل والتراخي، فلذلك لا تقع مواقع الفاء في الجواب، فلا يجوز أن تقول: "إن تعطني ثم أنا أشكرك"، كما تقول: "فأنا أشكرك"، لأن الجواب (الجزاء) لا يتراخى عن الشرط، نحو: "بعث الله آدم ثم محمداً" - صلى الله عليهما وسلم، ولا يمكن القول مثل ذلك في الفاء، لأنه لما تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها، وذلك لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى.

كما ذهب موفق الدين إلى أن الكوفيين أيضا لا يمانعون من زيادة (ثم) مثلما

(1) الأعلى: الآيات 2-3-4-5.

(2) محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 329.

(3) الأنعام: 139.

(4) أبو حيان: النكت الحسان في شرح غابة الإحسان، تح، عبد الحسين الفتلي، ص 127-128.

تزداد الفاء والواو ، نحو قول زهير بن أبي سلمى (من الطويل) :

أراني إذاما بت بت على هوى \*\*\* فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا  
ومن ذلك أيضا ، فقد تأولوا قوله تعالى : " ثم تاب عليهم ليتوبوا " (1) .

وقال ابن هشام أن (ثم) حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم والترتيب والمهلة ، وفي كل منها خلاف بين النحويين .

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة البتة ، نحو قول زهير :

أراني إذا أصبحت ذا هوى \*\*\* فثم إذا أمسيت غاديا  
يلاحظ في البيت (فثم) ، والبيت على زيادة الفاء .

وأما التشريك فخالف قوم في اقتضائها إياه ، نحو قول الشاعر :

من ساد ثم ساد أبوه \*\*\* ثم قد ساد قبل ذلك جده  
وقد أجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب ،  
والأب من قبل الابن ، كما قال ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبان ، قلت لهم \*\*\* كلا لعمرى ، ولكن منه شيبان  
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب \*\*\* كما علت برسول الله عدنان  
وأما المهلة فقد ذهب الفراء أنها قد تخلف ، بدليل قولك : " أعجبنى ما صنعت  
اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب " لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين  
الإخباريين ويبدو أن (ثم) في البيت الآتي واقعة موقع الفاء :

كهز الرد يني تحت العجاج \*\*\* جرى في الأنابيب ثم اضطرب  
من المعلوم أن الهز إذا جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه .  
وتجدر الملاحظة أن الكوفيين أجروا (ثم) مجرى الفاء ، والواو في جواب  
نصب المضارع المقرون بها وذلك بعد فعل الشرط ، كما أجراها ابن مالك مجراها

(1) التوبة : الآية 118 .

بعد الطلب (1) .

ويرى أبو حيان أن (ثم) تفيد المهلة ، وقد زعم بعضهم أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو (2) .

يعلم ابن يعيش أن (حتى) قد تكون عاطفة ، فتدخل ما بعدها في حكم ما قبلها مثل الواو ولفاء ، ولكي تكون عاطفة يتطلب الأمر ثلاثة شروط : أولا : أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، ثانيا : أن يكون جزءا له ، ثالثا : أن يكون فيه تحقير أو تعظيم ، وذلك نحو : " قدم الحاج حتى المشاة " ، فهذا تحقير ، ومات الناس حتى الأنبياء " ، وهذا تعظيم ، أما إذا قلت : قدم الحاج حتى الحمار " ، لم يجز ، لأنه ليس من جنس المعطوف عليه ، وكذلك مثل : قدم زيد حتى عمرو " فهذا غير جائز ، لأن الثاني ليس بعضا من الأول وإن كان من جنسه ، وكذلك مثل : " رأيت القوم حتى زيدا " ، فهولا يجوز ، لأن زيدا غير معروف بحقارة أو عظم حتى ولو كان بعضا له .

ثم بعد ذلك ، يبين ابن يعيش أن (حتى) لا يتحقق العطف بها إلا في حالة النصب،نحو : " رأيت القوم حتى زيدا " ، إذ الاسم بعد (حتى) داخل في حكم ما قبلها،ولذلك تبعه في الإعراب ، وإذا قيل : " قدم القوم حتى زيد " ، فهذا لا يجوز لأن العطف لا يتحقق لأن في الأمر لبس وشبهة ، لأنه من المحتمل أن تكون (حتى) حرف ابتداء ، وهو أحد وجوهها ، وما يأتي بعدها يعرب مبتدأ وخبره محذوف ، وكذلك إذا جر ما بعدها ، فربما يتوهم فيها الغاية ، نحو قوله تعالى : " حتى مطلع الفجر " (3) ، ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلا بصورة النصب ، وهو مذهب سيبويه وأبي زيد ويونس ، وغيرهم (4) .

(1) ابن هشام : مغنى للبيب عن كتب الأعراب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج1 ص 135 إلى ص 137 .

(2) أبو حيان الأندلسي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ص 128 .

(3) القدر : الآية 05 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج05 ، ص 15 .

## الفصل الثاني

وفي خضم الحديث عن (حتى) العاطفة ، يقر موفق الدين أنها غير راسخة القدم في باب العطف ، وغير متمكنة فيه ، لأن الغاية من العطف هو إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه ، وفي حالة ما إذا كان الثاني جزءا من الأول ، معنى ذلك أنه داخل في حكمه لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك ، نحو : "ضربت القوم " و نلاحظ أن هذا اللفظ شمل (زيدا) وغيره من العقلاء ، وبالتالي فالعطف في هذه الحالة لا جدوى منه ولا فائدة ، وإذا جيء به فمن أجل التحقير أو التفضيم لا غير (1) .

وقد ذهب ابن هشام إلى أن (حتى) تكون للغاية والتدرج ، فالغاية معناها آخر الشيء ، ومعنى التدرج : أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك ينبغي أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه : إما تقديرا كقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \*\*\* والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف (نعله) بـ (حتى) ، وليست جزءا مما قبلها تحقيقا ، لكنها جزءا تقديرا لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله ، أو تحقيقا نحو : أكلت السمكة حتى رأسها (2) . و(حتى) عند ابن هشام لا تفيد الترتيب كما تفيد (ثم) و(الفاء) ، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو (3) .

وأورد (المبرد) أن (حتى) ينصب الفعل بعدها ، وذلك بإضمار (أن) ، وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها ، نحو : "ضربت القوم حتى زيد" و"دخلت البلاد حتى الكوفة" ، و"أكلت السمكة حتى رأسها" أي لم أبق منها شيئا ، فعملها الخفض ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها أي : عطف بها ، ولذلك خالفت (إلى) ، قال تعالى :

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 05 ، ص 15 - 16 .

(2) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 330 - 331 .

(3) المصدر نفسه : ص 331 .

## الفصل الثاني

"سلام هي حتى مطلع الفجر" (1) .

ويبين المبرد أن (حتى) التي يرتفع الفعل بعدها هي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقة نحو : " ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، ومررت بالقوم حتى زيد مررت به ، وجاءني القوم حتى زيد جاءني " ، ففي هذه الجمل الثلاث قد عطف (زيد) على (القوم) في حالات الإعراب الثلاث (2) .

ونستخلص مما سبق فيما يتعلق ب (حتى) أنها تأتي جارة ، وابتدائية ، وعاطفة ، فالجارة لأنها تجر الاسم الظاهر ، نحو : " قرأت الدرس حتى آخر كلمة فيه ، كما تجر المصدر المسؤول ، نحو : " سأدرس حتى يحل الظلام " ، فالمصدر المسؤول هنا هو : (أن) المضمرة بعد (حتى) ، والفعل المضارع المنصوب بعدها ، وهو (يحل) ، و(حتى) الابتدائية ، نحو قول جرير :

فمازلت القتلى تمج دماءها \*\*\* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فـ (حتى) : حرف ابتداء ، و(ماء) : مبتدأ مرفوع ، و(أشكل) : خبر مرفوع .

و(حتى) العاطفة ، وتكون بمعنى (الواو) وتعطف الاسم على الاسم فقط ، ولا تعطف الجمل ولا الضمير .

ومن شروطها أن يكون المعطوف بها إما بعضا من جمع قبلها ، نحو : " قدم الطلاب حتى الأول فيهم " ، وإما جزءا من كل ، نحو : " أكلت التفاحة حتى قشرتها" ، أو كجزء من كل ، نحو : " أعجبنى الكتاب حتى غلافه " ، ومن شروطها أيضا أن تكون غاية لما قبلها إما في الزيادة أو النقصان ، نحو : " مات الناس حتى الأنبياء " ، " حتى " : حرف عطف مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب ، " الأنبياء " : اسم معطوف مرفوع بالضممة الظاهرة (3) .

(1) القدر : الآية 5

(2) السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ، ج 1 ، ص 315 – 316 . انظر :

ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج 1 ، ص 141 إلى ص 150 .

(3) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب و الإملاء ، ص 186 – 187 .

## الفصل الثاني

### 2-4 - (أو) و (إما) و (أم)

قال صاحب الكتاب : "و" أو" ، و "إما" و "أم" ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أن "أو" و"إما" تقعان في الخبر والأمر والاستفهام ، نحو قولك : " جاءني زيد أو عمرو " ، و " جاءني إما زيد وإما عمرو " ، و "اضرب رأسه أو ظهره" و" اضرب إما رأسه وإما ظهره " ، و"ألقيت عبد الله أو أخاه " ، و" ألقيت إما عبد الله وإما أخاه " (1) .

يشرح ابن يعيش في تفصيل ما أورده الزمخشري في هذه المسألة ، في أن هذه الحروف الثلاثة تجتمع في أن الحكم الوارد مسند بها إلى أحد الاسمين المذكورين . لا بعينه ، فـ (أو) و(إما) تقعان في الخبر و الأمر والاستفهام ، ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام (نعم) إن كان عنده واحد منهما ، وإن لم يكن فالإجابة تكون بـ (لا) ، فالمعنى هو : ألقيت أحدهما ؟ والدليل على أن أصلهما أحد الشئيين، أنه إذا لم يكن معك دليل في الكلام ، يوجب معنى زائداً على هذا المعنى ، لم يحمل في التأويل إلا عليه (2) .

قال صاحب الكتاب : "و (أم) لا تقع إلا في الاستفهام إذ كانت متصلة ، والمنقطعة تقع في الخبر أيضا ، تقول في الاستفهام : " أزيد عندك أم عمرو ؟ " وفي الخبر : "إنها لإبل أم شاء " .

وضح موفق الدين أن (أم) تأتي على ضربين : متصلة ، وهي المساوية لهزمة الاستفهام ، ومنقطعة .

فالمتصلة (3) تقدر بـ (أي) الاستفهامية ، لأنها تدل على تفصيل ما أجملته (أي) ، ولذلك فالسؤال يأتي على أربع مراتب في هذا الباب :

الأول : السؤال بالألف المفردة ، كقولك : أعندك شيء مما تحتاج إليه ؟ فيقول :

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص15 .

(2) المصدر نفسه : ج05، ص 16 .

(3) المتصلة : وهي التي يكون ما قبلها و ما بعدها متصلين ، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر .

## الفصل الثاني

نعم ، فتقول : ما هو ؟ فيقول : متاع ، فتقول : أي متاع ؟ ، فيقول : بز ، فتقول : أكتان هو أم مروى ؟ فيكون الجواب حينئذ اليقين ، وهكذا فالجواب مرتب بحسب المراحل المذكورة ، وأكثرها غموضا هو السؤال الأول لأنه ليس فيه ادعاء شيء عنده .

ثم الثاني : لأن فيه ادعاء شيء عنده ، إذا قلت : ما الشيء الذي عندك ؟

ثم السؤال الثالث : وهو بـ (أي) وهو لتفصيل ما أجملته .

ثم السؤال الرابع : يكون بالألف مع (أم) ، وهو لتفصيل ما أجملته (أي) ، كقولك : (أزيد عندك أم عمرو ؟) ، و(أزيدي لقيت أم بشرى ؟) فالمراد به : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ وتعدل (أم) بالهمزة . ولكي تكون (أم) متصلة يجب أن يجتمع فيها ثلاثة شروط ، أولا : أن تعادل همزة الاستفهام ، ثانيا : أن يعلم السائل أحدهما ، ثالثا : أن لا يأتي بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، نحو : (أزيد عندك أم عمرو عندك ؟ ف (عمرو عندك) يدل على أن (أم) منفصلة ، ولو قيل : (أم عمرو) من غير خبر ، كانت متصلة أيضا ، لأن الجملة بعدها فعلية (فعل وفاعل) وليست مبتدأ وخبرا .

والجواب عن هذا السؤال ، يكون كما يلي : إن فعل المخاطب واحدا منهما ، فهذا تعيين ، لأن الكلام يعني : (أيهما ؟) ، و(أيهم ؟) ، ولا يكون (لا) و لا (نعم) ، لأن المتكلم على علم بأن أحد الأمرين قد حصل ، لكنه لا يدري أيهما ، أي لا يستطيع تعيينه بالضبط ، وبالتالي فهو يريد من يعرفه إياه ، أما إذا كان الأمر على غير دعواه ، كان الجواب : (لم أفعل واحدا منهما) (1) .

وقد وصفت (أم) بأنها متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها باعتباره كلاما واحدا ، مع العلم أنه في السؤال بها معادلة و تسوية ، فالمعادلة تكون بين الاسمين ، بحيث جعل لاسم الثاني عدل الأول في وقوع الألف على الأول ، و(أم) على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحد ، أما المقصود بالتسوية أي أن الاسمين المسؤول

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص 16 - 17 .

## الفصل الثاني

عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل ، بمعنى أن الذي عنده في أحدهما مثل الذي عنده في الآخر ، من ذلك قوله تعالى : " أهدم خير أم قوم تبع " (1) ، فهو عند



الناس استفهام ، وعند الله تعالى توقيف وتوبيخ وتقرّيع للمشركين ، خرج مخرج الاستفهام ، ولا خير في واحد منهم ، إنما هو على ادعائهم أن هناك خيرا ، فوبخوا بهذا على هذه الطريقة ، وهي الاستفهام ، الذي تضمن غرضا بلاغيا وهو التوبيخ و التقرّيع .

أما الضرب الثاني من ضربي (أم) ، وهي المنقطعة <sup>(2)</sup> ، وسميت كذلك لأنها انقطعت مما قبله خيرا كان أو استفهاما ، بحيث قدرت بـ (بل) والهمزة ، أي بمعنى : (بل أكذا) ، نحو قولك فيما كان خيرا : (إن هذا لزيد أم عمرو) ، أي كأنك رأيت شخصا ، فظننت أنه زيد ، فأخبرت على ما توهمت ، ثم بعد هنيهة أدركت أنه عمرو وليس زيدا ، وبالتالي انصرفت عن الأول ، وقلت : (أم عمرو) مستفهما على جهة الإضراب عن الأول ، أي كأنه قال : (إن هذا لزيد بل أهو عمرو) ، فقوله : (إن هذا لزيد) إخبار ، وهو كلام تام ، وقوله : (أم عمرو) استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار ، وفي هذه الحالة لا بد من إضمار (هو) ، لأنه يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة ، لأنه كلام مستأنف ، فـ (بل) وظيفتها الإضراب عن الأول ، والهمزة للاستفهام عن الثاني ، إذا ليس المراد أنها مقدرة بـ (بل) وحدها ، ولا بالهمزة وحدها ، لأن ما ورد بعد (بل) محقق ، وما بعد (أم) مشكوك فيه ، ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول و الآخر علقة ، أما الدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام نحو قوله تعالى : "أم اتخذ مما يخلق بنات ؟" ، وقوله تعالى : أم له البنات و لكم البنون ؟" ، إذ يصير ذلك محققا ،

(1) الدخان : 37 .

(2) أم المنقطعة : وهي التي - خلاف (أم) المتصلة - لا تقتضي أن يكون ما قبلها و ما بعدها متصلين .

## الفصل الثاني

تعالى الله عن ذلك .

فـ (أم) حرف عطف تفيد طلب التعيين تأتي بعد همزة داخلية على أحد المستويين ، تقول : (أزيد عندك أم عمرو؟) إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ، ولكنك

شككت في عينه ، لذا تكون الإجابة بالتعيين ، لا ب (نعم) ، ولا ب (لا) ، و (أم) هذه تسمى معادلة ، لأنها عادتت الهمزة في الاستفهام بها ، وهكذا قد أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت (أم) على الآخر ، ووسطت بينهما مالا تشك فيه – وهو قولك : " عندك " وتسمى أيضا متصلة ، لأن قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر (1) .

أما ما يخص الفرق بين (أو) و(أم) ، يقول صاحب الكتاب : "والفصل بين (أو) ، و(أم) في قولك : " أزيد عندك أو عمرو ؟ " و "أزيد عندك أم عمرو ؟ " أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه ، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين ."

وضح ابن يعيش (الشارح) الفرق بين (أو) و(أم) ، ف (أو) لأحد الشئيين ، فإذا قال : " أزيد عندك أو عمرو ؟ " ، فالمراد : أ أحد هذين عندك ؟ فأنت لا تعلم إن كان أحدهما عنده ، وبالتالي فأنت تسأله لكي يخبرك ، فإن كان أحدهما عنده كان الجواب (نعم) ، وإن لم يكن أحد منهما عنده ، كان الجواب (لا) ، ولو قال في الجواب (زيد) أو (عمرو) ، فإن الإجابة في هذه الحالة غير مطابقة للسؤال المطروح صراحة ، بل حصل الجواب ضمنا وتبعاً ، لأن في التعيين قد حصل أيضا علم ما سأل عنه .  
أما (أم) المتصلة ، وهي المعادلة بهمزة الاستفهام ، فمعناها معنى (أي) ، فإذا قال : " أزيد عندك أم عمرو ؟ " فالمراد : أيهما عندك ؟ ، علما أنك على علم بأن أحدهما عنده ولكن لا تعرف من هو ، أي لا تستطيع تعيينه ، ولذلك فأنت تطلب من المسؤول تعيينه ، فيكون الجواب (زيد) أو (عمرو) ، ولا يجوز أن تكون

(1) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 332 – 333 .

## الفصل الثاني

الإجابة ب (نعم) ولا (لا) لأن السائل لا يريد هذا الجواب .  
نستنتج مما سبق أن السؤال ب (أو) معناه : أ أحدهما ؟ و ب (أم) معناه أيهما ؟  
فإذا قال : " أزيد عندك أو عمرو ؟ " فأجبت ب (نعم) علم أن عنده أحدهما ، وإذا رغب في التعيين ، وضع مكان (أو) (أم) ليستأنف بها السؤال ، حيث يكون : " أزيد عندك أم عمرو ؟ " ، فيكون الجواب (زيد) أو (عمرو) .

ثم بعد ذلك راح ابن يعيش يفصل القول في تحديد معاني (أو) و(إما) انطلاقاً من قول الزمخشري (صاحب الكتاب) : " ويقال في (أو) و(إما) في الخبر إنهما للشك ، وفي الأمر إنهما للتخيير والإباحة ، فالتخيير كقولك : " أضرب زيدا أو عمر" ، و"خذ إما هذا وإما ذلك " ، والإباحة كقولك : "جالس الحسن أو بن سيرين" ، وتعلم إما الفقه وإما النحو" .

سبق القول أن (أو) تكون لأحد لشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره ، ففي الخبر نحو : " زيد أو عمرو قام " ، والمقصود : أحدهما ، وفي الأمر مثل : "خذ ديناراً أو ثوباً" بمعنى : أحدهما ، ولا تجمع بينهما .

بعدها ، يوضح ابن يعيش أن (أو) تتضمن معان ثلاثة : المعنى الأول : الشك ، الذي يرد في الخبر ، نحو قولك : ضربت زيدا أو عمر" ، والمراد أنك ضربت أحدهما مع العلم أنه كثيراً ما تستخدم (أو) للشك في مجال الخبر ، وهذا الشك ينتاب المتكلم كما ينتاب السامع ، أنه يجوز أن يكون المتكلم غير شاك وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده أو الغرض بلاغي يفهم من سياق الكلام ، كقولك : "كلمت أحد الرجلين " وأنت تعلم أيهما كلمت وإنما أخفيت الخبر ، وكقوله تعالى :  
" وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون " (1) .

والمعنى الثاني : أن تكون للتخيير ، نحو قوله تعالى : " فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة " (2) ، وأوجب

(1) الصافات: الآية 147.

(2) المائدة : 89 .

## الفصل الثاني

أحد هذه الثلاثة ، والمكلف له الخيار ، فأيهما فعل ، فقد كفر ، وبالتالي فهو غير ملزم الجمع بينهما .

والمعنى الثالث : فهو الإباحة ، وهي شبيهة بالتخيير ، إلا أن هناك فريقاً بينهما ، وهو أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر ، نحو قولك : " جالس الحسن أو ابن سيرين " ، كأن المتكلم يريد من المخاطب أن يجالس هذا النوع من الناس ، فإن جالس أحدهما فقد خرج عن العهدة ، وله أن يجالسهما معا .

ويبين موفق الدين أن (إما) في الشك والتخيير والإباحة تشبه (أو) في ذلك ،  
ففي الخبر مثل : " جاءني إما زيد وإما عمرو " ، أي : أحدهما ، وفي التخيير مثل : "   
اضرب إما عمرا وإما خالدا " ، فالأمر لا يشك ، ولكنه خير المأمور ، وفي الإباحة  
نحو : " تعلم إما الفقه وإما النحو " ، وعلى العموم فحال (إما) كحال (أو) (1)  
ثم تطرق بن يعيش إلى قضية الفرق في العطف بين (أو) و(إما) كما فعل صاحب  
الكتاب .

قال الزمخشري : " وبين (أو) ، و(إما) من الفصل أنك مع (أو) يمضي أول كلامك  
على اليقين ، ثم يعترضه الشك ، ومع (إما) كلامك من أوله مبني على الشك .  
وقد بين الشارح أن الفصل بينهما يكون من جهة المعنى والذات ، فأما المعنى  
نحو قولك : " ضربت زيدا ، اضرب زيدا " ، يجوز أن تكون أخبرته بأنك ضربت  
زيدا ، وأنت على يقين ، أو أمرته بضربه ، أو أبحتة ، ثم بعد ذلك صرت تشك بعد أن  
كنت متيقنا ، و(إما) في أول ذكرها توحى وتؤذن بأحد من الأمرين ، فافترق  
حالا هما من هذا الوجه ، وأما الفصل من جهة الذات ، فإن (أو) مفردة غير  
مركبة ، في حين أن (إما) مركبة ، وهي تتألف من (إن) و(ما) ، والدليل على أن أصل  
(إما) (إن) أضيفت إليها (ما) للدلالة على المعنى ، أن الشاعر عندما كان مضطرا إلى  
إلغاء (ما) منها ، عادت إلى أصلها وهو (إن) نحو قول

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 19 – 21 .

انظر : ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تج ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 72 - 74

## الفصل الثاني

الشاعر [من الوافر] :

لقد كذبتك نفسك فاكذبها \*\*\* فإن جزعا وإن إجمال صبر

فهذا على معنى : فأما جزعا ، وإما إجمال صبر .

وختم موفق الدين كلامه عن (أو) و(إما) و(أم) بما قاله صاحب الكتاب (   
الزمخشري ) عن أبي علي الفارسي فيما يخص (إما) .

قال : " ولم يعد الشيخ أبو علي الفارسي (إما) في حروف العطف ، لدخول  
العاطف عليها ، ووقوعها قبل المعطوف عليه " .

وضح الشارح هذه المسألة في أن أبا علي الفارسي لا يعد (إما) ضمن حروف العطف وذلك لأمرين : الأمر الأول أنها مكررة ، ولا يخلو من أن تكون الأولى أو الثانية ، بحيث لا يمكن أن تكون الأولى لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبله ، وليس قبلها ما تعطفه عليه ، ولا يجوز أن تكون الثانية هي العاطفة وذلك لدخول واو العطف عليها ، مع العلم أن حرف العطف لا يدخل على مثله ، وقد ذهب ابن السراج أيضا إلى أن (إما) ليست عاطفة ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض .

والأمر الثاني: أنها يبتدأ بها كقوله تعالى : " إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا" (1) .

فموضع (أن) في كلا الموضعين رفع بالابتداء ، والتقدير : إما العذاب شأنك أو أمرك ، وإما اتخاذ الحسن (2) .

---

(1) الكهف : الآية 86 .

(2) انظر : أبوحيان الأندلسي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان تح عبد الحسين لفتلي ، ص 131 ، وانظر : السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو لعربي من القرن الثاني إلى القرن الرابع ، ج 1 ، ص 345 إلى 349 .

2 - 5 - (لا) و (بل) و (لكن)

استأنف ابن يعيش حديثه عن حروف العطف ، ومعانيها ، وأحوالها ، لكن هذه المرة ، مع (لا) و(بل) و(لكن) ، وهذه الأحرف الثلاثة متواخية بسبب تقارب معانيها ، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ، أما حروف العطف التي يشارك فيها ما بعده ما قبله هي : "الواو" ، و"ثم" ، و"الفاء" ، و"حتى" (1) .

فأما "لا" ، فإنما تخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، نحو : "ضربت زيدا لا عمرا" و"مررت برجل لا امرأة" ، وجاءني زيد لا عمرو" ، ولا يجوز وقوع (لا) بعد نفي ، نحو " ما قام زيد لا عمرو" ، لأن مهمتها هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول في حين أن الأول لم يدخل فيه شيء ، أما إذا قلت : " هذا زيد لا عمرو " فقد حققت الأول وأبطلت الثاني .

وإذا لم تسبق (لا) بواو ، كانت عاطفة نافية ، نحو : "جاء زيد لا عمرو" ، أما إذا دخلت عليها الواو ، أصبحت نافية مطلقا واستبدت الواو بالعطف ، نحو قوله تعالى : "فماله من قوة ولا ناصر" (2) ، يلاحظ أن الواو مستبدة بالعطف لأنه لا يجوز دخول العطف على مثله (3) .

كما أشار الشارح أنه لا يجوز العطف بـ (ليس) و(ما) النافية ، لأن الأولى فعل ، وإنما العطف يكون بالحروف ، والثانية بالرغم من أنها حرف ، لا يصح العطف بها ، لأن له صدر الكلام مثلها مثل الاستفهام ، وبالتالي لا يجوز أن تكون عاطفة ، لأن حرف العطف لا يقع إلا تابعا لشيء قبله ، وهكذا لا يمكن القول : "ضربت زيدا ليس عمرا" ، أو : "ضربت زيدا ما عمرا" (4) .

وعلاوة على ذلك ، فإن "لا" لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ، لذا لا يجوز

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 25 .

(2) الطارق : الآية 10 .

(3) المصدر نفسه : ج 5 ، ص 25 - 26 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل : تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 26 .

العطف بها إلا بعد الإثبات ، نحو : "جاءني زيد لا عمرو" (1) .

ولمزيد من الإيضاح ، ف (لا) العاطفة لها ثلاثة شروط : أحدها : أن يتقدمها إثبات نحو : " جاء زيد لا عمرو" ، أو أمر نحو : "اضرب زيدا لا عمرا" ، أو نداء نحو " يا ابن أخي لا ابن عمي " .

والثاني : أن لا تقترن بعاطف نحو : "جاءني زيد لا بل عمرو" فالعطف (بل) و(لا) نافية وليست عاطفة ، إذا قلت : "ما جاءني زيد ولا عمرو" ، فالعاطف (الواو) ، و(لا) تؤكد النفي ، بالإضافة إلى وجود ما نع آخر من العطف بـ (لا) وهو تقدم النفي ، والثالث : أن يتعاند متعاطفان ، إذ لا يجوز : "جاءني رجل لا زيد" لأنه يصدق على زيد اسم رجل ، بخلاف : "جاءني رجل لا امرأة" هنا لا يمتنع العطف (2) .

وقد أضاف بعض النحاة شرطين آخرين للشروط الثلاثة السابق ذكرها التي تجعل (لا) حرف عطف ، وهذان الشرطان هما : أولا : أن يكون معطوف (لا) مفردا ، أي ليس جملة ولا شبه جملة ، ثانيا : ألا تكون (لا) مكررة في الكلام (3) .  
ولا بأس أن نستدرك ملاحظة تخص الشرط الأول الذي سبق ذكره ، وهو أن يتقدم (لا) العاطفة إثبات ، نحو : "قام زيد لا عمرو" سواء في الماضي أو المضارع، إلا أن الزجاجي لم يجز أن يعطف بها بعد الفعل الماضي ، لكن السماع يرد عليه ، نحو قول الشاعر :

كأن د ثارا حلقت بلبونه \*\*\* عقاب تنوفي لا عقاب القواعل

(1) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ص 447 .

(2) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 269

(3) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 357 – 358 .

## الفصل الثاني

ف (عقاب القواعل) معطوف على (عقاب تنوفي) بعد (حلقته) وهو فعل ماض ، و(لا) حرف عطف (1) .

يواصل ابن يعيش حديثه عن حروف العطف مبينا أن (بل) تفيد الإضراب عن الأول وهو المعطوف عليه ، وتثبت الحكم للثاني وهو المعطوف ، سواء كان ذلك الحكم مثبتا أو منفيا ، نحو قولك في الإيجاب : " قام زيد بل عمرو " ، وتقول في النفي : " ما قام زيد بل عمرو " ، كأنك أردت أن تخبر عن عمرو ، فوقعته في خطأ وذكرت (زيدا) ، فأثبتت بـ (بل) للإضراب عن زيد و إثبات الحكم لعمرو ، وفي هذا الصدد ، ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أن قولك : " ما رأيت زيدا بل عمرا " ، فالتقدير : بل ما رأيت عمرا ، لأنك أضربت عن موجب إلى موجب ، وكذلك تضرب عن منفي إلى منفي (2) .

ويعطف بـ (بل) بعد النهي ، ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحاله ، وإثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : " لا يقيم زيد بل عمرو " ، كما يعطف بها بعد الأمر ، نحو : " اكتب مقالة بل رسالة " ، فمعناها هنا ، نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها ، وذلك بجعل الأول كالمسكوت عنه (3) .

ويذكر ابن يعيش أن الإضراب يكون عن المتحدث عنه تارة فيؤثر بعد (بل) بمحدث عنه ، نحو : "ضربت زيدا بل عمرا" ، و"ما ضربت زيدا بل عمر" ،

---

(1) أبوحيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تح ، عبد الحسين الفتلي ، ص 129 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 26 – 27  
انظر : أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تح ، عبد الحسين الفتلي، ص 128 .

وانظر : محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح فطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، ص 334 .  
(3) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ص 447 .

## الفصل الثاني



وتارة عن الحديث ، فيؤثر بعد (بل) بالحديث المقصود إليه ، نحو : "ضربت زيدا بل أكرمته" ، معنى ذلك كأنك أردت أن تقول : "أكرمت زيدا " فسبق لسانك إلى (ضربت) فصحت الخطأ وأضربت عنه إلى المقصود ، وهو (أكرمته) ، وأحيانا تضرب عن الجميع ، وتأتي بعد (بل) بالمقصود من الحديث ، والمحدث عنه نحو قولك : "ضربت زيدا بل أكرمت خالدا" ، فكأنك أردت أن تقول : "أكرمت خالدا" فأخطأت وبالتالي أضربت عنه بـ (بل) وأتيت بعدها بالمقصود (1) .

ويعتبر ابن يعيش أن ما سبق ذكره عن (بل) هو القياس ، أما ما ذهب إليه النحويون إلى الإضراب بعد النفي إلى الإيجاب ، فإنما ذلك بالحمل على (لكن) لا على ما تقتضيه حقيقة اللفظ ، أما من قال من النحاة أن (بل) تستعمل بمعنى الاستدراك بعد النفي كـ (لكن) ، واقتصر على ذلك ، فإن ابن يعيش يبين أن الاستعمال يشهد بخلاف ذلك (2) .

ففي قولك : "ما قلت الكذب بل الصدق " ، فـ (بل) هنا حرف عطف للاستدراك ، وتعني تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله ، وجعل ضده لما بعدها (3) .

ثم يذكر موفق الدين أن الإضراب له معنيان: أحدهما إبطال الأول والرجوع عنه، إما لغلط أو نسيان أو سهو أو نحو ذلك ، والآخر إبطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم كما ورد في قوله تعالى : " أتأتون الذكران من العالمين "(4) ، ثم قال : " بل أنتم قوم عادون " (5) ، كأنه انتهت هذه القصة الأولى ، ثم أخذ في قصة أخرى ، ولم يرد أن الأول لم يكن ، وأيضا نحو قوله تعالى : " بل سولت لكم أنفسكم فصبر جميل " (6) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص 27 .

(2) المصدر نفسه ، ج5 ، ص 27 .

(3) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 131 .

(4) الشعراء : الآية 165 .

(5) الشعراء : الآية 166 .

(6) يوسف : الآية 18 .

## الفصل الثاني

مع العلم أن هذا كثير في القرآن والشعر، نحو قول الشاعر [من الرجز] :

## بل بلد ملء الفجاج قتمه

وذلك بجر (بلد) ، فالشاعر لا يريد أن ما سبق قوله باطل . و إنما يريد أن ذلك الكلام قد انتهى، وانتقل ، إلى غيره، وقد يذكر الشاعر عدة معان ، ثم يقول : فعد عن ذا، ودع ذا، وخذ في حديث غيره (1) .

وقد ذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن (بل) حرف إضراب ، وإن تلاها جملة تضمن الإضراب معنى الإبطال أو معنى الانتقال ، أي الانتقال من غرض إلى آخر، وهو نفسه رأي ابن يعيش كما لا حظنا ، إنما ابن هشام يعتبر (بل) في هذه الحالة حرف ابتداء لا عاطفة ، نحو قول الشاعر :

بل بلد ملء الفجاج قتمه \*\*\* لا يشتري كتانه وجهرمه

فقد جرت (بلد) كما رأينا عند موفق الدين ، وابن هشام يرى أن التقدير (بل رب بلد) موصوف بهذا الوصف قطعته وذهب بعض النحويين إلى أنها تستعمل جارة ، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة (2) .

كما أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون (بل) ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها ، بحيث يصح : "ما زيد قائماً ، وبل قاعد" ، والكوفيون منعوا أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال ابن هشام : محال "ضربت زيدا بل إياك" (3) .  
وعند ابن هشام ، يجوز أن تزداد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقول الشاعر :

وجهك البدر ، لا ، بل الشمس لو لم \*\*\* يقض للشمس كسفة أو أفول

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 27 - 28 .

(2) ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 130 .

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 131 .

انظر : أحمد الخوص : قصة الإعراب (أسلوب متطور في القواعد والإعراب) - الأدوات - دار الهدى ، عين مليلة - الجزائر ، د ط ، دت ، ج 3 ، ص 120 .

## الفصل الثاني

و من أجل توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، كقول الشاعر :

وما هجرتك ، لا ، بل زادني شغفا \*\*\* هجر و بعد تراخي لا إلى أجل

وقد منع ابن درستويه زيادتها بعد النفي (1) .

أما (لكن) ، فقد ذكر موفق الدين أنها حرف عطف يفيد الاستدراك ، تعطف بعد النفي ، نحو : " ما جاءني زيد لكن عمرو " ، و " ما رأيت بكرا لكن بشرا " ، و " ما مررت بمحمد لكن عبد الله " ، ولا يجوز : " جاءني زيد لكن عمرو " ، لأنه ينبغي أن يكون معنى الثاني فيها على خلاف معنى الأول ، فإذا قلت : " جاءني زيد " فهو مثبت ، فإذا وصلته ، فقلت : " لكن عمرو " فهو مثبت أيضا ، وبالتالي لا يصح الكلام ، وأصبح فاسدا ، وحتى يصير الكلام جائزا يجب أن تقول : " جاءني زيد لكن عمرو لم يأت " ، فالذي قبل (لكن) إيجاب ، وما بعدها منفي ، وبهذه الطريقة يتحقق الاستدراك (2) .

وذهب ابن هشام أن (لكن) لا يعطف بها إلا بعد نفي أو نهي ، وهي شبيهة

بـ (بل) من حيث المعنى ، وذكر بأن الكوفيين جوزوا العطف بها بعد الإثبات قياسا على (بل) ، إلا أن غيرهم أباه لأنه لم يسمع (3) .

فـ (لكن) يعطف بها بعد النفي ، كما ذكرنا ، و (بل) يعطف بها بعد الإثبات ، ومعناها هو إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصويره كالمسكوت عنه ، من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء ، نحو قولك : " جاءني زيد بل عمرو " (4) .

إذن ، فقولك " تكلم زيد لكن عمرو سكت " فهذا جائز ، لمخالفة الثاني الأول في

المعنى ، لأنه بمثابة النفي بعد الإثبات ، وذلك لأن (لكن) تستعمل إذا توهم

(1) بن هشام الأنصاري : مغنى اللبيب عن الأعراب ، تح ، محمد ، محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 131 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 28 .

(3) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ،

ص 447 .

وانظر : إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 373 .

(4) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 334 .

## الفصل الثاني

المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد (لكن) في الخبر الذي قبلها إما لكونه تبعا له، وإما لمخالطة موجب الخبر ، فتقول : " ما جاءني زيد لكن عمرو " ، فتخرج الشك

من ذهن المخاطب لأنه ربما يظن أن عمرا لم يأت مع ذلك ، وهكذا فالاستدراك يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر ، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه (1) .

وقد طرح ابن يعيش سؤالا افتراضيا ، مفاده : لم لا يجوز : "جاءني زيد لكن عمرو " على معنى النفي ؟ فكانت إجابته أن النفي لا يكون إلا بواسطة أداة النفي ، في حين أن الإيجاب لا يتطلب ذلك ، وهكذا استغني في الإثبات عن الحرف ، نحو : "زيد في الدار " ، ولم يستغن في النفي عن الحرف ، نحو : " ما زيد في الدار " (2) .

وسبق أن ذكرنا أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب : نحو : "أتاني زيد لكن عمرو" ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، وإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، نحو : " أتاني زيد لكن عمرو لم يأت " ، وما شابه ذلك ، هذا فضلا عن جواز العطف بها في النفي كما أجمعوا على ذلك (3) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا " : أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ، فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى " ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان " (4) .

وقد بين ابن يعيش أن (لكن) ترد في الاستعمال على ثلاثة أضرب :

- تأتي للعطف والاستدراك ، شرط ألا تدخل عليه الواو ، وتكون بعد النفي ، وتعطف مفردا على مفرد .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 28 .

(2) المصدر نفسه : ص 28 – 29 .

(3) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 2 ، ص 484 .

(4) المصدر نفسه : ص 484 – 485 .

## الفصل الثاني

- وتكون لمجرد الاستدراك إذا دخلت عليها الواو .  
- وتكون حرف ابتداء يستأنف بها الكلام نحو : "إنما " ، و"كأنما " و" ليتما " وذلك إذا دخلت على الجملة .

وذكر ابن يعيش أن يونس ، فيما حكاه عنه أبو عمر ، ذهب إلى أن (لكن) إذا خفت كانت بمنزلة (إن) و(أن) ، فإنهما لم يخرجوا عما كانا عليه قبل التخفيف ، فذلك تكون (لكن) إذا خفت ، فإذا قيل : "ما جاءني زيد لكن عمرو " ، كان الاسم مرتفعا ب (لكن) والخبر مضمرة وإذا قيل : "ما ضربت زيدا لكن عمر" ، أي : لكن ضربت عمرا ، فقد انتصب (زيد) بفعل مضمرة ، وإذا قيل : "ما مررت برجل صالح " ، ف(طالح) مجرور بباء محذوفة ، والتقدير : لكن الأمر مررت بطالح ويرى الشارح أن ما ذهب إليه يونس فيه بعد ، لاعتقاده أن لفظ (لكن) المخففة موافق لفظ الثقيلة ، ومعناها واحد في الاستدراك ، وبالتالي جعلها منها وقاسمها على أخواتها (أن) و(إن) إذا خفتا ، مع العلم أن الشيين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى ، وليس أحدهما من الآخر (1) .

وبناء على ذلك ، ف(لكن) إذا عطف بها على مفرد كانت للاستدراك ، وأما في عطف الجملتين فهي نظيرة (بل) ، والمراد أنها إذا عطف بها مفردا على مفرد دلت على الاستدراك وكانت مخالفة لـ (بل) ، لأن هذه الأخيرة يعطف بها بعد الإيجاب والنفي ، أما (لكن) لا يعطف بها إلا بعد النفي ، وإذا عطف بها جملة تامة على جملة تامة كانت شبيهة لـ (بل) ، وليس المراد أنهما في المعنى واحد ، فالفرق بينهما ظاهر و واضح ، وذلك أن العطف بـ (بل) فيه إخبار واحد ، وهو بما بعدها لا غير ، أما قبلها فمضرب عنه ، والعطف بـ (لكن) فيه إخبار أن : بما قبلها – وهو النفي – وبما بعدها وهو إيجاب (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص 29 ، وانظر : أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، ص 128 – 129 .  
(2) المصدر نفسه ، ج 5 ص 29 – 30 وانظر : ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 321 إلى ص 323

## الفصل الثاني

وفي ختام الحديث عن حروف العطف بمختلف أنواعها ، وأشكالها و وظائفها، ارتأيت – قبل أن أسدل الستار عن هذه المسألة – أن أسلط الضوء على ما يسمى بـ (التخالف اللفظي) بين أدوات العطف ، وبخاصة في القرآن الكريم ، بمعنى أنه يقع أحيانا في قراءة من القراءات القرآنية استبدال لأحد حروف العطف موضع

حرف آخر ، كما يحدث للواو حين يقرأ الجمهور آية بالواو، ويقرأها أحدهم بالفاء ، أو العكس .

فالتبادل بين حرفي العطف (الواو) و(الفاء) – مثلا – واقع كثيرا في كلام العرب ، خصوصا حين يكون لمجرد العطف ، فتقع الواو موقع الفاء أو الفاء موقع الواو ، من ذلك :

أ – معاقبة الفاء للواو : قال تعالى : " ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون " (1) ، قرأ ابن مسعود قوله : " ووصى بها إبراهيم بنيه " بالفاء ، أي : فوصى .

ب- معاقبة الواو للفاء : وهي أن تقع الواو موقع الفاء نحو قوله تعالى : " فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه " (2) ، قرأ الجمهور قوله : " فانظر " بالفاء ، وقرأها ابن مسعود " وانظر بالواو .

ج – معاقبة الواو لـ (حتى) : نحو قوله تعالى : " أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب ، " (3) قرأ عبد الله بن مسعود والأعمش : " ويقول " .

د – معاقبة (أو) للواو و الهمزة : ورد من ذلك قوله تعالى : " أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون " (4) ، ف (أو) الواردة

(1) البقرة : الآية 132 .

(2) البقرة : الآية 259 .

(3) البقرة : الآية 214 .

(4) البقرة : الآية 100 .

## الفصل الثاني

في بداية الآية : الهمزة للاستفهام ، والواو عاطفة ، فالسياق سياق استفهام لمعنى بلاغي، إلا أن ابن مجاهد وأبا السمال والعدوي قرؤوا : "أو كلما " : بجعل الهمزة والواو (أو) ساكنة الواو (1) .

نستنتج مما سبق أن حروف العطف قد تحل محل بعضها البعض إذا تضمنت معنى العطف على وجه الخصوص .

### 3- حروف النفي

من أصناف الحروف التي ذكرها الزمخشري في مصنفه (المفصل) ،حروف النفي،والتي تناولها الشارح (موفق الدين بن يعيش ) بالدراسة والشرح والتفصيل في مؤلفه (شرح المفصل).

قال صاحب الكتاب : "وهي : (ما) ،و(لا) ،و(لم) ،و(لما) ،و(لن) ،و(إن) ... " (2)

تلك هي حروف النفي التي ساقها الزمخشري .

يبين ابن يعيش أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكذاب له،ولهذا يجب أن يوافق لفظه وألا يوجد فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي،والآخر إيجاب .

وحروف النفي ستة : (ما) ،و(لا) ،و(لم) ،و(لما) ،و(لكن) ،و(إن) ، بحيث تناول موفق الدين كل حرف على حدة.

#### 3-1-ما:

يوضح الشارح أن (ما) تنفي ما في الحال ،فإذا قيل : "هو يفعل"وتريد الحال،فجوابه ونفيه : "ما فعل"؛،لأن قوله:"لقد فعل "جواب القسم ،وإذا أطلته وأقسمت،قلت : "ما فعل"؛لأن (ما) تستخدم في صيغة القسم في حالة النفي،والتقدير: "والله ما فعل " (3).

(1) الطاهر قطبي : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة ) ، ص133 إلى ص 138 .

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ،تح إميل بديع يعقوب،ج5،ص31.

(3) المصدر نفسه:ص31.

### الفصل الثاني

وإن قيل :لماذا لا يكون جوابه : "لا يفعل"،باعتبار أن (لا) مما يتلقى به القسم أيضا في النفي؟قيل : (لا) حرف اختص بنفي المستقبل لا الحال ،فعندما تقول : "ما زيد منطلق"،إذا أريد به الحال ،ويجوز أن تفعل على لغة الحجازيين،فقلت : "ما زيد منطلقا "،وفي هذه الحالة ف (ما) تعمل عمل ليس في رفع المبتدأ ونصب الخبر (1) .

ف(ما) النافية التي لا عمل لها ، حرف ينفي الماضي نحو: "ما حضر المعلم"،والمضارع ، نحو قوله تعالى: "وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله" (2) ، ما : حرف

نفي لا عمل له، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، أما (ما) النافية العاملة عمل (ليس) المسماة (ما) الحجازية، حرف يرفع المبتدأ وينصب الخبر بالشروط الآتية:

- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

- ألا تزداد بعدها (إن).

- ألا ينتقض نفيها بـ(إلا).

- ألا تتكرر (3).

ومن الأمثلة التي تتوفر فيها هذه الشروط قولك: "ما أحد أفضل من الشهيد"، ما:

حرف نفي من أخوات (ليس)، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (أحد): اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (أفضل): خبر (ما) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فقد اختلف العرب في إعمال (ما) عمل ليس، فتميم أو بعضهم لم يعملوها، أي: هي

---

(1) ابن يعيش: شرح مفصل، تح، إميل بديع يعقوب، ج5، ص31.

(2) البقرة: الآية 272.

(3) إميل بديع يعقوب: معجم الإعراب والإملاء، ص389-390.

انظر: الحطاب (محمد بن محمد الرعيني): الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ص220 إلى ص231.

## الفصل الثاني

عندهم مهملة لا عمل لها، تدخل على الجملة الاسمية، بحيث يبقى المبتدأ والخبر مرفوعين على حالهما، وكذلك تدخل (ما) على الجملة الفعلية، وربما دخولها على الاسم والفعل هو سبب عدم إعمالها، لأن ما لا يختص لا يعمل، أما أهل الحجاز فألحقوها بـ(ليس) في العمل، وهي لغة القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: "ما هذا بشرا" (1). قال ابن مالك:

إعمال (ليس) أعملت (ما) دون (إن) \*\*\* مع بقا النفي، وترتيب زكن (2).



ثم بين ابن يعيش أن (ما) تكون اسما كما تكون حرفا؛ فإذا جاءت اسما، فلها أربعة مواضع : تأتي استفهاما ، نحو قولك : "ما عندك؟"، وكقوله تعالى: "وما رب العالمين؟"<sup>(3)</sup>، وتكون خبرا كقوله تعالى: "ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها"<sup>(4)</sup>. وتكون موصولة نحو قوله تعالى: "ما عندكم ينفذ وما عند الله باق"<sup>(5)</sup>.

كما تكون نكرة موصوفة، كقوله تعالى: "هذا ما لدي عتيد"<sup>(6)</sup>.

وإذا كانت حرفا ، فلها خمسة مواضع : تكون نافية ، كما رأينا ، وتكون كافة نحو "إنما ( ) و(كأنما) ، حيث كفت هذه الحروف عن العمل ، وصرفت معناها إلى الابتداء، نحو قوله تعالى : "إنما الله إله واحد"<sup>(7)</sup>، وتكون (ما) أيضا مهيئة نحو : "حيث ما " و"إنما " و"ربما" ، فقد هيأت (ما) "حيث" و"إذا" للجزاء، وهيأت "رب" لأن تليها الأفعال

بعد أن لم تكن كذلك ، وتكون أيضا مع الفعل في تأويل المصدر ، وهذا مذهب سيبويه فيها ، كأنه يعتقد أنها حرف ك"أن" ، إلا أنها لا تعمل عمل "أن" ، والفرق بينهما أن

(1) يوسف الآية 31.

(2) صبحي التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج2، ص114-إلى 118.

انظر : محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ص193-196.

(3) الشعراء: الآية 23.

(4) فاطر : الآية 2.

(5) النحل : 96.

(6) ق: الآية 23.

(7) النساء: الآية 171.

## الفصل الثاني

(أن) مختصة بالأفعال ، و(ما) إذا كانت مصدرية فإنها تدخل على الاسم والفعل على السواء، فالفعل نحو : "يعجبني ما تصنع" ، "أي: "يعجبني صنيعك" والاسم نحو : "يعجبني ما أنت صانع " أي : صنيعك " وتكون (ما) كذلك صلة مؤكدة ، بحيث تعمل على توكيد المعنى بتكثير اللفظ، مثل: "غضبت من غير ما جرم: أي: من غير جرم"<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر الدكتور إميل بديع يعقوب أن (ما) تأتي بأحد عشر وجها :

- 1 - اسم شرط 2- اسم موصول 3- اسم استفهام 4- تعجبية 5- حرف مصدرى 6- حرف زائد 7- حرف نفي لا عمل له 8- حرف نفي تعمل عمل (ليس) [ما الحجازية] 9- حرف كاف 10- ما الواقعة بعد (نعم) 11- ما النكرة التامة التي توصف بها النكرة (2).

### 3-2- لا:

أما بالنسبة لـ (لا) فهي حرف نفي أيضا، وضع لنفي الفعل الدال على المستقبل، فعند سيبويه، فقولك: (هو يفعل)، ولم يكن الفعل واقعا؛ فنفيه: (لا يفعل)، فـ(لا) جواب (هو يفعل) إذا أريد به المستقبل، فإذا قال القائل: "يقوم زيد غدا"، وأريد نفيه، قيل: "لا يقوم"، لأن (لا) حرف وضع لنفي المستقبل، وكذلك إذا قال: "ليعلن"، وأريد النفي، قيل: "لا يفعل"، لأن النون تصرف الفعل إلى الاستقبال، وقد تستعمل، وقد تستعمل (لا) لنفي الماضي نحو قوله تعالى: "فلا صدق ولا صلى"<sup>(3)</sup>، أي: لم يصدق، ولم يصل، وكذلك قول الشاعر [من الرجز]:

فأي أمر سيئ لا فعله

كما أشار ابن يعيش أن (لا) حملت في ذلك على (لم)، إلا أن لفظ الفعل بعد (لا) يبقى على حالة لم يتغير، أما بعد (لم) فإنه يجزم، وذلك لأن (لا) غير عاملة، و(لم) عاملة، وهكذا غيروا لفظ الفعل إلى المضارع حتى

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، تح، إميل بديع يعقوب، ج5، ص32.

(2) إميل بديع يعقوب: معجم الإعراب والإملاء، ص386.

(3) القيامة: الآية 31.

### الفصل الثاني

يظهر فيه أثر العمل<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب ابن هشام إلى أن (لا): على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهي على خمسة أوجه:

أولا: أن تكون عاملة عمل (إن)، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، نحو: "لا صاحب جود ممقوت"، فـ(صاحب) اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، و(ممقوت): خبرها مرفوع.

ثانيا: أن تعمل عمل (ليس) ،إذا ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ،وتنصب الخبر،ويسمى خبرها ، نحو قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا \*\*\* ولا وزر مما قضى الله واقيا.

ثالثا: أن تكون عاطفة ،كما لاحظنا في حروف العطف .

رابعا: أن تكون جوابا متناقضا لنعم،نحو قولك : "أجاءك زيد؟" فيقال: "لا"، والأصل : لا لم يجئ .

خامسا : أن تكون غير ذلك،فإذا كان ما بعدها جملة اسمية،صدرها معرفة أو نكرة ولم يعمل فيها،أو فعل ماضيا لفظا وتقديرا،يجب أن تكون مكررة،فالمعرفة نحو قوله تعالى: "لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر،ولا الليل سابق النهار"<sup>(2)</sup>،ومثال النكرة التي لم تعمل فيها (لا)،قال تعالى: "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون"<sup>(3)</sup>.ومثال الفعل الماضي،قال تعالى: "فلا صدق ولا صلى"<sup>(4)</sup>.

والثاني من أوجه(لا) أن تكون موضوعة لطلب الترك،وتخصص بالدخول على الفعل المضارع بحيث تجزمه وتقتضي استقباله،سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو: "لا تفعل كذا"،أو غائبا،نحو: "لا يفعل كذا".

(1) ابن يعيش: شرح المفصل،تح،إميل بديع يعقوب،ج5،ص33.

(2) يس : الآية 40.

(3) الصافات:الآية 47.

(4) القيامة : الآية 31.

## الفصل الثاني

والثالث :لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده كقول الشاعر :

وتلحينني في اللهو أن لا أحبه \*\*\* وللهو داع ذائب غير غافل<sup>(1)</sup>

وذكر موفق الدين أن (لا) تدخل على الأسماء ،فينفى بها نفيا عاما ،نحو: "لا رجل في الدار" بنصب (رجل)، وغير عام ، نحو: "لا رجل عندك ولا امرأة" برفع (رجل) ،و(المرأة)، كأنه جواب : "هل رجل "عندك أم امرأة؟"،ولذلك لا يمكن الرفع إلا مع التكرار<sup>(2)</sup> .

و" لا رجل في الدار" بنصب (رجل) ، فهي جواب عام لمن قال : "هل من رجل في الدار؟" والأصل : من رجل في الدار .

وقد حذفت (من) وبقي معناها ، ولذلك بني اسم (لا) معها ، ولا يجوز : "لا في الدار رجلا قائما" ، بل يجب رفعه ، كقوله تعالى : "لا فيها غول"<sup>(3)</sup> . برفع (غول) ، وفي هذه الحالة يجب تكرارها خلافا للمبرد<sup>(4)</sup> .

ثم بين ابن يعيش أن (لا) قد تأتي ناهية وجازمة ، بحيث تجزم الفعل المضارع ، نحو قولك : "لا ينطلق بكر ، ولا يخرج عمر" ، قال تعالى : "ولا تمش في الأرض مرحا"<sup>(5)</sup> .

وقد تكون دعاء في نحو قولك : "لا رعاك الله" ، و"لا قام زيد ولا قعد" ، والمراد الدعاء عليه ، و هو مجاز من قبل وضع الماضي موضع المضارع ، وحق هذا الكلام أن تكون نفيًا لقيامه وقعوده .

ف (لا) الناهية اختصت بالجزم ، لأن النهي نقيض الأمر ، والأمر يبني على السكون ،

---

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج1، ص264 إلى 277 .

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب ، ج5، ص33.

(3) الصفات : الآية 47.

(4) أبو حيان : النحوي الأندلسي الغرناطي: النكت الحسان في شرح غير الإحسان ، تح عبد الحسين الفتلي، ص108.

(5) الإسراء : الآية 37.

## الفصل الثاني

إذا لم يكن في أوله اللام، وبالتالي جعل النهي نظيرًا له في اللفظ، فلهذا خص بالجزم<sup>(1)</sup> ، وفي الأخير ، تطرق الشارح إلى (لا) حين تكون زائدة مؤكدة كما كانت (ما) كذلك، نحو قوله تعالى : "فلا أقسم بمواقع النجوم"<sup>(2)</sup> إنما المراد : أقسم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : "وإنه لقسم لو تعلمون عظيم"<sup>(3)</sup> ، ويختتم ابن يعيش كلامه عن (لا) بأن القرآن الكريم كله جملة واحدة كالسورة الواحدة، وهذا ردا على من أعتقد أن الزيادة تقع في درج الكلام وأواخره ، ولا تقع في أوائله .

أما فيما يخص إلغاء عمل (لا) النافية للجنس ، فقد ورد من ذلك قول الله تعالى في سورة البقرة : "الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج" (4)، وذلك بنصب (رفث) و(فسوق) و(الجدال)، بيد أن عاصما و أبا جعفر ويزيد بن القعقاع والحسن قرؤوها : "لا رفث ولا فسوق ولا جدال " ، كل ذلك بالرفع والتنوين ، ومعنى ذلك إلغاء عمل (لا) النافية للجنس، وإبقاء دلالتها على النفي العام (5).

وفي توجيه قراءة الجمهور قال العكبري: "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج" بالفتح فيهن على أن الجميع اسم (لا) الأولى و(لا) مكررة للتوكيد في المعنى، والخبر (في الحج)، ويجوز أن تكون (لا) المكررة مستأنفة، فيكون (في الحج) خبر: (ولا جدال) ، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف: أي فلا رفث في الحج، ولا فسوق في الحج واستغني عن ذلك بخبر الأخيرة ، ونظير ذلك قولهم: "زيد وعمرو وبشر قائم " ، ف(قائم) خبر بشر وخبر الأولين محذوف، وهذا في الظرف أحسن (6).

(1) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق: علل النحو، تح محمود جاسم محمد الدرويش ، ص198 .

(2) الواقعة: الآية 75.

(3) الواقعة: الآية 76.

(4) البقرة: الآية 197.

(5) الطاهر قطبي: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة) ، ص157 .

(6) المرجع نفسه: ص157.

وأما توجيه قراءة الرفع فعلى الابتداء إذا لم تعد (لا) عاملة عمل (ليس)، قال العكبري : "وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون غير عاملة، ويكون ما بعدها مبتدأ أو خبراً"<sup>(1)</sup>.

### 3-3- لم ، لما :

بعد أن أنهى ابن يعيش كلامه عن حرف النفي (لا) وأحواله، انتقل إلى حرفي نفي آخرين ألا وهما : لم ولما، مشيراً إلى أنهما أختان لأنهما متفقتان في نفي الفعل الماضي، ولذلك ذكرهما الزمخشري معاً، والتزم ابن يعيش بذلك فـ(لم) عند سيبويه هو حرف لنفي (فعل) أي لنفي الماضي، فإذا قال قائل : "قام زيد"، كان نفيه : "لم يقد زيد"، وهذا الحرف يدخل على الفعل المضارع، ومعناه الماضي، علماً أن بعضهم اعتبر أن دخول (لم) على لفظ الماضي إنما نقلته إلى المضارع ليصبح عملها فيه، بمعنى لكي تظهر الحركة الإعرابية فيه وهي الجزم لأن الفعل المضارع معرب عكس الفعل الماضي لأنه مبني، ونقلت معناه إلى الماضي، وهو الأظهر عند ابن يعيش ، لأنه يعتبر أن أغلبية الحروف تقوم بتغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، فمهمة (لم) هي قلب المضارع إلى النفي في الماضي ولذلك يصح اقتران الزمان الماضي به، نحو قولك : "لم يقد زيد أمس"، كما تقول : "ما قام زيد أمس"، ولا يجوز أن تقول : "لم يقد غداً"، إلا إذا دخلت عليه (إن) الشرطية نحو : "إن لم يقد غداً لم أقم"، فـ(إن) ردت المضارع إلى أصله وهو الدلالة على الاستقبال، فـ (لم) مختصة بالفعل و لا تدخل على غيره، إلى درجة أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ منه بل صارت كأحد حروفه، ولذلك لا يجوز الفصل بينما وبين مجزومها بأي حال من الأحوال ، بدرجة أنهم أجازوا : "زيداً لم أضرب"، كما يجوز : "زيداً أضرب"، ولو أنه لا يستحب تقديم المعمول على العامل<sup>(2)</sup>.

(1) الطاهر قطبي: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة) ، ص15

(2) ابن يعيش : شرح المفصل، تح ، إميل بديع يعقوب ، د ج 5 ، ص35.

وهكذا يرى الوراق(ت325هـ) أن إمالة لفظ الماضي بعد(لم) إلى لفظ المستقبل حتى يبرز عملها في الفعل، فلو ألزموه الماضي لما اتضح عمله، ولذلك وجب أن ينقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل لكي يتبين الجزم<sup>(1)</sup> .

فـ(لم) حرف ينفي المضارع ويقبله ماضياً<sup>(2)</sup>، نحو قوله تعالى: "لم يلد ولم يولد"<sup>(3)</sup>، لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، ويولد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر تقديره(هو)، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليها فتفيد التقرير أو التوبيخ<sup>(4)</sup>، نحو قوله تعالى: "ألم نشرح لك صدرك"<sup>(5)</sup> .  
قول الشاعر:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم\*\*\*يوم الصليفاء لم يوفون بالجار  
بحيث بقي الفعل(يوفون)مرفوعاً على حالة وذلك بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، فقيل: ضرورة، واعتبر ابن مالك ذلك: لغة<sup>(6)</sup> .  
وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: "ألم نشرح" بفتح (نشرح)<sup>(7)</sup> .

وقد أجاب ابن يعيش إجابة مقنعة رداً على سؤال افتراضي من المحتمل أن يطرح ، وهو : ما الحاجة إلى (لم) في النفي ؟ وهلا اكتفي بـ (ما) ؟ من قولهم :

(1) أبو الحسن محمد بن الله الوراق: علل النحو، تح، محمود جاسم محمد الدرويش، ص 199.

(2) محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص 92.

(3) الإخلاص: الآية 3.

(4) إميل بديع يعقوب: معجم الإعراب والإملاء، ص 375.

(5) الانشراح: الآية 1.

(6) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد، ج، 306 .

(7) المصدر نفسه: ص 306.

## الفصل الثاني

"ما قام زيد"، وفحوى الإجابة ، أن (لم) فيها زيادة فائدة ليست في (ما) ، وذلك أن (ما) تختص بنفي الماضي القريب من الحاضر ، ولا تنفي الماضي مطلقا ، فهذا من اختصاص (لم) ، نحو : "لم يقم زيد" (1) .

ثم ينتقل ابن يعيش إلى إسهاب القول في (لما) ، فيصرح بأن أصلها (لم) إنما أضيفت إليها (ما) ، مع الاحتفاظ بأصل عملها الذي هو الجزم ، نحو قوله تعالى: "ولما يعلم الله الذين جهدوا منكم" (2) ، وتقع (لما) جوابا ونفيا لقولهم : "قد فعل" ، ف (قام) يدل على الماضي المطلق ، ونفيه (لم يقم) أما قولك : "قد قام" فهو يدل على الماضي القريب من الحاضر ، وذلك صلح أن يكون للحال ، نحو : "جاء زيد ضاحكا" ، و "جاء زيد يضحك" ، و "جاء زيد قد ضحك" ، ونفي ذلك :

"لما يقم" زدت على النافي ، وهو (لم) ، (ما) كما زدت في الواجب حرفا ، وهو (قد) لأنها للحال ، ولما فيه تطاول ، نحو : "ركب زيد وقد لبس خفه" ، و "ركب زيد ولما يلبس خفه" ، فالحال قد جمعهما ، وكذلك نحو : "ندم زيد ولم ينفعه ندمه" ، أي : عقيب ندمه انتفى النفع ، ولو قيل : "ولما ينفعه ندمه" امتد وتطاول ، وذلك لأن (ما) عندما ركبت مع (لم) تضمنت معنى إضافيا لم يكن لها من قبل (3) .

وقد ورد في (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام ، أن (لما) على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها تختص بالفعل المضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه إلى الماضي كـ (لم) ، إلا أنها تختلف معها في خمسة أمور :

أحدها : أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال : "إن لما تقم" ، والثاني : أن منفيها مستمر النفي في الحال ، كقول الشاعر :

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل \*\*\* و إلا فأدركني ولما أمزق

والثالث : أن منفي (لما) لا يكون إلا قريبا من الحال خلاف منفي (لم) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص35

(2) آل عمران : الآية 142 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ص35 .

## الفصل الثاني

والرابع : أن يكون منفي (لما) متوقع ثبوته خلاف منفي (لم) .



والخامس : أن يكون منفي (لما) جائز الحذف لدليل ، نحو قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدأ و لما \*\*\* فناديت القبور فلم يجبنه .

أي : ولما أكن بدأ قبل ذلك .

الوجه الثاني من أوجه (لما) : أن تختص بالماضي ، نحو : " لما جاءني

أكرمته " ، فهي حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب ، أما ابن السراج  
والفارسي وابن جني وآخرون يعتبرونها ظرفا بمعنى (حين) .

والوجه الثالث : أن تكون حرف استثناء ، تدخل على الجملة الاسمية ، نحو

: " أنشدك الله لما فعلت " ، أي : ما أسألك إلا فعلك (1) .

والملاحظ أنه قد يحذف الفعل الواقع بعد (لما) ، وبالتالي يجوز القول : "يريد

زيد أن يخرج ولما " ، أي : ولم يخرج ، كما يحذف بعد (قد) ، نحو قول الشاعر (من

الكامل) :

أقد الترحل غير إن ركابنا \*\*\* لما نزل برحالنا وكأن قد

أي : وكأن قد زالت ، ويذكر ابن يعيش أنهم اتسعوا في حذف الفعل بعد (قد) وبعد

(لما) لأنهما يدلان على توقع الفعل ، بحيث يقال : "قد فعل " لمن يتوقع الخبر ، ويقال

: "فعل " من غير توقع ، ولهذا ساغ حذف الفعل بعد (لما) ، و(قد) لتقدم ما

قبله ، ولم يسغ ذلك في (لم) ، لأنه لم يتقدم شيء يدل على المحذوف ، وتارة شبهت

(لم) ب (لما) فحذف الفعل بعدها كما هو وارد في قول الشاعر (من الرجز) :

يا رب شيخ من لكيز ذي غنم \*\*\* في كفه زيغ وفي فيه فقم

أجلح لم يشمط وقد كاد و لم (2) .

(1) ابن هشام الأنصاري : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 307

إلى ص 310 ، انظر : محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ،

ص 49 ، انظر : إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 376-377 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 35-36 .

## الفصل الثاني

3-4- لن :

عرض ابن يعيش حرفا آخر من حروف النفي ، وهو (لن) ، الدالة على النفي في المستقبل ، وهي أبلغ في نفيه من (لا) ، لأن هذه الأخيرة تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل ، و(لن) مختصة بنفي الفعل مستقبلا قد دخل عليه السين وسوف وتقع جوابا لقول القائل : "سيقوم زيد" و" سوف يقوم زيد" ، والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان ، ولذلك يكون النفي دالا على التأييد وطول المدة ، نحو قوله تعالى : "ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم" (1) ، فذكر (الأبد) بعد (لن) .

يوحي بالتوكيد ويدل عليه ، وذلك لما تعطيه (لن) من النفي الأبدى (2) .

و(لن) حرف يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، وبإجماع النحويين ، إلا أنهم اختلفوا في أمور ، من بينها ، أن ابن هشام يرى بأن (لن) لا يقتضي تأييدا خلافا للزمخشري في أنموذجه ، ولا تأكيدا له في كشفه ، وإنما قولك : "لن أقوم" فيه احتمالان ، إما أنك تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا ، وإما أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك : " لا أقوم " في عدم إفادة التأكيد (3) .

كما ذكر أن (لن) لا تقع للدعاء كما زعم ابن السراج ، وحقته مردودة فيما ستدل به من قوله تعالى : "قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين" (4) . مدعيا أن معناه : فاجعلني لا أكون ، لإمكان حملها على النفي المحض ، بحيث يكون ذلك معاهدة منه الله تعالى ألا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه (5) . بالإضافة إلى ما سبق ، فابن هشام ذهب إلى أن تلقي القسم بـ(لن) و بـ (لم)

(1) البقرة : الآية 95 .

(2) بن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص 37-38 .

(3) محمد محيي لدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 66 .

(4) القصص : الآية 17 .

(5) المصدر نفسه : ص66 .

## الفصل الثاني

نادر جدا ، كقول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم \*\*\* حتى أوسد في التراب دفيننا (1) .

ثم انتقل موفق الدين إلى الحديث عن أصل (لن) ، هل هي مفردة أم مركبة ؟ فذكر بأن النحويين اختلفوا في شأنها ، فالخليل ذهب إلى أنها مركبة من (لا) و(أن) الناصبة للفعل المستقبل ، والنافية مثل (لا) النافية وناصبه للفعل المستقبل ، كما أن (أن) كذلك ، والمنفي بها فعل دال على المستقبل ، كما أن المنصوب بـ (أن) فعل مستقبل ، فاجتمع في (لن) ما افترق فيهما ، وهكذا قضي بأنها مركبة منهما ، إذ كان فيه شيء من حروفهما ، والأصل عنده : (لا) (أن) فحذفت الهزة قصد التخفيف لكثرة الاستعمال ، ثم بعد ذلك حذفت الألف منعا لالتقاء الساكنين ، وهما الألف والنون بعدها ، فأصبح اللفظ (لن) (2) .

أما الفراء فقد ذهب إلى أنها (لا) ، والنون فيها بدل من الألف ، وهو خلاف الظاهر ، واعتبر ابن يعيش ذلك ضربا من علم الغيب (3) .

وذهب ابن هشام إلى أن (لن) بسيطة خلافا للخليل في زعمه أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة ، وليست نونها مبدلة من ألف كما يعتقد الفراء ، بأن أصلها (لا) (4) .

وعلاوة على ذلك ، فـ(لن) عند نحاة ، ليس أصلها (لا أن) فحذفت الهزة تخفيفا و الألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : " زيدا لن أضرب " خلافا للأخفش الصغير ، وامتناع نحو : "زيدا يعجبني أن تضرب " خلافا للفراء (5) .

(1) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 1 ، ص 312 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 38 .

(3) المصدر نفسه : ص 38 .

(4) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 287 . انظر : محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى و بل الصدى ، ص 66 .

(5) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ص 313 .

## الفصل الثاني

يواصل ابن يعيش سيره في تتبع خطى (لن) وأحوالها ، بحيث يكشف عن رأي سيبويه حول (لن) فيما يخص الأفراد والتركيب ، فيبين بأن سيبويه يرى بأنها مفردة

وليست مركبة من شيء عملا بالظاهر ، إذ كان لها نظير في الحروف ، مثل: أن ، ولم، وأم .

كما أفسد سيبويه رأي الخليل بأن (أن) المصدرية لا يجوز أن يتقدم عليه ما كان في صلتها ، ولو كان أصل (لن) (لا أن) لم يجز : "زيد لن أضرب " لأن "أضرب " من صلة (أن) المركبة ، وقد أعجب موفق الدين بتمحيص سيبويه ورده على الخليل ، لأن الحرفين إذا ركبا كان من المفروض أن يحدث لهما معنى ثالث من جراء التركيب ، لم يكن لكل واحد منهما قبل العملية التركيبية (1) .

وأخيرا ،ف(لن) : حرف نفي ونصب واستقبال ، يدخل على المضارع فينصبه، وينفي عمله من الحاضر إلى المستقبل ، نحو : "لن ينجح الكسول " ، (لن) : حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون لا محل لها من الإعراب ، (ينجح) : فعل مضارع منصوب ب (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، (الكسول) : فاعل مرفوع (2) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 38 .

(2) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 377.

## الفصل الثاني

### 3-5- إن :

أما الحرف الأخير الذي ختم به الزمخشري كلامه عن حروف النفي ، هو (إن) ، حيث يقول في كتابه (المفصل) : >> و(إن) بمنزلة (ما) في نفي الحال ، وتدخل

على الجملتين الفعلية والاسمية ، كقولك : "إن يقوم زيد " ، و"إن زيد قائم" ، قال الله تعالى : إن تتبعون إلا الظن<sup>(1)</sup>، وقال : "إن الحكم إلا لله"<sup>(2)</sup> ، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه ، وأجازه المبرد<sup>(3)</sup> .

بين ابن يعيش أن (إن) المكسورة الخفيفة قد تكون نافية ، مثلها مثل (ما) في نفي الحال ، وتدخل على الجملتين : الفعلية والاسمية ، نحو "إن زيد إلا قائم" ، قال الله تعالى : "إن الكافرون إلا في غرور"<sup>(4)</sup> ، وفي الفعل ، نحو : "إن قام زيد" ، أي: ما قام زيد ، قال الله تعالى : " إن كانت إلا صيحة واحدة "<sup>(5)</sup> ، ومثل : "إن يقوم زيد " ، قال تعالى : " إن يتبعون إلا الظن "<sup>(6)</sup> .

وذهب بعض النحويين إلى أن (إن) لا تأتي نافية إلا إذا وردت بعدها (إلا) كما هو الحال في الآيات السابقة ، أو (لما) المسددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة : "إن كل نفس لما عليها حافظ"<sup>(7)</sup> ، بإدغام الميم في (لما) ، أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ<sup>(8)</sup> .

(1) الأنعام : الآية 148 .

(2) الأنعام : الآية 57 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 37-38 .

(4) الملك : الآية 20 .

(5) يس : الآية 53 .

(6) الأنعام : الآية 149 .

(7) الطارق : الآية 4 .

(8) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ، ص 30 .

## الفصل الثاني

وخرج جماعة من النحاة على أن (إن) النافية في قوله تعالى : "فذكر إن نفعت الذكرى"<sup>(1)</sup> ، بمعنى : قد ، وقيل : إن التقدير : وإن لم تنفع<sup>(2)</sup> .

أما فيما يتعلق بعمل (إن) النافية ، يذكر ابن يعيش أن سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل كدخول همزة

الاستفهام التي لا عمل لها ، فكذلك (إن) ، وهو كمذهب بني تميم في (ما) وهناك من النحاة من يعملها عمل (ليس) فيرفع بها الاسم ، وينصب الخبر ، كما هو الحال في (ما) ، وقد أجاز ذلك أبو العباس المبرد بحجة أنه لا فرق بينها وبين (ما)، إلا أن ابن يعيش ينحاز لمذهب سيبويه لأنه يراه صائبا ، لأنه قد اعتمد في عمل (ما) على السماع ، ولم يوجد في (إن) من السمع ما وجد في (ما) (3) .

وقد ندر إجراء (إن) النافية مجرى (ليس) في قراءة سعيد بن جبير : "إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم " (4) وكقول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد \*\*\* إلا على أضعف المجانين (5) .

فـ (إن) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ، في حين أن والكسائي والمبرد أجازا إعمالها عمل (ليس) ، وقد سمع عن بعض العرب : "إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية "و" إن ذلك نافعك ولا ضارك "، ومما يتخرج على الإهمام الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم : "إن قائم" بتشديد النون وفتحها ، وأصله: إن أنا قائم ، فحذفت همزة (أنا) اعتباطا ، وأدغمت نون (إن) في نونها ، وحذفت ألفها في الوصل ، وسمع أيضا : "إن قائما " بتشديد النون وفتحها ، على الإعمال ، وذهب بعضهم إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون ، ثم أسقطت

(1) الأعلى : الآية 9 .

(2) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج1، ص 30 .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص39 .

(4) الأعراف : من الآية 194 .

(5) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، تح ، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ص152 .

## الفصل الثاني

على القياس في التخفيف في النقل ، بعدها سكنت النون وأدغمت ، لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا نقول : "هذا قاض " بالكسر لا بالرفع ، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ، فهي مقدرة الثبوت ، وبالتالي يصبح الإدغام ممتعا ، لأن الهمزة فاصلة في التقدير (1) .

وبناء على ذلك ، ف(إن) بمعنى (ما) النافية ، تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر بشرط عدم تقدم خبرها على اسمها ، لأن ذلك يبطل عملها نحو : "إن أبائنا فخرنا " (فخرنا) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف ....والشرط الآخر ، عدم انتقاض نفيها ب (إلا) نحو قول الشاعر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته \*\*\* ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

وإذا لم تتحقق شروط عمل (إن) اعتبرت حرف نفي مهما ، نحو قوله تعالى : "إن الكافرون إلا في غرور " (2) ، ف (إن) : حرف نفي مبني لا عمل له ، (الكافرون): مبتدأ مرفوع (3) .

وفي الأخير ، ينهي ابن يعيش حديثه بعرض المواضع التي تكون عليها (إن) وهي أربعة أوجه : من ذلك الجزاء ، نحو قولك : " إن تأتني آتيك " ، وهي أصل الجزاء ، كما أن الألف أصل الاستفهام ، والثاني : أن تكون نافية على ما تقدم ، والثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة ، والرابع : أن تدخل زائدة مؤكدة مع (ما) ، فتردها إلى المبتدأ والخبر ، نحو : " ما إن زيد قائم " ، ولا يكون الخبر إلا مرفوعا، نحو قول الشاعر (من الوافر) :

فما إن طبنا جبن ولكن \*\*\* منايانا ودولة أخرينا (4) .

(1) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 1 ، ص 31 .

(2) الملك : الآية 20 .

(3) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 84 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 39 .

انظر : إميل بديع يعقوب ، ص 83 إلى ص 86 .

انظر : أحمد الخوص : قصة الإعراب (الأدوات) ج 3 ، ص 37 - 38 .

## الفصل الثاني

وتجدر الملاحظة أن الكوفيين والبصريين قد اختلفوا حول (إن) الواقعة بعد (ما)،

أنافية مؤكدة أم زائدة ؟

ذهب نحويو الكوفة إلى أن (إن) إذا وقعت بعد (ما) ، نحو : "ما إن زيد قائم"، فإنها تتضمن معنى (ما) ، وخالفهم البصريون الذين يرون أنها زائدة ، فحجة الكوفيين أن (إن) تكون بمعنى (ما) ، لأنها وردت كثيرا في القرآن الكريم وكلام

العرب ، نحو قوله تعالى : "إن الكافرون إلا في غرور" (1) ، أي : ما الكافرون إلا في غرور ، بالإضافة إلى أنها – أي (إن) – تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي ، كالجمع بين إن واللام لتأكيد الإثبات (2).

أما حجة نحاة البصرة في أن (إن) زائدة ، لأن دخولها كخروجها بمعنى أنها لا تضيف إلى المعنى شيئاً ، فلا فرق في المعنى بين قول القائل : "ما إن زيد قائم" ، وبين : "ما زيد قائم" ، فيما أن وجودها كعدم وجودها صارت بمنزلة (من) بعد النفي كقول الشاعر :

.....وما بالربع من أحد

أي : أحد (3) .

(1) الملك : الآية 20 .

(2) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج2 ، ص636 .

(3) المرجع نفسه ، ص 636 - 637 .

## الفصل الثاني

### 3-6- لات :

من المعلوم أن صاحب الكتاب (الزمخشري) لم يذكر هذه الأداة النافية (لات) ضمن حروف النفي الستة التي سبق ذكرها ، كما أن الشارح (موفق الدين بن يعيش) لم يتطرق إلى هذا الحرف النافي ، وهو يعرض الحروف النافية التي ساقها صاحب الكتاب ، بالشرح والتفصيل ، مع العلم أنها – أي : لات – مبنوثة في مصادر النحو ومراجعته في باب الحروف المشبهة بـ (ليس) ، أو في باب حروف النفي .



لذلك ارتأيت أن أسلط الضوء على هذه الأداة النافية من حيث ماهيتها ،  
وأصلها ، وعملها .

(لات)، وأصلها(لا) زيدت عليها (التاء) لتأنيث الكلمة أو للمبالغة في النفي ،أو  
لهما معا ، وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات  
وبالعكس على أصل التقاء الساكنين ، وبالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد  
معموليهما لزوما ، ويوقف عليها بالهاء وبالتاء ، وهي تعمل عمل (ليس) بإجماع  
العرب ، فهي أقوى حروف النفي في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم ، ويشترط  
أن يكون اسمها وخبرها لفظ (الحين) ، فلا تعمل في غيره حتى ولو كان مرادفا  
له، وذلك لقلتها في الكلام ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وقيل لا تختص  
بالحين بل تعمل فيما رادفه أيضا كالساعة والأوان ، وقيل تعمل في (الحين) بكثرة ،  
وفي (الساعة) ، و(الأوان) بقلة ، وقيل أنها تعمل شرط أن يكون اسمها وخبرها زمانا  
، نحو قول الشاعر :

ندم البغاة و لات ساعة مندم \*\*\* والبغي مرتع مبتغيه وخيم

ونحو قول شاعر آخر :

طلبوا صلحنا و لات أوان \*\*\* فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله : ليس الحين أوان صلح ، أو : ليس الأوان أوان صلح ، فحذف اسمها وما

## الفصل الثاني

أضيف إليه خبرها (1) .

وتختص (لات) عن أخواتها بأمرين :

أحدهما : أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات ، وهي (الحين) ، بكثرة ، و(الساعة)  
و(الأوان) بقلة .

والثاني : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، وغالبا ما يحذف اسمها ويذكر خبرها  
، وقد يكون العكس .

فالأول نحو قوله تعالى : "كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا و لات حين  
مناص " (2) بنصب (حين) .

والثاني كقراءة بعضهم (و لات حين) بالرفع ، أي : وليس حين مناص حيننا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب (3) .

وقد أضاف بعضهم شرطين آخرين ، حتى تصبح (لات) حرفا مشبها

بـ (ليس) ، وهما :

الأول : ألا ينتقض نفيها بـ (إلا) .

الثاني : أن يكون المذكور من معموليها نكرة .

وأما إذا فقد شرط من الشروط الآتية الذكر ، فتصير (لات) مهملة (غير عاملة

)، نحو قول الشاعر :

لهفي عليك للهفة من خائف \*\*\* يبغي جوارك حين لات مجير

بحيث بطل عمل (لات) بسبب دخولها على اسم لا يدل على زمان ، فـ(لات) : حرف

نفي مهمل ، و(مجير) : مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : موجود (4)

(1) الحطاب (محمد بن محمد الرعيني) : الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، ص232 .

(2) ص : من الآية 3 .

(3) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ص199

– 200 .

(4) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص364 – 365 . انظر : الحطاب : الكواكب الدرية ،

ص 232 .

## الفصل الثاني

وقد ذهب بعضهم أن (لات) تعمل عمل (إن) ، تنصب الاسم وترفع الخبر

....الذي يحذف – غالبا نحو : "لات أمرا عظيما" لات : حرف مشبه بالفعل ، مبني

على الفتح ، أمرا : اسمها منصوب ، والخبر محذوف تقديره (موجود) أو (كائن) (1) .

ملحوظة :

وردت (لات) حرف جر شذوذا في قول المنذر بن حرملة :

طلبوا صلحنا و لات أوان \*\*\* فأجبنا أن ليس حين بقاء .

ف (لات) : حرف جر ، مبني على الفتح ، أوان : اسم مجرور بـ (لات) (2) . أما إذا

نصبت (أوان) أو رفعت ، فـ (لات) ليست حرف جر كما لاحظنا أنفا .

- 
- (1) أحمد الخوص : قصة الإعراب (الأدوات ) ج 3 ، ص272 إلى 274 .انظر : عزيز خليل محمود : المفصل في النحو والإعراب (الحروف والظروف والأدوات) ، ج3 ، ص148 إلى 153 .
- (2) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص365 .

## الفصل الثاني

---

### المبحث الرابع : نماذج من المشترك

لا حظنا فيما سبق أن كتاب (المفصل) للزمخشري مقسم إلى أربعة أقسام : القسم : الأول للأسماء ، ويتضمن مباحث متعددة ، والقسم الثاني للأفعال ، ويشمل ثلاثة عشر مبحثا ، والقسم الثالث للحروف ، ويحوي أربعة وعشرين نوعا من حروف ، أما القسم الرابع فهو للمشترك ، ويتضمن تسعة مباحث ، وهي : الإمالة ، والوقف ، والقسم ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، وحكم أوائل الكلمة ، وإبدال الحروف ، والاعتلال ، وأخيرا ، الإدغام ، وهكذا نستخلص أن كتاب (لمفصل) حلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية ، وأنه محبوب تبويبا تفصيليا ليس في كتاب سيبويه (1) .

وقد انتهج موفق الدين بن يعيش منهجية الزمخشري نفسها في شرحه على كتاب المفصل ، بحيث تتبع المسائل النحوية التي عالجها صاحب الكتاب خطوة خطوة

، ومسألة مسألة ، وها هو ابن يعيش في مؤلفه (شرح المفصل) يعرض في القسم الرابع - بدء من منتصف الجزء التاسع - لمسائل المشترك ، إذ تناول المباحث الصرفية والغرض منه ، ومعناه ، وأدوات القسم ، ثم عرض لمسائل تخفيف الهمزة ، وزيادة الهمزة ، وفي الجزء العاشر من شرحه عرض بقية مسائل الزيادة في بعض الحروف مثل : زيادة الهاء والسين واللام والإبدال ومسائله ، ثم عرض مسائل الاعتلال ، وختم شرحه بمبحث الإدغام، فتحدث عن مخارج الحروف وصفاتها وتفصيل مباحث الإدغام ، وهكذا ، يبقى (شرح المفصل) لابن يعيش موسوعة نحوية يستفيد منها الباحث في تفصيل المسائل النحوية والصرفية بصورة ميسرة وطريقة مبسطة (2) .

(1) أسعد أحمد علي : قصة القواعد في اللغة ، دار لرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1400 هـ - 1980 م ، ص76 إلى 78 .

(2) شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتب المفصل في النحو الزمخشري ، ص 180 .

## الفصل الثاني

وفي هذا المبحث الرابع والأخير ، اخترنا ثلاث مسائل نحوية نموذجية من المشترك ، وهي على التوالي : الإمالة ، والقسم ، والإدغام ، وذلك من أجل استكمال معرفة آراء ابن يعيش وجهوده النحوية .

وقبل عرض هذه النماذج ، نجد ربنا بادئ ذي بدء أن نلقي كلمة وجيزة عن (المشترك) من حيث ماهيته وأهميته في الدرس النحوي ، بحيث بين ابن يعيش أن القسم الرابع هو آخر أقسام الكتاب ، وهو أعلاها وأشرفها لأنه اشتمل على نكت هذا العلم وتصريفه ، علما أن الأغلبية الساحقة من الناس لا يحيطون به إحاطة كاملة وذلك لغموضه ، رغم أهميته (1) .

وسمي باب المشترك لأنه قد يشترك فيه الاسم والفعل والحرف ، أو اثنان منها ، نحو : الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، فهذه المسائل يشترك فيها الاسم والفعل والحرف : فالإمالة - مثلا - تكون في الاسم ، نحو : "عماد" ، وفي

الفعل نحو: "سعى" ، وفي الحرف نحو: "يا" النداء ، وكذلك الوقف ، يكون في الاسم والفعل والحرف ، وكذلك تخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، وهكذا دواليك .

قال صاحب لكتاب : "المشترك ، نحو : الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، ونظائرها مما يتوارد فيه الأضرب الثلاثة على نحو الترتيب المار في القسمين ، معتصما بحبل التوفيق من ربي ، بريئا من الحول والقوة إلا به" (2) .

وإليكم النماذج :

### 1- الإمالة

تعتبر (الإمالة) من موضوعات المشترك ذات الاهتمام ، لذا سنتطرق إلى ماهيتها ، ومعرفة أسبابها ، وشرطها ، ثم نتناول نماذج منها كإمالة الألف ، والأحرف المانعة للإمالة ، بالإضافة إلى الراء والإمالة .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص187 .

(2) المصدر نفسه ، ج5 ، ص187 .

### الفصل الثاني

#### 1-1- ماهيتها

الإمالة : مصدر أمال إمالة الشيء : صيره مائلا ، أمال يده بالفرس : أرخى له العنان وخلي له عن طريقه ، وأرخت المرأة : أزال القناع عن وجهها ، وأمال القارئ : استعمل الإمالة في قراءته ، فأمال في القراءة أي : أن يميل بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء (1) .

فإن قال قائل : ما الإمالة ؟ قيل : أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء (2) .

وينحى بالفتحة ، أي : تمال الفتحة نحو الكسرة : أي جانب الكسرة ، ونحو الشيء : ناحيته وجهته ، و(ينحى) مسند إلى (نحو) ، ومعناه : يقصد ، والباء في (الفتحة) لتعدية ينحى إلى ثاني المفعولين ، وهو المقدم الأول ههنا ، وإنما لم يقل : "ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء" (3) .

أما ابن يعيش يذكر بأن الإمالة مصدر (أملته وأميله إمالة) ، والميل : هو الانحراف عن القصد ، يقال منه : "مال الشيء" ، ومنه "مال الحاكم" إذا عدل عن

الاستواء ، والإمالة في العربية هي عدول بالألف عن استوائه ، وجنوح به إلى الياء، بحيث يصبح مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء ، وتكون شدة الإمالة بحسب قرب ذلك الموضع من الياء ، أما خفتها تكون بحسب بعده .  
وقد أكد موفق الدين أن التفخيم هو الأصل في حين أن الإمالة طارئة ، والدليل على أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ، أما إمالة كل مفخم فغير جائزة ، إضافة إلى أن التفخيم ليس في حاجة إلى سبب ، عكس الإمالة التي

(1) المنجد في اللغة والأعلام ، ص 782 .

(2) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، تح فخر صالح قدارة ، ص 348 . وانظر : ابن الناظم :

شرح ألفية ابن مالك ، ص 815 .

(3) رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد

الزرفاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، در الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، د ط ،

سنة 1402 هـ - 1982 م ، القسم الأول ، ج 3 ، ص 4 .

## الفصل الثاني

تضطر إلى احتياج سبب (1) .

وبين الشارح أن الإمالة لغة بني تميم ، أم الفتح فهو لغة أهل الحجاز ، وهذا ما ذهب إليه الفراء ، بأن الحجازيين يفتحون مثل : (شاء) و(خاف) وما كان من نوات الواو والياء ، أما أهل نجد من تميم وأسد وقيس فإنهم يفتحون إلى الكسر من نوات الياء في هذه الأشياء ويفتحون في نوات الواو مثل : (قال) و(جال) .

كما أفاد موفق الدين أن الممال كثير في كلام العرب ، فمنهم من كان يلجأ إلى الإكثار من الإمالة ، ومنهم من كان ينجح إلى التكثر من التفخيم ، ف(عاصم) كان يفرط في الفتح ، و(حمزة) يفرط في الكسر ، وخير ذلك ما كان بين الكسر المفرط ، والفتح المبالغ فيه (2) .

ثم انتقل إلى تحديد الغرض من الإمالة ، المتمثل في تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشكل ، من ذلك إذا ولي الألف كسرة قبلها أو بعدها ، نحو: (عماد) و(عالم) فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة ، وبالتالي ، يميلون الألف نحو الياء ، فكما أن الفتحة ليست فتحة بحتة فكذلك الألف التي تليها ، لأنها تابعة للحركة ، وهكذا كأن هناك حرفاً ثالثاً يبرز بين الألف والياء ، ولذلك عدوها مع الحروف

المستحسنة حتى كملت حروف المعجم خمسة وثلاثين حرفا ، وتعد هذه لعملية مماثلة لاجراء الإدغام ، بحيث يقربون بين صوتين اثنين للحصول على صوت ثالث متولد من الصوتين الواردين ، ونحو قولك : "مصدر "و" مزدر" ، فقربوا الصاد من صوت الزاي حتى يتناسب الصوتان الصاد والذال ولا يتنافرا ، وذلك أن الصاد مقربة للذال في المخرج ، ومع ذلك بينهما تباين واختلاف في الأحوال والكيفية ، وذلك أن الصاد من حروف الهمس أما الذال فهي من حروف الجهر ، والصاد مستعلية مطبقة والذال ليس كذلك ، والصاد رخوة والذال شديدة ، والصاد من حروف الصفير ، والذال ليست كذلك ، فهذا التباين بينهما أدى إلى

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح ، إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص 188 .

(2) المصدر نفسه : ص 188 .

## الفصل الثاني

استئقال النطق بهما متجاورين أي : الصاد والذال ، ولذلك أبدلوا الصاد زايا أو بالأحرى قربوا الصاد من الزاي فنجم عنهما صوت ثالث يجمع بينهما ، مع العلم أن الزاي قريبة من حيث المخرج من صوت الذال ، فالحرفان من الحروف المجهورة<sup>(1)</sup>

كذلك فعل العرب في الإمالة ، فقربوا الألف من الياء ، لأن الألف تخرج من أعلى الفم ، والكسرة تخرج من أسفله ، فتتافرا ، الأمر الذي أدى إلى جنوح الفتحة نحو الكسرة ، والألف تجاه الياء ، فأصبح الصوت بين البينيين أي : بين بين ، فاعتدل الأمر بينهما ، وتلاشى الاستئقال الناجم عن تنافر الأصوات والحروف<sup>(2)</sup> .

### 2-1- أسبابها :

بعد الكشف عن ماهية الإمالة ، انتقل ابن يعيش إلى الحديث عن أسبابها ، بحيث ذكر بأنها ستة أسباب ، وهو أن يقع بقرب الألف كسرة ، أو ياء قبله ، أو بعده ، أو تكون الألف منقلبة عن ياء ، أو كسرة ، أو شبيهة للمنقلب ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال وإمالة لإمالاته ، تلك هي أسباب الإمالة ، علما أنها أسباب مجوزة وليست موجبة<sup>(3)</sup> .

والإمالة عند ابن الحاجب كما حكى (الأستراباذي) (م686 هـ) ، ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة ، فيميل الألف نحو الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ، كما في رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها ، نحو: الكبر ، مع العلم أن إمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ، لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما

(1) ابن يعيش : شرح لمفصل ، نح، إميل بديع يعقوب ، ج5 ، ص188 – 189 .

(2) المصدر نفسه : ص189 .

(3) المصدر نفسه ، ج5 ، ص189 .

## الفصل الثاني

لزمها لم يحتج إلى ذكرها (1) .

وقد أدلى أبو البركات الأنباري بدلوه في هذه المسألة وذكر بأن هناك ستة أسباب توجب الإمالة ، وهي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة (2) .

و سبق أن ذكر الشارح أن أسباب الإمالة مجوزة وليست موجبة ، وذلك لأنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة ويجعلها قانونا ينبغي الالتزام به ، وإنما لكل ممال علة وسبب ، ولك أن تميله مع وجودها فيه ونحو ذلك مما هو علة للجواز، نحو : الواو إذ انضمت ضما لازما نحو : "وقنت " ، و"أقتت" ، و"وجوه" ، و"أجوه" ، فالانضمام لكائن على الواو أمر يجوز الهمزة ، ولا يوجبها (3) .

إن ، فالإمالة ليست لغة جميع العرب ، بحيث أن أهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصا عليها هم بنو تميم ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة ، وما لم تكن فيه مبالغة يسمى (بين اللفظين) ، و(ترقيقا) ، والترقيق يكون في الفتحة التي قبل الألف فحسب (4) .



ويذكر ابن الحاجب أيضا أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي  
المجوزة لها عند من هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك  
الفتح (5) .

- (1) رضا الدين محمد بن الحسن الأسترابادي : شرح شافية ابن الحاجب تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
ج5، ص4 .
- (2) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، تح ، فخر صالح قدره ، ص348 . انظر ابن الناظم : شرح  
ألفية ابن مالك ، ص815 – 816 .
- (3) ابن يعيش : شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب ، ج 5 ، ص189 – 190 .
- (4) الأسترابادي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص4 .
- (5) المصدر نفسه : ص5 .

## الفصل الثاني

ثم ينتقل ابن يعيش إلى ضرب أمثلة عن الإمالة وأسبابها ، من بينها ما أميل  
للكسرة ، نحو : (عماد) ، و(شمال) ، و(عالم) ، فالكسرة في (عماد) هي التي دعت  
إلى الإمالة ، لأن الحرف الذي قبل الألف ، وهو الميم ، تمال فتحتها إلى الكسرة لأجل  
انكسار العين في (عماد) ، وكذلك (شمالان) تميل فتحة اللام منه الكسرة شين  
(شمالان) ، ولا تؤخذ الميم بعين الاعتبار كفاصلة بسبب سكونها ، فهي حازر لكنه  
غير حصين ، فأصبحت كأنها منعدمة لا وجود لها ، فقولك : (شمال) كقولك :  
(شمال) ، ومن الأدلة على جواز ذلك ، أن العرب قالوا : "صبغت" في "صبغت" ، إذ  
قلبوا السين صادًا رغم وجود حازر قوي متحرك ، كما قالوا : "صراط" ،  
والأصل: "سراط" .

وقالوا : "عالم" ، بحيث أمالوا للكسرة بعدها ، كما أمالوا للكسرة قبله ، مع  
العلم أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخرة  
، لأنها عندما تكون قبل الألف ، كان في تقدمها تسفل بالكسرة ، ثم تصعد إلى الألف ،  
أما إذا كانت الكسرة بعد الألف ، كان ثمة تسفل بعد تصعد ، وكما هو معلوم منطقيا  
أن الانحدار إلى الأسفل أسهل من الصعود إلى الأعلى ، وكلتا الحالتين سبب للإمالة  
(1) .

ويذكر ابن يعيش أنه كلما كثرت الكسرات كلما كان اللجوء إلى الإمالة أكثر ،  
وكلما بعدت الكسرات عن الألف كلما قلت الإمالة وضعفت ، لأن القرب أشد تأثيرا  
من البعد ، فالإمالة في (جلباب) أقوى من إمالة (شملال) لأن الكسرتين أقوى من  
الكسرة الواحدة ، وإمالة (عماد) أقوى من إمالة (شملال) وذلك لقرب الكسرة من  
الألف ، وإمالة (شملال) أقوى من إمالة (أكلت عنبا) ، لقوة الحاجز بالحركة  
..... وكلما كثرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب (2).

(1) ابن يعيش : شرح لمفصل ، ج 5 ، ص 190 .

(2) المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 190 .

## الفصل الثاني

فالإمالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في (عالم) : عالم ، وفي (سالم) : سالم ،  
وأما الإمالة للكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، نحو قولهم في (خاف) :  
خاف ، فأمالوا لأن الخاء تكسر في (خفت) ، وأما الإمالة لأن الألف منقلبة عن  
الياء، نحو : (رحى) : رحى ، وفي (رمى) : رمى ، والإمالة لأن الألف تنزل منزلة  
المنقلبة عن الياء ، نحو : (حبارى) : حبارى ، وفي (سكارى) : سكارى ، وأما  
الإمالة للإمالة ، فنحو : " رأيت عمادا ، وقرأت كتابا " (1) .

ومن أسباب الإمالة ، وقوع الألف قبل الياء ك(بايع) أو بعدها متصلة  
ك (بيان) ، أو منفصلة بحرف ك(يسار) ، و(ضربت يداه) ، أو بحرفين : أحدهما هاء  
ك(بيتها) ، و(أدرجيبها) فلو لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبعدها الياء ، وإنما  
اغترفوا البعد مع الهاء لخفائها (2) .

وأخيرا نستنتج أن الإمالة تتطلب أسبابا ، وهي تقوى وتضعف وفق هذه الأسباب  
، فالإمالة في (بعبد الله) على سبيل المثال – أكثر من إمالة نحو : (لزيد عال) بسبب  
كثرة تداول لفظ الجلالة (الله) في كلامهم (3) .

### 1-3- شرطها :

تناول ابن يعيش في هذا العنصر شرط الإمالة كما أورده صاحب الكتاب  
(الزمخشري) ، مشيرا إلى أن الكسر من مقتضيات الإمالة حتى ولو كان بين الألف

والكسرة حرف متحرك ، نحو : "عماد" و"جبال" ، لأن الميم في (عماد) مفتوحة ، وهذه الأخيرة تمال إلى الكسرة لإمالة الألف ، فكأنها من الألف وليست شيئاً غيره ، وكذلك لو فصلت بينهما بحرفين : أو لهما سكن ، نحو : "سربال" ، لأن الساكن لا يهتم به ، وليس حاجزا قويا ، فصار كأنك قلت : (سبال) ، ومثله قوله تعالى : "إنا لله

(1) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص348 – 349 .

(2) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، ص816 .

(3) رضا الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح شافية ابن لحاجب ، ص6 .

## الفصل الثاني

وإنا إليه راجعون<sup>(1)</sup> فالإمالة هنا جيدة<sup>(2)</sup> .

وكذلك قالوا : " صويق " ، وهم يريدون (سوقيا) ، فقلبوا السين صاداً لقربها من القاف ، وبينهما حرفان الأول متحرك والثاني ساكن ، وعلى العموم ، كلما كانت الكسرة أو الياء أقرب إلى ألفه ، فالإمالة ألزم له ، والنصب فيه جائز<sup>(3)</sup> .

ويضيف ابن يعيش أنه إذا كان الفاصل بينهما حرفين متحركين ، نحو : "أكلت عنبا" لم تسغ الإمالة ، بسبب تباعد الكسرة عن الألف ، أما قولهم : "يريد أن ينزعها" فقليل ، والذي سمح بذلك أن الهاء خفية ، فكانت كأنها لا وجود لها ، فأصبح اللفظ كأنه : "يريد أن ينزعا" ، فأمالوا الألف للكسرة ، كما أمالوها في "عماد"<sup>(4)</sup> .

ختم موفق الدين هذا العنصر ، نحو قولهم : "له درهان" فقد جازت الإمالة هنا ، رغم قلة حدوثها ، والذي ساعد على ذلك كون الراء ساكنة ، فلم يكن حاجزا حصينا ، والهاء خفية ، فهي بمثابة المعدومة بسبب خفائها ، والإمالة غير مستحبة في نحو : "هو يصربها" ولا "يقتلها" ، بسبب وقوع ضمة بين الألف والكسرة ، فكانت هذه الضمة حاجزا حال دون إمالة الهاء المفتوحة<sup>(5)</sup> .

- (1) البقرة : الآية 156 .  
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 191 .  
(3) المصدر نفسه : ص 191 .  
(4) المصدر نفسه : ص 192 .  
(5) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 192 .

## الفصل الثاني

### 1-4- إمالة الألف :

تناول ابن يعيش إمالة الألف من عدة زويا ، منها إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصلية في الإمالة ، وإمالة الألف التي في آخر الكلمة ، وإمالة الألف المتوسطة ، وإمالة الألف ممالاة قبلها .

فالإمالة فيما يخص إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة بمعنى أنهم أجروا المبدلة من التثوين مجرى ما هو من نفس الكلمة ، وجعلها منفصلة من الاسم لأنها ليست لازمة ، فهي من أعراض الوقف فقط ، فتميلها نحو : "درست علما " كما تقول : "عماد" وشيبان" (1) .

قال ابن الحاجب : "وقد تمال ألف التثوين في نحو رأيت زيدا" (2) .  
وقد حكى الأستراباذي عن سيبويه أن الإمالة تكون أضعف في نحو : "رأيت زيدا"، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف (شيبان) في نحو : "رأيت شيبان" (3) .  
أما فيما يتعلق بإجراء الكسرة العارضة مجرى الأصلية في الإمالة ، نحو : "أخذت من ماله "و" وقفت على بابه" ، فأمالوا الألف لكسرة الإعراب ، مع العلم أنها عارضة ، لأنها قابلة للزوال إذا زال العامل ، ونعني عامل الجر ، لكنهم شبهوها بكسرة عين (فاعل) بعد الألف نحو : "ماجد" ، ويبين موفق الدين أن الغرض من الإمالة في هذه الحالة هو مشاكلة أجراس الحروف ومحاولة التقريب بينهما عوض التباعد ، ولا فرق بين اللازم والعرض مادام المغزى واحد ، فالإمالة في (عائد) و(عماد) أقوى من الإمالة في (ماله) و(بابه) ، لأن الكسرة في الأولين لازمة ، أما في التاليين عارضة لأنها تزول في الرفع والنصب ، والرفع والنصب لا إمالة فيهما(4) .

- (1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 192 .  
 (2) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص 14 .  
 (3) المرجع نفسه : ص 14 .  
 (4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 192 .

## الفصل الثاني

وعن إمالة الألف التي تكون في آخر الكلمة ، يوضح ابن يعيش أن هذه الألف تكون منقلبة عن واو أو ياء ، فإن كان أصلها ياء في اسم أو فعل ، فإمالتها حسنة ، نحو قولك في الفعل : "رمى" و"قضى" وفي الاسم نحو قولك : "فتى" و"رحى" ، لأن اللام هي التي يوقف عندها ، وإن كنت منقلبة من الواو ، فإن كن فعلا جازت الإمالة فيه على قبح ، نحو : "غزا" و"دعا" لأن هذا البناء قد ينتقل بالهمزة إلى (أفعل) فيصير واوه ياء ، لأن الواو إذا وقعت رابعة صارت ياء ، نحو : "أغزيت" و"أدعيت" ، فتقول : "أغزى" و"أدعى" بالإمالة (1) وإن كان اسما ، نحو : "عصا" و"قفا" ، لم تمل ألفه ، لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال ، وذلك لأن الأفعال تكون على وزن (فعل) و(أفعل) و(استفعل) و(فعل) بتشديد العين ، والأسماء لا تتصرف هذا التصرف ، فلا يكون فيها إمالة ، هذا إذا كانت ثالثة ، أما إذا كانت رابعة ، فإمالتها جائزة (2) .

وذكر (الأستراباذي) أن الألف إذ كانت في الآخر ، فإما أن تكون في آخر الفعل أو آخر الاسم ، فالأولى يجوز إمالتها مطلقا ، لأنها إن كنت عن ياء فلها أصل في الياء ، وتصير ياء عند تتصل به الضمائر ، نحو : "رمى" و"يرميان" ، وإن كنت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسور ما قبلها ، وذلك فيما لم يسم فاعله ، نحو : "دعى" و"دعا" ، فهو كالألف الممالة مع وجود الألف في آخر الكلمة ، والآخر قابل للتغيير ، ولذلك لم يمل في : "قال" و"حال" مع قولهم ، قيل وحيل (3) .

وأما في الثانية ، أي في آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو : "فتى" ، و"رحى" جاز إمالتها ، لكونها عن ياء وصيرورتها ياء في التثنية ، وإن كانت عن واو : فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها ، نحو : "أعليان" و"مصطفيان" ، وإن كانت ثالثة لم تمل قياسا ، بل شاذا ، نحو : "مكا" و"عشا" (4) .

- (1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 193 .  
 (2) المصدر نفسه ، ص 193 .

(3) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص11

(4) المصدر نفسه : ص12 .

## الفصل الثاني

وبالنسبة لإمالة الألف المتوسطة ، فإن الشارح وضح هذه المسألة ، فالألف المتوسطة إذا كانت عينا ، إما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ، فإذا كانت منقلبة عن ياء ، ساغت الإمالة فيها في الاسم والفعل : نحو : "ناب" و"عاب " لأنهما من ياء ، بدليل أن جمع (ناب) (أنياب) ، و(عاب) من (العيب) .

وإذا كانت منقلبة من واو ، فإذا كان فعلا على وزن (فعل) ك(علم) جازت الإمالة ، نحو : "خاف" و"مات" في لغة من يقول : مات ، يمات ، ومن قال : مات ، يموت ، لا تجوز الإمالة .

وما قيل عن (قال) يقال عن (قام) ونظائره ، ولذلك ، فما كان من الياء كنت الإمالة أحسن لأن فيه علتين : كونه من الياء ، وهو مكسور في (هبت) و(بعث) ، أي مكسور الأول ، وليس في ذوات الواو إلا علة واحدة ، وهو الكسر ، لا غير .  
أما إذا كانت بنات الواو على (فعل) بفتح العين ، أو (فعل) بضمها ، لم تمل ، سواء كانت فعلا أو اسما ، نحو : (قال) و(طال) ، والاسم (باب) و(دار) ، بحيث كانت العين واوا (1) .

وبعبارة أخرى ، فمن أسباب الإمالة أن تكون الألف بدلا من عين فعل ، تكسر فإؤه حين يسند إلى تاء الضمير : يائيا كان ك (بان) ، أو واويا ك (خاف) ، فتقول فيهما : بنت ، وخفت ، فيصيران في اللفظ عن وزن (فلت) والأصل (فعلت) ، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها ، فهذا ، ونحوه تجوز إمالته ، بخلاف نحو : "حال ، يحول" و"تاب ، يتوب " مما تصم فإؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، فيصبح اللفظ على زنة (فلت) نحو : حلت ، وتبت (2) .

أما إمالة الألف لألف مماله قبلها ، نحو : "رأيت عمادا" و" حسبت حسابا " و"كتبت كتابا" ، بحيث أجروا الألف المماله مجرى الياء لقربها منها ، فأمالوا الألف الأخيرة نحو الياء ، والفتحة قبلها نحو الكسرة ، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص194 .

## الفصل الثاني

والفتحة ، والهدف من ذلك كله هو العمل على تناسب الأصوات وتقارب أجراسها<sup>(1)</sup> .  
وقد ذكر الدكتور فخر صالح قدراه أن الإمالة للإمالة تسمى أيضا الإمالة لمجاورة الممال ، أو الإمالة لأجل التناسب ، موضحا أن له صورتين : إحداهما : أن تمال لمجاورة ألف ممال ، كإمالة الألف الثانية في نحو : " رأيت عمادا" وذلك لمناسبة الألف الأولى ، فإنها ممال لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره ، كإمالة ألف (تلا) من قوله تعالى : "والقمر إذا تلاها"<sup>(2)</sup> ، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه منقلبة عن ياء ، نحو : "جلاها" و"يغشاها"<sup>(3)</sup> .  
وفي معرض الحديث عن الإمالة للإمالة ، قال ابن الحجب : "والفواصل نحو: (والضحى) ، والإمالة قبلها نحو : ( رأيت عماد)"<sup>(4)</sup> .

وبناء على ذلك ، قال الأسترابادي : "اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضا ، وذلك لأنه يمال (الضحى) لإمالة (قلى) - في قوله تعالى : "والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى"<sup>(5)</sup> - لتناسب رؤوس الآي"<sup>(6)</sup> .  
ثم يتكلم عن الإمالة للإمالة ، مبينا أنها تأتي على ضربين : أحدهما : أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجاء لتلك الكلمة ، فالأول على ضربين : إما أن يمال الثاني لإمالة الأول نحو : "عمادا" ، أميلت فتحة الدال لإمالة فتحة الميم ، أو يمال الأول لإمالة الثاني ، وذلك إذا كان الثاني فتحة على

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 194 - 195 .

(2) الشمس : الآية 2 .

(3) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، تح فخر صالح قدراه ، ص 349 . (الهامش) .

(4) الأسترابادي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص 13 .

(5) الضحى : الآيات 1-2-3 .

(6) الأسترابادي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص 13 .

## الفصل الثاني

الهمزة نحو : "رأى ونأى" ، والثاني أي إمالة فتحة كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو : "معزانا" ، أملت فتحة نون (نا) لإمالة فتحة الزاي .

وثانيها : أن تمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة ولا نظير تلك الكلمة في الفواصل ، كقوله تعالى : (والضحى) ، أميل ليزاوج (قلى) ، وسهل ذلك لأنه في أواخر الكلام ومواضع الوقف (1) .

### 1-5- الأحرف المانعة للإمالة

ذكر صحب الكتاب (الزمخشري) الأحرف المانعة للإمالة ، وهي سبعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، بشرط أن تأتي قبل الألف أو بعده ، نحو : صاعد ، وعاصم ، وضامن ، وعاضد ، وطائف ، وعاطس ، وظالم ، وعاظل ، وغائب ، و واغل ، وخامد ، وناخل ، وقاعد ، وناقف، أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين ، مثل : ناشط ، ومفاريص ، وعارض ، ومعاريض ، ومناشيط ، وباهظ ، ومواعيظ ، ونايغ ، ومباليغ ، ونافخ ، ومانافخ ، وناقق ، ومعاليق (2) .

وقد شرع الشارح (ابن يعيش) في توضيح ما أدلى به الزمخشري من تعيين الأحرف التي تمنع الإمالة ، مبينا - أي ابن يعيش - أنها مانعة للإمالة لأنها حروف مستعلية ، والمراد بالاستعلاء أن تصعد إلى الحنك الأعلى ، منها أربعة تستعلي بإطباق ، وهي : الصاد والضاد ، والطاء ، والظاء ، وثلاثة منها مستعلية من غير إطباق ، وهي : الغين والخاء ، والقاف ، والألف إذا خرجت من موضعها ، اعتلت إلى الحنك الأعلى ، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية ، غلبت عليها كما غلبت الكسرة والياء عليها .

ويضيف بأن مخرج هذه الحروف منفتحة ، ولذلك يجب الفتح معها ، وبالتالي أصبحت الإمالة هاهنا غير مستحبة بل مرفوضة تماما ، وذلك لأن هذه الأحرف

(1) الأسترايادي : شرح شافية ابن الحاجب ، ص13-14 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص195 .

### الفصل الثاني

وردت مفتوحة قبل الألف ، نحو : صاعد ، وضامن ، وطائف ، وظالم ، وغائب ، وخامد ، وقاعد ، بالإضافة إلى أنها وردت مفتوحة ، والفتح يضي عليها مزيدا من الاستعلاء ، قال سيبويه : "ولا نعلم أحدا يميل هذه الألف - يقصد مع تلك الحروف-



إلا من لا يوثق بعربيته " وكذلك إذا جاء حرف من هذه الأحرف بعد الألف ، نحو: عاصم ، وعاضد ، وعاطل ، و واغل ، فهذا كله غير قابل للإمالة (1) .

وقد يمنع الإمالة - لوجود الكسرة ، أو الياء - حرف الاستعلاء ، فإذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ، وكان بعد الألف حرف من حروف الاستعلاء ، وكان حرف الاستعلاء متصلا نحو : "خاطب " ، أو مفصولا بحرف نحو : "فارط " ، أو حرفين نحو : "موثيق " ، منع حرف الاستعلاء الإمالة . وكذلك الراء : المضمومة ، أو المفتوحة و نحو : "هذا عذار " ، و"هذان عذاران " ، فالإمالة غير جائزة في هذه الحالة ، كما لا يجوز في مثل : "ساخط "و"خاطب " بخلاف ما لو كانت الراء مجرورة (2) .

وقد تطرف (الأستراباذي ) في شرحه لشافية ابن الحاجب إلى الإسهاب في مسألة موانع الإمالة ، المتمثلة على وجه الخصوص في حروف الاستعلاء والتي يجمعها (قظ خص ضغط) ، (3) وهي الحروف التي يرتفع بها اللسان ، وتمنع الإمالة لمناقضتها لها ، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ، لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها (4) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص195 - 196 .

(2) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ، ص817 .

(3) قظ : فعل أمر ، من قاظ في المكان بمعنى أقام به في الصيف ، والخص : البيت من قصب ، والضغط :

الضيق ، والمعنى: أقسم في وقت حرارة الصيف .(شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي ، ص14-الهامش ) .

(4) الأستراباذي : شرح شافية ابن لحاجب ، ص14-15 .

## الفصل الثاني

وخلاصة القول ، لو قيل : لم منعت هذه الأحرف الإمالة ؟

لكانت الإجابة : إن هذه الأحرف تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى ، وبالتالي فإنها تجذب الألف إلى الفتح ، وتمنعه من التسفل بالإمالة (1) .

### 1-6- الراء والإمالة

بعد الحديث عن الأحرف المانعة للإمالة ، هاهو ابن يعيش يطرق مسألة أخرى تمت بصلة وثيقة إلى موضوع الحروف التي تمنع الإمالة ، وهذه المسألة هي الراء والإمالة ، فالراء حرف تكرير ، كما بين الشارح ، فإذا نطق به خرج كأنه متضاعف ، وإذا ورد مفتوحا أو مضموما منعت إمالة الحرف ، نحو : "هذا راشد" ، وهذا فراش " ، وأصبح هنا شبيها للحرف المستعلي ، فعندما ينطق بالراء مفتوحة يبدو وكأنه نطق برائين مفتوحتين ، فقويت على نصب الألف ، وأصبحت بمنزلة القاف ، ولذلك فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف ، ودون المستعلية في ذلك .

أما إذا كانت مكسورة ، فإنها تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة ، وذلك لأن الكسرة تكون متضاعفة ، فهي إذن من أسباب الإمالة ، وإذا وردت مضمومة أو مفتوحة ، فالضم والفتح يتضاعفان ، وهما يمنعان الإمالة (2) .  
إذن ، فإن قيل : فلم إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة ، وإذا كانت مكسورة أوجب الإمالة ؟ كان الرد ، لأن الراء حرف تكرير – كما ذكرنا – فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحان أو ضماتان ، ولذلك منعت الإمالة ، أما إذا جاءت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان ، ولذلك كانت الإمالة واجبة (3) .

وإذا وردت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء ، لم تمل في الرفع والنصب ، نحو : "هذا حمارك" و" رأيت حمارك" .

(1) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 349 – 350 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 199 .

(3) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 351 .

## الفصل الثاني

فهذا نصب ، ولولا الراء لكان مما يمال ، نحو : "عماد" ، و"كتاب" ، فالراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة في منع الإمالة بمنزلة المتقدمة في نحو : "راشد" ، وفي حالة ما إذا جاءت بعد الألف مكسورة ، أمالت الألف قبلها وكان أمرها بالضد من تلك المفتوحة والمضمومة ، لأنها تكون سببا للإمالة ، وقولك : "مررت بحمارك" ، ومنه قوله تعالى : " وانظر إلى حمارك " (1) ، وكذلك : "غارم" ، و"عارف" ، فكأن الإمالة هنا أوجب وألزم منها في "عائد" ومثله (2) .

وإذا وقع قبل الألف حرف من الحروف المستعلية ، حسنت الإمالة التي كانت تمنع في نحو : "قاسم " من أجل الراء ، وبسبب قوة الراء المكسورة بتكريرها وضعف حرف الاستعلاء إذا كان مقدما ، حسنت الإمالة معه ، نحو : "غارب " و"قادر" ، ولا تحسن الإمالة نحو : "فارق " و "سارق " وذلك لقوة المستعلي إذا تأخر، وضعفه إذا تقدم .<sup>(3)</sup>

و أخيرا ، قد يقول قائل : لم لا تدخل الإمالة في الحروف ؟ قيل : الإمالة ضرب من التصرف ، والحروف لا تتصرف ، وبالتالي ، لا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو .

وإن قيل : فلم جازت الإمالة في (بلى) و(يا) في النداء ؟ قيل : بالرغم من أنهما حرفان ، فإن (بلى) حلت محل جملة ، و(يا) قامت مقام الفعل ، تقديره : أنادي أو أدعو ، فجازت إمالتها كالفعل<sup>(4)</sup> .

---

(1) البقرة : الآية 259 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص199 .

(3) المصدر نفسه : ص199 – 200 .

(4) أبو البركات الانباري : كتاب أسرار العربية ، ص301-302 .

### 2- القسم

يعد القسم ضرباً من أصناف المشترك ، الذي تناوله الزمخشري في مفصله ، وعالجه ابن يعيش في شرحه على المفصل ، بشيء من التوسع والتمحيص ، وسنتطرق في هذه المسألة إلى ماهية القسم ، والتصرف فيه ، والأحرف الواقعة في جواب القسم ، والأحرف التي تقع موقع الباء في القسم ، كما سنتعرض إلى جواز حذف الباء في القسم وإضمارها ، وكذا حذف واو القسم ، وأخير الواو العاطفة بعد واو القسم .

### 2-1- ماهيته

القسم من أقسام بالله أي : حلف به ، وقاسمه على كذا : حالفه عليه ، وتقاسم القوم : تحلفوا ، واستقسمه بالله : طلب منه أن يحلف ، والقسم جمع أقسام ، وهو : اليمين بالله تعالى أو غيره ، والقسامة : هي الجماعة يحلفون على الشيء ويأخذونه، أو هي : الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم ، يقال : "حكم القاضي بالقسامة " أي : بالأيمان (1) .

وعلاوة على ذلك ، يبين ابن يعيش أن الغرض من القسم هو توكيد ما يقسم عليه من نفي أو إثبات ، نحو قولك : "والله لأقومن " ، و "والله لأقومن " ، فقد أكدت خبرك لتزيل الشك عن المخاطب سواء كان جواب القسم نفياً أو إثباتاً ، والخبر نوعان : نفي وإثبات ، وهم اللذان يقع عليهما القسم ، والخبر يحتمل الصدق والكذب بغض النظر عن قائله ، بالإضافة إلى أن الخبر يكون جملة فعلية أو اسمية (2) .

ويذكر الشارح أن عقد الخبر خلاف عقد القسم ، لأن قولك :

"أحلف بالله " على سبيل الخبر كان بمنزلة العدة ، كأنك ستحلف ، وهو شبيهه بالنداء،فقولك : "يزيد " هذا نداء وليس خبراً ، و"أنادي " و"ناديت" كان على خلاف معنى:"يا زيد "، فكذاك القسم ، فإذا قلت "أنادي" ونويت النداء ، لم يكن النداء خبراً ،

(1) المنجد في اللغة والإعلام ، ص 629 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 244 .

فكذلك إذا قلت : "أحلف بالله " ، أو أقسم ، ونويت القسم ، كنت مقسما ، ولم تكن مخبرا ، وهذه الجملة جاءت في صيغة الخبر إلا أنها لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : "أقسم بالله لأفعلن " ، ولو قلت : "أقسم بالله " وسكت ، لم يجز ، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : "لأفعلن " ، وأكدت بقولك : "أحلف بالله " (1) .

ثم يتكلم ابن يعيش عن الأفعال التي تتضمن معنى اليمين ، وتكون بمعنى "أحلف " ، والفعل يقع بعدها كما يقع بعد "الله" من ذلك : أشهد ، وأعلم ، وآليت ، وبما أن هذه الأفعال لا تتعدى بنفسها جاؤوا بحرف الجر ، وهو الباء لإيصال معنى الحلف إلى المحلوف به ، مثل إيصال "مررت" بالباء إلى "زيد" في نحو : "مررت بزيد " ، وهو ما ذهب إليه الخليل .

أما الجملة الاسمية ، نحو قولك : "لعمرك " و"لعمرك أيبك " و"لعمرك الله " ، فـ"عمرك " مبتدأ ، واللام للابتداء ، والخبر محذوف ، وتقديره : قسمي ، أو حلفي ، وحذوفه لطول الكلام بالمقسم عليه (2) .

وبناء على ذلك ، فمم يتألف القسم في مثل : "والله لأسيرن على الحق ؟ فالقسم يتألف من جملتين : جملة القسم ، وجملة جواب القسم ، والجملة الأولى تتألف من جملة فعل القسم المحذوف وأداة القسم التي هي حرف جر و قسم ، والجار والمجرور اللذين يتعلقان بفعل محذوف تقديره "أقسم" ، والجملة الثانية : جواب القسم لا محل له من الإعراب (3) .

والملاحظ أن جملة القسم قد تأتي جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ محذوف ، وخبر محذوف أيضا يدل عليه الجار و المجرور ، وما بعدها يكون جواب القسم ، نحو : "في ذمتي لأباركن العمل الجيد " ، فـ" في ذمتي " جار و مجرور متعلقان بخبر

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص244 – 245 .

(2) المصدر نفسه : ص 24

(3) أحمد الإعراب الخوص : قصة (الأسماء) ، ج2 ، ص478 .

## الفصل الثاني

محذوف تقديره (كائن) لمبتدأ محذوف (1) .

كما تأتي جملة جواب القسم جملة فعلية ، فعلها فعل ماض ، إذا كان الجواب كذلك لا بد من أن تسبق جملة جواب القسم بإحدى الأدوات التي يجب أن تسبق الفعل وهي : اللام وحدها ، نحو : "وربي لأعملن واجبي " ، أو اللام وقد ، نحو : "والله لقد أديت واجبك " ، أو بـ(ما) نحو : "والله ما قصرت بواجبك " .

وقد تأتي جملة جواب القسم جملة فعلية فعلها فعل مضارع بشرط أن يؤكد الفعل بالنون ، نحو : "والله لأنشدن الحرية " ، كما يجوز حذف جملة القسم كلها ، والاكتفاء بجملة جوابها فقط ، كما في قول الشاعر :

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى \*\*\* فما انقادت الآمال إلا لصابر

فـ(لاستسهلن) : جملة جواب القسم ، وجملة القسم محذوفة (2) .

كما تأتي جملة جواب القسم اسمية ، وعندئذ تتصل بالجواب اللام ، أو لا تتصل ، وتسبق بالحرف المشبه بالفعل (إن) زيادة في التوكيد ، نحو قوله تعالى : "والله يشهد إن المنافقين لكاذبون" (3) فـ"إن المنافقين لكاذبون" : جواب القسم ، وهي جملة اسمية اقترن خبرها باللام (4) .

فالقسم هو جملة إنشائية تؤكد جملة خبرية ، نحو : " أقسمت بالله ليقومن زيد" فـ(أقسمت) جملة إنشائية ، و(ليقومن زيد) جملة خبرية ، والأصل : قام زيد أو يقوم زيد ... ثم جيء بالقسم تأكيدا لذلك الإضمار وتثبيتا ، ثم لما كانت كل من جملة القسم والمقسم عليه مستقلة لم يكن بد من حرف يربط بينهما ، لأن كل واحدة منهما متعلقة بالأخرى ، كجملتي الشرط والجزاء ، والرابط في الجملة الاسمية (إن) أو (اللام) ، أو كلاهما إيجابا ، وفي حالة النفي تستخدم (ما) ، نحو :

(1) أحمد الخوص : قصة الإعراب (الأسماء) ، ج 2 ، ص 480 .

(2) المرجع نفسه ، ج 02 ، ص 481 .

(3) المنافقون : الآية 1 .

(4) المرجع نفسه : ص 482 .

## الفصل الثاني

"والله ما زيد قائم " ، وفي حالة الإيجاب نحو : "والله إن زيدا لقائم ، أو لزيد قائم ، أو إن زيدا لقائم " (1) .

ويضيف ابن يعيش أنه من شأن الجملتين – جملة القسم وجوابه – أن تنتزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط وجوابه ، وإن كانت جملتين ، فإنهما لما أكدت إحداهما بالأخرى صارتا كالجمله الواحدة المركبة من جزأين كالمبتدأ والخبر ، فإذا ذكر المبتدأ وحده لا يفيد ، أو الخبر وحده لا يفيد ، كذلك بالنسبة لأسلوب القسم ، فإذا ذكرت إحدى الجملتين : دون الأخرى لا يفيد ، لو قلت : "أحلف بالله " كان كقولك : "زيد " وحده ، فلا فائدة من ذلك ، وهكذا ، فإن جملة القسم وجملة المقسم عليه تجريان مجرى الجملة الواحدة في الشرط والجزاء ، كما يوضح ابن يعيش أنه يجوز حذف الجملة الثانية من القسم إذا توفر ما يدل عليها ، نحو قولك لمن ألقى نفسه في ضرر : "هلكت والله " ، تريد : "والله لقد هلكت " (2) .

وهكذا يختم موفق الدين هذا العنصر الأول (ماهية القسم ) بتبينه أن الغرض من القسم هو التأكيد ، وهو يشمل ثلاثة أشياء : جملة مؤكدة ، وجملة مؤكدة (فالأولى بكسر الكاف ، والثانية بفتحها) ، واسم مقسم به ، فالجملة الأولى هي : "أقسم" أو نحوه ، وهي الجملة المؤكدة ، والجملة المؤكدة هي الثانية المقسم عليها ، أما المقسم به ، هو كل اسم من أسماء الله تعالى وصفاته ، ونحو ذلك مما يعظم عندهم ، نحو قول الشاعر :

فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله \*\*\* رجال بنوه من قريش وجرهم (3) .

وقد نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى ، وقد ورد القسم في القرآن الكريم بمخلوقات الحق جل وعلا ، كثيرا ، وفي ذلك تعظيم

(1) أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تح عبد الحسين الفتلي ، ص115 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص247 .

(3) المصدر نفسه : ص247 – 248 .

## الفصل الثاني

لأمر الخالق ، نحو قوله تعالى : "والعصر إن الإنسان لفي خسر " (1) .

## 2-2- التصرف في القسم :

بعد أن تناول ابن يعيش ماهية القسم ، انتقل إلى المسألة الثانية المتمثلة في جواز التصرف في القسم ، إذ أفاد أن العرب إذا كثرت اللفظ في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، مثلما فعلوا في أسلوب القسم ، لأنه كثير الاستعمال عندهم ، لذلك بالغوا في تخفيفه وذلك بالحذف والاختزال من لفظه ، وقد تحروا أنواعا من التخفيف، فمن ذلك أنهم حذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه ، فقالوا : "بالله لأقومن " ، والمراد : أحلف بالله (2) .

وإذا سأل سائل فقال : أليس عندكم أنه يجوز حذف الفعل إذا كان متعديا بواسطة حرف الجر ، فكيف جاز في القسم أن تقول : "بالله" ، وأنت تقدر فعلا يتعدى بالباء ، ولا يجوز أن تقول : بزيد ، وأنت تريد : مررت بزيد ؟ قيل له : إن ذلك جائز في القسم ومساغ لأنه كثير التداول في كلامهم ، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى جواب ، فأصبح افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال (3) .

كما حذفوا المقسم به ، محتجين بدلالة الفعل عليه ، كقولهم : "أقسم لأفعلن " و"أشهد أفعلن " ، والمعنى : أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به ، وإنما حذفتم لكثرة الاستعمال ، وعلم المخاطب بالمراد ، نحو قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم \*\*\* لكان لكم يوم من الشر مظلم .

ومن ذلك أيضا ، جواز حذف الخبر من الجملة الابتدائية ، نحو : "لعمرك " و" ليمنك " و" أمانة الله " ، فهذه كلها مبتدآت حذفتم أخبارها قصد التخفيف لطول الكلام بالجواب ، والمراد : لعمرك ما أقسم به ، قال الله تعالى : "لعمرك إنهم لفي

(1) العصر : الآيتان 1-2 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 248 – 249 .

(3) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، تح محمود جاسم محمد الدرويش ، ص 213 .

## الفصل الثاني

سكرتهم يعمهون " (1) ، كأنه حلف ببقاء النبي وحياته ، ولذلك قال ابن عباس : "لم يقسم الله تعالى بحياة أحد غير النبي – صلى الله عليه وسلم " .



ومن وجوه الحذف كذلك ، حذف نون (أيمن) وهمزته في الدرج من قبيل تصرفهم في القسم ، والقياس ثبوتها في الدرج ، وذلك من مذهب الكوفيين في أن الكلمة جمع ، وأن الهمزة قطع ، وإنما وصلت بسبب كثرة الاستعمال ، وهو رأي ابن كيسان وابن درستويه ، إنما ابن يعيش يبين أن الأمر ليس كذلك عنده وعند أصحابه من النحويين ، وإنما هي همزة وصل لا تثبت في الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل (2) .

أما (أيمن الله) فاشتقاقها من اليمن ، لأن العرب قد تختلف بلفظ (اليمن) ، فتقول : "يمين الله لأفعلن " ، ثم غير إلى لفظ (أيمن) (3) .

ويجوز أن يقال : "أيم الله لأفعلن " ، فتدخل ألف الوصل على الميم وهي متحركة ، والسؤال المطروح هو : كيف جاز ذلك ؟ قيل في ذلك جوابان : أحدهما : أن الأصل في الكلمة (أيمن الله) ، فالألف داخلة على الياء وهي ساكنة ، فعندما حذفت علما أن حذفها ليس واجبا بقي حكمها ، ولم تحذف ألف الوصل لتحرك ما بعدها ، إذ لم يكن لازما .

والوجه الثاني : أن حركة الميم حركة العرض ، تسقط في الأصل ، فلم تصبح الحركة لازمة ، ولذلك بقيت ألف الوصل ، والدليل على ذلك أن العرب تقول في (الأحمر) إذا حذفوا همزة (أحمر) : (الأحمر) ، فلا يحذفون الألف ، لأن حركة اللام ليست لازمة ، وبعضهم الآخر يقول : (لحمر) ، فيحذف ألف الوصل لتحرك ما قبلها، ولا يجوز ذلك في (أيمن الله) عوضا مما حذف (4) .

(1) الحجر : الآية 72 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 249 - 250 .

(3) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، ص 214 .

(4) المرجع نفسه ، ص 214 - 215 .

## الفصل الثاني

ومن أنواع التصرف في القسم كما أضاف ابن يعيش ، إبدال التاء من الواو نحو قوله تعالى : "تالله لقد أترك الله علينا" (1) ، فالتاء بدل من الواو في "والله لأفعلن " لشبهها من جهة اتساع المخرج ، ولا تكون هذه التاء إلا في لفظ الجلالة أي : الله ،

لأنه الأكثر استعمالاً في القسم ولذلك طلب له حرف يخصه ، فكان ذلك الحرف هو التاء المبدلة من الواو (2) .

فالتاء لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربما مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء نحو قوله تعالى : "وتالله لأكيدين أصنامكم" (3) ونحو قول العرب : ترب الكعبة " ، و"تربي لأفعلن كذا" (4) .  
وذهب بعضهم وهم قليلون أنه يجوز : "تالرحمن لأفعلن كذا" (5) .

### 2-3- الأحراف الواقعة في جواب القسم

سبق أن عرفنا بأن أسلوب القسم ، يتألف من جملتين جملة القسم ، وجملة جواب القسم ، والجملة هي عبارة عن كلام مركب مفيد وتام وقائم بذاته ، وجملة القسم وجوابه ، كل جملة منهما ذات علاقة بالأخرى ، ولذلك ينبغي أن تكون هناك روابط تربط إحداهما بالأخرى ، كربط حرف الشرط بالجزاء ، هذا ما أدلى به ابن يعيش في بداية الأمر ، و يضيف بأنه جعل للإيجاب حرفان ، هما اللام و(إن) وجعل للنفي حرفان ، هما (ما) و(لا) ، وقد جيء بهذه الحروف الرابطة لجواب القسم ، لأن الكلام يستأنف بها (6) .

فأدوات الربط هي : إن ، واللام ، وما ، ولا ، وقد جاء الربط أيضاً بـ(إن) النافية نحو قوله تعالى : "ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد

(1) يوسف : الآية 91 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 250 .

(3) الأنبياء : من الآية 57 .

(4) محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ص 318 .

(5) محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص 276 .

(6) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 251 .

### الفصل الثاني

من بعده<sup>(1)</sup> أي: ما أمسكهما، وذهب بعض المتأخرين إلى أنه يمكن الربط بـ (أن) إذا كنت الجملة لو ومتعلقها ، نحو : "والله أن لو قام زيد لقام عمرو" ، وذهب سيبويه إلى أن (أن) هنا زائدة ..... فتكون الجملة المقسم عليها محذوفة لا جملة (لو وجوابها)

، والذي دل على تلك المحذوفة جواب (لو) تقديره : والله قد قام عمرو لو قام زيد ،  
وقال الشاعر:

وأقسم أن لو التقينا وأنتم \*\*\* لكان لكم يوم من الشر مظلم  
ولا يربط بـ(لم) فلا يقال : والله لم يقم ، خلافا لابن خلصة ولا بـ(لام) كي ، نحو: "والله  
ليقوم زيد" خلافا للأخفش ، و بـ(لن) نحو : "والله لن يقوم زيد" ، فإن ورد شيء من  
هذا فشاذ (2) .

ثم يشرع ابن يعيش في تفصيل الكلام عن حروف الربط الأربعة التي ذكرها  
أنفا، إذ بين أن اللام تدخل على الأسماء والأفعال ، فإن دخلت على الأسماء فما بعدها  
مبتدأ وخبر ، نحو : "والله لزيد أفضل من عمرو" ، وإذا دخلت على الفعل المضارع  
، اقترنت بآخره نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، نحو : "والله لتضربن عمر" ، و"الله  
لتضربن عمرا" ، الأولى بسكون النون في (تضربن) ، والثنية بتشديدها وفتحها ، وقد  
لزمت النون الفعل المضارع حتى تخلصه للمستقبل ، لأنه

يصلح لزمانين ، فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع اللبس ، بمعنى لوقع القسم على شيء  
غير معلوم ، وسبق وأن قلنا بأن القسم توكيد ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال توكيد  
شيء مجهول . ويبين أيضا أن هذه اللام إذا دخلت على الفعل الماضي فلا يحسن إلا  
أن يكون معه (قد) ، نحو : "والله لقد قام زيد" ، لتقريبها له من الحال، وكقوله تعالى :  
"تالله لقد آثرك الله علينا"<sup>(3)</sup> ، ويجوز : "والله لقام" ولكن ليس بكثير، أما النون فلا  
تدخل مع الفعل الماضي، لأن النون لا تدخل إلا على المستقبل<sup>(4)</sup> .

(1) فاطر : الآية 41 ، وانظر : معاني القرآن للفراء 2 / 370 .

(2) أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، ص 117 .

(3) يوسف : الآية 91 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 151 .

## الفصل الثاني

وقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة اللام الداخلة على المبتدأ ، هل  
تعتبر لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : "لزيد أفضل من عمرو " جواب قسم مقدر ، والتقدير : "والله لزيد أفضل من عمرو " ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن اللام لام ابتداء .

والدليل الذي قدمه الكوفيون على أن هذه اللام هي لام جوب القسم وليست لام ابتداء ، أن هذه اللام يجوز أن يأتي بعدها المفعول الذي يجب نصبه ، نحو قولهم : "لطعامك زيد أكل " ، بنصب كلمة (طعام) ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما جاز أن يليها المفعول الذي ينبغي نصبه .

أما الدليل الذي احتج به البصريون بأن هذه اللام هي لام الابتداء وليست لام جواب القسم ، أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : "ظننت زيدا قائما " ، فإذا أدخلت على (زيد) اللام قلت : ظننت زيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا ، وهذا دليل قاطع على أنها لام الابتداء من وجهة نظر نحاة البصرة (1) .

أما (إن) فتختص بالاسم ، نحو : "والله إن زيدا قائم " ، ونحو قوله تعالى : "والعصر إن الإنسان لفي خسر" (2) .

أما (ما) و(لا) فقد جعلتا للنفي في جواب القسم ، نحو : "والله ما قام زيد " ، و" والله لا يقوم زيد " ، ونحو قوله تعالى : "يحلفون بالله ما قالوا" (3) ، ونحو قوله تعالى : "لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم" (4) ، فقوله : (لا يخرجون) ، و(لا ينصرونهم) جواب قسم محذوف ، وليسا بجواب الشرط والدليل

(1) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج 1 ، ص 399 .

(2) العصر : الآية 1-2 .

(3) التوبة : الآية 74 .

(4) الحشر : الآية 12 .

## الفصل الثاني

على ذلك هو ثبوت النون ، لأنها لو كان جواب الشرط لجزما الفعلان .  
ومما تجدر الإشارة إليه ، أن (لا) قد تحذف في جواب القسم ، نحو : "والله يقوم زيد " ، والمراد : لا يقوم ، لأنه تخفيف ، وهذا التخفيف لا يتسبب في الالتباس، لأن

جواب القسم لو كان إيجاباً لاقترب باللام ونون التوكيد ، وفي التنزيل : "قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف" (1) ، أي : لا تفتأ تذكر .

كما نبه موفق الدين إلى أنه لا يجوز حذف هذه الحروف باستثناء (لا) ، أما (إن) و(ما) ، واللام فلا ينبغي حذفها ، لأن (إن) عاملة ، ولا يجوز أن تعمل مضمره لضعفها ، و(ما) لم يجر حذفها لأنها عاملة أيضاً عند الحجازيين ، واللام كذلك يجب ألا تحذف لأن حذفها يؤدي إلى حذف النون معها ، لأن النون دخلت مع اللام (2) .

## 2-4- الأحرف الواقعة موقع الباء في القسم

بعد الحديث عن الأحرف الواقعة في جواب القسم ، يطرق ابن يعيش مسألة أخرى في هذا المجال ، وهي الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم ، إذ سبق وأن ذكر أن القسم جملة مؤكدة لجملة أخرى ، نحو : "أحلف بالله لتفعلن ، ولا تفعل" ، فالجملة المؤكدة (أحلف) ، والمقسم به اسم الله تعالى ، والجملة المؤكدة (بفتح الكاف) هي : (لتفعلن) ، و(لا تفعل) ، وأداة القسم هي الباء الموصلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به ، وكما لا حظنا ، قد يحذف الفعل من أجل التخفيف لكثرة جريان القسم على الألسنة ، ودلالة حرف الجر عليه ، نحو : "بالله لأفعلن" . أما أدوات القسم هي خمسة أحرف: الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن .

ويبين موفق الدين أن الباء هي أصل حروف القسم ، لأنها حرف إضافة ، ومعناها الإصاق ، إذ أضافت معنى القسم إلى المقسم به ، وألصقته به ، نحو : "أحلف بالله" ، كما توصل الباء المرور إلى الممرور به في قولك : "مررت بزيد" ، فالباء من حروف الجر مثلها مثل (من) و(في) ، فهي حرف القسم الأصلية ، أما

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص 252 .

## الفصل الثاني

غيرها فمحمول عليها .

وقد يسأل سائل : لماذا تعد الباء أصل حروف القسم ؟

قيل له : المقسم به معلق بفعل محذوف ، وذلك أن قولك :

"بالله لأفعلن" معناه : أحلف بالله ، وهذا الفعل في حالة ظهوره لا يجوز أن يستعمل

معه إلا الباء ، فدل ذلك على أن الباء هي أصل حروف القسم (1) .

ثم يتحدث الشارح عن إبدال الواو من الباء ، ويعلل ذلك بأن العرب أرادوا التوسع لكثرة الأيمان ، علما أن الواو أقرب من الباء لأمرين : الأمر الأول : أن الواو والباء كليهما من مخرج واحد ، فهما يخرجان من الشفتين ، والأمر الثاني : أن الواو للجمع ، والباء للإصاق ، فهما متقاربان ، فاتفق الحرفين في المعنى والمخرج هو الذي أدى إلى إبدال الواو من الباء ، بدرجة أن الواو فاقت الباء في التداول والاستعمال ولذلك قدمها سيبويه في الذكر .

وبما أن الواو في القسم بدل من الباء ، فهي تعمل عملها أيضا ، وليست كبقية حروف العطف ، لأن واو العطف لا تعمل بنفسها ، وإنما تدل على العامل المحذوف، ولذلك يجوز القول في : "قام زيد وعمرو" : "قام زيد ، وقام عمرو" ، فتجامع العامل ، ولو كانت هي العامل لم تجتمع مع عامل آخر ، أما واو القسم ليست كذلك ، لأنها لا تجامع الباء ، فإذا قلت : "وبزيد" ، فإن هذه الواو ليست واو القسم (2)

وقد يطرح أحدهم هذا السؤال : فهل الواو التي هي بدل من الباء في القسم تجري مجرى الواو التي هي عوض من (رب) ، هي واو العطف ، فالخفض بعدها بإضمار (رب) ؟

قيل له : أما الواو في القسم فهي بدل من الباء ، والخفض يقع بالواو دون الباء ، وما يدل على ذلك أنه يحسن أن تدخل على واو القسم واو العطف كدخولها على

(1) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، ص 211 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 254 .

## الفصل الثاني

الباء ، فتقول : "والله لأفعلن" ، كما تقول : "وبالله" ، فهذا دليل على أنها بمنزلة الباء ، أما الواو التي هي عوض من (رب) فلا يصلح دخول واو العطف عليها ، فدل ذلك على أنها واو العطف ، وأنها عوض وليست ببديل (1) .

و واو القسم لا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو قوله تعالى : "والقرآن الحكيم" (2) ، فإن تلتها واو أخرى نحو قوله تعالى : "والتين والزيتون" (3) ، فالتالية واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب (4) .

وقد ذهب ابن مالك إلى أن الواو مختصة بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ، فلا تقول : "أقسم والله " ، ولا : "أقسم تالله " (5) .  
 فقولك : "والله لأكافئن المجتهد " ، الواو : حرف جر وقسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، متعلق بفعل القسم المحذوف ، وتقديره : أقسم ، (الله) : لفظ الجلالة ، اسم مجرور بالكسرة الظاهرة ، (لأكافئن) : اللام : حرف ربط وتوكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكافئن : فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : (أنا) ، به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (لأكافئن المجتهد) : لا محل لها من الأعراب لأنها جواب القسم (6) .

كما أبدلت التاء من الواو ، واختص ذلك بالقسم ، مع العلم أنها أبدلت منها كثيرا في أكثر من موضع ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : (تجاه) و(تراث) ،

(1) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، ص 213 .

(2) يس : الآية 02 .

(3) التين : الآية 1 .

(4) ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج 2 ، ص 416 .

(5) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألقية ابن مالك ، ج 2 ، ص 16 .

(6) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، ص 445 . ملحوظة : إذا تلت واو القسم واو أخرى ، فالتالية ووا عطف ، وإلا احتاج كل من الاسمين إلى جواب ، نحو الآية : "والنتين والزيتون" (سورة التين ، الآية 1) المرجع نفسه ، ص 445 .

## الفصل الثاني

وهما(فعال) من (الوجه) ، و(الوراثه) ، وهو كثير بدرجة يكاد يكون قياسا .  
 وسبق أن وضع ابن يعيـش أن الباء هي أصل حروف القسم ، وتمتاز عن أخواتها بجواز استعمالها مع فعل القسم ودخولها على المضمر ، كما ميزت الواو عن التاء إذ كانت أصلا لها ، بدخولها على كل ظاهر محذوف ، كما اختصت التاء بتربعها على المرتبة الثالثة بحيث اختصت باسم الله تعالى لشرفه، وما عداه يجري مجرى الصفة ، فتقول : "تالله لأفعلن " ، ونحو قوله تعالى : "وتالله لأكيدن أصنامكم"<sup>(1)</sup> ولا يجوز : "تالرحمن " ، ولا "تالباريء " ، ويجوز ذلك في الواو .

وقد ورد في كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) أن التاء لا تجر إلا لفظ (الله) ، وقد سمع جرهما لـ(رب) مضافا إلى (الكعبة) ، قالوا : "ترب الكعبة " ، وسمع أيضا : "تالرحمن " ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا : "تحياتك" ، وهذا غريب على حد قول ابن عقيل (2) .

فالتاء بدل من الواو ، كما لاحظنا ، والدليل على ذلك أن الحرف لا يجوز أن يبدل من الحرف ، إلا إذا كانت بينهما علاقة أو بالأحرى مناسبة ، ولا وجود لمناسبة بينهما وبين الباء ، لأنهما لا يتفقان في المخرج ، وبالتالي فهما لا يشتركان في شيء ، فلم تجعل بدلا منها (3) .

أما الواو فهي شبيهة بالتاء من حيث أنها من حروف الزوائد والبدل ، والتاء أقرب حروف البدل إلى الواو ، فلهذا كانت بدلا من الواو دون الباء ، وكانت أولى من سائر الحروف أيضا ، فالتاء ليست أصلا في القسم وهي أضعف حكما من الواو، لأنها تدخل على اسم الله تعالى فقط (4) .

ومن حروف القسم ، اللام ، التي تدخل القسم على معنى التعجب ، نحو قول

(1) الأنبياء : الآية 57 .

(2) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 16 .

(3) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، ص 213 .

(4) المرجع نفسه : ص 214 .

## الفصل الثاني

الشاعر (من البسيط) :

الله يبقى على الأيام ذو حيد \*\*\* بمشخر به الظيان والآسي (1)

والشاهد فيه دخول اللام على لفظ الجلالة (الله) في القسم بمعنى التعجب ، والمعنى : أن الأيام تفني بمرورها كل حي ، حتى الوعل المتحصن في أعالي الجبال .

أما حرف القسم الخامس والأخير الذي ذكره ابن يعيش هو (من) ، نحو قولهم: "من ربي لأفعلن " ، يبدو من الظاهر ومنذ الوهلة الأولى أنها (من) كقولهم : "أخذت من زيد " ، أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيرا للحروف ، لكثرة استعمال القسم ، اختصت بـ (ربي) اختصاص التاء باسم الله ، فلا



يقال : "من الله لأفعلن " و وقد تضم (من) ، ويرى سيبويه أن ضم الميم دلالة على القسم ، كما يحتمل أن تكون (من ) هنا التي للجر ، ويحتمل أن تكون منتقصة من (أيمن) ، ومنهم من يحذف نونها إذا جاء بعدها لام التعريف ، وحينئذ تختص باسم الله كالتاء ، فيقولون : "م الله " بكسر الميم ، و"م الله" ، بضمها (2) .

وقبل أن ننتقل إلى مسألة أخرى من مسائل القسم ، لامناص أن نوجز خصائص باء القسم باعتبارها أصل حروف القسم كما أوردها الزمخشري (صاحب الكتاب) وشارحه (ابن يعيش) والتي منها : أن الباء تدخل على المظهر والمضمر ، نحو : "بالله لأفعلن " ، و"بك لأذهبن" ، ونحو قول الشاعر (من الوافر) :

رأى برقاً فأوضع فوق بكر \*\*\* فلا بك ما أسأل ولا أغاما

فالشاهد في البيت دخول باء القسم على المضمر ، وهو الكاف .

ومنها كذلك ، أنها تجامع فعل القسم : نحو : "أحلف بالله" ، ولا يجوز ذلك مع غيرها ، فلا يجوز : "أحلف والله" .

والأمر الثالث أن تستعمل للاستعطاف والتقرب إلى المخاطب كقولك : "أخبرني

---

(1) حيد : عقد في قرون الوعل (حيوان) - مشمخر : جبل شامخ - القيان : ياسمين البر ، الأس : الريحان ، (شرح المفصل لابن يعيش ، ج5 ، ص255) .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص255-256 .

## الفصل الثاني

بالله " (1) .

وقد ذكر الدكتور إميل بديع يعقوب خاصية أخرى إضافة إلى الخصائص السابقة ، وهي إجازة حذفها - أي باء القسم - وبقاء المقسم به ، نحو "الله لأكرمك" بجر لفظ الجلالة (الله) (2) .

### 2-5- حذف باء القسم وإضمارها :

تحدث ابن يعيش في هذه المسألة حول موضوع حذف باء القسم وجواز إضمارها ، إذ وضح بأنه كثيراً ما تحذف هذه الأداة من صيغة القسم قصد التخفيف، وإذا حذفوا حرف الجر ، فقد أعمالوا الفعل في القسم عليه ، ونصبوه ، قالوا: "الله لأفعلن" بالنصب ، وذلك أنهم عدوه فعلاً قاصراً إلى اسم ، ردفون بحرف

الجر تقوية له ، وإذا حذف ذلك الحرف لسبب ما ، كالضرورة الشعرية أو رغبة في التخفيف ، فإنهم يصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية ، فينصبونه به، نحو قوله تعالى : "واختار موسى قومه سبعين رجلا" (3) .

وقولهم : "استغفر الله ذنبا " ، ونحو قول الشاعر [من الوافر] :

تمرون الديار ولم تعوجوا \*\*\* كلامكم علي إذا حرام

بنصب (الديار) (4) .

وقد حكى أبو الحسن في غير الشعر : "مررت زيداً" ، فكذلك قالوا في القسم: "الله لأفعلن" ، ولا يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل ، ولا يقولون : "أقسم الله" ولا "أحلف الله" لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعاً ، والقياس يقتضي حذف الحرف أولاً ، فأفضى الفعل إلى الاسم ، فنصبه ، ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دور الأقسام ، من ذلك قولهم: "يمين الله" و"أمانة الله" ، والأصل : بيمين الله ، وبأمانة الله ، فحذف حرف الجر ونصب الاسم ، والشاهد في ذلك

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص257 – 258 .

(2) إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء و ص120 .

(3) الأعراف : الآية 155 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص260 .

## الفصل الثاني

قول الشاعر[من الطويل]:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا \*\*\* ولو قطعوا رأسي لديك و أوصالي

فهذا كله منصوب بإضمار (أحلف) ، أو (أقسم) ، ونحوه مما يقسم به من الأفعال(1).

### 2-6- حذف واو القسم :

سبق أن ذكر ابن يعيش أنه قد يحذف حرف القسم تخفيفاً لقوة الدلالة عليه ،

وهو في ذلك على ضربين :

أحدهما أن يحذفوه ويعملوا فعل القسم في المقسم به ، فينصبوه .

والضرب الثاني : أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله وذلك للتنبيه على إرادة

المحذوف ، وأنه معتد به محذوفاً ومذكوراً ، فيقال : "الله لأقومن" ، حكاة سيبويه في

الخبر لا الاستفهام والمراد : والله ، وبالله ، وقد قرئ : " ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين " (2) ، بحيث أخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسما .

وحكى أبو العباس أن رؤية قيل له : "كيف أصبحت ؟" فقال : "خير ، عافاك الله " ، وذلك بجر (خير) ، وهو يشبه حذف المضاف وإبقاء عمله .

وذكر الشارح أنهم قالوا : "إي ها الله " ، والمراد : إي والله ، بحيث حذفوا الواو عوضوه بـ (هاء) التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينهما ، إذ لا يقال : "إي ها والله " ، ولا "إي ها بالله " ، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه .

أما قولهم : "لا ها الله ذا " ، ف(ها) للتنبيه ، وهي عوض من حرف الجر، و(ذا) اسم إشارة ، قال الخليل : وهو من جملة القسم به ، كأنه صفة لاسم الله، والمعنى : لا والله الحاضر نظرا إلى قوله تعالى : "وهو معكم أين ما كنتم " (3) .

هذا ما ذكره ابن يعيش باختصار في هذه المسألة (4) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 160 .

(2) المائدة : الآية 106 .

(3) الحديد : الآية 4 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 262 .

## الفصل الثاني

وبناء على ذلك ، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذه المناسبة هو : ترى هل حرف القسم يعمل محذوفا بغير عوض ؟

ذهب نحويو الكوفة إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

أما نحاة البصرة فذهبوا إلى عدم جواز ذلك إلا يعوض ، نحو ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل : "الله ما فعلت كذا" ، أو هاء التنبيه نحو : "ها الله " .

وقد قدم الكوفيون حجتهم بأن قالوا بأنهم سمعوا عن العرب أنهم يحذفون الواو من القسم ويبقون عملها وهو الخفض ، قال الفراء : سمعناهم يقولون : "الله لتفعلن ، فيقول المجيب : "الله لأفعلن" بألف مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفا ، وقد ورد في كلامهم أعمال حرف الخفض مع الحذف .

أما البصريون ، فقد أجمعوا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع

الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع شرط توفر العوض ، والعوض هنا غير متوفر ولذلك تمسكوا بالأصل اعتماداً على استصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويخرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام ، وها التنبيه نحو : "الله ما فعل ، وها الله ما فعلت " لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال : "أو الله " ولا " ها والله " لأنه لا يسمح أن يجمع بين العوض والمعوض ، ولمزيد من التوضيح ، أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، ولذلك ، لا يجوز أن يقال : "بو الله لأفعلن" (1) .

---

(1) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج 1 ، ص 393 إلى ص 396

## الفصل الثاني

### 7-2- الواو العاطفة بعد واو القسم :

قال صاحب الكتاب : "والواو الأولى في نحو : "والليل إذا يغشى" (1) .  
للقسم ، وما بعدها للعطف ، كما تقول : "بأنه فأنه وبحياتك ثم حياتك ، لأفعلن" (2) .  
من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون هي مسألة الواو أو الواوات التي تأتي بعد واو القسم ، أهي للعطف أم للقسم ؟  
ونفهم من مقولة الزمخشري أن هذه الواو التي تلي واو القسم ، فهي للعطف ، وهذا ما وضحه الشارح (ابن يعيش ) إذ بين أن الواو الأولى للقسم ، وما بعدها من الواوات فللعطف في قوله تعالى : "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى" (3) والجواب : "إن سعيكم لشتى" (4) ، ولو كانت هذه الواوات للقسم لاحتاج كل واحد إلى جواب باعتبارها أقسام منفصلة (5) .

والذي يدل على أن الواو الثانية وما بعدها حروف عطف أنه يمكن أن نضع مكانها أي حرف من حروف العطف ، نحو قولك : "والله " ، "فالله " ، و "والله" ، ثم "الله" ، و"بحياتك" ، ثم حياتك " ، ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء ويقع العطف عليه بالواو ، والفاء ، و(ثم) ، نحو قولك : "تالله ، والرحمن " ، و"بالله ، ثم الله " ، وإذا قلت : "والله لآتينك ، ثم الله لأكرمك " ، كنت على الخيار في الثاني ، إن شئت قطعت ونصبت على أنه قسم آخر مستأنف ، بحيث يكون عطف جملة على جملة ، لأن الأول قد استوفى جوابه ، وإن شئت خفضته بالعطف على الأول ، وجئت له بجواب آخر ، أما إذا تأخر القسم عن حرف العطف ، لا يجوز فيه إلا النصب وصار الخفض ممتنعاً نحو قولك : "والله لآتينك ، ثم لأشكرنك الله " ، لأن حرف

---

(1) الليل : الآية 1 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 263 .

(3) الليل : الآيات 1-2-3 .

(4) الليل : الآية 4 .

(5) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 263-264 .

### الفصل الثاني

---

العطف نائب عن الجار ، وكان معه ، ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور (1) .  
وذكر ابن هشام أن في قوله تعالى : "والضحى والليل " ، (2) أن الواو الثانية تحتل العاطفة والقسيمة ، والصواب الأول وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات (3) .

- 
- (1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 264 .
- (2) الضحى : الأيتان 1-2 .
- (3) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 2 ، ص 652 .

### 3- الإدغام

الإدغام هو آخر صنف من أصناف المشترك ، الذي تناوله كل من صاحب الكتاب (الزمخشري) في مفصله ، والشارح (موفق الدين بن يعيش) في شرحه على المفصل ، و هو آخر مسألة ختم بها المؤلفان مؤلفيهما . وقد التزمت بمعالجة أهم العناصر التي تندرج تحت هذه المسألة ، مبتدئاً بالحديث عن الإدغام الواجب والإدغام الجائز ، ثم كيفية الإدغام ، وموانع الإدغام في الحرفين المقاربين ومواقع الإدغام في الحرفين المتباعدين ، كما تطرقت إلى ضرب أمثلة من الإدغام ، بعدها انتقلت إلى الإدغام الشاذ ، لأنهي هذه المسألة بقضية الحذف بدل الإدغام .

### 3-1- الإدغام الواجب والإدغام الجائز

لو تصفحنا معجم اللغة للكشف عن معنى الإدغام ، لوجدنا -مثلاً- أن الإدغام من أدغم الشيء في الشيء أي : أدخله فيه ، ومنه الإدغام عند الصرفيين (1) . فالإدغام في اللغة : هو إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة ، أي أدخلته فيه ، وليس إدخال الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما (2) . فالإدغام إذا هو إدخال حرف في حرف آخر من جنسه بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً (3) .

ولمزيد من التوضيح ، فإن سأل سائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة ، ويقال أيضاً في تعريفه : هو الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل (4) .

(1) المنجد في اللغة والأعلام ، ص 217 .

(2) رضى لدين محمد بن الحسن الأسترابادي النحوي : شرح شافية ابن لحاجب ، القسم الأول ، ج 3 ، ص 235 .

(3) عزيز خليل محمود : المفصل في النحو والصرف ، ج 4 ، ص 73 .

(4) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 358 .

وعلاوة على ما سبق من تعريفات للإدغام ، فإن ابن يعيش لم يختلف عن غيره في تحديد مفهوم الإدغام ، إذ يبين بأنه إدخال شيء في شيء ، يقال : أدغمت الثياب في الوعاء : أدخلتها فيه ، وأدغمت اللجام في فم الدابة ، أي : أدخلته في فيها<sup>(1)</sup> .

كما أن ابن يعيش يوضع أن الإدغام بتشديد الدال وكسرهما ، من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف أي بكسر الهمزة وتسكين الدال ، من ألفاظ الكوفيين ومعناه في الكلام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك دون الفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصبح اتصاليهما الشديد وكأنهما حرف واحد ، بحيث يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والإدغام ، وذلك نحو : "شد" و"مد" وغيرهما<sup>(2)</sup> .

وقد وصف سيبويه أحد أنواعه – وهو إدغام المتقاربين – فقال : "الإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر ، حتى يصير هو والآخر من موضع واحد"<sup>(3)</sup> .

ومن خلال ما سبق ذكره ، نستنبط أن الإدغام ظاهرة من أبرز ظواهر التشكيل الصوتي ، وهي تتمثل في أداء صوتي خاص أدركه علماء العربية ، ناتج عن تأثير الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند تجاوزها<sup>(4)</sup> .

وقد أكد ابن يعيش بأن الهدف من الإدغام والغرض منه هو طلب التخفيف هروبا من ثقل التكرير والعودة مرة أخرى إلى الحرف بعد النطق به ، فلما كان تكرير الحرف فيه ثقل حاولوا تخفيفه وذلك بأن يدغموا أحدهما في الآخر ، بحيث يضعون ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعونها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه من جديد .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 512 .

(2) المصدر نفسه : ص 512 .

(3) صبيح لتميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ج 1 ، ص 328 .

(4) المرجع نفسه : ص 328 .

## الفصل الثاني

والمدغم كما بين ابن يعيش حرفان : الأول منهما يكون ساكنا والثاني متحركا، وكل الحروف قابلة للإدغام ، أي تدغم ويدغم فيها ما عدا الألف ، لأنها ساكنة



، فلا يجوز إدغام ما قبلها فيها ولا يمكن إدغامها ، لأن الحرف- عادة- يدغم في مثله ، وليس الألف مثل متحرك ، فيصح الإدغام فيها (1) .

فعلة ظاهرة الإدغام عند العرب تتمثل في ثقل النطق الناتج عن تجاور مخرجي الحرفين المتقاربين أو اتحادهما في المتماثلين حال نطقهما منفصلين . قال الفراء : "العرب تدغم اللام عند النون ، إذا سكنت اللام ، وتحركت النون ، وذلك أنها قريبة المخرج " . و"قال الأخفش : "التاء تدغم في الدال ، لأن مخرجها من مخرجها " (2) .

ثم عرض موفق الدين إلى قضية التقاء المثليين ، وقال بأنها على ثلاثة أضرب

:

الضرب الأول : أن يسكن الأول ويحرك الثاني ، وهذا شرط المدغم ، فيحصل الإدغام بإرادة أو بدون إرادة ، إذ لا حاجز بينهما من حركة ولا غيرها ، نحو : "لم يرح حاتم " و"لم أقل لك " ، فالإدغام حصل فيهما ضرورة ، لأن الأول اتصل بالثاني من غير إرادة لذلك ، لأن إسكان الأول لم يكن للإدغام بل للجزم ، وهكذا توفر شرط الإدغام بصورة تلقائية وبدون قصد .

والضرب الثاني : هو أن يكون المثل الأول متحركا ، والثاني ساكنا ، نحو: "ظلمت " و"رسول الحسن " . وما كان كذلك ، فالإدغام ممتنع فيه لسببين : أحدهما : تحرك الحرف الأول ، وحركته فصلت بين المتجانسين ، فتعذر الاتصال ، والأمر الثاني : سكون الحرف الثاني ، والإدغام لا يحصل في ساكن ، لأن الأول لا يكون إلا ساكنا ، فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان ، وهذا غير جائز لإحداث الإدغام .

وأما الضرب الثالث : وهو أن يتحرك معا ، وهما سواء في كلمة واحدة ،

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص513 .

(2) صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص329 .

## الفصل الثاني

ولم يكن الحرف ملحقا قد جاوز الثلاثة ، ولا البناء مخالفا لبناء الفعل ، ولالإدغام يجب أن يسكن المتحرك الأول ، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة ، فيخف اللفظ ، وليس

في ذلك نقص في المعنى ولا لبس ، نحو : "رد ، يرد ، و" سد يسد " ، وذلك بتشديد حرف الدال في تلك الأفعال .

فإذا كان المثان من كلمتين منفصلتين ، في هذه الحالة يجوز الإدغام أو تركه ، نحو : "أنعت تلك " ، و"المال لزيد "و" ثوب بكر " ، فإذا أردت الإدغام أسكنت الأول منهما ، لأنهما مثان ، وإن لم ترد تركت الأمر على حاله .

وأما "اقتتل " ، فيجوز فيه وجهان : الإدغام والإظهار ، فالإدغام لاجتماع المثليين في كلمة واحدة ، نحو : "قتل " بإدغام التاء الأولى الساكنة التي كانت متحركة ، في التاء الثانية المتحركة .

وأما الوجه الثاني – وهو الإظهار – فلأن التائين في حكم منفصلين من جهة أن تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلها بل قد يقع بعدها غير تاء ، نحو : "اقتصر ، واقترب ، وابتدع ، وارتوى " ، فصارا لذلك كالمنفصلين (1) .

ولذلك ، فإن طرح سؤال مفاده : فعلى كم ضرب الإدغام ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب ، فأما إدغام الحرف في مثله فنحو : شد ، ورد ، والأصل فيه : شدد ، وردد ، بفتح الدالين في كل من الكلمتين ، فلما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد ، سكن الأول ثم أدغم في الثاني . وأما إدغام حرف في مقاربه فهو أن يبديل أحدهما من جنس الآخر ، ثم يدغم فيه ، نحو : اسلخ غنمك ، ولذلك ينبغي معرفة أقسام الحروف ومخارجها من أجل التوصل إلى معرفة تقاربها (2) .

سبق وأن ذكرنا بأن الغرض من الإدغام هو التخفيف ، وإذا أدى هذا الأخير إلى فساد عدل عنه إلى الأصل وهو الثقل مخافة حدوث التباس في المعنى ، وذلك

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 513 – 514 .

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 358 .

## الفصل الثاني

على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون الحرف الثاني من المثليين مزيدا للإلحاق ، "كجلبب " ، و"شملل " ، فالحرف الثاني من المثليين كرر ليلحق ببناء " دحرج " ، إذا أدغمت لزم

أن تقول : " حلب " بتسديد الباء ، و"شمل " بتشديد اللام ، فتسكن المثل الأول وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، وفي هذه الحالة لا يكون موازيا لي "دحرج " ، فيبطل غرض الإلحاق ، ومثله في الاسم أيضا مثل : "مههد " وهو علم من أسماء النساء .  
والضرب الثاني : أن يؤدي الإدغام إلى لبس ، نحو : "سرر" و"طلل" و"جدد " ، فلا يدغم المثلان هنا ، وإن كانا أصليين مثلهما في "شدد" و"مدد " ، لأن الإدغام يحدث التباسا ، فلو أدغما مثلا لقليل : "طل " و"جد " وذلك بتشديد اللام في (طل) ، والبدال في (جد) . وهذا لا يجوز وذلك مخافة اللبس .

والضرب الثالث : فهو أن يلتقي المثلان من كلمتين ، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن ، نحو : "قرم ملك " باسكان الراء ، لأنه لو ادغمت الميم في الميم لالتقى الساكنين ، وهذا لا يجوز أيضا (1) .

### 3-2- كيفية الإدغام

بعد أن وضع ابن يعيش مفهوم الإدغام ، وضروبه ، من موجب ، وجائز وممتنع ، تطرق إلى مسألة أخرى ، ألا وهي كيفية إجراء عملية الإدغام . فذكر بادئ ذي بدء أن الحروف المتقاربة في الإدغام كالأمثال ، لأن العلة الموجبة للإدغام في المثليين موجودة في المتقاربين ، إذ قربت منها وذلك لأن إعادة اللسان إلى الموضع القريب الذي ارتفع عنه ، شبيه بإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه ، ولذلك شبه بمشي الإنسان الذي قيدت رجلاه ، لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها الذي كانت فيه ، أو قريبا منه ، وبالتالي يتقل ذلك عليه ، وما قيل عن الرجل المقيدة .  
يقال عن اللسان إذا رفع عن مكان ، وأعيد إليه ، أو إلى مكان قريب منه بحيث يحدث الثقل ، ولذلك كان الإدغام واجبا .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص514 – 515 .

### الفصل الثاني

ويقول ابن يعيش أنك إذا أدغمت المثليين المتحركين ، عملت شيئين : أسكنت الأول وادغمته في الثاني مثل : "جعل لك" و"جعل لهم" .  
أما إذا كان الأول ساكنا قبل الإدغام عملت شيئا واحدا ، وهو الإدغام مثل : "قل له" و"واجعل له" .

وإذا ادغمت المتقاربيين المتحركين ، عملت ثلاثة أشياء : سكنت الأول منهما، وقلبت الحرف الأول إلى لفظ الثاني ، ثم ادغمت ، نحو : "بيت طائفة " ، وإذا كان أحد المتقاربيين ساكنا في أصله مثل لام المعرفة ، فليس إلا عملان : قلب الأول، وإدغامه ، مثل : "الرجل " و"الذاهب " ، لأن لام المعرفة في اللفظ من لفظ الحرف الذي بعدها .

فإذا التقى حرفان متقاربان ادغم الأول منهما في الثاني ، ولا يمكن إدغامه إلا بعد أن يقلب إلى لفظ الثاني ، لأنه يستحيل إدغام حرفين متقاربين إذا لم يقلب الأول منهما إلى لفظ الثاني وذلك لأن الإدغام هو جعل الحرفين كحرف واحد ، ومن ذلك، نحو قوله تعالى : "يكاد سنا برقه " (1) ، فإذا أردت إدغام الدال في السين لتقارب مخرجيهما ، أبدلت من الدال سينا ، ثم ادغمت السين في السين وقلت : "يكاسنا برقه" (2) .

وفي هذا السياق ، يذكر (الأستراباذي ) في شرحه لشافية ابن الحاجب أنه لا يمكن إدغام المتقاربيين إلا بعد جعلهما متمثلين ، لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة ، ولا يمكن إخراج المتقاربيين من مخرج واحد ، لأن لكل حرف مخرجه الخاص به ، فهو يرى بأن الإدغام ليس الإتيان بحرفين ، وإنما هو الإتيان بحرف واحد ، سواء أكان ذلك الحرف متحركا نحو : "يمد زيد " بتثديد (دال) "يمد" وضمها ، أو ساكنا نحو : "يمد" ، وقفا ، أي بإسكان (الدال) (3) .

(1) النور : الآية 43 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 526 .

(3) رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي : شرح شافية ابن الحاجب ، القسم الأول ، ج 3 ، ص 235 .

## الفصل الثاني

ثم بعد ذلك ، يبين ابن يعيش أن القلب والإدغام على ثلاثة أضرب : ضرب يقلب الأول إلى لفظ الثاني ، ثم يدغم فيه ، وهذا حق الإدغام ، وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأول ، فيصير الحرفان من جنس واحد ، فيدغم الأول في الثاني ، أما الضرب الثالث ، يبديل الحرفان معا فيه مما يقاربهما ، ثم يدغم أحدهما إلى الآخر (1) .

وبناء على ذلك ، قال ابن جني : "إنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معا نبوة واحدة"(2) .  
وقال المبرد : "ولكنك أدغمت لتقل الحرفين إذا فصلت بينهما ، لأن اللسان يزال الحرف إلى موضع الحركة ثم يعود إليه "(3) .

### 3-3- موانع الإدغام في الحرفين المتقاربين ، ومواقع الإدغام في الحرفين المتباعدين :

من المعلوم أن اجتماع الحرفين المتقاربين سبب في اللجوء إلى الإدغام ، كما هو الحال بالنسبة للحرفين المثليين ، إلا أنه قد يطرأ طارئ أو يعرض مانع يحول دون تحقيق الإدغام ، هذا ما أدلى به موفق الدين ، موضحاً أن امتناع الإدغام لم يكن لعدم المقتضى ، وإنما لوجود عائق ، من ذلك : الضاد ، والميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، ويجمعها (ضم شفر) . وكذلك ، كل حرف فيه زيادة صوت يدغم فيما هو أنقص صوتاً منه ، فهذه الحروف السابقة الذكر لا تدغم في مقاربه ، ويدغم مقاربها فيها ، بحيث لا تدغم الميم في الباء ، نحو: "أكرم بكرا" ، وتدغم الباء فيها نحو : "اصحب مطرا" .

ولا تدغم الشين في الجيم ، وإنما تدغم الجيم في الشين ، ولا تدغم الفاء في الباء ، نحو : "اعرف بكرا" ، وتدغم الباء في الفاء ، نحو : "اذهب في ذلك" .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج5 ، ص527 .

انظر : عزيز خليل محمود : المفصل في النحو والصرف ، ج4 ، ص73 .

(2) صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص332 .

(3) المرجع نفسه : ص331 .

### الفصل الثاني

ولا تدغم الراء في اللام ، نحو : "اختر له" ، وتدغم اللام في الراء ، نحو : "وقل رب اغفر" (1) . وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فإدغامها يؤدي إلى إبطال مالها من فضل على مقاربها ، والميم تحتوي على غنة لا وجود لها في الباء ، فإذا ادغمت في الباء معنى ذلك أنك تقلبها باء وفي لشين تفش واسترخاء في الفم ليس في الجيم ، وفي الفاء تأفيف ، وفي الراء تكرير ليس في

اللام ، وفي الضاد استطالة ، ولذلك لم تدغم هذه الحروف في مقاربها لكي لا تفقد أصواتها ، وادغم فيها مقاربها إذا لم يكن في ذلك نقص (2) .

وكذلك حروف الحلق مما يجوز إدغامه ، لأن من حروف الحلق مالا يجوز أن يدغم أو يدغم فيه هي الهمزة والألف ، أما البقية فإنها تدغم ويدغم فيها ، فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأذخ في الفم . فالهاء تدغم في الحاء ، نحو: "اجبه حملا" ، لأن الهاء أدخل في الحلق ، في حين أن الحاء أقرب إلى الفم ، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء ، ولم يسمح بادغم الحاء في الهاء ، نحو : "امدح هلالا".

ولا تدغم العين في الحاء ، لأن العين أقرب إلى الفم (3) .

أما ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى : "نغفر لكم خطاياكم" (4) . فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي ، فتوهمه إدغاما ، وقيل : إن مذهب أبي عمرو إدغام الراء الساكنة في اللام في جميع القرآن (5) .

(1) المؤمنون : الآية 118 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 529 .

(3) المصدر نفسه : ص 529 – 530 .

(4) البقرة : الآية 58 .

(5) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 363 .

## الفصل الثاني

وسبق أن ذكرنا بأن الراء لا تدغم في اللام ، وإنما يجوز إدغام اللام في الراء ، فإن سأل سائل : في كم حرفا تدغم لام التعريف ؟ قيل : في ثلاثة عشر حرفا وهي : التاء ، والناء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون ، ومن أمثلة ذلك : التائب ، والثابت ، والداعي ، والذاكر ، والراهب ، والزاهد وهي من حروف طرف اللسان ، وهناك من بينها حرفان يخالطان طرف اللسان ، وهما : الضاد ، والشين ، وإنما أدغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف مقاربة لها .

والوجه الآخر : أن هذه اللام كثر تداوله في الكلام ، ولذلك تدخل في سائر أسماء سوى الأسماء الأعلام ، والأسماء غير المتمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على الأصل ، فمن الشاذ الذي يعتد به (1) .

ولامتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل ، قال ابن الحاجب : "ولا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر ، نحو : وطد ، ووتد ، وشاة ، ومن ثم لم يقولوا : وطدا ، ولا وتدا ، بل قالوا : طدة ، وتدة لما يلزم من ثقل أو لبس ، بخلاف نحو : (امحى) بتشديد الميم ، و(أطير) بتشديد الطاء والذال (2) .

ثم يتحدث ابن يعيش عما يدغم أحدهما في الآخر مع التباعد ، إنما يتقاربان في الصفة رغم تباعدهما في المخرج ، نحو : الواو ، والياء ، فهما متفقان في صفة المد و الاستطالة ، أما مخرجاها متباعدان ، فأحدهما من الشفة والآخر من وسط الفم ، فإذا التقيا ، وكان الأول منهما ساكنا ، قلبت الواو ياء ، وادغمت في الياء .

(1) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 363-364 .

(2) رضى لدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي : شرح شافية ابن الحاجب ، القسم الأول ، ج 3 ، ص 266 .

## الفصل الثاني

وكذلك النون تدغم في الميم ، نحو : "من معك" ، لأنهما ، وإن اختلفا في جهة اللسان والشفة ، فقد اجتمعا في صفة الغنة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم وكذلك حروف طرف اللسان ، وهي النون ، والراء ، والتاء ، والذال ، والصاد ، والطاء ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والتاء ، تدغم في الضاد والشين وذلك لأنها تخالطها حتى وإن لم تكن من مخرجها ، وهكذا ، التحقت كل من الضاد، والشين بحروف طرف اللسان ، فعندما خالطتها ، حسن إدغامهن فيها إلا حروف الصفير (1) .

### 4-3- نماذج من مواضع الإدغام

ذكر ابن يعيش أن الهمزة هي التي تسمى في أول حروف المعجم ألفا ، وقد سميت كذلك لأنها - عادة - ما ترسم بصورة الألف وهي إحدى حروف الحلق ، لأنها تخرج من أقصاه ، مما يدل على أنها ثقيلة ، ولذلك فهي مع غيرها أثقل ، ولذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين ، فلا إدغام فيهما ، علما أن لهما بابا في التخفيف هو أولى بهما من الإدغام، وبين موفق الدين أن الهمزة لا يمكن إدغامها إلا إذا حولت إلى واو أو ياء ، نحو : "رؤية" : "رية" بتشديد الياء في (رية) ، فيجوز الإدغام وتركه ، فمن لم يدغم فلأن الواو ينوي بها الهمزة ، ومن أدغم ، فلأنه واو ساكنة بعدها ياء ، كقولهم : "طويته طيا" ، وأصله : طويا ، فلا تدغم الهمزة في مثلها إلا أن يكون عينا مضاعفة ، وذلك في (فعال) ، و(فعل) بتشديد العين في الوزنين عليهما ، وما أشبههما مما عينه همزة ، نحو : "سأل" و"جأر" من الجوار ، وهو الصوت ، وفي جمع (سائل) و(جائر) على وزن (فعل) لحدث الإدغام، فنقول : "سول" و"جور" بتشديد الواو وفتحها .

أما إذا التقت الهمزتان في غير موضع العين ، فلا يجوز الإدغام البتة ، نحو : "قرأ أبوك" فقد اجتمع همزتان ، وقد حكى سيبويه أن ابن أبي إسحاق أجاز الإدغام اعتمادا على لغة من العرب ، لكن سيبويه ضعفه (2) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 530 .

(2) المصدر نفسه ، ص 530 - 532 .

## الفصل الثاني

إذا نستخلص أن الإدغام في حروف الفم واللسان هو الأصل ، لأنها الأكثر في الكلام ، أما حروف الحلق وحروف الشفة أبعد من الإدغام لأنها قليلة في الكلام، وصعبة على المتكلم ، وما ورد منها مدغما مجرد مقاربة حروف الفم واللسان (1) .

ثم يتطرق ابن يعيش إلى الألف وإدغامها ، بحيث يبين أنه لا يمكن ولا يصح أن تدغم الألف لا في مثلها ، ولا في مقاربها ، ولا يستطيع أن تكون مدغما فيها بتاتا (2) .



وقد ذكر ابن الحاجب أن الإدغام في حروف الحلق غير قوي ، فالمضاعف من الهاء قليل ، نحو : "كه الرجل ورجل فه ، وأما الألف والهمزة فلم يجئ منهما مضاعف (3) .

أما بالنسبة للهاء ، فإنها لا تدغم إلا في الحاء ، سواء وقعت قبلها أو بعدها ، مثال وقوعها قبلها نحو : "اجبه حاتما " ، ومثال وقوعها بعدها نحو : "اذبح هذه " ، فتقول فيهما : "اجبحاتما "و" انبجاهه " ، وذلك لأنهما متقاربان ، لأن الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ، ليس بينهما إلا العين ، وهما مهموسان رخوان ، إلا أن البيان أحسن من الإدغام ، لأن حروف الحلق ليست بأصل الإدغام (4) .

وهي من كما ذكرنا من الحروف المهموسة ، أي أنها أضعف الاعتماد عليها في موضعها ، فجرى النفس معها فأخفاها ، والهمس هو الصوت الخفي و فلذلك سميت مهموسة (5) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 532 .

(2) المصدر نفسه : ص 532 .

(3) رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 275 – 276 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 532 – 533 .

(5) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 361- 362 .

## الفصل الثاني

وقال المبرد : "وأما الهاء فتدغم في الحاء ..... لأنهما متقاربان" (1) .  
وقال ابن الحاجب : "فالهاء في الحاء ، والعين في الحاء ، والحاء في الهاء...." (2)  
أما العين فإنها تدغم في مثلها ، نحو : "ارفع عليا" ، وقد قرئ : "من ذا الذي يشفع عنده" (3) ، وقد تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها ، نحو : "ارفع حاتما " أي : "ارفحاتما " ، و"أصلح عامرا" أي : " أصلحا مرا " .  
فأما قبلها حاء إذا وقعت قبل الحاء ، فهو حسن ، أما قلب العين حاء إذا كانت بعدها ، فهذا جائز ، إنما لا يبلغ حسن الأول ، ولا يدغم في العين إلا مثلها ، ولا يدغم فيها مقارب (4) .

وعن إدغام العين في الحاء ، قال سيبويه : "الإدغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد" (5) .

ولا إدغم في العين إلا مثلها ، ولا يدغم فيها مقارب ، أما ما روي عن أبي عمرو في قوله تعالى : "فمن زحزح عن النار" (6) بإدغام الحاء في العين فهو ضعيف عند سيبويه ، لأن الحاء أقرب إلى الفم ، ولا تدغم إلا في الأدخل في الحلق، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج .

أما الحاء فتدغم في مثلها : "اذبح حملا" ، و نحو قوله تعالى : "لا أبرح حتى" (7) ، وتدغم فيها الهاء و العين ، و لكن لا تدغم فيهما ، لأن الأبعد لا يدغم في الأقرب (8) .

---

(1) صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1 ص 330 .

(2) رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ج 3 ، ص 276 .

(3) البقرة : الآية 255 .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 533 .

(5) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 276 – 277 .

(6) آل عمران : الآية 185 .

(7) الكهف : من الآية 60 .

(8) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 534 .

### الفصل الثاني

والحاء لا تدغم فيما فوقها لأن العين التي هي أقرب مخرجا إليها من الحاء مجهورة ، والحاء مهموسة والحاء المعجمة – إن كانت مثلها مهموسة – لكن مخرجها بعيد عن مخرج الحاء ، فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها (1) .

وعن إدغام العين والحاء ، فقد بين ابن يعيش أن كل واحدة منهما تدغم في مثلها وفي أختها ، كقراءة أبي عمرو : "ومن يبتغ غير الإسلام دينا" (2) ، علما أنه لم تلتق في القرآن غينان غيرهما ، ونحو قولك : "لا تمسخ خلقك" و "ادمغ خلقا" و "اسلخ غنمك" .

وإدغام القاف والكاف كالغين والحاء ، نحو قوله تعالى : " فلما أفاق قال "(3)، وقال : " كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا " ، (4) وقال : " خلق كل دابة "(5) ، وقال : " إذا خرجوا من عندك قالوا "(6) .  
إذا ما ذكر هو عبارة عن نماذج من مواضع الإدغام (7) .

### 3-5- الإدغام الشاذ :

أعلم ابن يعيش أن الزمخشري قد نبه في مسألة الإدغام على أسماء وقع فيها الإدغام على غير قياس ، وقد كثر ذلك عندهم ، فأصبح شاذًا في القياس مطردًا في الاستعمال ، من ذلك قولهم : " ست " بكسر السين ، وتشديد التاء ، أصله : " سدس " ، بكسر السين ، وتسكين الدال ، فأصبحت هذه الكلمة كثيرة التداول على ألسنتهم ، والسين مضاعفة ليس بينهما حاجز قوي لسكونه ، إضافة إلى أن مخرج الحاجز قريب من السين أيضا ، فصارت كأنها ثلاث سينات ، والدال يجوز إدغامها في

(1) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 277 .

(2) آل عمران : الآية 85 .

(3) الأعراف : الآية 143 .

(4) طه : الآية 33 - 34 .

(5) النور : الآية 45 .

(6) محمد : الآية 16 .

(7) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 5 ، ص 536 إلى ص 559 .

وانظر : الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 278 إلى 290 .

### الفصل الثاني

السين ، إنما السين لا تدعم في الدال ، فلو ادغم على القياس ل قيل : " سس " بكسر السين الأولى ، وتشديد الثانية ، فيجتمع ثلاث سينات ، فكرهوا ذلك لأنه غير مستساغ ، وكرهوا أن يقلبوا السين دالا ، ويدخلوا الدال في الدال ، كما يعمل في الإدغام من قلب الثاني إلى جنس الأول ، فيقولوا : " سد " بكسر السين وتشديد الدال ، فيصير كأنهم أدغموا السين في الدال ، وهذا غير جائز ، فقلبوا السين إلى حرف شبيهه بالدال من حيث المخرج وهو التاء ، وذلك لأن كلا من التاء والسين مهموستان فصار " سدتا " ، ثم أدغمت الدال في التاء بصفتها من مخرج مشترك ، وقد سبقت الدال التاء ، وهي ساكنة ، فصار إظهارها ثقيلًا على اللسان ، ولم يقلبوها صادا ، ولا

زايا ، لأنهما كالسين ، إذا لا يوجد بينهما إلا الزاي وهي مجهورة ، والسين مهموسة ، والصاد مطبقة ، والسين منفتحة ، فلو قلبوها صاداً أو زايا ، لصارتا كالسينين ، فوقع الثقل .

ويؤكد ابن يعيش على شذوذ هذا الإدغام ، أنه لو كان يلزم الإدغام في "سدس" لوقوع الدال الساكنة بين السينين ، للزم أن يقال في "سدس" (بضم السين الأولى وتسكين الدال) : "ست" (بإدغام التاء) ، وفي "سدس" من أظماً الإبل : "ست" (بكسر السين وتشديد التاء) ، وذلك مما لم يرد البتة ، لذلك علم أن إدغام "ست" شاذ .

ويدل أيضاً أن أصل "ستة" : "سدسه" بالدال ، أنك تقول في التصغير : "سديسة" ، وفي الجمع : "أسداس" ، لأن التصغير وجمع الكسير يدلان على أصل الكلمة (1) .

وبعبارة أخرى أن "ست" أصلها "سدس" ، إلا أنهم أبدلوا من السين تاء "كما أبدلوا من التاء سينا في "اتخذ" ، فقالوا : استخذ ، فلما أبدلوا من السين تاء صار إلى "سدت" ، ثم أدغموا الدال في التاء فصار إلى "ست" (2) .

ومن ذلك أيضاً ، "ود" (بفتح الواو ، وتشديد الدال) ، أصله : "وتد" (1)

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 559 .

(2) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص 364 .

## الفصل الثاني

(بفتح الواو وكسر التاء) ، وهي لغة أهل الحجاز إلا أن بني تميم أسكنوا التاء كما أسكنوا في "فخذ" ثم أدغموا ، لأن المتقاربين إذا كان الأول منهما متحركاً لا يدغم ، ولم يكن مطرداً ، لأنه ربما يؤدي إلى الالتباس بالمضاعف ، بدرجة أنهم كرهوا "وطداً" و"تداً" ، في مصدر "وطد" "يطد" ، و"وتد" "يتد" ، وكانوا يفضلون : "طدة" و"تدة" .

كما ساق ابن يعيش مثالا آخر ذكره صاحب الكتاب وهو "عتدان" ، مفرده "عتود" ، وهو التيس ، وفيه لغتان : "عتدان" ، و"عدان" بتشديد الدال ، فأما "عدان" فشاذ كشذوذ "ود" في "وتد" ، بحيث يلتبس بالمضاعف لأنهما في كلمة واحدة ،

بعضهم قال : "عتد " (بضم العين والتاء) في جمع "عتود " ، مثل : "رسول " و"رسل " وذلك هروبا من الإدغام في "عدان" (1) .

### 3-6- الحذف بدل الإدغام :

سبق وأن عرفنا معنى الإدغام ، أما الحذف ، من حذف الشيء حذفاً : أي : قطعه وأسقطه (2) .

وتعتبر ظاهرة الحذف سمة من سمات اللغات المختلفة وبخاصة اللغة العربية، فهي ظاهرة يتطلبها الحال ويفرضها التعامل مع الألفاظ والحروف ، وفن يزيد النص حسناً ، يضاف إلى ذلك أنها ظاهرة تجنبنا الثقل الذي يسببه التقاء ساكنين ، أو عدم تجانس الحروف (3) .

ومن شروط الحذف أن يكون في الكلام – أو في الكلمة – ما يدل على المحذوف ، وإلا كان تعمية وأغازا (4) .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 559- 560 .

وانظر : صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ج 1 ، ص 329 .

(2) المنجد في اللغة والأعلام ، ص 123 .

(3) الأثر :، تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ورقلة – الجزائر – العدد الرابع / ماي / 2005 م ، ص 126 ، (دورية أكاديمية محكمة) .

(4) أحمد مصطفى المراغي : علوم البلاغة (البيان – والمعاني – والبيدع ) ، ص 82 .

## الفصل الثاني

وقد ختم ابن يعيش موضوع الإدغام بمسألة (الحذف بدل الإدغام) – متبعا في ذلك خطوات صاحب الكتاب – بحيث أشار في بداية كلامه إلى أن النحويين قد أدرجوا هذا النوع من التغيير في درس الإدغام ، إذ سموه به ، وإن لم يكن فيه إدغام ، وإنما هو نوع من الإعلال من أجل التخفيف وفرارا من اجتماع المتجانسين كالإدغام .

ومن ذلك قولهم : "ظلت " في "ظلتت " ، و"مست " في "مستت " و"أحست " في "أحستت " وقد فعلوا ذلك لأنه اجتمع المثان في الكلمة الواحدة وتعذر الإدغام بسبب سكون الثاني منهما ، ولا يمكن تحريكه لاتصاله بضمير ، وهكذا حذفوا الأول منهما حذفاً لا يعتمد على قاعدة قياسية ، وهو الحرف المتحرك ، ويبدو أنهم حذفوا

المتحرك وتركوا الساكن على حاله ، لأنهم لو حذفوا الثاني لاحتاجوا إلى تسكين الأول ، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تسكن ما قبلها ، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات .

وقد حكى ابن يعيش أن أبا العباس ذكر بأنهم شبهوا المضاعف هنا بالمعتل ، فحذف في موضع حذفه ، فقالوا : "أحست" أمست" ، كما قالوا "أقمت" ، و"أردت" ، وقالوا : "مست" و"ظلت" ، كقولهم : "كلت" و"بعت" ، كأنهما استويا في باب "رد" ، "وقام" .

ويفعل ذلك في موضع لا تصل إليه الحركة ، وذلك في "فعلت" و"فعلن" ، أما إذا لم يتصل به هذا الضمير ، لا يحذف منه شيء لأن الحركة قد تدخله في حالة التثنية أو الجمع ، نحو : "أحسا" و"أمسا" ، و"أحسوا" و"أحسي" و"أمسي" ، وقد جاز في ذلك الموضع للزوم السكون ، ويضيف بأن ذلك ليس جيدا وإنما هو تشبيهه فحسب .

فأما "ظلت" ففيه لغتان : كسر الأول وفتحه ، وأما "أحست" فيه وجه واحد وهو فتح الحاء لإلقاء حركة العين عليها ، لأنهم لو حذفوا السين الأولى مع

## الفصل الثاني

حركتها لاجتماع الساكنان ، الفاء والسين الأخيرة ، فكان يؤدي إلى تغيير ثان ، فلذلك قالوا : "أحست" ، وعليه أنشدوا (من الوافر) :

سوى أن العتاق من المطايا \*\*\* أحسن به فهن إليه شوس (1) .

ومن ذلك علة حذف الواو من نحو: "يعد" ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في ذلك ، ذهب الكوفيون إلى أن الواو في نحو: "يعد" و"يزن" ، حذف للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

احتج الكوفيون بأنهم رأوا العرب تسقط الواو من مضارع المتعدي نحو : "يعد" ويبقونها في مضارع اللازم كـ "يوجل" وقد حذفت من "نعد" و"تعد" و"أعد" وليس فيها ياء وكسرة .

واحتج البصريون بأن وقوع الواو بين ياء وكسرة فيه ثقل ولا يمكن فيه الإدغام ، فحذفت الواو ، بمعنى أنه عندما اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة المستنكرة التي توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبا للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستئصال ، ولا يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغام أن يكون ساكنا، فعندما تعذر التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقليل : يعد ، ويزن ، حملوا "أعد ، ونعد ، وتعد " على "يعد" حتى لا تختلف طرق تصاريف الكلمة (2) .  
وفي قولهم : "استخذ فلان أرضا" ، لسببويه فيه قولان : أحدهما : أن أصله (اتخذ) على وزن (افتعل) ، وذلك نحو قوله تعالى : "لو شئت لا اتخذت عليه أجرا" (3) ، فأبدلت التاء الأولى سيئا كما أبدلت التاء من السين في (ست) وأصلها (سدس).

والوجه الثاني : أن يكون المراد : (استفعل) ، وأصله : (استتخذ) ، فحذفت التاء الثانية الساكنة ، لأنهم لو حذفوا الأولى لاجتمع ساكنان ، فكان

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 561 .

(2) كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج 2 ، ص 782 - 783 .

(3) الكهف : الآية 77 .

## الفصل الثاني

يؤدي إلى تغيير ثان (1) .

وقد ذكر الأستراباذي أنه حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات : (يتسع ، ويتقي ، ويتخذ) بتشديد التاء ، فقليل : (يتسع ، ويتقي ، ويتخذ) بدون تشديد ، وذلك لكثرة الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ولم يجئ الحذف في مواضي الثلاثة إلا في ماضي يتقي ، يقال : تقى ، وأصله ، اتقى ، فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها ، ولو كان (تقى) فعلا ك (رمى) لقت في المضارع (يتقي) ك (يرمي)، بسكون التاء ، وفي الأمر (اتق) ك (ارم) .

وقال الزجاج : أصل (تخذ) (اتخذ) ، حذفت التاء منه في (تقى) ، وفي (تقى) خلاف ، فقد ذهب المبرد إلى أن فاءه محذوفة ، والتاء زائدة ، فوزنه (تعل)، و(تراث) (2) .

وكذلك ، "أسطاع" ، "يسطيع" ، قالوا : الأصل في (أسطاع) : (استطاع ) ، وإن التاء حذفت تخفيفا ، وفتحت همزة الوصل ، وهو رأي الفراء .

وذهب ابن يعيش إلى أن في (استطاع) أربع لغات : اللغة الأولى : (أسطاع ، يستطيع) ، بفتح الهمزة في الماضي وضم حرف المضارعة ، فهو من (أطاع ، يطيع) ، وأصله : (أطوع ، يطوع ) وذلك بقلب الفتحة من الواو إلى الطاء في (أطوع) إعلاالا له حملا على الماضي ، فصار (أطاع) ، ثم حذفت السين كالعوض من عين الفعل ، هذا مذهب سيبويه .

واللغة الثانية : (استطاع ، يستطيع ) بكسر الهمزة في الماضي ، وفتح حرف المضارعة ، وهو (استفعل) ، نحو : (استقام) .

واللغة الثالثة : (اسطاع ، يستطيع ) ، بكسر الهمزة في الماضي و وصلها وفتح حرف المضارعة ، والمراد : استطاع ، فحذفت التاء تخفيفا لاجتماعها مع الطاء ، وهما من معدن واحد .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص562 .

(2) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص293-294 .

## الفصل الثاني

واللغة الرابعة : (استاع ) بحذف الطاء ، لأنها كالتاء في الشدة ، وقيل المحذوف التاء ، لأنها زائدة ، وإنما أبدلت الطاء تاء لأنهما يشتركان في المخرج ، والتاء أخف من الطاء (1) .

وذكر أيضا نموذجا آخر مما حذف استخفافا على غير قياس ، لأن ما ظهر دليل عليه قولهم في قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ، ولا تدغم ، نحو : "بني العنبر" و" بني العجلان" و" بني الحارث " ، و"بني الهجيم" : هؤلاء : (بلعنبر ، وبلحارث ، وبلعجلان ، وبلهجوم) ، فحذفوا النون لقربيها من اللام ، وهم يكرهون التضعيف ، إذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ، مع العلم أنهم لم يفعلوا ذلك في : بني النجار ، و بني النمر ، لئلا يجمعوا عليه إعلاالين : الإدغام و الحذف (2) .

قال سيبويه : "مثل هذا الحذف قياس في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة في اللفظ بخلاف بني النجار" (3) .



و من ذلك قولهم : "بلعم" ، يريدون : "بني العم" ، قال الشاعر :

إذا غاب غدوا عنك بلعم لم يكن \*\*\* .....

و من ذلك قولهم : علماء بنو فلان ، يريدون : على الماء ، قال الشاعر :

غداة طفت علماء بكر بن وائل \*\*\* .....

يريد : على الماء . وهذا كله ليس بمطرود في القياس ، وإنما الذي دعا إلى ذلك هو كثرة الاستعمال ، و هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (4) .

و من مواطن الحذف ، حذف النون في بعض القراءات في مواضع خاصة ،

قصد التخفيف كقراءة الأعمش لقوله تعالى : "فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص562 - 563 . وانظر : الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص292 - 293 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص563 .

(3) الأستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص293 .

(4) أبو البركات الأنباري : كتاب أسرار العربية ، ص364 - 365 .

## الفصل الثاني

المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله" (1) بحذف النون من

(بضارين) أي قرأها : (وما هم بضاري به من أحد ) ، قال الزمخشري في توجيه

هذه القراءة : "بطرح النون والإضافة إلى أحد ، والفصل بينهما بالظروف" ، ويحمل

أبو حيان ذلك على التخفيف أو على الإضافة كما قال الزمخشري (2) .

والجدير بالذكر ، أن علماء العربية اشترطوا في الإدغام ألا يذهب بطائفة من

الصفات امتاز بها صوت أو مجموعة من الأصوات عن غيرها .

قال المبرد : "الإدغام لا يبخر الحروف ولا ينقصها" .

وقال ابن جني في تعليل عدم جواز (اطبر) بتشديد الطاء ، في (اصطبر) ،

وجواز (اصبر) بتشديد الصاد: "لأن في الصاد صفيرا ، فلوا دغمتها لسلبتها ذلك ،

ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئا لم يجز" .

وقال أيضا في عدم جواز إدغام الزاي في التاء : "لئلا يذهب الصفيير ، وطول

الصوت" .

وبهذه النظرة علل النحاة عدم إدغام مجموعة من الأصوات في غيرها لئلا يذهب الإدغام بصفات امتازت بها ، الشين والضاد ، لهما فضيلة التفشي والاستطالة الرء : لها ميزة التكرار.

ولخص السيرافي هذا المبدأ بقوله : الأقل تفشياً يدعم في الأكثر تفشياً .  
وحاكاه ابن جني بقوله : " أن تدغم الأضعف في الأقوى " .

وقد نجد هذه الفكرة تأييداً في الدراسات الصوتية الحديثة ، بحيث صاغ اللغوي الفرنسي " جوامون " قانوناً صوتياً سماه (قانون الأقوى) ، وهو قانون حقق شهرة ، ملخصه : أن حين يؤثر صوت في آخر ، فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر .

---

(1) البقرة : الآية 102 .

(2) الطاهر قطبي : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة) ، ص 200 .

## الفصل الثاني

---

هذا ما أتفق عليه علماء العربية ، إلا أن هناك من خالف ذلك كأبي عمرو بن العلاء ، وكبار الكوفيين مثل الفراء وثعلب ، عندما أجازوا إدغام الرء في اللام ، وهو رأي له ما يجره من الناحية الصوتية ، والملاحظ أن السيرافي أدلى بتعليل صوتي لهذا الإدغام ، بحيث قال : ومما يحتج به لأبي عمرو وغيره ، ممن أدغم الرء في اللام ، أن الرء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن يأتي بـ (راء) فيها تكرير ، وبعدها (لام) وهي مقاربة للراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد ، فطلب التخفيف " .

وإدغام الرء في اللام أمر أيده الدراسات الصوتية الحديثة (1) .

(1) صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ج 1، ص 333 – 334 .

جالاتمة

## خاتمة :

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية هذه الرحلة العلمية ، وذلك بعد أن صلنا وجلنا رفقة ابن يعيش قصد التعرف على حياته وآرائه وجهوده في النحو من خلال مؤلفه "شرح المفصل".

فالنحو ذو مكانة سامية في العلوم اللسانية ، لأن منزلته منزلة الدستور من القوانين الحديثة ، هو أصلها الذي تستمد عونه وتستلهم روحه ، وترجع إليه في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، فلن تجد علما من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النحو ، ويستغني عن معونته ، أو يسترشد بغير نوره وهده ، وهذه العلوم النقلية – على عظيم شأنها ، وعميق أثرها – لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم العظيم .

وسأحاول في هذه الخاتمة أن أستخلص أهم النتائج التي وصل إليها البحث، مبرزاً بشكل مقتضب ما جاء منها في ثنايا البحث ، منها :

- تعتبر شبه جزيرة العرب المهد الأصلي للغة العربية ، هذه اللغة التي سلمت من الزيغ والانحراف وحافظت على كيانها ومميزاتها ، وذلك بفضل انعزال أهلها – العرب – وتفوقهم في شبه جزيرتهم ، قبل البعثة المحمدية .

- عندما جاء الإسلام ، هب العرب لنشر الدين الحنيف عبر الأمصار ، فاعتنقه الأعاجم ، وهكذا انتشرت اللغة العربية في تلك الأقاليم ، الأمر الذي أدى إلى ظهور اللحن واستفحاله في لغة التنزيل بشكل أصبح يندر بالخطر ، وبخاصة منذ حلول عصر بني أمية .

- نشأ النحو وازدهر في مدن العراق (البصرة ، والكوفة ، وبغداد ) ، وقد تطور على أيدي علماء كرسوا حياتهم للذود عن لغة الضاد ، وذلك بالتقعيد لها وسن القواعد النحوية والصرفية قصد حمايتها من المخاطر المحدقة بها من لحن ولكنة .  
- ويعتبر (الزمخشري ) أحد أولئك العلماء المحنكين الذين ذاع صيتهم في

اللغة ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، وكذا الأدب ، والتفسير ، إذ يعود إليه

الفضل في ازدهار علم النحو الذي يحفظ اللغة العربية من الفساد والاندثار ، بحيث ترك كنزا ثميناً تمثل في مصنّفاته النحوية ، التي يشار إليها بالبنان ، والتي يأتي على رأسها (المفصل في صنعة الإعراب ) ، هذا المؤلف الذي يجمع موضوعات متجانسة ، ومسائل متناسقة فهو يمثل مرحلة من مراحل التدرج في إخراج علم النحو ، بحيث عالج فيه صاحبه كل قسم على حدة ، دون أن يتأثر بنظرية العامل ، ولا بنظرية المعمول ، ولا بالفصل بين قضايا النحو ، وقضايا الصرف .

- كما قدم الزمخشري في مفصله تقسيماً جديداً للنحو العربي ، يظهر في جرأته ، وبراعته ، وبلاغته .

- من ذلك أنه - أي الزمخشري - خالف النحاة في تقسيم أبواب النحو ، من بينها أنه بدأ في باب الأسماء بالفاعل ثم المبتدأ والخبر ، أما النحويون الآخرون بدؤوا بباب الإعراب ثم البناء ، واقتفى ابن يعيـش أثره في ذلك ، في شرحه على كتاب المفصل .  
- يعد الزمخشري من أبرز علماء اللغة والنحو في بلاد فارس والبلاد المجاورة ، وهو أحد نحاة المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو في جملة آرائه يتفق ونحاة البصرة ، وله مصنّفات كثيرة ، من أهمها - كما ذكرنا - كتاب (المفصل) ، الذي كثر شراحه ، أشهرهم موفق الدين بن يعيـش الذي أخرج مؤلفاً يحمل عنوان : (شرح المفصل) .

- يعد ابن يعيـش أحد كبار النحاة الذين يرجع إليهم الفضل في إثراء النحو العربي والمساهمة في خدمته والمحافظة عليه وكل ذلك من أجل خدمة اللسان العربي ، بصفته من أهم مقومات الأمة .

- نشأ موفق الدين في بيئة تمجد العلم ، وقد تتلمذ على يد كبار علماء عصره المشهورين في النحو والتصريف ، كأبي السخاء فتيان الحلبي ، وتاج الدين الكندي وغيرهما ، ومن أبرز تلاميذه ابن خلكان .

## خاتمة

- تكفل ابن يعيش بشرح الأعمال الكبيرة للعلماء السابقين ، كشرحه لكتاب (التصريف الملوكي ) لابن جني ، و(المفصل) للزمخشري .

- على الرغم من أن ابن يعيش قليل الإنتاج ، إلا أنه يكفي فخرا شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري .

- (شرح المفصل) ذو مكانة مرموقة ، ومنزلة سامية ضمن مصادر اللغة العربية نحوا وصرفا عبر العصور والأزمنة ، وهو أحد المراجع المهمة في النحو والصرف لما يتميز به من خصائص تجعله متداولاً بين الطلبة والباحثين .

- يعتبر (شرح المفصل) دائرة معارف كاملة ، وموسوعة نحوية شاملة ، ومرجعا وافيا لكل من رغب في الاطلاع على آراء واتجاهات النحويين في كل من البصرة والكوفة وبغداد .

- يبدو أن موفق الدين قد التزم منهاجا خاصا في شرحه على كتاب المفصل ، بحيث تابع صاحب الكتاب في مفصله فصلا فصلا ، وفقرة فقرة ، وعبارة عبارة ، من أول الكتاب إلى آخره ، إذ كان يثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري نفسه و ثم يتبعه بالتوضيح والشرح المسهب ، والنقد ، عارضا لمختلف آراء النحاة في المسألة النحوية ، أو الصرفية الواحدة ، لذلك فإن شرحه يشكل موسوعة نحوية شملت جملة من الآراء النحوية المتباينة ، وأعطت صورة جلية عن المدارس النحوية السائدة ، وهذا يلاحظ من خلال النماذج النحوية ، في الأسماء ، والأفعال والحروف ، والمشتراك ، التي ضمها الفصل الثاني من هذا البحث .

- كان ابن يعيش يستشهد كثيرا بآي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف، والأبيات الشعرية ، والأمثال ، والحكم ، بالإضافة إلى المأثورات ، تدعيما لآرائه النحوية .

- إن المطلع على كتاب (شرح المفصل) سيكتشف انحياز ابن يعيش لنحاة البصرة موهنا آراء الكوفيين ومن اقتفى أثرهم وتمذهب بمذهبهم ، بالإضافة إلى

#### خاتمة

كثرة استشهاده بـ (سيبويه) ، إذ كان يؤيده في معظم المسائل النحوية ، وحتى وإن عارضه ، فإنه يعتبر رأيه هو الأكثر شيوعا .

- ابن يعيش أحد أبرز وأشهر علماء اللغة والنحو في العراق والشام ، وهو ذو صلة وطيدة بالمدرسة النحوية البغدادية ، وعرف ذلك من خلال شرحه كتاب (التصريف الملوكي) لابن جني .

- يعتبر ابن يعيش أكثر البغداديين المتأخرين انتصارا للبصريين ، فكان يقوي آراءهم ، وكثيرا ما كان يضعف آراء الكوفيين ، إلا أنه يستحسن بعض آرائهم أحيانا .

- يمكن أن نقول بأن ابن يعيش ينتمي إلى المدرسة النحوية البغدادية ، وهو أحد نحاتها المتأخرين .

- فابن يعيش و الزمخشري كلاهما ينتميان إلى المدرسة النحوية البغدادية ، ويميلان في الوقت نفسه إلى المدرسة البصرية .

- ومن صفات موفق الدين التي تعبر عن جانب من جوانب شخصيته ، أنه كان يتميز بالدعابة والمرح مع سكينته و وقار ، بحيث كان يبت بين الحين والآخر في حلقاته شيئا من الترفيه عن النفس حتى لا يشعر المحيطون به من تلاميذه ، أو نحوهم ، بالملل والكسل ، فهو حسن التفهيم ، لطيف الكلام ، خفيف الروح ، حسن الخلق والمعاملة .

- ورغم أن ابن يعيش يعد أحد أقطاب النحو والتصريف ، إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات الموجهة إليه ولمؤلفه (شرح المفصل) على وجه الخصوص ، إذ أتهم بسبب توسعه المفرط في معالجة المسألة النحوية الواحدة ، ناهيك عن كثرة الاستطراد في عرض القضايا النحوية ، ولذلك ، قيل بأنه عاد بنا مرة أخرى إلى التصنيف المسهب .

- ومهما قيل عن موفق الدين بن يعيش وشرحه على المفصل في النحو للزمخشري ، فإنه يبقى دوما منارة يستضاء بها في عالم النحو والتصريف ، وأن

**خاتمة**

---

شرحه على المفصل باق هو أيضا موسوعة نحوية شاملة شافية كافية وملاذا آمنا لكل طالب وباحث ، بحيث لا يستطيع الدارس أو الباحث في الدرس النحوي الاستغناء عنه .

وفي الأخير ، أرجو أن يكون هذا البحث المتواضع انطلاقة لعمل أكبر وأسمى  
لمزيد من الكشف والاطلاع على شخصية (ابن يعيش ) والمجهودات الجبارة التي  
بذلها في سبيل إثراء النحو العربي .  
وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، والحمد لله رب  
العلمين .



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (برواية حفص) .

1 - الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني : شرح الأنموذج في النحو للزمخشري ، حققه وعلق عليه حسيني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب القاهرة ، مصر ، د ط ، سنة 1990 م .

2- ابن آجروم (أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي) : متن المقدمة الأجرومية في اللغة العربية ، دار الإمام مالك ، البلية ، الجزائر ، ط 1 ، 1426 هـ 2006 م .

3- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، د ط ، د ت .

4- ابن منظور : لسان العرب ، نسقه وعلق عليه و وضع فهارسه مكتب تحقيق التراث ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1413 هـ -1993 م .

5- ابن الناظم : شرح أليفة ابن مالك ، حققه ، وضبطه ، وشرح شواهد، و وضع فهارسه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجليل ، بيروت، لبنان، د ط ، د ت .

6- ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، د ت .

7- ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1424 هـ - 2003 م .

8- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : كتاب أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قدراه ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ - 1995 م .

- 9- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1411هـ - 1991م .
- 10- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق : علل النحو ، تحقيق ودراسة محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط 1 ، 1420 هـ - 1999 م .
- 11- أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 - 1408 هـ - 1988 م .
- 12- أبو العباس أحمد بن الحسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسطنطيني: كتاب الوفيات ، تحقيق عادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1982 م .
- 13- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة النشر 1968 م .
- 14- أبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) : البيان والتبيين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .
- 15- أبو عمرو عثمان بن الحاجب : كتاب أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قداره ، دار عمار ، عمان ، الأردن - ودار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1409 هـ - 1989 م .
- 16- أبو مضاء القرطبي : كتاب الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط 2 ، د ت .
- 17 - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري : أساس البلاغة ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، سنة 1412 هـ - 1992 م .

#### قائمة المصادر و المراجع

18- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري : المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط 1 ، سنة 1420 هـ - 1999 م .

19- أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية ، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1401 هـ - 1981 م .

20- أحمد الخوص : قصة الإعراب ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، د ط ، سنة 1991 .

21- أحمد عبد الوهاب بكير : معجم أمهات الأفعال (معانيها و أوجه استعمالها) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، سنة 1977 م .

22- أحمد مصطفى المراغي : علوم البلاغة (البيان ، والمعاني ، والبديع) ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .

23- أحمد ماهر البقري : النحو العربي ، شواهد ، ومقدماته ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، د ط سنة 1988 م .

24- أسعد أحمد علي : قصة القواعد في اللغة ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان، ط 1 ، سنة 1400 هـ - 1980 م .

25- إميل بديع يعقوب : معجم الإعراب والإملاء ، دار أشرفية ، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري ، د ط ، د ت .

26- بلاشير : تاريخ الأدب العربي ، ترجمة إبراهيم الكيلاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ط ، د ت .

27- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .

28- جلال الدين السيوطي : همع الهواع في شرح جمع الجوامع ، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، د ط ، سنة 1421 هـ - 2001 م .

### قائمة المصادر و المراجع

29- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام : متن قطر الندى وبل الصدى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1423 هـ - 2002 م .

- 30- حنا الفاخوري : تاريخ الأدب العربي ، المكتبة البولسية ، بيروت ، لبنان ، ط 10 ، 1980 م .
- 31- حنا الفاخوري : الجامع في تاريخ الأدب العربي القديم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .
- 32- خير الدين الزركلي : الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 10 – سبتمبر 1996 م .
- 33- دليل النحو والإعراب (دليل مختصر و واضح يعالج أهم أبواب النحو العربي) دار الآفاق – الأبيار ، الجزائر ، د ط ، د ت .
- 34- رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار عالم الكتب ، القاهرة مصر ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م .
- 35- رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1402 هـ - 1982 م .
- 36- رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، سنة 1419 هـ - 1998 م .
- 37- الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) : مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، سنة 1979 م .
- 38- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي) : كتاب مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .

#### قائمة المصادر و المراجع

- 39- سيبويه (عمر بن عثمان ) : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 3 ، 1988 م .

- 40- السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ج 1 ، د ط ، سنة 1404 هـ - 1984 م.
- 41- السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن ، مراجعة محمد فهيم أبو عيبة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1404 هـ - 1984 م .
- 42- شرف الدين علي الراجحي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، الإسكندرية ، مصر ، د ط ، سنة 2003 م .
- 43- شرف الدين يحيى العمرطي : نظم الأجرومية ، دار الإمام مالك ، البليدة ، الجزائر ، ط 1 ، 1426 هـ - 2006 م .
- 44- الشريف علي بن محمد الجرجاني : كتاب التعريفات ، دار الكتب العملية ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988 م .
- 45- شوقي ضيف : تاريخ الأدب العربي دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط 19 ، د ت .
- 46- شوقي ضيف : المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، ط 7 ، سنة 1992 م .
- 47- صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، د ط ، د ت .
- 48- صبيح التميمي : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الهداية للنشر ، قسنطينة ، الجزائر ، ط 2 ، 1410 هـ - 1990 م .

### قائمة المصادر و المراجع

---

- 49- صلاح رزق : أدبية النص (محاولة لتأسيس منهج نقدي عربي) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، تاريخ النشر 2002 م .

- 50- صلاح روائي : النحو العربي ، نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، د ت .
- 51- الطاهر قطبي : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية (في سورة البقرة ) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، د ط ، سنة 1991 م .
- 52- عبد الرحمن بن محمد الأنباري : أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، سوريا ، ط 1 ، 1957 م .
- 53- عبده الراجحي : دروس في كتب النحو ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1985 م .
- 54- عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .
- 55- عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو والصرف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، سنة 1974 م .
- 56- عبد القاهر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1993 م .
- 57- عثمان محمد منصور : المقتطف في النحو و الصرف ، شركة الشهاب للنشر و التوزيع ، باب الوادي ، الجزائر ، أنجز طبعه على مطابع ديوان المطبوعات الجامعية ، بني عكنون – الجزائر ، د ط ، د ت .
- 85 - عزيز خليل محمود : المفصل في النحو والإعراب ، دار نوميديا للنشر والإشهار ، عين مليلة ، الجزائر ، د ط ، سنة 1987 م .
- 59- عصام نور الدين : ابن هشام الأنصاري ، حياته ، ومنهجه النحوي ، الشركة العالمية للكتاب ش م ل – مكتبة المدرسة ، دار الكتاب العالمي ، ط 1 ، 1989 م .

### قائمة المصادر و المراجع

- 60- علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، الفجالة، القاهرة ، مصر ، ط 8 ، د ت .

- 61- علي محمود النابي : الكامل في النحو و الصرف – الكتاب الثاني – الصرف، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، سنة 1425 هـ - 2004 م .
- 62- عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .
- 63- فراج عطا سالم : كشاف معجم المؤلفين لكحالة ، القسم الأول – الأعلام – الرياض ، د ط ، سنة 1419 هـ - 1999 م .
- 64- الفيروزآبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب) : كتاب البلغة فى تاريخ أئمة اللغة، اعتنى به وراجعہ بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا – بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ - 2001 م .
- 65- كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي: الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1414 هـ - 1993 م .
- 66- كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربى ، ترجمة حجازى محمود فهمى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، د ط ، د ت .
- 67- كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربى ، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب، راجع الترجمة السيد يعقوب بكر ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، د ط ، سنة 1975 م .
- 68- كارين صادر ونصير الجواهرى : "معجم الأدياء ذوى العاهات " أعلام الجبارة ، تصدير محمد مهدي الجواهرى ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، سنة 1996 م .

### قائمة المصادر و المراجع

- 69- المبرد (محمد بن يزيد) : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، دار عالم الكتب ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت .



- 70- محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1966 م .
- 71- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي : متن ألفية ابن مالك ، دار الإمام مالك للكتاب ، البليدة ، الجزائر ، ط 1 ، 1423 هـ - 2002 م .
- 72- محمد الخضر حسين الجزائري : القياس في اللغة العربية ، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر ، ط 1 ، سنة 1986 م .
- 73- محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب : الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1410 هـ - 1990 م .
- 74- محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو العربي - الجزء الأول - قبل سيبويه ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1399 هـ - 1979 م .
- 75- محمد عبد المنعم خفاجي : الحياة الأدبية بعد ظهور الإسلام ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، طبعة 1990 م .
- 76- محمد كامل حسن : اللغة العربية المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر د.ط ، سنة 1976 م .
- 77- محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصل في التجديد والتوليد ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط 7 ، 1401 هـ - 1981 م .
- 78- محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، د ط ، د ت .

### قائمة المصادر و المراجع

- 79- محمد محيي الدين عبد الحميد : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع ، د ط ، د ت .

- 80- محمود عبد الله صالح سعيد : إعراب عشرين سورة من القرآن الكريم (بطريقة تعليمية ميسرة) ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، د ط ، د ت .
- 81- محمود سليمان ياقوت : مصادر التراث النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، طنطا ، مصر طبعة 2003 م .
- 82- مرتضى آية الله زاده الشيرازي : الزمخشري – لغويا ومفسرا ، تقديم حسين نصار ، دار الثقافة للطباعة والنشر – القاهرة ، مصر ، د ط ، سنة 1977 م .
- 83- مصطفى بن حمزة : نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية" ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1 ، 1425 هـ - 2004 م .
- 84- مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء) ، راجع هذه الطبعة ونقحها محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت، لبنان ، ط 35 ، 1418 هـ - 1998 م .
- 85- المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق العربي بيروت ، لبنان ، ط 24 ، د ت .
- 86- موفق الدين بن يعيـش : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ - 2001 م .
- 87- موفق الدين بن يعيـش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، د ط ، د ت .
- 88- المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، سنة 1413 هـ - 1992 م .

### قائمة المصادر و المراجع

- 89- ناصر حسين علي : قضايا نحوية وصرفية (محاضرات ألقاها الدكتور ناصر حسين علي على طلبة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة للعام الدراسي 1406 – 1407 هـ / 1986 – 1987 م) ، المطبعة التعاونية بدمشق ، سوريا ، د ط ، سنة 1409 هـ 1989 م .

## الدوريات :

01 - "الأثر" - تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد الرابع /ماي /2005 م ، (دورية أكاديمية محكمة) .

02- "الأثر" - تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر . العدد الخامس /مارس/ 2006 م، (دورية جامعية محكمة) .

## المراجع الأجنبية :

01 Encyclopédie de l'islam – nouvelle édition établie avec le concours des principaux Orientalistes par B.Lewis , V.L.Ménage , C H . Pellat et T. J .Schacht .assistés de C . Dumont, secrétaire générale , E .Van Donzel et G.R. Hawting, secrétaire de rédaction .Sous le patronage de l'union académique Internationale .TOM II .I. H. I R A M .Leyde E. J. Brill – Paris G .P .Maisonneuve et La rose S.A.-1971.

02 - Encyclopédie de l'islam – nouvelle édition - établie avec le concours des principaux orientalistes par P.J. Bearman,TH. Bianquis, C . E . Bosworth ,E . van Donzel, et W.P. Heinrichs . Sous le patronage de l'union académique internationale. TOM X I. livraison 187 -188 . Zakat –AL – Zutt –Leiden –Brill 2005.

فَأَمْرٌ لِلَّذِينَ  
أَلْمَنُوا بِأَنْ يَسْعَوْا

فهرس الموضوعات

| <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>   |
|---------------|--|
| 2             | الإهداء  |
| 9 - 3         | مقدمة  |
| 43 - 10       | تمهيد :  |
| 12            | أولا : اللغة العربية مهدها ونشأتها وتطورها                   |
| 13            | ثانيا : الحركة العلمية اللغوية قديما                         |
| 18            | ثالثا : انتشار اللغة العربية                                 |
| 19            | رابعا : ظهور اللحن واللكنة في اللغة العربية                  |
| 21            | خامسا : نشأة النحو وأسباب وضعه                               |
| 24            | سادسا : تعريف علم النحو                                      |
| 28            | سابعا : مرحلة التقعيد وأولية وضع النحو                       |
| 31            | ثامنا : نشأة التأليف في علم النحو                            |
| 34            | تاسعا : التعريف بالزمخشري                                    |
| 41            | عاشرا : التعريف بكتاب (المفصل) للزمخشري                      |
| 77 - 44       | <b>الفصل الأول : التعريف بابن يعيش وكتابه (شرح المفصل) (</b> |
| 45            | توطئة  |
| 47            | <b>المبحث الأول : ترجمة ابن يعيش</b>                         |
| 47            | 1- حياته ونسبه ومولده ونشأته ووفاته)                         |
| 51            | 2- أساتذته وتلامذته  |
| 53            | 3- مؤلفاته   |
| 56            | 4- أقوال العلماء فيه   |
| 58            | 5- من نوادر ابن يعيش   |

60 **المبحث الثاني : التعريف بكتاب (شرح المفصل)**

60 1- نبذة عن الكتاب

63 2- مقدمة الكتاب

66 3- محتوى الكتاب

69 4- منهج عرض مادة الكتاب

72 5- طباعة الكتاب

75 6- نموذج من الكتاب

**الفصل الثاني : آراء ابن يعيش في الأسماء والأفعال والحروف**

والمشتـرك 78 - 324

81 **المبحث الأول : نماذج من الأسماء**

82 **أولا : الاسم**

82 1- تعريف الاسم

85 2- خصائص الاسم

89 3- من أصناف الاسم

89 3-1- اسم الجنس

90 3-2- الاسم العلم

92 3-3- الاسم المعرب

94 **ثانيا : المرفوعات**

94 1 - الفاعل

94 1 - 1 - تعريف الفاعل

97 1 - 2 - الفاعل المضمـر

99 1 - 3 - التنـازع

103 1 - 4 - إضمار عامل الفاعل

**فهرس الموضوعات**

|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| 106 | 2 - المبتدأ والخبر              |
| 106 | 2 - 1 - تعريفهما                |
| 108 | 2 - 2 - نوعا المبتدأ            |
| 110 | 2 - 3 - نوعا الخبر              |
| 111 | 2 - 4 - أنواع الجملة الخبرية    |
| 113 | 2 - 5 - تقديم الخبر على المبتدأ |
| 116 | 2 - 6 - حذف المبتدأ والخبر      |
| 121 | ثالثا : المنصوبات               |
| 121 | 1- المفعول المطلق               |
| 121 | 1 - 1 - تعريفه                  |
| 123 | 1 - 2 - أنواع المفعول المطلق    |
|     | 1 - 3 - المصادر المنصوبة بأفعال |
| 125 | مضمرة                           |
|     | 1 - 4 - الأسماء المنصوبة بأفعال |
| 126 | مضمرة                           |
| 127 | 1 - 5 - إضمار المصدر            |
| 128 | 2- المفعول معه                  |
| 128 | 2 - 1 - تعريفه                  |
| 128 | 2 - 2 - واو المعية ووظيفتها     |
| 130 | 2 - 3 - حكم المفعول معه         |
| 132 | رابعا : المجرورات               |
| 132 | الإضافة                         |
| 132 | 1 - ماهيتها                     |

## فهرس الموضوعات

2 - الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية 133

- 134 3 - حكم الإضافة المعنوية
- 135 4 - إضافة أسماء الزمان و المكان
- 135 5 - الفصل بين المضاف و المضاف إليه
- 137 المبحث الثاني : نماذج من الأفعال
- 137 ماهية الفعل
- 140 1- الفعل المعتدي وغير المعتدي
- 140 1 - 1 - أنواعهما
- 143 1 - 2 - تعدية الفعل اللازم
- 143 1 - 3 - أنواع الأفعال المعتدية إلى ثلاثة
- 146 مفاعيل
- 143 1 - 4 - عمل الفعل المعتدي وغير
- 148 المعتدي في نصب ما عدا المفعول به
- 151 2- فعلا المدح والذم
- 151 2 - 1- تعدادهما ولغتهما
- 153 2 - 2 - أحكام فاعلها وما بعده
- 156 2 - 3 - الجمع بين فاعلها وتمييزهما
- 156 2 - 4 - مذهباً رفع الاسم المخصوص
- 159 وحذفه
- 162 2 - 5 - حذف المخصوص
- 162 2 - 6 - تأنيث الفعل وتثنية فاعلها
- 164 وجمعه

## فهرس الموضوعات

- 166 2 - 7 - مطابقة المخصوص والفاعل
- 168 2 - 8 - أحكام حبذا



|     |  |
|-----|--|
| 172 | <b>3 - فعلا التعجب</b>                 |
| 172 | 3 - 1 - التعجب و حقيقته                |
| 176 | 3 - 1 - معنى أسلوبى التعجب             |
| 181 | 3 - 2 - (ما) التعجبىة                  |
|     | 3 - 3 - عدم التصرف فى الجملة           |
| 184 | التعجبىة                               |
|     | 3 - 4 - زىادة (كان) فى التعجب للدلالة  |
| 187 | على المضى                              |
| 191 | <b>المبحث الثالث : نماذج من الحروف</b> |
|     | <b>1 - حروف الإضافة</b>                |
| 192 | 1 - 1 - تسميتها                        |
| 196 | 1 - 2 - أنواعها                        |
| 198 | 1 - 3 - معانيها                        |
| 214 | 1 - 4 - حذف حروف الجر                  |
| 216 | 1 - 5 - إضمام حروف الجر                |
| 217 | <b>2- حروف العطف</b>                   |
| 217 | 2 - 1 - نوعا العطف وحروفه              |
| 221 | 2 - 2 - الواو                          |
| 224 | 2 - 3 - الفاء و ثم وحتى                |
| 231 | 2 - 4 - أو وإما وأم                    |

### فهرس الموضوعات

|     |                       |
|-----|-----------------------|
| 238 | 2 - 5 - لا وبل ولكن   |
| 247 | <b>3 - حروف النفى</b> |
| 247 | 3 - 1 - ما            |
| 250 | 3 - 2 - لا            |

|     |   |
|-----|---|
| 254 | 3 - 3 - لم ، لما                        |
| 258 | 3 - 4 - لن                              |
| 261 | 3 - 5 - إن                              |
| 265 | 3 - 6 - لات                             |
| 268 | <b>المبحث الرابع : نماذج من المشترك</b> |
| 269 | <b>1- الإمالة</b>                       |
| 270 | 1 - 1 - ماهيتها                         |
| 272 | 1 - 2 - أسبابها                         |
| 275 | 1 - 3 - شرطها                           |
| 277 | 1 - 4 - إمالة الألف                     |
| 281 | 1 - 5 - الأحرف المانعة للإمالة          |
| 283 | 1 - 6 - الراء والإمالة                  |
| 285 | <b>2 - القسم</b>                        |
| 285 | 2 - 1 - ماهيته                          |
| 287 | 2 - 2 - التصرف في القسم                 |
| 291 | 2 - 3 - الأحرف الواقعة في جواب القسم    |
|     | 2 - 4 - الأحرف الواقعة موقع الباء       |
| 294 | في القسم                                |
| 299 | 2 - 5 - حذف باء القسم وإضمارها          |

### فهرس الموضوعات

|     |  |
|-----|--|
| 300 | 2 - 6 - حذف واو القسم                  |
| 302 | 2 - 7 - الواو العاطفة بعد واو القسم    |
| 304 | <b>3 - الإدغام</b>                     |
| 304 | 3 - 1 - الإدغام الواجب والإدغام الجائز |
| 308 | 3 - 2 - كيفية الإدغام                  |
|     | 3 - 3 - موانع الإدغام في الحرفين       |

المتقاربين ، مواضع الإدغام في الحرفين المتباعدين 310

313 3 - 4 - نماذج من مواضع الإدغام

316 3 - 5 - الإدغام الشاذ

318 3 - 6 - الحذف بدل الإدغام

330 - 325

**خاتمة**

341 - 331

**قائمة المصادر والمراجع**

349 - 342

**فهرس الموضوعات**